



قضايا إعلامية وثقافية

الدكتورة
نجلاء إسماعيل أحمد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قضايا إعلامية وثقافية

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

استناداً إلى قرار مجلس الإفتاء رقم : (٣ / ١٠٠٢٠٠) بتحريم نسخ الكتب وبيعها دون إذن الناشر والمؤلف. وعلاً بالأحكام العامة لحماية حقوق الملكية الفكرية فإنه لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه، في نطق استعادة المعلومات أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2017/4/1637)

218

أحمد، نجلاء اسماعيل

قضايا إعلامية وثقافية / نجلاء اسماعيل أحمد -

عمان: دار المعتر

و.ا: (2017/4/1637)

التواصفات: / الإسلام // الإعلام /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية.

الطبعة الأولى

٢٠١٧ م - ١٤٣٨ هـ

دار المعتر للنشر والتوزيع

الأردن عمان شارع الملكة رانيا العبدالله الجامعة الأردنية

عمارة رقم ٢٣٣ مقابل كلية الزراعة الطابق الأرضي

تلفاكس ٠٠٩٦٢ ٦٥٣٧٢٠٢٥ ص.ب: ١٨٢٠٣٤ عمان ١١١١٨ الأردن

قضايا إعلامية وثقافية

الدكتورة

نجلاء اسماعيل أحمد

الطبعة الأولى

2017م - 1438هـ

دار المعتز للنشر والتوزيع

المقدمة

أحدثت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال قفزات مذهلة في حياتنا الى درجة أصبح فيها من الصعوبة على كثير من المجتمعات مواكبتها ان لم تنخرط في آليات عمل معينة...إن تقارب شبكات الكمبيوتر، أجهزة الاستقبال التلفزيوني الدولي، الهواتف واتصالاتها وكذلك التقنيات ومع خوض المعلوماتية المحلية، مثل الصحافة المجلات الإذاعة التلفزيون والذي اعتبره البعض إشارة لتداعيات الثورة الرقمية وبسبب المعلومات التي بدا وأنها مجسدة، كالصوت، وتصورات متحركة وصور لبيانات أخرى والتي تحول إلى لغة مشابهة " اللغة " (والمشفرة رقمية ثنائية)، وبذلك صار بوسع الكمبيوتر أن يقرأ وكذلك أن يتبادل البيانات وبسرعة مع أجهزة كومبيوتر أخرى ويتم أيضاً حل أية شفرة من قبل أجهزة كومبيوتر أخرى. وقد قدم ذلك نموذجاً يمكن للإنسان أن يستدعيه...إلخ. وهي ما يطلق عليها اسم الرقمية Digital الرقمية الكمبيوترية، والتي بدورها ستساعدنا في الدخول إلى " المعلوماتية الرقمية " وتستخدم في جهاز الكمبيوتر المفعّل وكذلك، أن يكون قادراً على تلبية الاحتياجات لطالب المعلومات والذي لا يرتو في معلوماتية تقليدية، ولأن المعلوماتية الجديدة تعني عنصر الوقت وأهميته وهما ابرز سماتها الرئيسية ولذلك فإن هذه المعلوماتية "الجديدة" ستصبح وبعد فترة شيء من الماضي فالمعلوماتية الرقمية الإلكترونية تنتج أيضاً فرصة واسعة لنشر المعلومات. إن المعلوماتية الرقمية الإلكترونية قد وصلت إلى مستواها العالمي. إن ولوج البيئة المعلوماتية الرقمية الإلكترونية تؤثر وعلى جميع الاعتبارات في المجتمع. من الأخبار إلى المعلومات إلى التجارة التعليم، الترفيه، الرعاية الصحية، الحكومة، السياسة، الحب، الجنس، الموت والجريمة، الانحراف، الدين، العلاقات الروحية، وكذلك على مؤسسات المجتمع المدني.

وفي هذا الكتاب حاولنا طرح عدد من الموضوعات الحديثة والقضايا الإعلامية المعاصرة التي بدأت تظهر على المسرح الإعلامي وأخذت مداها على المستويين العربي والعالمي والتي فرضت نفسها في سئم اهتمامات العاملين في حقول الإعلام والاتصال

الفصل الأول

الزواج في ظل الإسلام من منظور الإعلام

الفصل الأول

الزواج في ظل الإسلام من منظور الإعلام

حكم الزواج في الإسلام

الزواج شرعه الله سبحانه وتعالى لبقاء النسل، ولاستمرار الخلافة في الأرض كما قال الله تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة)، والخليفة هنا هم الإنس الذين يخلف بعضهم بعضا في عمارة هذه الأرض وسكنائها بدليل قوله تعالى بعد ذلك: {أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك}، وقال تعالى أيضا: {وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض}، ولا يمكن أن نكون خلائف في الأرض إلا بنسل مستمر، وليس كل نسل مراداً لله سبحانه وتعالى ولكن الرب يريد نسلا طاهرا نظيفا، ولا يتحقق ذلك إلا بالزواج المشروع وفق حدود الله وهذه.

ولما كان الإسلام دين الفطرة، ودين الله الذي أراد عمارة الأرض على هذا النحو فإن الإسلام قد جاء بتحريم التبتل والحث على الزواج لكل قادر عليه ويدل على هذا أحاديث منها:

- 1- حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: [رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو آذن له لاختصينا]، والتبتل هو الانقطاع عن الزواج عبادة وتدينا وتقربا إلى الله سبحانه وتعالى بالصبر على ذلك والبعد عما في الزواج من متعة وأشغال ابتغاء رضوان الله سبحانه وتعالى، ومعنى هذا أن هذه العبادة غير مشروعة في الإسلام. بل قد جاء حديث آخر يبين أنها مخالفة لسنة الإسلام وهدية وهو الحديث الآتي:

2- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أن ثلاثة نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: أصلي ولا أنام، وقال بعضهم: أصوم ولا أفطر، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: [ما بال أقوام قالوا كذا وكذا، ولكني أصوم وأفطر، وأصلي وأنام، وأتزوج النساء. فمن رغب عن سنتي فليس مني] (متفق عليه). وهذا صريح في أن هذه الشريعة أعني التبتل والرهبانية ليست من دين محمد صلى الله عليه وسلم في شيء.

وقد جاءت الأحاديث التي تحث على الزواج وتبين أن الزواج عون على طاعة الله ومراضاته من

ذلك:

1- حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: [يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء] (رواه الجماعة).

وفي هذا الحديث ما يدل على أن الزواج معين على العفة وصون الجوارح عن زنا الفرج كما في الحديث:

[إن العين تزني وزناها النظر، وإن اليد تزني وزناها البطش، وإن الأذن تزني وزناها السمع، وإن الفرج يصدق هذا أو يكذبه]، وإعفاف النفس وصونها عن كل ذلك من أفضل ما تقرب به المتقربون إلى ربهم سبحانه وتعالى كما لا يخفى ما في ترك الزواج من الآثار السيئة النفسية المدمرة على كل من الرجل والمرأة وهو ما عبر عنه القرآن بالعنت حيث قال تعالى في شأن إبادة الزواج من الإماماء: {ذلك لمن خشي العنت منكم}، وهو الإرهاق النفسي الذي يصاحب الكبت الجنسي.

2- ومن هذه الأحاديث أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم في معرض بيان ما يثاب به العبد وتكتب له به الحسنات: [وفي بضع أحدكم صدقة]، والبضع هو من

المباضعة -والمباضعة: هي الجماع- قالوا يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: [أرأيتم إن وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في حلال كان له بها أجر]، وهذا الحديث غاية في بيان المراد في هذا الصدد وأن الزواج ليس من المباح الملهي وإنما هو من المباح الذي يتقرب به إلى الله سبحانه وتعالى.

3- وفي قوله صلى الله عليه وسلم: [دينار تنفقه على أهلك ودينار تنفقه على مسكين، ودينار تنفقه في سبيل الله، أعظمها أجراً الذي تنفقه على أهلك] (رواه مسلم).

وفي هذا بيان أن النفقة على الأهل أحب النفقات وأعظمها أجراً عند الله سبحانه وتعالى وبالطبع هذا كله إذا ابتغى المسلم وجه الله سبحانه وتعالى لما جاء في حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: [واعلم أنك لن تنفق نفقة صغيرة ولا كبيرة تبتغي بذلك وجه الله إلا أجرت عليها حتى اللقمة تضعها في فم امرأتك] (متفق عليه).

وقد استدلل ببعض الأحاديث المتقدمة من يرى وجوب الزواج وأن من تركه مع القدرة عليه فهو آثم وهذا رأي ابن حزم وقول من أقوال الإمام ابن حنبل وعموم الفقهاء والأئمة على استحباب ذلك ولكن لا يخفى مع هذا أن من تركه زهادة فيه وهو آمن على نفسه من الفتنة واشغالاً بأعمال أخرى من البر والدعوة والجهاد فترجو أن لا يكون مثل هذا أثماً بتركه.

حكمة الزواج وأهدافه

لماذا نتزوج:

سؤال ينبغي أن يسأله كل شاب وشابة لنفسه بل كل مريد للزواج قبل أن يقدم عليه. لماذا

نتزوج؟ وما الحكمة من هذا الزواج؟

وهناك أربعة حكم أو أهداف اجعلها نصب عينيك قبل أن تقدم على الزواج.

1- النسل:

جعل الخالق سبحانه استمرار النوع الإنساني على الأرض منوطاً بالتزواج، واستمرار النوع هدف وغاية للخالق سبحانه وتعالى كما قال جل وعلا عن نفسه: {الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين، ثم جعل نسله من سلاله من ماء مهين}، ولذلك أيضاً جعل الله سبحانه وتعالى الإضرار بالنسل من أكبر الفساد في الأرض كما قال تعالى: {ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام، وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد}.

والنسل الذي يصلح لعمارة الأرض وحلافتها وسكناها هو النسل الذي يأتي بطريق نكاح لا بطريق سفاح، فالنسل السوي هو نسل النكاح. وأما نسل السفاح فهو مسخ يشوه وجه الحياة ويشيع فيها الكراهية والمقت. ولا يغيب عن بال قارئ مثقف في عصرنا ما يعانيه العالم الآن من أولاد السفاح الذين خرجوا إلى الأرض بأجسام بشرية ونفوس حيوانية مريضة ملتوية، قد فقدت الحنان في طفولتها ولم تعرف الأرحام والأقارب فغابت عنها معاني الرحمة.

والنكاح بأصوله وحدوده وقواعده كما شرعه الله سبحانه وتعالى هو الوسيلة السليمة لاستمرار النوع الإنساني وبقائه وقد أمرنا سبحانه بابتغاء النسل عند معاشرة النساء حيث قال سبحانه: {أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن - علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم، فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم..} الآية، وابتغاء ما كتب الله هو طلب الولد (على وجه من وجوه التفسير لهذه الآية: {وابتغوا ما كتب الله لكم} أي من قيام رمضان فلا تنشغلوا بالمباح في ليلة من معاشرة النساء عن قيام ليلة وخاصة في العشر الأواخر كما ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يعتزل نساءه فيهن) ولذلك جاء في حديث ابن عباس في الصحيح قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: [لو أن أحدكم إذا أراد أن

يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فإنه إن يقدر بينهما ولد لم يضره الشيطان أبداً.

2- الإمتاع النفسي والجسدي:

يهيمن الزواج لكل من الرجال والنساء متعة من أعظم متع الدنيا وهذه المتعة تنقسم إلى قسمين: سكر وراحة نفسية، وإمتاع ولذة جسدية. قال تعالى: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) (الروم:21).

والسكن إلى المرأة يشمل سكن النفس وسكن الجسم والمودة والرحمة من أجمل المشاعر التي خلقها الله فإذا وجد ذلك كله مع الشعور بالحل والهداية إلى الفطرة ومرضاة الله سبحانه وتعالى كملت هذه المتعة ولم ينقصها شيء، وقد ساعد على ذلك بالطبع الأصل الأول للخلق، وغريزة الميل التي خلقها الله في كل من الذكر والأنثى للآخر وابتغاء هذا المتاع، والسكن بالزواج مطلوب شرعاً كما قال تعالى: (فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها)، وهذا عن زينب رضي الله عنها والوطر هو حاجة الإنسان كالأرب، والاستمتاع بالنساء لا ينافي التعبد الكامل بل هذا النبي صلى الله عليه وسلم سيد العابدين والمتقين يقول: [حب إلي من دنياكم الطيب والنساء، وجعلت قرة عيني في الصلاة]. فمحبة الطيب والنساء لم تمنعه صلوات الله وسلامه عليه أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم للعالمين وأن يكون سيد العابدين المتقين، ولذلك فقد وسع الله عليه في ذلك، حيث قال: يا أيها النبي إنا أحلنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك، وامرأة مؤمنة إن وهت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين.. الآية.

وبين سبحانه وتعالى أنه لا حرج ولا ضيق على النبي في هذا المباح والذي أوجب الله عليه بعضه أحياناً كما أوجب عليه أن يتزوج بزینب وأمره بذلك حيث قال: (فلما

قضى ريد منها وطراً روجناكها..} الآية، فالأمر بالزواج هنا هو الله سبحانه وتعالى وبين أنه لا حرج عليه في هذا حيث قال: {ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له سنة الله في الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدراً مقدوراً}.

والشاهد من هذا كله أن متع الزواج الحسية والنفسية من خير ما خلق الله من متاع لعباده في الدنيا، وابتغاء هذا المتاع وفق تشريع الله وهديه من الأسباب التي توصل إلى مرضاة الله سبحانه.

3- بلوغ الكمال الإنساني:

الحكمة الثالثة من حكم الزواج هي بلوغ الكمال الإنساني فالرجل لا يبلغ كماله الإنساني إلا في ظل الزواج الشرعي الذي يتوزع فيه الحقوق والواجبات توزيعاً ربانياً قائماً على العدل والإحسان والرحمة لا توزيعاً عشوائياً قائماً على الأثرة وحب الذات وافتعال المعارك بين الرجال والنساء وأخذ الحقوق والتوصل من الواجبات بالشد والجذب والتصويت في (البرلمانات).

فالمتع الجسدية والنفسية تعمل عملها في نفس الإنسان وفكره وقواه النفسية والبدنية فيشعر بالرضا والسعادة والراحة النفسية والجسدية حيث تتصرف طاقته وغريزته بأنطف الطرق وأطهرها وحيث ينشأ بين الزوجين الوفاء والحب الحقيقي القائم على الود والرحمة والمشاركة، لا ذلك الميل الحيواني القائم على تفريع الشهوة وبلوغ اللذة دون وجود الوفاء والرحمة. فمشاعر الزنا والزواني لا يمكن أن تكون كمشاعر الأزواج والزوجات فالأولى مشاعر حيوانية شهوانية حدها محدود بوجود هذه اللذائذ الحسية ومنته بانتهاؤها، ولا يمكن أن يكون فيها ومعها أي شعور بالاحترام والود والوفاء بل على العكس من ذلك، هناك شعور بالاحتقار والازدراء والامتهان احتقار الزواني لمن وافقته على عمله الخبيث، واحتقار الرانية لمن استغل حاجتها أو جمالها أو ضعفها الأنثوي وميلها الطبيعي. ولذلك فمشاعر الرناة والرواني متضاربة، ساقطة، ومشاعر الأزواج منسجمة سامية، وتلك المشاعر تولد العقد النفسية والانحلال الخلقي وضعف الوازع

وهوان النفس، وأما مشاعر الأرواح النظيفة فإلها تورث الحب والرحمة وسمو النفس وحياة الضمير والقلب، وباختصار مشاعر الأزواج بناء ومشاعر الزناة والزواني مشاعر هدم. ولذلك سمى الزواج في الإسلام بناء. حيث إنه بناء نفسين وبناء أسرة.

ولذا فأبعد الناس عن الأمراض النفسية والعصبية هم أهل الاستقامة في هذا الشأن وأقرب الناس إلى الأمراض النفسية والعقد والامتهان هم أهل الانحراف والفساد.

ولذلك فالمجتمع السليم في أفرادهِ ذكوراً وإناثاً هو مجتمع الزواج الشرعي، وبغير ذلك مجتمع الخنا والانحراف.

وتوزيع المسؤوليات في الزواج ينمي قدرة الرجل على القيام بالواجب ويجعل له هدفاً سامياً في الحياة وهو إسعاد زوجته أو حمايتها والسعي في سبيل أنثائه ودريته. وبالمسئوليات يتربى الرجال وكذلك بالمسئوليات الملقاة على الزوجة نحو الزوج تكمل شخصية المرأة. وقد دلت الإحصائيات الحديثة على أن المرأة لا تكمل نفسياً وحسدياً وعقلياً أيضاً إلا بعد المولود الثالث فإذا كانت هذه الزوجة التي ررقت بأولاد ثلاثة في ظل أسرة متماسكة وفي ظل تربية سليمة وأهداف نبيلة بلغت المرأة كمالها الإنساني الذي قدره الله لها. وبهذا نفس التمزق والطيش وضعف الوازع والرغبة في الهدم التي تسيطر على العوانس ممن حرمن نعمة الزواج والأولاد ولذلك جاء الإسلام بالقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة فأمر المسلمين أمراً لازماً بتزويج العوانس والأرامل حيث قال تعالى: {وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ..} الآيات. والأيامى جمع أيم، والأيم هي التي مات زوجها، والأمر هنا للمسلمين عامة وأولي الأمر خاصة. فالعنوسة وكثرة الأيامى التي لا يتزوجن من أكبر مشكلات المجتمع - والشاهد أن المرأة التي حرمت نعمة الزواج أو حرمت نعمة الأولاد امرأة ناقصة خلقياً وفكرياً وعقلياً، وإن كان هذا أحياناً بطلم المجتمع. ولست بصدد البحث عن أسباب ذلك، ولكننا بصدد البحث في نتائج ذلك. والخلاصة أن الرجل لا يكمل عقله وتستقر نفسه إلا في ظل الزواج وكذلك الحال بالنسبة للمرأة.

4- التعاون على بناء هذه الحياة:

هذه الحياة التي نعيشها على ظهر هذه الأرض تفرض علينا أن نعيش في مجتمع، والمجتمع بناء كبير يتكون من لبنات، والوحدة الأولى من وحدات هذا المجتمع هو الفرد رجلاً كان أم امرأة. والرجل والمرأة مستقلاً كلاً منهما عن الآخر لا يستطيع أي منهما العيش، بل كل منهما محتاج للآخر حاجة شق النواة للشق الثاني بل حاجة الشيء إلى نفسه، ولذلك لا يمكن أن نبني مجتمعاً سليماً إلا بتكوين لبنة سليمة، ولا نستطيع أن نقول إن الرجل بنفسه لبنة واحدة ولذلك كانت الأسرة هي اللبنة الأولى لبناء المجتمع السليم، وبتعاون الزوجين تبني الحياة، ولذلك فعقد الزواج يشابه عقود الشركة من هذا الوجه. أعني المشاركة في بناء الحياة وتحمل أعبائها.

هذه أهداف أربعة اجعلها أمامك: النسل، والاستمتاع، وبلوغ الكمال الإنساني، والمشاركة لبناء الحياة.

كيف تختار شريك الحياة؟!

عرفنا مما سبق أنه يجب علينا أن نضع أربعة أهداف أمامنا ليكون زواجنا كاملاً وهذه الأهداف الأربعة هي: النسل، والإمتاع النفسي والحسدي، وبلوغ الكمال الإنساني، والتعاون على بناء الحياة، هذه الأهداف الأربعة قد نصل إليها جميعها وقد نحرم بعضها إما بشيء خارج عن إرادة الزوجين كالنسل وذلك أن العقم يعود غالباً إلى أسباب خلقية (بفتح الحاء وتسكين اللام) كما قال تعالى: (ويجعل من يشاء عقيماً)، وقد يعود التقصير في بلوغ الأهداف السابقة إلى أسباب من فعلنا كسوء الاختيار والانحراف الخلقي والجهل بطبيعة الحياة الزوجية.. الخ وهذا ما نحن بصدد بيان السبل التي تساعدنا على تجنبه.

أول ما يجب على كل من الرجل والمرأة معرفته هو مناهج الاختيار. أعني ما الصفات التي يجب أن تتحلى بها المرأة حتى يرغب الرجل في الزواج بها؟ وما الصفات

التي يجب أن يتحلى بها الرجل حتى ترعب المرأة في الزواج منه؟ وفيما يلي بعض صفات هي مناط الاختيار عند الناس جميعاً سنورد بحول الله كل صفة مئين القيمة الحقيقية لها وأثرها في الحياة الزوجية.

أولاً: الأصل أو المعدن أو الأرومة:

لو نظرت إلى مجموعة مختارة من جميع أجناس الأرض وأشكالها لوجدت أنهم يختلفون في مظهرهم وخلقهم اختلافاً بيناً فهناك الطويل والقصير والألوان على اختلاف درجاتها من الأسود والأبيض والأصفر.. وهناك اختلاف الأشكال والملامح والقسمات.. بل ليس هناك إنسان في الأرض يشبه إنساناً آخر من كل وجه بل لا بد أن يكون هناك اختلاف ما، ولذلك لا تشبه بصمة أصبع بصمة أخرى أبداً.

وهذا الاختلاف الظاهري الشكلي يبدو تافهاً جداً وقليلأ جداً إذا قارناه بالاختلاف النفسي والخلقي فنفوس الناس وصفاتهم الداخلية الخلقية تختلف اختلافاً عظيماً جداً. وأصدق وصف لاختلاف الناس هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: [الناس معادن كمعادن الذهب والفضة وخيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا]، وفي الحديث فوائد عظيمة جداً أهمها: أن كرم الأصل في الجاهلية يساعد على التحلي الكامل بأخلاق الإسلام والقيام بتعاليمه. والإنسان (خامة) منها النوع الجيد جداً الذي يتشكل بسهولة ومن الناس خامات رديئة كالفضة المغشوشة أو المعدن المخلوط الذي لا يصلح مهما حاولت صناعته لشيء.. وهناك فارق عظيم بين كرم الأصل، ونقاوته وشهرة العائلة والقبيلة فقد يشتهر غير الكرام وإما المقصود المعدن الشرقي. والحق إن معرفة معادن الناس شيء عسير جداً ولا يفهمه إلا صيرفي ماهر، وهذا لا يستطيعه كل الناس ولكن الضابط في هذا هو اشتهار الناس بأخلاق معينة وصفات معروفة، قد تكون هذه الشهرة مبنية على معرفة حقيقية وحوادث ووقائع تفيد العلم اليقيني، وقد تكون مبنية على دعايات وإشاعات كاذبة. فالناس يقولون هؤلاء القوم كرماء شجعان، وأولئك بخلاء جبناء، وهؤلاء القوم تغلبهم نساؤهم، وأولئك يهينون

زوجاتهم، وهؤلاء القوم نساؤهم عفيفات محصنات وأولئك نساؤهم مستهترات خليعات وهكذا. المهم أن أخلاق الشعوب والقبائل والفصائل مختلفة متباينة ولذلك يجب علينا النظر في أصول الناس قبل الإقدام على الزواج. وهذه القاعدة بالطبع قاعدة أغلبية وليست قاعدة كلية حتمية فقد يوجد الشجاع من القوم الجبناء، وقد توجد العفيفة المحصنة في القوم الذين لا يابھون لميل نساؤهم وانحراف رجالهم وعى كل حال فالنظر في الأصول أمر دقيق جليل، ولا يجوز أن نأخذ على وجه العصبية والجاهلية وإنما يجب أن نأخذ على الأمر بحسن الاختيار، فبعض الشعوب وبعض القبائل يرفعون أنفسهم ويتعصبون لها على وجه التعصب والجهل والجاهلية ويمعنون أنفسهم وساءهم من زواج الآخرين على زعم أنهم خير منهم وقد يكون عند الآخرين من الصفات النفسية والخلقية الطيبة ما ليس عند أولئك.

فتنظرنا نحو الأصل يجب أن يكون هو النظر نحو (الخامة) والمعدن: الخامة التي تتوافر فيها الصفات الإنسانية الطيبة. باختصار يجب أن يبحث الرجل عن المرأة (الإنسان) ويجب أن تبحث المرأة عن الرجل (الإنسان). انظر عندما خطب أبو طلحة وهو مشرك كافر امرأة من المسلمين هي أم سليم قالت له: (يا أبا طلحة والله ما مثلك يرد ولكنك امرؤ كافر وأنا امرأة مسلمة ولا تحل لي فإن تسلم فهو مهري!!). فقول هذه المرأة الفقيهة: (والله ما مثلك يرد) معناه أن الرجل فيه الصفات الإنسانية التي تطمح المرأة في وجودها في الرجل ولكن منعها من الموافقة كفر. باختصار ليكون بحثنا أولاً عن الإنسان.

ثانياً: الدين:

الدين هو المنهاج الرباني الذي أنزل ليجعل من الإنسان إنساناً كاملاً في صفاته وأخلاقه وليجعل معاملته وتصرفاته في هذه الدنيا على أكمل الوجوه التي تحقق العدل والسعادة، وهذا الدين إذا التقى مع المعدن الإنساني الطيب ووافق القبول صنع

الأعاجيب ولكنه إذا صادف المعدن الهش المغشوش صنع في صاحبه بالقدر الذي يحتمله وبطيقه إذا توفّر القبول أيضاً.

والتدين الحقيقي شيء خفي لأن حقيقة الدين تتعلق بالقلوب أعظم مما تعلق بالظواهر دلالات وعلامات على الدين ولكنها ليست دلالات ظنية فليس كل من أعفى لحيته، وقص شاربه، ووقف في صفوف الصلاة مع المسلمين كان متديناً مؤمناً بل هذه ظواهر قد تدل على هذا وقد يكون هذا نوعاً من النفاق والمجاراة والاعتیاد لا يغني قليلاً أو كثيراً في حقيقة الدين.

وكذلك بالنسبة للمرأة أيضاً فمع أن الحجاب فريضة إسلامية وظاهره يدل على الصلاح والدين والمقه إلا أنه ليس دليلاً قطعياً على ذلك ولكنه ظاهر فقط قد يكون نوعاً من النفاق والمجاراة والعادة أيضاً. والذي نعنيه هنا في اختيار الروح الصالح والروحة الصالحة البحث عن الدين الحقيقي أو كما قلنا أنفأ الدين الحقيقي لا يعمل على وجه القطع ولكن بغلبة الظن، وأداء الشعائر والحفاظ عليها قرائن ظاهرية إذ ضمما بعضها إلى بعض قد نحصل على نتيجة حقيقية. وهذا أقوله حتى لا يتعثر بعض الشباب بالقشرة الخارجية لبعض الفتيات، ولا تتعثر أيضاً بعض الفتيات الطيبات الصالحات بالقشور الخارجية لبعض الرجال.

ولذلك كان سؤال عمر بن الخطاب عن الرجال هو التعامل بالدينار والدرهم. فقد سأل رجلاً فقال: هل تعرف فلاناً؟ قال: نعم. قال: هل عاملته بالدينار والدرهم؟ قال: لا. قال: إذن لا تعرفه. فمعرفة الدين الحقيقي لا يكون إلا بالمواقف والتعامل ومن أخرج المواقف التي تظهر الرجال المعاملة بالدينار والدرهم لأن النفوس مجبولة على حب المال فإذا تعلب الدين ومراقبة الله على النفس في هذه القصيدة دل هذا على وجود الدين. ولذلك يحب علينا في البحث عن الزواج أن نبحث عن حقيقة الدين وأن نأخذ من مجموع التصرفات والمعاملات هدايا ومرشداً إلى معرفة دين الرجل والمرأة.

ثالثاً: الحب:

يعلق كثير من راغبي الزواج أهمية بالغة على وجود الحب قبل الزواج. ويجعله بعضهم شرطاً أساسياً للزواج الناجح ويصمون الزواج الذي يعقد قبل الحب، بالفشل. وهذا الكلام يصدر عن هوى أو عن جهل بحقائق الزواج، وطبيعة الحياة بين الرجل والمرأة.

ويختلف مفهوم الناس لكلمة الحب اختلافاً كبيراً فبينما تصدق هذه الكلمة على ميل القلب الفطري والغريزي والمكتسب نحو شيء ما كحب الأبناء لأبائهم والعكس وميل الرجل الغريزي نحو المرأة والعكس، وكذلك على ميل الإنسان لبعض المحبوبات من الأطعمة والملبوسات والمهرنيات. أقول بينما تطلق اللفظة في اللغة على ميل القلب وراحته إلى شيء ما فإن هذه اللفظة تستعمل خطأ على الممارسات (الجنسية) خاصة بين الرجل والمرأة وخاصة في مجال العلاقات الآثمة وهذا منتهى الإفساد لهذه الكلمة الطيبة والتبديل لمعناها، فالاسم الصحيح للعلاقات الآثمة هو الزنا والبغاء. ووضع الكلمات الطاهرة الطيبة على المعاني الفاسدة يفسد اللغة والذوق وكذلك يهدم الدين والأخلاق ولذلك فإننا نرى أنه لا يجوز استعمال هذه اللفظة (الحب) إلا في معناها الصحيح.

والذين يسعون قبل عقد العقد الشرعي، والخطبة الشرعية إلى الحصول على الحب بمعناه الفاسد إنما يكتبون بأيديهم فساد حياتهم الزوجية ويهدمون أهم عامل من عوامل الحب الحقيقي بين الزوجين وهو الوفاء والإخلاص (وقد تكلمنا عن هذا مفصلاً في بحث البكارة).

ولا يتصور وجود الوفاء والإخلاص إلا بالطهارة والاستقامة الخلقية قبل الزواج وبعدم.

بخلاف ذلك فالمرأة تسعد وتحب أن تكون مأخوذة ومحبوبة والرجل يجد سعادة فائقة إذا كان عند زوجته هو الرجل الوحيد في الدنيا، وأنه لا رجل غيره.. وما زال ولن يزال الرجل يتألم وتجرح كبرياؤه لو مدحت امرأته رجلاً غيره أو حتى استظرفت غيره أو

استحسن من شيناً.. والمعرفة الواسعة للرجل بالمرأة التي يريد الزواج بها وكذلك معرفة الفتاة معرفة كاملة أو شبه كاملة بالرجل الذي تريد الزواج به يفقد الزواج أحلى قضية فيه وهو هذا الاضطراب والخوف اللذيذ من ملاقة المجهول فالرغم من أن الإسلام أوجب على الرجل النظر إلى المرأة قبل الزواج وجعل رضا المرأة شرطاً في صحة العقد فإن النظر والرضا لا يعني أكثر من الاطمئنان إلى (الشكل) المطلوب، ويبقى الموضوع شيناً آخر تماماً، والذين يريدون معرفة المرأة معرفة تامة قبل الزواج إنما يفرغون الزواج من معناه الحقيقي.

وباختصار يجب أن نفهم الحب بمعناه الحقيقي لغة وشرعاً ويجب أن نبني البيوت على الحقائق لا على الأوهام والأمانى التي يمني كل من الراغبين في الزواج بها أحدهما الآخر. ولا بأس بتأتا أن يميل قلب رجل إلى امرأة يسمع عن صفاتها وأخلاقها وشمائلها وكذلك لا تعجب إذا أحببت امرأة رجلاً شاهدت وعلمت من صفاته وشمائله ما يدعوها إلى الزواج منه. ولكن لا يجوز بتأتا -إذا أردنا زوجاً سليماً صحيحاً- أن تكون هناك ثمة علاقة بين رجل وامرأة يريدان الزواج أكثر من معرفة الصفات الحقيقية التي سيبنى عليها الزواج، والعلاقات الأئمة التي تسبق الزواج ستكون حتماً هي العامل الأول في هدم السعادة الزوجية.

ويحسن هنا أن نشير إلى أن عقد الزواج الشرعي وإن كان يبيح للرجل الاستمتاع الكامل بزوجته فإنه لا يحسن هذا قبل إعلان (الدخول) الشرعي لما يترتب على هذا الإعلان من حقوق شرعية لكل من الرجل والمرأة سيأتي تفصيلها في مكانها من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

والحب الكامل بين رجل وامرأة لا يمكن تصوره إلا بعد الزواج حيث تتاح الفرصة للمنافع المتبادلة ولترجمة الإخلاص والوفاء والتفاني في خدمة الغير إلى واقع فعلي. وأما قبل الزواج فإن الحب غالباً لا يكون إلا مجرد الميل الغريزي بين الرجل والمرأة، وقد يزيد من إشعال هذا الحب تلك الأمانى الجميلة والأحلام المعسولة التي يطر

بها القادمان على الزوج أحدهما الآخر فأحلام اليقظة وبناء الآمال العريضة وإظهار التفاني والإخلاص الذي يقدمه كل من الرجل للمرأة والمرأة للرجل قبل الزواج تشعل الحب وتؤكد ميل القلب ولكن حرارة الحياة وجديتها ورتابة الحياة الزوجية وطول الألف والعشرة تهدم هذه الآمال والأحلام إذا لم يكن عند الزوجين المفهوم الصحيح لمعنى الحياة الزوجية، ولذلك يفاجأ كثيراً من الأزواج (الواقع المر) بعد دخول الحياة الزوجية ويرون تدلاً عظيماً في أخلاق شريكة الحياة وقد يسأل كل منهما نفسه: هل هذا حقاً هو الإنسان الذي عرفته قبل الزواج؟! وذلك أنهم بنوا حياتهم على الأحلام والأمانى لا على الواقع، ولذلك فالتعويل على هذه الأحلام هو من العباء، والمجتمع المختلط قد يسر لكل من الرجل والمرأة التعرف والتقلب والصحة والزمانة، ويسر أيضاً الخلوة الفاحشة، ولقد كانت ضريبة هذا هو الفور من الزواج وهدم الحياة الزوجية الحقيقية ففي الإحصائيات التي أخذت على طلاب بعض الجامعات ثبت أن أكثر من 90 بالمائة منهم لا يفكرون بتاتاً في رواج زميلة له في الجامعة وذلك أن الاحتلاط الكامل بين الطلاب أفقد المرأة أحص صفاتها وأحظاها عند الرجل وهو شعور الرجل أنه قد فاز بشيء عزيز مكنون. ومهما قيل عن هذا الشعور بأنه بدائي أو أنه شعور بالامتلاك والمرأة ليست سلعة و . و . الخ. فإن الحقيقة أن الرجل بفطرته ما زال يشترط في المرأة أن تكون متاعاً خاصاً به وحده وأن تكون خالصة له من دون الناس.

رابعاً: المال والغنى:

من الصفات التي لا غنى عنها مطلقاً، ولا اختلاف عليها بين الناس هو اشتراط الغنى في المتقدم للزواج، وأقل الغنى هو الكفاف والقيام بواجبات الزوجية. وقد فسر العلماء حديث الرسول: [يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج..] الحديث. أن المقصود بالباءة هو نفقات الزواج وإمكان إعاشة الرجل للمرأة. والإسلام يشترط في صحة عقد النكاح واستمرار قدرة الرجل على الإنفاق.

ولكن الناس ينظرون في الرجل الآن إلى كثرة المال لا مجرد الكفاف والغنى عن الناس وذلك بعد تعاضل الحياة المادية، وانفتاح الأساليب المذهلة للاستمتاع بالحياة واقتناء الزينة التي لا تقف عند حد في أثمانها أو أشكالها.. والمسلمون فقط من يسألون عن طالب الزواج الغني كيف اكتسب ماله؟.

وذلك بعد أن فسدت وسائل الكسب في العصر الراهن وأصبحت المقامرات والرياء وبيع الأعراض والدمم والرشاوي من أعظم وسائل الكسب في هذه الجاهلية الحديثة. ولا شك أن كل فتاة تريد السعادة الحقيقية يجب أن تعلم من أين اكتسب المتقدم للزواج بها ماله. فالرجل الشريف العفيف نظيف اليد هو أولى الناس بأن يؤسس بيتاً قائماً على الاستقرار والسعادة، وأصحاب الدخول والأموال القدرة يتعاملون مع زوجاتهم بنفس تعاملهم مع الدينار والدرهم ويقدرونهم بقدر منافعهم المادية فقط. باختصار تصبح المرأة عندهم كالسلعة تماماً. تفقد قيمتها بالقدم (وروز الموديل الجديد) وينضوب المنافع المادية وقد كان من علامات الشرف (علو المكانة والمنزلة) في الجاهلية القديمة الكسب.

وذلك أن المتكسب المكافح العامل لا يقارن مطلقاً مع العاجز الكسول العالة على غيره. ولذلك كان من أقسى أنواع الذم في الجاهلية هذا السب:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

أي المطعوم المكسو. وقد أتلفت الحياة الحاضرة قيمة الإنسان الحقيقية وذلك بالتوظيف الحكومي. فالوظائف الحكومية الهرمية والتي يراعي فيها كثيراً الغش والنفاق والمحسوبية، رفعت أناساً يستحقون الوضع، ووضعت أناساً يستحقون الرفعة، وأصبحت السمة الغالبة أن نرى كل إنسان في غير موضعه بل لا نكاد أن نرى إنساناً في موضعه الصحيح من هذا الهرم الوظيفي المغشوش.

ولذلك فالتعويل على معرفة القيمة الحقيقية للإنسان من خلال الحسب والمال أصبحت لاغية تماماً في عصر اختلطت فيه موازين الكسب والتوظيف، ومع ذلك لن نعدم أيضاً التقييم الحقيقي للرجال الذين يلتزمون بالعفاف وطهارة اليد.

وليس اشتراط الغنى بالنسبة للمرأة مطلوباً على النحو الذي يطالب به الرجل وخاصة في المجتمعات التي يستطيع الرجال أن يكسبوا ما يكفيهم بسهولة ويسر، ولكن في المجتمعات الفقيرة، حيث يصبح عمل المرأة وكسبها ومالها جزءاً أساسياً للمعيشة أصبحت المرأة مطالبة بالمشاركة والمساهمة اللازمة في نفقات العيش.. وهذا من أعظم فساد الحياة ومن أعظم البلاء الذي وفد إلينا من الحضارة الغربية المادية، وبذلك أصبح أمام المرأة عثان: عبء الحمل والولادة وتربية الأولاد والعناية بشئون المنزل، وعبء الخروج للتكسب والإنفاق. والعجيب أن الذين يؤيدون خروج المرأة للعمل خارج البيت ليسوا قطعاً من الأمهات الذين لهم بيوت آمنة مستقرة وأولاد وإنما هم في جميع بقاع العالم إما أن يكن زوجات فاشلات أو عوانس مغبوبات، وأما الأمهات الحقيقيات والزوجات الساحيات في كل بقاع العالم فيصرخن بأعلى أصواتهن أنه من الظلم للمرأة أن تطالب بوظيفتين وظيفه الفطرة (الحمل والإرضاع والتربية) ووظيفة المجتمع الظالم والقوانين الحائرة (المساهمة في نفقات الأسرة وما يسمى ببناء المجتمع الاقتصادي) وبالطبع فالرجال الذين لا يتسمون بالإنصاف والحلق يجادلون في خروج المرأة للعمل لمرض قلوبهم وإرضاء شهواتهم لا لنفع المرأة ونهضة المجتمع.

ولكن المشكلة الحقيقية في كل ذلك أن المجتمعات التي قطعت شوطاً بعيداً وراء الحصار المادية قد جعلت خروج المرأة للعمل ضرورة حتمية أمام من يريد الزواج وذلك أن نفقات السكن والمعيشة لا يكفي لها راتب الزوج في المعتاد، وبذلك أصبح الشاب في حيار أن يستمر بلا زواج سنوات طويلة أو يعيش بما لا يتلاءم مع وضعه الاجتماعي والأخلاقي ويتزوج أو أن يتزوج من امرأة عاملة أو موظفة.

والذين يغامرون أو يغرون ويتزوجون من امرأة موظفة أو عاملة فهم يغامرون بسعادتهم واستقرار أسرهم، فالمرأة التي تدفع من راتبها على زوجها وأولادها لا يمكن أن تكون زوجة كاملة مطلقاً اللهم إلا إذا تحلت بأخلاق هائلة من الكرم وضبط النفس وعدم المن بالفضل، وهي صفات نادرة جداً في هذه الأيام. وعلى كل حال ليعلم الرجال الذين يمدون أيديهم لزوجاتهم أن هذا يجب أن يكون عن طيب نفس تماماً، وليحذر أن يكون هذا وسيلة من وسائل الاستدلال مستقبلاً. وقد عرفت عشرات الحالات لإخوان وأصدقاء كثيرين فشلت حياتهم الزوجية بسبب عمل وكسب زوجاتهم. هذا عدا المتاعب الهائلة التي تسببها امرأة عاملة منهكة لزوجها وأسرته وذلك بما تلقيه في بيتها من هموم العمل ومتاعبه ومشكلاته. ولا يمكن أن نتصور بتاتاً كيف يمكن أن يكون هناك أسرة سعيدة حقاً في ظلال امرأة عاملة منهكة.

وأما الغنى الوراثي أو الذي حازته بغير طريق العمل اليومي فهو من المغريات لكثير من الرجال الذين يريدون الثروة السهلة الميسرة.. وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك من أسباب طمع الرجال في النساء كما قال: [تنكح المرأة لأربع]، وعد من ذلك المال فيجب أن نعلم أيضاً أن هذا المال لا يحوز أن يكون مسوغاً للزواج بالمرأة إلا إذا كان في يد امرأة عفيفة كريمة النفس تنفق منه على بيتها ولا تئن بإنفاقها. هذا إذا كان الرجل راغباً في الزواج بالمرأة الغنية لا لأجل مالها فقط. أما إذا كان لا رغبة له إلا المال فقط وقد عبر إلى هذا المال بطريق الزواج فهذا شأن آخر. وما أظن أن عقد الزواج بهذه النية يكون صحيحاً مشروعاً، ولعل هذا أشبه بالنصب والاحتيال. وتحتاج المرأة الغنية أيضاً التي تريد الزواج إلى أن تترث طويلاً في قبول المتقدم لها حتى تتحقق أنه يريد من الزواج أموراً أخرى غير ثروتها وغناها.

خامساً: الأخلاق:

عرفنا أننا يجب أن نبحث قبل الزواج عن (المعدن) النقي للإنسان وهذا المعدن صناعة إلهية ليست كسبية كما جاء في الحديث الصحيح أن الرسول صلى الله عليه وسلم

قال لريد الحير: [إن فيك لحصلتين يحبهما الله ورسوله الحلم والأناة]. قال: يا رسول الله حصلتان جبلت عليهما أم تخلقت بهما؟ قال: [بل جبلت عليهما..] الحديث. وهذا يعني أن هذا الصحابي قد حلق حليماً متأنياً قبل أن يكون مسلماً وهذه المعادن الشترية تتفاوت نقاوة وجودة. ثم الدين وعرفنا أن المقصود بالدين حقيقة الدين لا ظاهره فقط والدين عاصم من الظلم والانحراف ومقيم للزوجين -إن أقاماه- على سنن الخير والسعادة والصلاح.

وإذا اجتمعت هاتان الصفتان في رجل أو امرأة صنعت الأعاجيب فنقاوة المعدن إذا صادفت فقه الدين وتشربت أحكامه أخرج هذا ثماراً طيبة من الخلق الكامل والعفة والطهارة والاتزان والصدق والوفاء والتفاني في خدمة الآخرين والاعتراف بالجميل. وهذه الصفات كلها صفات لازمة ضرورية في الزوجين لكل زواج ناجح، وذلك أن الشذوذ والانحراف أو التقلب والتدبدب أو الجحود ونكران الجميل أو الكذب أو التعالي.. واحدة من هذه الصفات في أحد الزوجين كافية لهدم السعادة الزوجية ومورثة للشقاء والهموم، ونحن نكشف عن طبيعة معدن الإنسان (رحلاً كان أو امرأة) وطبيعة دينه بمعرفة هذه الأخلاق؛ فالأخلاق الطيبة هي نتاج طيب للمعدن الطيب والدين الصحيح السليم، وأما الأخلاق الخبيثة فهي أيضاً نتاج خبيث للمعدن الخبيث والدين الكاذب أو الدين الباطل. ولهذا قال تعالى: {الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك}. فعلى تفسير النكاح هنا بالزواج يكون المعنى لا يرغب في الزواج ممن اشتهرت بالزنا إلا مثيلها في هذا الخلق الذميم أو مشرك لا يقيم وزناً للأخلاق، وكذلك العكس لا ترغب المرأة في الزواج من رجل اشتهر بالفسق والفجور إلا أن تكون على شاكلته أو تكون مشركة لا دين يردعها عن مثل هذا النكاح. وأعم من هذه الآية قوله تعالى: {الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات، والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات}. والآية على تفسير الطيبات والخبيثات بالزوجات، وعلى تفسير

الطيبين والخيشين بالأزواج، والخبت والطية هنا أوصاف للأخلاق الذميمة والطيبة وهذه الأخلاق كما أسلفنا القول ثمار للمعدين والدين.

سادساً: الجمال:

الجمال هو الصفة التي يبحث عنها كل من الرجل والمرأة عند الآخر. وهذه الصفة الظاهرية لها أثر عجيب في دوام العشرة وبقاء الألفة وبالرغم من أن الإنسان من حيث هو إنسان مخلوق في أحسن تقويم فإن التفاضل بين البشر في هذه الصفة متفاوت لدرجة كبيرة جداً.

ومع أن الناس أيضاً يتفوقون على خطوط رئيسية للجمال إلا أنهم يختلفون أيضاً في الحكم على تفصيلاته وتفريعاته ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: [إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل]. وترك النبي صلوات الله وسلامه عليه مسألة ما يدعو الرجل إلى الزواج من امرأة متروكة إلى الشخص.

ولقد شدد النبي في هذه الناحية أعني اشتراط الجمال أو على الأقل اشتراط القول لشكل المرأة ووجهها فقد جاء في الحديث الصحيح أن المعيرة بن شعبة رضي الله عنه خطب امرأة من الأنصار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: [هل نظرت إليها؟] قال: لا. قال: [اذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما]. وهذا أمر يقتضي الوجود في الحديث الآخر إذا خطب أحدكم امرأة فليُنظر إليها ومعلوم أن النظر هنا بحث عن الجمال والشكل. وليس عيباً ولا منافياً للدين والخلق والإحسان أن يرغب رجل عن رواج امرأة لأنها ذميمة فقد جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت: إني أهب لك نفسي فرفع إليها نظره ثم ألقاه إلى الأرض وسكت ورغب النبي عن نكاحها لأنها لم تكن جميلة.. حتى أنه قام صحابي بجوار النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها.. فزوجه النبي صلى الله عليه وسلم إياها على أن يعلمها سوراً من القرآن وكذلك ليس منافياً للدين والإحسان والخلق الكامل أن يشاهد رجل امرأة جميلة فيرغب في الزواج منها لذلك، وقد فعل هذا سيد البشر صلوات الله

وسلامه عليه فما تزوج جويرية بنت الحارث رضي الله عنها إلا لملاحظتها وجمالها بعد أن رآها في السبي وكان زواجه منها خيراً عميماً على أهلها جميعاً. وما يريده الرجل في المرأة تريده أيضاً المرأة في الرجل وإن كانت المرأة بوجه عام مطلوبة لا طالبة إلا أنها أيضاً تنتظر أن يتقدم إليها الوسيم الجميل ولا يناق الحلق الطيب والاستقامة للمرأة المسلمة أن ترفض رجلاً ليس بجميل وإن كان على دين وخلق، وقد فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قيس بن شماس وزوجته لأنها كرهته لدمايته، وكذلك لا يباقي تقواها ودينها أن تطلب وترجو أن يتقدم إليها الوسيم الجميل.

وهذا الذي قدمنا بأدلتنا نسوقه للذين يظنون أن الدين لا يقيم اعتباراً لهذه القضية التي يظنونها من نتاج الفكر المادي وأهل الشهوات والدنيا. وهذا الفهم فهم خاطئ سخي لأحكام الدين في هذه القضية.

ومع ذلك يجب علينا أن نضع قضية الجمال مكانها من حيث مجموع الصفات المثالية التي يبحث عن توفرها في الزوج الصالح والروجة الصالحة، فالجمال حقاً شكل وظاهر ومع ذلك فهو مراد ومطلوب ومحبوب ومرغوب ديناً وطعاً وإن كان الجمال في ذاته صفة وهبة من الخالق سبحانه وتعالى ولا كسب للإنسان غالباً فيه ولكننا أيضاً شرعاً ودينياً في حرية وإباحة للتخير والمفاضلة وهذا من رحمة الله وتوفيقه. ولكن المنهي عنه شرعاً أن تغلب هذا الظاهر على الجوهر الأساسي للإنسان من الأصل والدين. بل يجب علينا أن نضع الجمال في المستوى والحد اللائق به والمتناسب مع الصفات العامة التي يجب علينا مراعاتها في اختيار شريك الحياة.

سابعاً: البكارة:

البكارة من (الصفات) المحببة في الزواج لدى الرجل والمرأة (يقال رجل بكر وامرأة بكر أي لم يسبق لهما زواج). وهذه الحالة نسميها صفة تجاوزاً. وقد جاء على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم الحض على زواج البكر كما في حديث جابر في

الصحيحين أن الرسول صلى الله عليه وسلم سأله ماذا تزوجت قال: ثيباً يا رسول الله (والثيب هي المرأة التي سبق لها زواج) فقال له الرسول: [هلا بكراً تلاعبها وتلاعبك].

وفي الحديث التعليل لزواج البكر بأنه للملاعبة والسبب أن البكر التي لم يسبق لها رواج تفتتح طاقاتها النفسية والعاطفية والجسدية على لقائها الأول مع الرجل سواء كان لقاءً شرعياً أم سفاحاً، وشتان بين ما يحلقه لقاء النكاح ولقاء السفاح. فلقاء النكاح يورث الحب والألفة والتراحم ولقاء السفاح يورث البغضاء والندم والشعور بالإثم والألم من مواجهة المستقبل ويعرض المرأة إلى الاستذلال سواء تزوجت بـرجل آخر أو تزوجت بمن واقعها سفاحاً. وقد كان فعل الرب حازماً مع المرأة إذ جعل غشاء البكارة حائماً ودليلاً على الطهارة والعفة وذلك أن رحم المرأة هو مستقر الولد، وأولاد السفاح من أعظم الفساد في الأرض.

والفلسفات المادية والحديثة والدراسات النفسية وخاصة المنحى (الفرويد) قد هون من شأن العلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة زاعماً أنه ينبغي أن ينظر إليه كالنظر إلى الطعام والشراب وأنه لا يجوز أن نحيطه بسياس الأخلاق والدين والتقاليد والعادات التي تحدد من إشباع الإنسان في هذه الناحية. وزاعماً أيضاً أن الجنس هي العريضة التي يدور الوجود كله عليها فالسموات والأرض والشجر ما خلقوا إلا لممارسة الجنس وإذا كان هذا هو غاية خلقهم فلا يجوز أن توضع حدود وعقبات أمام هذه الغاية. هذه هي خلاصة العقيدة الفرويدية التي صبغت وحه الحضارة الحديثة وكان لها أعظم الأثر في الثورة الجنسية التي يعيشها العالم في هذا العصر الراهن. وبالرغم من هذه الفلسفة الخائنة المملوطة فإن الانحراف ما زال في جميع المجتمعات على السواء ينظر إليه باحتقار وازدراء حتى تلك المجتمعات المادية التي تركت الدين منذ مدة طويلة؛ وذلك أن نداء الفطرة ما زال يائي هذا الانحراف ونحن -المسلمين- الذين لم تتدنس نفوسنا بعد، وما زال الدين حياً في نفوسنا يدعونا إلى الاستقامة والعفة، نحمد الفضيلة والعفاف ونزدري السقوط والانحراف.

المهم أن البكارة شيء محبيب وصفة من الصفات التي يحرص عليها الله إلا إذا كانت هناك مصالح في الزواج ترجح صفة أخرى كما أقر رسول الله حابراً الذي تزوج ثيباً عندما قال: إن أبي قتل شهيداً في أحد وترك تسع بنات فلم أرد أن أضيف إليهن واحدة مثلهن وإنما أحببت أن أتزوج ثيباً تقوم عليهن وتمشطهن. فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم: [فنعلم إذن]. والشاهد أن المرأة البكر أحظى لدى زوج يريد امرأة تبحث عن كنف ومرشد ورجل قوام عليها وهذه الحاجة الفطرية في المرأة عموماً ولكنها في البكر أشد.

ويبدو أن هذه القضية عكسية تماماً في الرجل البكر فهو أشد مراساً وأقسى طباعاً في معاملة زوجته وإن كان أحلى عشرة وأنهج حياة. وأما الرجل الثيب فإنه أطوع للمرأة وأضعف أمام رغباتها ولكنه مع ذلك أنكد عشرة وخاصة كلما تقدمت به السن وعلاه الشيب ولا يظن ظان أن الضعف والطواعية للمرأة من أسباب سعادتها ولكنه في الحقيقة من أسباب شقاها وتعاستها. وهذا من قوانين الفطرة الصارمة التي لا تتخلف.

فالواجب علينا إذن أن نضع هذه الصفة (البكارة) في مكانها الصحيح أيضاً من الصفات المثالية التي ننشدها في الرجل والمرأة ولتعلم الفتاة أن مستقبل حياتها الزوجية مرهون بالمحافظة على الحاتم الذي وضعه الخالق البارئ. وأن التفریط في هذا الشيء العزيز الذي لا يرتق هو بمثابة خسارة لا تعوض. وإذا كان على المرأة أن تبحث عن الرجل البكر أيضاً فيجب أن يكون أيضاً بحيث يصلح مرشداً وهادياً وقواماً ولذلك فزواج الأقران (الذين في سن واحدة) من أفضل الزواج لأن الأسرة لا ينتظم أمرها إذا كان الزوجان ندين. وقانون الفطرة أن تسعد المرأة فيمن تحد عنده مع الحب والحنان والعطف والرعاية والقوامة والرجولة.

فالقوامة والرجولة صفتان أساسيتان لزواج سليم. (وسياقي إن شاء الله تفصيل كامل لمعنى القوامة). وكذلك على الذين يتزوجون امرأة ثيباً ألا يتعلقوا بمستقبل وهمي من التطبع والامتناع النفسي والجسدي الذي يوجد لدى الأبتكار وأن يعلق أمله فقط

بالمنافع الممكنة من هذا الزواج وليس بالمنافع المستحيلة. وكذلك يستحسن أن تنصرف الفتاة عن رواج قرننها ومساوئها في السن ما أمكن إلا أن تكون على استعداد للتنازل أحياناً عن فهمها وعلمها ورأيها مع تحقيقها أنه صواب حفاظاً على حياتها الزوجية. وأما اللاقي يقدم للزواج من كبار السن من الرجال فيجب عليهن أيضاً أن تعرف الممكن الذي يستطيع الرجل أن يقدمه للمرأة من مال ومتاع ونحوه أو من فضائل أخروية كأن تقبل الزواج برجل كبير احتساباً لله لخدمته ورحمة لشيخوخته، وكما يفعل من يتزوج امرأة ليرعى عيالها أو يؤنس وحدتها ووحشتها، فليس الزواج للمنافع المادية الدنيوية فقط. لكنه أيضاً مجال واسع للمنافع الأخروية وطلب الحسنات والثواب والأجر من الله سبحانه وتعالى. والمهم أن الإنسان إذا عرف هدفه وعائته ولم يطالب بالمستحيل استراح وأراح وإنما إذا تعلق بالأوهام وطالب بالمستحيل وأقدم على الأمور بجهل عواقبها خاب أمله وضل سعيه.

ثامناً: الشرف والحسب:

جاء في الحديث الصحيح أن الحسب أحد الأسباب التي تغري الرجال بالزواج من النساء. والحسبة هي المرأة الشريفة ذات المكانة والمنزلة، والشرف هنا يعني العلو والرفعة (ويستعمل الشرف عرفاً الآن بمعنى العفة وهو استعمال غير سليم) ولا يلزم من وجود الحسب وجود المال والغنى فالشرف والحسب يعني الشهرة والرفعة والسيادة وكان الناس وخاصة في جاهلية العرب يشتهرون ويبلغون أعظم منازل الشرف ولا مال لهم وإنما لكرم أصولهم وكرم شملهم وأخلاقهم. فحاتم الطائي مثلاً كان سيداً في قومه. ولم يكن غنياً، وبس هاشم كانوا في القمة من أقوامهم شرفاً وحسباً ولم يكونوا أغنياء بمعنى الثراء والمال وكانت العرب تقدس الأخلاق وتعتني بالأصول القبلية ولا تقيس شرف الناس إلا بذلك، ولقد تغيرت هذه الموازين في جاهليتنا الحديثة وأصبح المال والثراء والمركز الوظيفي هي مقومات الشرف والمكانة وإليها ينسب الحسب في الوقت الراهن. وأما العناية بالأصول والقبائل فما زال معمولاً بها في البوادي أو القبائل التي تحضرت حديثاً،

وكلماً أوغل المجتمع في التحضر الحديث هدمت هذه الأعراف والتقاليد. وقد ناقشنا في البند السابق النظرة الصحيحة للثراء والغنى وما منرلة ذلك في زوج سعيد مثالي وعليه فالحسب الآن مرتبط بالنظرة إلى المال والمركز الوظيفي.

وأما الأعراف البدوية أو المتحضرة حديثاً فبالرغم من أنها امتداد لأعراف الجاهلية القديمة إلا أن هناك جوانب من الحق في هذه الأعراف والتقاليد لا ينبغي أن نساعد على محوها فبعض القبائل فقدت سميتها وباءت بالعار لدى القبائل لما كانت تمارسه من دعارة وسقوط خلقي وانحراف، وكان الامتناع عن الزواج والمصاهرة بهذه الأصول فيها جانب من جوانب الحق، كما أن قبائل (النَّوَر والغَجَر) الطوافة لا يخفى على مطلع الأساليب التي كانت تتكسب بها من الدعارة والعرافة والسرقة ونحو ذلك، وكان وما زال الامتناع عن المصاهرة بهذه الأصول شيئاً مقررّاً في الشريعة، وإن كانت وسائل الإعلام في بعض الدول تعمل جاهدة الآن على محو هذه التقاليد وهذا لإفساح المجال نهائياً أمام الانحراف.

والإسلام وإن جاء يدعو الناس إلى أن أصلهم واحد وأنه لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى إلا أنه أخبر أيضاً بالأمر بالتنافس في الفضائل والبعد عن الرذائل والتقوى التي جاء الإسلام بالأمر بتحصيلها لا تحصل إلا إذا رافق الدين طعناً نقياً، ونفساً صافية وخلقاً مساعداً وعلى كل حال ينبغي أن نضع الأحساب في موضعها الصحيح فالحسب والشرف بالمعنى الصحيح ينبغي أن يكون هو المعدن الطيب والخلق الكريم والدين (وقد ناقشنا هذا فيما سبق) وأما الشهرة التي انبنت على شيء آخر فهي بما لا يقيد به في الحسب والشرف.

والمرأة الحسبية إذا لم يكن لها من الدين والخلق ما يعصمها عن التعالي على زوجها فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى النشوز أو التسعية وانهايار دور الرجل في بيته وكلاهما مدمر للحياة الاجتماعية. فالمرأة المتعالية عن زوجها (الناشز) لا يمكن أن يوصف زوجها بأنه ناجح أو أنها سعيدة. وكذلك المرأة التي تملك رجلاً قد تخرى عن دوره في منزله من حيث القوامة والرجولة لا يمكن أن تعيش سعيدة أيضاً وأشقى الرجال من يعيش مع

امرأة متعالية عليه وغير راضي بذلك وكذلك من يعيش مع امرأة متعالية عليه وهو راض بذلك.

والرجل الحسيب لا شك أنه أحظى لدى المرأة وأحب إليها من رجل عاطل عن ذلك، ولكن هذا الحسب إذا لم يزيه الخلق الكريم والدين الصحيح فإنه ينقلب إلى إذلال للمرأة وتعالي عليها وذلك إذا لم تسامه شرفاً ومكانة. والنفوس في تطبعها بطابع الإسلام وتحلقها بأخلاقه ليست سواء ولذلك رأينا كيف رفضت زينب بنت حجة رضي الله عنها الزواج بأسامة وتزوجته كارهة ثم ضايقته حتى طلقها وما ذلك إلا لنفاستها عليه ونزول مكانته عندها وذلك بالرغم من كونه بكرأ ولم تكن كذلك وعلى كل حال فيجب أن نراعي تلك الموازين كلها الخاصة بالحسب والمنزلة الاجتماعية عندما نقدم على الزواج. والإسلام فيه حل لكل هذه المشكلات ولكن بعيد القول ثانياً ليست كل النفوس سواء في التزامها بآداب الإسلام وأخلاقه، ونحن نتعامل مع البشر وللبشر قصورهم بآداب الإسلام وأخلاقه، ونحن نتعامل مع البشر وللبشر قصورهم وعجزهم وضعفهم وتقاليدهم وأعرافهم، وبالرغم من أن الدين يجب أن يصلح كل هذه الأمور إلا أن الدين ليس ضربة لازب، في إصلاح كل النفوس في كل الأحوال وكل الظروف، ولا نستطيع أن ننفي الدين عن رجل يسرت له امرأة متدبنة صالحة ولكنها دميمة فقيرة لا حسب لها فإي الزواج منها. وكذلك لا نستطيع أن ننفي الدين عن امرأة تقدم لها رجل مسلم صالح ولكنه دميم فقير لا حسب له فقالت لا أستطيع الزواج منه. ولذلك وضعنا كل هذه الاعتبارات والصفات التي أسمينها (مثالية) في الرجل والمرأة ليعلم إخواننا الشباب والشواب كيف يختارون لأنفسهم ومتى يقبلون ومتى يرفضون.

الخطبة

أحكامها وآدابها

الخطبة هي المقدمة والمدخل إلى عقد النكاح وهي في ذاتها عقد ابتدائي لإعلان القبول بالزواج بين طرفين، والخطبة المشروعة لا بد أن تتبع فيها ما يأتي:

1- النظرة إلى المرأة قبل الخطبة:

يجب على من وقع في قلبه امرأة أن يطر إليها قبل التقدم لخطبتها وهذا البطر واجب للأحاديث

الآتية:

1- حديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه أنه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم:

[انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما] أي أن إعجابك بها أحرى بأن تدوم العشرة بينكما.

رواه الخمسة إلا أبا داود.

2- حديث أبي هريرة قال: خطب رجل امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: [انظر إليها فإن في

أعين الأنصار شيئاً] رواه أحمد والنسائي.

وليس عندنا في السنة -على ما أعلم- تحديد لحدود هذا النظر وكيفيته فما يجوز للمرأة كشفه

أمام الأجانب هو الوجه والكفان (على خلاف بين السلف والفقهاء) فهل النظر إلى هذا فقط أم إلى هذا

وغيره؟ تشدد بعض الفقهاء، فقال بأن النظر للخطبة لا يجوز إلا للوجه والكفين فقط. ووسع آخرون إلى ما

يبينه العرف الإسلامي، ولا شك أن هذا إفراط وذاك تفريط، والوسط هو العدل. من ذلك لقول النبي صلى

الله عليه وسلم:

[إذا خطب أحدكم المرأة فقد أن يرى منها بعض ما يدعو إلى نكاحها فليفعل]. رواه أحمد وأبو

داود وأخرجه الشافعي وعبدالرزاق والحاكم وصححه وقال الحافظ رجاله ثقات، قال الشوكاني... وفي

إسناده محمد بن إسحاق، وأعلنه ابن القطان بواقف بن عمرو.. فإن صح الحديث فهو حجة لأكثر من

الوجه والكفين، وقد جاء عن بعض السلف أنهم نظروا عند الخطبة لأكثر من ذلك.

2- الخلوة ليست من المباحات:

هذا وليست الخلوة بالأجنبية جائزة، ولو رغب في زواجها للأحاديث الكثيرة التي

جاءت بالنهي عن ذلك فمن ذلك حديث جابر عند أحمد: [من كان يؤمن بالله واليوم

الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم فإن ثالثهما الشيطان]. وحديث عقبة بن عامر في البخاري ومسند أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: [ياكم والدخول على النساء] فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله أفرأيت الحمى فقال صلى الله عليه وسلم: [الحمى الموت]، ويشهد لهذين الحديثين حديث ابن عباس المتفق عليه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: [لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوماً وليلة إلا مع ذي محرم].

فلهذه الأحاديث فإنه يجب أن يعلم أن الخلوة ليست بجائزة ولو لطالب الزواج إلا أن تكون الخلوة مع محرم للمرأة.

3- الخطبة على الخطبة:

يجوز إذا تقدم رجل لخطبة امرأة أن يتقدم ثان وثالث وأكثر من ذلك ما لم توافق على واحد منهم. فإن وافقت المرأة وأولياؤها على واحد من الخطاب فلا يجوز لأحد التقدم إلى الخطبة بعد ذلك لأن هذا منهي عنه نهياً شديداً وهو من أسباب نشر العداوة والبغضاء في المجتمع المسلم.

قال صلى الله عليه وسلم: [لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك] رواه البخاري وفي رواية أخرى قال: [لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخاطب] رواه أحمد والنسائي.

وأما لو وقع هذا فما الحكم؟

قال بعض الفقهاء يفسح نكاحها من الثاني (الذي خطب الرجل على خطبة أخيه) وترد إلى الأول. وجعلوا هذا من مبطلات عقد النكاح، وجعل البعض هذا غير مبطل للعقد ولكنه معاقب عليه شرعاً فعند هؤلاء لا يبطل العقد إن وقع وإن كان فاعل هذا يستحق التعزير والمجازاة.

ونرى أن الخطبة عقد جائز ولم يأت في الكتاب والسنة ما يدل على ترتب حقوق معينة بالفسخ فإذا وقعت الخطبة على الحطة فلا يرى بطلان زواج الثاني وإن كنا نرى أنه ظالم وأنه يجب عليه الرجوع عن خطبته وأنه مستحق للعقوبة في الدنيا والآخرة وكذلك من وافقه من المرأة والأولياء، ولما كان الأصل في عقد الزواج التراضي كما سيأتي في شروط النكاح فإننا نرى أنه لا يجوز أن يعقد عقده مع الإكراه أبداً.

4- الخطبة في العدة:

هناك أوقات وحالات لا يجوز أن يتقدم فيها إلى خطبة النساء وهي:

(أ) عدة المطلقة طلاقاً رجعيّاً أو بائناً. فلا يجوز في عدة الطلاق أن يتقدم رجل بخطبة هذه المرأة حتى تنتهي عدتها وذلك أن (الرجعية) ما زالت معلقة بحبل الزواج طالما هي في العدة. وأما البائن وإن كان لا يجوز أن ترجع إلى زوجها إلا بعد نكاح آخر فإن هناك اتفاقاً على أنه لا يجوز ذلك ولم يأت في الكتاب والسنة ما يبيح ذلك. هذا ولا يجوز أيضاً التعريض بخطبتها.

(ب) عدة الوفاة. المرأة التي يتوفى عنها زوجها لا يجوز لأحد التقدم لخطبتها حتى تمر عليها أربعة أشهر وعشر أو تضع حملها إن كانت حاملاً. ولكن يجوز أن تشعر بالخطبة تعريضاً وتلميحاً لا تصريحاً.. كأن يقال لها: "إني أبحث عن امرأة فاضلة وأود لو أنني وفقت لذلك" ونحو هذا من العبارات التي تفهم الرغبة في الزواج وليست نصّاً صريحاً في الخطبة كما قال تعالى: {ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم علم الله أنكم ستذكرونهن، ولكن لا تواعدوهن سرّاً إلا أن تقولوا قولاً معروفاً، ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه واعلموا أن الله غفور حلِيم}. (البقرة).

تعقيب: من بدع الخطبة في العصر الراهن:

من الأحكام السابقة يظهر لنا أن الخطبة في الشريعة الإسلامية اتفاق على الزواج، وأنها لا تحل شيئاً من المخطوبة غير النظر إليها قبل الحطة، وأنه لا يترتب على فسخها شيء من الحقوق، ولا يشترط لعقدها حضور شهود ولكن لو تمت بحضور شهود فلا بأس بذلك وأنه يستحسن أن يكون من الأولياء أعني ولي المرأة ونائماً عن الرجل وأن هذه الحطة تهيد لعقد الزواج الذي يتوقف على الحقوق والواجبات الخاصة بكل من الزوجين عليه.

والخطبة في شريعة المذاهب المحرفة غير ذلك فهم يعتبرونها عقد يبيح للخاطب كل شيء في محطوبته إلا النكاح كالتنظر والخلوة والاستمتاع بكل شيء عدا النكاح ولذلك تعقد أمام الكاهن وبشهود ويتقديم مهر. ولأنه يقام في هذه الخطبة حفل كهنوتي خاص والحفلات من الأمور التي يقلد الناس فيه بعضهم بعضاً فإنه سرى إلى المسلمين عدوى هذا الاحتفال بالخطبة والعادات والتقاليد التي تصنع فيه كتبادل (الخواتم) والشراب ودفع مهر يسميه الناس (الشبكة)، ويصبح الخاطب بعد هذه الحفلة أشبه بالزوج يخلو بخطيبته ويسافر بها، بل ولا يستنكر الناس استمتاعه بها فيما عدا الجماع وذلك كالشرائع المحرفة سواء بسواء، وقد أدى هذا إلى فساد كبير فكثيراً ما تفسخ الخطبة من قبل الخاطب أو المخطوبة وحيث إنه لا يترتب على ذلك حقوق معروفة في الشريعة الإسلامية فإن المشاكل تحدث حول رد الهدايا، والشبكة وما قد يكون الخاطب قد خسرته في أثناء فترة الخطبة التي قد تمتد عند بعض الناس إلى سنوات هذا عدا الفساد الذي كثيراً ما يحدث بالحلوة والتقاط الصور التي تكون أحياناً وسيلة لإفساد وإضرار بالمرأة عند فسخ الخطوبة.

ولذلك فإننا نحذر إخواننا المسلمين من هذه العادات السيئة التي انتشرت فينا باتباعنا سنن الضالين في رواجهم وأن يكتفي في الخطبة بالإعلام والإشعار فقط وإظهار الموافقة من قبل أولياء المرأة، والاقتصار في الخطبة على ما لا يكلف الخاطب أو المخطوبة ما لا يندم بعضهم عليه عند الفسخ.

ولا يجوز قولاً واحداً للخطيب الاطلاع من خطيبته إلا على ما يجوز للأجنبي الاطلاع عليه.

ونرى أيضاً أن تبادل (الخواتم) من شريعة غير المسلمين وإن كانت قد انتشرت في المسلمين فليس

انتشارها أبداً - دليلاً على جوازها.

وبهذا نعلم أنه لا يترتب على فسخ الخطبة آثار معينة على الرجل أو المرأة لأن الخطبة على النحو

الإسلامي تكون مجرد اتفاق مبدئي على الزواج، فإذا ألغي فلا أثر يترتب عليه لأنه لم تحصل مخالطة أو مهر

(هذا الذي يسمونه الشبكة) أو غير ذلك.

أما إذا كان الشخص قد تورط ودفع شيئاً من هذا عند الخطبة فنرى أنه لا يجوز للرجل أن يسترده

إذا كان الفسخ منه لقوله صلى الله عليه وسلم: [العائد في هنته كالكلب بقيء ثم يعود في قيئه]، وهذه

هبة لامرأة كان ينوي الزواج بها فإذا صرف نظره فلا يجوز له العود في هذه الهبة.

وأما إذا كان الفسخ من قبل المرأة فنرى أنه يجب عليها أن ترد ما أخذته منه إذ هل يستحل مالاً

من صاحبه بغير عوض وبغير طيب نفس منه. وإذا كان الله قد أذن للرجل أن يأخذ المهر الذي دفعه

لزوجته إذا كان طلب الطلاق منها فمن باب أولى أن ترد المخطوبة ما أخذته من الرجل ما دام أن الفسخ

منها.

شروط عقد النكاح

مفهوم العقد:

العقد اتفاق ما بين طرفين يلتزم كل منهما تجاهه بواجبات معينة ولكل من الطرفين حقوق لدى

الطرف الآخر ولكل عقد آثار تترتب عليه. فعقد البيع مثلاً يترتب على حصوله استمتاع المشتري بالسلعة،

وانتفاع البائع بالثمن.

قال تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود}.. الآية.

مفهوم الشرط:

والشرط في إصطلاح العقود ولغة التشريع هو (الشيء) الذي لا بد من وجوده لصحة العقد. فإذا انتفى بطل العقد. كما سنعلم أن التراضي مثلاً بين الزوجين شرط لصحة العقد.. وكما نقول الوضوء شرط لصحة الصلاة.

مجمل شرط عقد النكاح:

ستطيع أن نحمل شروط عقد النكاح فيما يأتي: التراضي - الولي (للمرأة فقط) - والشهادة - والمهر - والعفة (الإحصان) - والكفاءة.. والصيغة الدالة على النكاح وهذه شروط سبعة وإليك تفصيلها وبيانها:

أولاً: التراضي:

عقد الزواج اختياري ولا يجوز فيه الإكراه بوجه من الوجوه وذلك أنه يتعلق بحياة الزوجين (الرجل والمرأة) ومستقبلهما وأولادهما ولذلك فلا يجوز أن يدخل طرف من طرفي العقد مكرهاً. أما بالنسبة للرجل فهذا مما لا خلاف فيه. وأما بالنسبة للمرأة فالأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: [الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها]. رواه الجماعة إلا البخاري عن ابن عباس. وفي رواية لأبي هريرة: [لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن]. قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنها؟ قال: [أن تسكت] رواه الجماعة.

وعن عائشة قالت يا رسول الله: تستأمر النساء في أبضاعهن، قال: [نعم]، قلت: إن البكر تستأذن وتستحي. قال: [إذنها صماتها]. (رواه البخاري ومسلم).

وهذه الأدلة جميعها نص في أنه لا سبيل على المرأة بإجبار في النكاح ثيباً كانت أو بكرأ وأن الفرق بينهما إنما هو الفرق في صورة الإذن فالثيب -عادة- لا تستحي من الكلام في الزواج، ولذلك فهي تخطب إلى نفسها أو ترضى وتأمر وليها بولاية عقد

نكاحها ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: [تستأمر] أي يطلب أمرها. وأما البكر فالغالب عليها الحياء ولذلك تحطب من وليها والولي يستأذنها فإن أذنت بمقال أو بسكوت يدل على الرضا تزوجت وإلا فلا.

ولقد خالف في هذا الحكم بعض الأئمة والفقهاء مستدلين بزواج النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة وهي ابنة ست سنين ولا تعي مثل هذا الإذن، ولا دليل في ذلك لاختصاص النبي صلى الله عليه وسلم في الزواج بخصوصيات كثيرة كالزيادة على أربع، والزواج بغير ولي وشهود من أي امرأة تهب نفسها له لقوله تعالى: {وامرأة مؤمنة إن وهنت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين..} الآية. وهذا الزواج بعائشة على هذا النحو من جملة خصوصياته جمعاً بين الأدلة.

واستدلوا كذلك بتفريق النبي صلى الله عليه وسلم بين البكر والثيب في الإذن وقالوا إنه يجوز إخبار البكر على الزواج، وهذا خطأ فاحش لأن التفريق إنما هو في بيان صورة الرضى والإذن فقط. ويدل على خطأ القول بإخبار البكر ما رواه ابن عباس أن جارية بكرأ أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة فحيرها النبي صلى الله عليه وسلم. (رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني).

وكذلك ما رواه ابن عمر قال: "توفي عثمان بن مظعون وترك ابنة له من خولة بنت حكيم بن أمية حارثة، وأوصى إلى أخيه قدامة بن مظعون، قال عبد الله: وهما خالاي. فخطب إلى قدامة بن مظعون ابنة عثمان بن مظعون فزوجنيها، ودخل المغيرة بن شعبه يعني إلى أمها فأرغنها في المال، فحطت إليه، وحطت الجارية إلى هوى أمها، فأبتا، حتى ارتفع أمرهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال قدامة بن مظعون يا رسول الله: انة أخي أوصى بها إلي فزوجتها ابن عمته، فلم أقصر بها في الصلاح، ولا في الكفاءة، ولكنها امرأة وإنما حطت إلى هوى أمها. قال: فقال رسول الله: [هي يتيمة ولا تنكح إلا بإذنها]. قال فانتزعت والله مني بعد أن ملكتها فزوجوها المغيرة بن شعبه. (رواه أحمد والدارقطني).

وهذه جميعها أدلة صحيحة واضحة أنه لا يجوز الإجبار مطلقاً وخاصة مع اليتيمة التي قال الله في شأنها: (وإن خفتن أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع..) الآية. أي إن خفتن أن لا تعدلوا عند زواج اليتيمة في المهر وغيره فاتركوها إلى غيرها. وهذا حتى تنصف المرأة وتوضع حيث تريد لا حيث يشاء من يتولى أمرها ويتسلم ولايتها.

ثانياً: الولي:

ولاية المرأة بنفسها عقد الزواج مستنكرة فطرة وذوقاً، ووسيلة إلى الفساد والزنا باسم النكاح، ولذلك حاء الشرع باشتراط مباشرة عقد الكاح بواسطة ولي المرأة: أبوها، أو أخوها أو الأقرب بها، فالأقرب، ولا يكون ولياً للمرأة إلا أقرب الناس الأحياء إليها فالأب أولاً ثم الأخ وهكذا..

والأصل في اشتراط الولي قول النبي صلى الله عليه وسلم: [لا نكاح إلا بولي] وقوله: [أبها امرأة نكحت (أي تزوجت) بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له] (رواه الخمسة إلا النسائي).

واشتراط الولي يقول فيه ابن المنذر: إنه لا يعلم مخالفاً من الصحابة له وذهب أبو حنيفة من الفقهاء إلى عدم اعتبار الولي في النكاح.

والأحاديث السابقة ترد على هذا القول. واعتبر الإمام مالك رحمه الله الولي شرطاً في الرقيقة من النساء (ذات الشرف والمنصب) دون الوضيعة (التي تكون من ضعفة الناس وسقطهم) وهذا التفريق لا مسوغ له. بل قد يكون الاشتراط في الوضيعة ألزم منعاً للزنا والفساد.

ثالثاً: الشاهدان:

لا بد لصحة العقد أن يشهد عليه شاهدان عدلان، وقد جاء في هذا أحاديث لا يخلو واحد منها من مقال وضعف، ولكن عامة أهل العلم من المسلمين على العمل بذلك وبهذا أفتى ابن عباس وعلي وعمر رضي الله عنهم، ومن التابعين ابن المسيب والأوزاعي والشعبي، ومن الأئمة الأربعة أحمد والشافعي وأبو حنيفة. وهذا القول هو الموجب لحفظ الحقوق عند كل من الرجل والمرأة، وضبط العقود، ومن ألزم العقود بالضبط عقد النكاح ووقوعه بغير شهود مدعاة للفساد والتلاعب أو النسيان وضياع الحقوق ولذلك أصبح وكأنه معلوم من الدين بالضرورة ولا نرى أن يخالف في هذا أحد من أهل العلم..

رابعاً: المهر (الصداق):

اشتراط الشارع الحكيم لصحة عقد النكاح أن يكون هناك مهر مقدم من الرجل للمرأة. ولا يعني كثيراً البحث في فلسفة المهر وأنه عوض عن ماذا. ويهمننا الحكمة العظيمة منه فهو هدية للمرأة وتطبيب لخطرها، ولذلك فهو ملك لها ويجوز لها أن تنازل عنه كله أو شيء منه لزوجها كما قال تعالى: [وَأَتُوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً] وهذه الآية قد جمعت أحكام الصداق فهو نحلة أي هدية وعطية كما نقول نحلت فلاناً كذا وكذا أي وهبته وتنازلت له. وهي نحلة واجبة لأمر الصريح بذلك في هذه الآية وقد جاء في السنة ما يقصد ذلك، وهو ملك للمرأة يجوز لها أن تنازل لزوجها عن شيء منه ويحل لزوجها أكل ذلك دون حرج ما دام بسماع زوجته وإذنها. والبطر إلى المهر على هذا الأساس أكرم من النظر إليه على أنه ثم لبضع المرأة، فالزواج ليس بيعاً وشراءً ولكنه رباط مقدس لاستمرار الحياة وتبادل المنافع والتراحم والتآلف والحب، والبيع والشراء محله المشادة والغش والمناورة ولا يجوز أن يكون عقد الزواج كذلك ولذلك كان النظر إلى المهر على أنه نحلة وهدية هو الواجب لأن الهدية والعطية تكون بين الأحباب بعكس البيع والشراء.

ولما كان المهر هدية ونحلة لم يأت في الشرع تحديد لأقله وأكثره وإنما ترك للمقدرة والأريحية وقد زوج الرسول رجلاً وامرأة من المسلمين على تعليم آيات من القرآن الكريم وذلك لما لم يكن عنده شيء يصلح أن يكون مهراً حتى أن الرسول قال له: [التمس ولو خاتماً من حديد]، فلم يجد فروجه إياها على أن يعلمها سوراً من القرآن.

وبالرغم من أن الشارع لم يحدد نهاية للمهور إلا أنه حجب للمسلمين الاقتصاد فيها ونهى عن المغالاة التي تؤدي إلى أوخم العواقب.

وقد جاوز الناس في زماننا حد المعقول في المهور وأصبح ينظر إلى المهر على أنه ثمن وغنيمة وصفقة يكسب من ورائها آباء البنات وبهذا عطمت المصيبة ووضع أمام الزواج عقبة كأناء (وستناقش هذه المشكلة على حدة في مشكلات الزواج إن شاء الله تعالى) والمهم هنا بيان أن المهر شرط في صحة عقدة النكاح وأنه حق المرأة الخالص ولا يجوز لأبيها أن يأخذ منه إلا بإذن ابنته وكذلك لا يجوز للزوج أن يسترد شيئاً من المهر إلا بإسماح زوجته، وأن المهر هدية ومنحة وليس ثمناً وعوضاً كما ذكر بعض الفقهاء ذلك وأن خير المهر ما كان أيسره وفي حدود الطوق والوسع.

خامساً: الإحصان:

اشترط الله سبحانه وتعالى على المسلم أن لا ينكح (يتزوج) إلا العفيفة المسلمة، والعفيفة الكتابية كما قال تعالى: [الزاني لا ينكح إلا رابية أو مشركة، والزانية لا ينكحها إلا ران أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين] والنكاح هنا بمعنى الزواج بدليل الحديث الآتي:

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن مرتد بن أبي مرتد الغنوي كان يحمل الأساري بمكة (أي يفر بهم إلى المدينة) وكان بمكة بغية يقال لها عتاق، وكانت صديقته (أي في الجاهلية) قال: فجئت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنكح عتاقاً؟

قال: فسكت عني فنزلت (والزانية لا ينكحها إلا ران أو مشرك) فدعاني فقرأها علي وقال: [لا تنكحها]. رواه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه.

وكذلك الأمر في الكتابية (اليهودية والنصرانية) كما قال الله تعالى: {اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم}.. الآية. وهذا نص في أنه لا يجوز إلا المحصنة المؤمنة والمحصنة الكتابية، والمحصنة هنا يعني العفيفة سميت بالمحصنة كأن بينها وبين الفاحشة حصناً يمنعها عنها.

وهذا يعني أن المرأة المشهورة باقتراف الفاحشة أو الدعوة إليها لا يجوز لمسلم الزواج بها حتى على أمل أن تهتدي أو تتحصن بالزواج وكذلك الأمر بالنسبة للرجل الزاني المشهور بالفاحشة لا يجوز لمسلمة أن ترضى به زوجاً أو تسعى للزواج به.

سادساً: الكفاءة:

الكفاءة بين الزوجين شرط لصحة الزواج ومن الكفاءة أمور اعتمدها الشارع وجعلها أساساً، وأمور أخرى أهدرها الشارع، وأمور حسنها وأرشد إليها.

فمن الأمور التي جعلها الشارع شرطاً في الكفاءة اتفاق الدين بين الرجل والمرأة وذلك أن الدين هو المعيار الأساسي الذي يقدم به البشر في ميزان الله سبحانه وتعالى ولذلك كان النظر الأول في الكفاءة إليه وكان الشرك مانعاً إذا وجد في أحد الزوجين كما قال تعالى: {ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم، ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه}.. الآية.

إلا أن الله سبحانه وتعالى استثنى من هذا الحكم جواز نكاح الرجل المسلم بالكتابية يهودية كانت أو نصرانية كما قال تعالى: {اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات، والمحصنات من الذين

أوتوا الكتاب من قبلكم إذا أتيتموهن أجورهن} فعلم بهذا النص المتأخر عن آية البقرة السابقة أن الكتابية مستثناة من جملة المشركين شريطة أن تكون عفيفة (محصنة) كما قدمنا والحكمة من هذا هو استمالة أهل الديانتين للدخول في الإسلام، وقد كان لها أكبر الأثر في دخول شعوب الشام ومصر في الإسلام وذلك بزواج العرب المسلمين من نسايتهم ونشأة أولادهم على الإسلام.. وليس هذا مجال تفصيل هذا الحكم وأثاره. والمهم أنه حكم ثابت بالكتاب والسنة وبقاى إلى يوم القيامة مع وحب معرفة محاذيره، وهي أن لا يتحول الأبناء إلى دين الأم بسبب ضعف شخصية الزوج أو سكنه في غير بلاد المسلمين وقد أصيب المسلمون من جراء هذا بشر مستطير، ومن الأمور التي اعتبرها الشارع أيضاً في الكفاءة الحرية.

فالعبد لا يتزوج إلا أمة مثله، وكذلك الحر لا يتزوج إلا حرة. ولكن الله استثنى من هذا أيضاً زواج الأمة المسلمة وهذا شرط بالحر المسلم إذا خشي العنت على نفسه ولم يستطع الزواج بمسلمة حرة. قال تعالى: (ومن لم يستطع منكم طواً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيما نكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فأنكحوهن بإذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان} ثم قال تعالى في آخر هذه الآية: {ذلك لمن خشي العنت منكم وأن تصروا خير لكم} فعلم من هذه الآية جواز زواج الحر المسلم بالأمة المسلمة فقط في حالة الإعسار ولا يحفى أن علة هذا الحكم هو رفع الحرج عن بعض الذين ما كانوا يجدون ما يتزوجون به الحرائر وكذلك كره الله هذا الأمر لما فيه من اشتغال الزوجة بسيادة مالكةا، واسترقاق أولادها أيضاً لأن الأولاد تبع للأم (وليس هذا مجال تفصيل هذا الحكم).

وأما الأمة الكتابية والمجوسية فلا يجوز الزواج بها قطعاً ولذلك لما قيل للإمام أحمد إن أبا ثور يجيز ذلك قال: (هو كاسمه) أي ثور.

وأما الأمور التي أهدرها الشارع في الكفاءة فهي المال والنون والجنس والقبيلة والمنزلة الاجتماعية فكل هذه الاعتبارات مهددة، ولا تخدش عقد الزواج.

وقد ناقشنا سابقاً في الصفات المثالية كيف يختار الرجل زوجته المناسبة وكيف تختار المرأة زوجها المناسب وقد اعتمدنا في هذا على ما حسنه الشارع أو أثبتته التحارب الصحيحة السليمة. وبهذا يتصح ماذا نعني باشتراط الكفاءة في عقد النكاح.

سابعاً: الصيغة:

اشترط بعض العلماء وجود صيغة دالة على الإيجاب والقبول في عقد النكاح ومعنى الإيجاب: طلب الزوج من المرأة أو وكيلها الزواج ومعنى القبول: رضا الزوجة بصفة تدل على ذلك أو العكس كأن تقول المرأة أو وكيلها أرضي بك زوجاً فيقول الرجل وأنا قبلت. وشط بعض العلماء فجعل العربية شرط في الصيغة وأن الزواج لا يعقد إلا باللغة العربية. وشبهتهم في هذا أنه عادة فاشترط ما ليس في كتاب الله فالزواج معاملة فيحوز عقده بالعربية وغيرها. وكذلك هو عقد اختياري فيحوز بكل ما تتم به العقود وما يدل على الرضا بالزواج وكل لفظ يدل على الزواج الشرعي ويحصل به إيجاب وقبول بين طرفي العقد فإنه يعتبر صيغة صحيحة لأن يعقد العقد بها.

وبهذا نكون قد أنهينا الشروط اللازمة لصيغة عقد النكاح.

موانع صحة عقد النكاح

تكلمنا عن الشروط التي يجب توفرها عند عقد العقد، ونبدأ بحول الله في بيان موانع الصحة، وقبل الشروع في ذلك لا بد من معرفة الفرق بين الشرط والمانع. فالشرط أمر وجودي لا بد من توفره ليكون العقد صحيحاً، ويعني عدمه عدم العقد. وأما المانع فيجب أن يكون أمراً عديمياً بمعنى أن وجوده مطلق للعقد أو مفسد له وعدمه من أسباب صحة العقد.. والآن ما الموانع التي يجب الحذر من وجودها قبل عقد النكاح أو دخولها فيه.

وهذه الموانع بالجملة هي العقد على المحارم أو ذوات الأرواح (المحصنات) والشغار -والتحليل- والتأجيل- والريادة على أربع، والجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو حالتها والعقد في وقت الإحرام بالحج أو العمرة وكذلك في العدة. هذه هي جملة الأمور التي يجب الحذر منها عند عقد النكاح في الشريعة الإسلامية وإليك تفصيل ذلك.

أولاً: العقد على المحارم:

حرم الله سبحانه على الرجال مجموعة من النساء يسمي العلماء هذه المجموعة بالمحارم وهي بأسباب ثلاثة: النسب والمصاهرة والرضاع. فبالنسب تحرم الأم والأخت والسنن والعممة والحالة وبنت الأخ وبنت الأخت، وبالمصاهرة تحرم أم الزوجة إذا عقد العقد على ابنتها، وبنت الزوجة إذا دخل بأمها فقط أما بعد العقد فيجوز طلاقها وزواج ابنتها وكذلك زوجة الابن وزوجة الأب فهذه أربع محارم من المصاهرة ومثيلها سعة من النسب وأما السبب الثالث فهو الرضاع فكل الذين تجمعوا على ثدي واحد فيحرم بعضهم على بعض وكذلك يحرم أسباؤهم عليهم كما قال صلى الله عليه وسلم: (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) فمن رضع من امرأة مثلاً لا يتزوج أختها ولا أمها لأنها تكونان بمنزلة خالته وجدته هذا فضلاً عن بناتها لأنهن يكن إخوانه من الرضاع.

حكمة التحريم:

والحكمة البليغة جداً في هذا التشريع الإلهي وذلك أن عقد الزواج يفرض واجبات وحقوقاً خاصة وهذه الحقوق والواجبات تتعارض وتختلف مع حقوق الأمومة والأخوة والبنوة ولذلك فلا يجوز الجمع بينهما فمن تزوج أمه مثلاً فكيف يلزمها بعقد الزواج وبطاعته مع العلم أن المفروض أن يطيعها هو لأنها صاحبة حق عليه بالأمومة، وكذلك من تزوج أخته كيف يؤدي حقوق إخوتها وهو يطالبها بحقوق تتنافى مع حق الأخوة. ثم لابد وأن يكون هناك من مجموع النساء ما ينظر إليه الرجل نظرة احترام وتقدير خالية من الاشتهاه لا يتحقق ذلك إلا في إطار المحارم. ثم لا بد وأن يسود الأسرة علاقات فاضلة تقوم على الحب والنصرة والحنان الذي لا يصاحبه اختلاف المصالح كما

يحدث في الزوج أو اختلاف الطباع فماذا يحدث لو تزوج الأخ أخته ثم لم يتوافقا فطلقها وحصل بعد الطلاق ما يحدث عادة من الخصام والقطيعة فهل يقاطع الرجل أخته وبذلك يقطع أرحامه وتتمزق الأسرة فالمجتمع.

وإذا كان طاهراً في النسب فهو أيضاً موجود في المصاهرة والرضاع فأما الزوجة وستها، وزوجة الأب وزوجة الابن أدخل في دائرة المحارم للمعاني السابقة ففيها حفاظ على حق الأب وحق الابن وكذلك حفاظ على حق الزوجة التي لا يجوز طلاقها بعد الدخول بها للزواج من ابنتها أو طلاق ابنتها ولو بعد العقد للزواج بأمرها وكذلك الرضاع وفيه هذه العلة الخفية في التحاق الشخص فيمن رضع منهم كأنه فرد من العائلة. وهذه الدائرة العجيبة من المحارم تورث المجتمع الاتزان والعفة والجو الطيب الذي ينشأ فيه النشء وتربي عنده عواطف كريمة وما زالت هي أسمى شيء في الوجود الدنيوي إنها عواطف الأبوة والسنوة، والأحوة والرحم، هذه العواطف الكريمة التي داستها المدنية الغربية الزانفة وهي تلهث حلف اللذة والمتعة في عالم موحش مجنون.

ثانياً: الشغار:

الشغار هو أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته. وهو المعروف بالبدل وقد جاء في تحريم ذلك أحاديث صحيحة كثيرة منها حديث ابن عمر في صحيح مسلم [لا شغار في الإسلام] وحديث أبي هريرة عند أحمد ومسلم [نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار] والشغار أن يقول الرجل: زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي، أو زوجني أختك وأزوجك أختي.

وهذا الزواج باطل يجب فسخه سواء كان بصداق أو بغير صداق فقد روى الإمام أحمد وأبو داود عن عبدالرحمن بن هرمز الأعرح أن العباس بن عبد الله بن عباس أنكح عبدالرحمن بن الحكيم ابنته، وأنكحه عبدالرحمن ابنته وقد كانا جعلاه صداقاً فكتب معاوية بن أبي سفيان إلى مروان بن الحكم يأمره بالتفريق بينهما وقال في كتابه: هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأما حديث ابن عمر الذي رواه الجماعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار وفي هذا الحديث زيادة على قول نافع أن الشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يروجه ابنته ليس بينهما صداق فهذه الزيادة رأي تابعي وهي لا تخصص الحديث العام (لا شغار في الإسلام)، ومعلوم أن الحكمة من تحريم نكاح الشغار (البدل) هو أن حياة المرأة تبقى معلقة بحياة الأخرى فهي تتعرض للإهانة إذا تعرضت بديلتها وقد تتعرض للطلاق إذا طلقت بديلتها، وفي هذا ظلم، ولا شك أنه دون صداق أشد ظلماً وهضماً لحقوق المرأة.

والزواج يريد من عقد الزواج أن يكون عقداً مقدساً بعيداً عن القلاقل والمساومات والظلم الذي ينغص على الزوجين حياتهما وقد يهدد مستقبل الأبناء.

ثالثاً: نكاح التحليل:

ونكاح التحليل هو ما كان يصنعه وما زال بعض الجهلة والأغنياء والفساق الذي يوقعون ثلاث تطبيقات بزواجاتهم ثم يستفتون أشباه العلماء فيفتونهم بأن ساءهم قد حرمت عليهم إلا أن تنكح زوجاً آخر ثم تطلق منه فيعتمدون عند ذلك إلى عقد نكاح مفترع يتزوج بموجبه رجل آخر المرأة المطلقة ثم يفارقها بعد ليلة واحدة ليتزوجها الرجل الآخر، وهذا من أعظم الزنا والفجور، وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعل ذلك كما هو مروي في حديث ابن مسعود الذي رواه أحمد والترمذي وصححه قال: [لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له].

واللعن في لغة الرسول لا يكون إلا على كبيرة يستحق صاحبها الطرد من رحمة الله سبحانه وتعالى. والمطلقة ثلاثاً التي بانء من زوجها لا تحل أن ترحل لزوجها الأول كما قال سبحانه وتعالى: (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان).. الآية. ثم قال تعالى: (فإن طلقها) -أي الزوج الأول المطلقة الثالثة- (فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله، وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون).

وسياتي لهذا الأمر مزيد تفصيل إن شاء الله عند بيان (عقد الطلاق) والمهم هنا أن نكاح التحليل يصنعه الجهلة والمساكين نكاح باطل، وليس من الدين في شيء. بل ويتنافى مع أقل قواعد الشرف والمروءة ولذلك كان حرياً بالرسول صلى الله عليه وسلم أن يلعن فاعله.

رابعاً: نكاح المتعة (التأجيل):

المانع الرابع الذي يبطل عقد النكاح هو ضرب الأجل لانتهاؤه وهو ما يسمى بنكاح المتعة. فالأصل في الزواج هو التأييد إذ هو عقد دائم لا يقع الفصل فيه بين الزوجين إلا بأمور أربع هي الطلاق والخلع والظهار واللعان، وسياتي هذا بالتفصيل إن شاء الله تعالى، وأما الاتفاق بين الزوجين عند عقد العقد على إنهائه في وقت معين فهو مبطل للعقد باتفاق فقهاء الإسلام، وهو ما يسمى بنكاح المتعة إلا من شذ منهم. وقد كان هذا النوع من النكاح معمولاً به في الجاهلية، وأباحه الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ولكنه نهى عنه صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر وكانت سنة سبع من الهجرة ثم أباحه أياماً في فتح مكة ولم يخرج المسلمون من مكة حتى حرمه تحريماً أبدياً إلى يوم القيامة وندل على ما قدمناه بالأحاديث الصحيحة الآتية:

1- أولاً حديث ابن مسعود في الصحيحين قال: كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

ليس معنا نساء فقلنا ألا نختمي؟ فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا بعد أن ننكح المرأة بالثوب

إلى أجل، ومعنى أن ننكح المرأة بالثوب أي أن يكون الثوب ثمناً لهذا الاستمتاع المؤقت..

2- ثانياً حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الصحيحين أيضاً أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن

خير، وفي رواية: نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية،

وهذا دليل صريح على النهي عن هذا النكاح في غزوة خيبر وكانت في السنة السابعة كما قدمنا.

3- وأما الحديث الثالث فهو حديث سيرة بن معبد الجهني الذي رواه أحمد ومسلم أنه غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة، قال: (أي سيرة) فأقمنا بها خمسة عشر فأذن لنا في متعة النساء - وذكر الحديث إلى أن قال: فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم. وفي رواية أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال: [يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء فليخل سبيله، {ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً}]. وهذا الحديث حجة واضحة على أن هذا النكاح حرام إلى يوم القيامة.

ولكن بعض الصحابة غاب عنهم هذا التحريم المؤبد فوقع من بعضهم حوادث فردية في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولذلك قام فخطب في الناس فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجسته بالحجارة. (رواه ابن ماجه بإسناد صحيح). وروى ابن جرير بإسناده أن عمر بن الخطاب لما ولي أمر الناس خطب فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجسته بالحجارة إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها بعد أن حرمها، ولا أحد رجلاً من المسلمين متمتعاً إلا جلده مائة جلدة إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها بعد أن حرمها.

وهذا القول من عمر بمحض من الصحابة جميعاً وعدم وجود منكر عليه دليل على ثبوت التحريم، وأن الذي أفتى بغير ذلك إنما كان متأولاً غير عالم بنص التحريم.

حكمة التحريم:

ولا يحفى أن تحريم هذا النكاح فيه من المصالح العظيمة ما فيه لأن هذا النكاح إهدار لكرامة المرأة والرجل أيضاً، وإقامة للعلاقة بينهما على مجرد الاستمتاع دون إرادة الولد والاستقرار والسكن وأما الحكمة في إباحته أول الإسلام فهو للحال الشديد الذي كان فيه المسلمون وقللة ذات اليد. فكان كالبئنة للمضطر ثم أغنى الله المسلمين عن ذلك بما أغدق عليهم من نعمه وبما نقلهم به من عبث الجاهلية إلى نور الإسلام، ولعل إباحته أول الإسلام ثم تحريمه بعد ذلك كان كشأن الخمر التي سمح بها أولاً ثم تدرج التشريع في تحريمها حتى حرمها حرمة قاطعة. وبهذا وصلت الشريعة غاية الكمال في كل الواحي. وخاصة علاقة الرجل بالمرأة حيث شرعت الزواج المؤبد الذي يقوم على الحقوق والواجبات ويحقق غاية الوجود في الأرض.

آثار عقد النكاح

الآثار المترتبة على عقد النكاح تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول هو الحقوق والواجبات المشتركة.

القسم الثاني حقوق وواجبات تخص الرجل.

القسم الثالث حقوق وواجبات تخص المرأة.

وسنناقش كل قسم من هذه الأقسام على حده.

أولاً: الآثار المشتركة

حل المعاشرة والاستمتاع: الأثر الأول من آثار عقد النكاح الصحيح هو حل المعاشرة والاستمتاع، ونعني بالمعاشرة الخلطة والسكنى تحت سقف واحد والحياة معاً، ونعني بالاستمتاع التلذذ البدني والنفسي لكل من الزوجين بالآخر. وهذا حق مشترك للزوجين بالآخر، وواجب أيضاً على كل طرف نحو الآخر.

وقد جاء الإسلام بما يكفل سعادة الزوجين وإحسان معاشرتهما للآخر، واستمتاعه به على أكمل وجه وأحسن صورة. فقد جاءت الآيات الكثيرة التي تأمر الرجال بإحسان معاشرته النساء، وإمساك المرأة التي يرى الرجل فيها ما يكرهه رجاء أن يبارك الله له فيها كقوله تعالى: {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا}.. وحث النبي على حسن معاشرته النساء وأوصى بهن كثيراً كما قال صلى الله عليه وسلم {خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي}. وقوله: {استوصوا بالنساء فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج. وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، وإن ذهبت تقيمته كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء}. متفق عليه، وفي حديث آخر: {لا يفرك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر}. (رواه أحمد ومسلم)، والفرك هو الكراهية.. وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير مثال على حسن المعاشره وطيب الخلق. وجاءت الأوامر الكثيرة في القرآن والسنة أيضاً للمرأة كقوله تعالى: {فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ}. والقنوت هنا فسرته العلماء بطاعة الزوج.

هذا في المعاشره والطاعة والعطف والحنان والحب وأما في الاستمتاع البدني فهدي الإسلام في هذا أحسن هدى، فقد جاء في الأمر العام بالاستمتاع بالنساء على أي كيفية كما قال تعالى: {نَسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لَأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مَلَاقُوهُ وَبِشْرَ الْمُؤْمِنِينَ}. غير أن الله سبحانه وتعالى نهى عن إتيان النساء وقت الحيض لما في هذا من الأذى والضرر على الزوجين كليهما وليس هذا مجال تفصيل ذلك كما قال تعالى: {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ}. ولقد جاءت السنة الصحيحة بجواز الاستمتاع بالحائض في غير مكان الحيض، وجاءت السنة والآثار الصحيحة أيضاً بحرمة إتيان النساء في أدبارهن. وهذا من كمال الإسلام وطهارته.

كما جاءت السنة أيضاً بآداب تجعل المباحة عبادة يتقرب بها إلى الله كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: [وفي نضح أحدكم صدقة].. قالوا يا رسول الله: أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: [أرأيتم لو وضعها في الحرام أكل عليه فيها وزر وكذلك إذا وضعها في الحلال كان له فيها أجر]. ولذلك قال صلى الله عليه وسلم معلماً ومؤدباً: إلو أن أحدكم إذا أتى أهله قال: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فإن قدر بينهما في ذلك ولد لن يضر ذلك الولد الشيطان أبداً] (رواه الجماعة إلا النسائي).

هذا وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن إفشاء أسرار الجماع ونشر أخباره وهذا من كمال الأدب والأخلاق كما قال صلى الله عليه وسلم: [إن من شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى المرأة وتفضي إليه: ثم ينشر سرها]. (رواه أحمد ومسلم)، وأخبر صلى الله عليه وسلم في حديث آخر إن مثل هذا كمثل شيطان وشيطانة لقي أحدهما بالسكة (الطريق) فقصى حاجته منها والاس ينظرون إليه، وهذا معناه أن الخبر في أمر النكاح كالبيان.

وبهذه الأخلاق والآداب يرسي الإسلام قواعده النظيفة الكاملة، في أول أثر من عقد النكاح وهو المعاشرة وحل الاستمتاع.

وهذا مما تجدر الإشارة إليه أنه لم يصح شيء عن تحريم نظر الرجل إلى أي جزء في امرأته ولا المرأة كذلك، هذا ولم يصح أيضاً شيء في نهى عن تجرد المرأة والرجل. وبهذا نجد أن الإسلام لم ينه في هذا إلا بما يعيب على الحقيقة وأباح ما سوى ذلك مما يعد سعادة واستمتاعاً، وأحاط كل ذلك بحسن المعاشرة وطيبها.

ومن الآثار المشتركة التي تترتب على عقد النكاح: الاستمتاع والمعاشرة، وقد فصلنا ذلك سابقاً ثم التوارث، وثبوت نسب الأولاد هذا مقام تفصيله بحمد الله وتوفيقه.

2- التوارث:

إذا تم عقد النكاح صحيحاً ومات أحد طرفي العقد (الرجل أو المرأة) ثبت الميراث في مال الميت للحي وقد جعل الله في هذا فريضة محكمة في كتابه فجعل للزوج نصف مال زوجته المتوفاة إذا لم يكن لها ولد منه أو من غيره، وجعل له الربع من مالها إذا كان لها ولد منه أو من غيره.

وأما الزوجة فقد فرض الله لها ربع تركة زوجها إذا لم يكن له ولد منها أو من غيرها ولها الثمن إذا كان له ولد منها أو من غيرها، غير أنها تشترك مع ضرائرها في هذا الثمن إن كان لزوجها المتوفى زوجات غيرها لم يفارقهن. وهذا مفصل في قوله تعالى: (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد، فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين، ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد، فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين).

وهذا الميراث حق في مال الزوجة والزوج بمجرد العقد وحتى لو لم يحصل دخول (ولهذه المسألة مزيد تفصيل مستقبلاً إن شاء الله).

3- ثبوت النسب:

عقد النكاح وثيقة تثبت صحة نسب المولود لرجل معين ولكن ذلك لا يتم إلا بشرطين.

أولاً: أن يكون هذا المولود قد ولد بعد مدة كافية لتخلقه جنيناً في بطن أمه وولادته حياً. وجمهور علماء المسلمين أن أقل مدة يثبت فيها صحة النسب هي ستة أشهر، وقد فهموا هذا من الجمع بين النصوص الشرعية، واستقراء الحالات التي كانت في أزمانهم فقد جاء في الحديث الصحيح: [إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل

ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح..[الحديث. وهذا يدل على أن حياة الجنين الإنسانية (الروح) لا تكون إلا بعد مائة وعشرين يوماً أي أربعة أشهر، وأما الحياة الحيوانية فالجنين حي منذ كان حيواناً منوياً وكذلك بعد إخصابه للبويضة وانفصال خلاياه لصناعة الجسم. ولكن الحياة الإنسانية أي الروح لا تكون إلا بعد أربعة أشهر، ويبدو أن حالات الولادة قبل الشهور الستة لا يكتب لها الحياة، وعلى كل حال فعلم الطب تستطيع الآن الحكم على عمر الجنين وبذلك يعلم صحة النسب بكونه قبل العقد أو بعده.

ثانياً: وأما الشرط الثاني لثبوت النسب فهو الدخول بالمرأة، وهذا الشرط اشترطه جمهور العلماء إلا الإمام أبو حنيفة رحمه الله الذي لم يعد هذا شرطاً ولذلك فصحيح في مذهبه أن يعقد رجل قرانه وهو في المشرق بامرأة في المغرب ولم يلتقيا مطلقاً بعد عقد النكاح ثم جاءت بولد أن ينسب هذا الولد له شاء أم أبي ولا يخفى شذوذ هذا القول ومجانبته للصواب وإن كان قائله قد راعى مصلحة الولد في هذا الأمر ولكن لا يجوز لكي نراعي مصلحة الولد والأم أن نهدر مصلحة الأب الذي يجبر على أن ينسب له غير ولده الذي يعلم قطعاً أنه ليس ولده، وكذلك مصلحة المجتمع المسلم الذي يجب التمييز فيه بين أولاد النكاح وأولاد السفاح.

والذين اشترطوا الخلوة من العلماء اكتفوا بأن يثبت خلو الرجل بزوجه أي وقت بعد العقد، وعلى كل حال هذه مسألة اعتبارية خاضعة للعرف والظروف، والمهم في هذا الصدد أن عقد النكاح ضمان للمرأة أن ينسب مولودها إلى نكاح صحيح لا إلى سفاح، وإلزام للرجل أن ينسب له من ولد على فراشه من زوجته التي دخل بها.

وبهذا نرى أن عقد النكاح يترتب عليه من الأمور المشتركة ما لا يترتب على أي عقد في الدنيا فإنه يترتب عليه المخالطة والاستمتاع والتوارث وثبوت النسب وكلها أمور في غاية الأهمية والحساسية، ولذلك كان الاحتياط في هذا العقد والميثاق الغليظ كما

سماء الله سبحانه وتعالى واحباً وكان إيقاعه كما أمر الله بشروطه وانتفاء موانعه في غاية الأهمية، ولهذا نقول أيضاً إن هدم القواعد التي يبني عليها عقد النكاح معناه هدم للحضارة الإنسانية الأخلاقية وإرجاع للإنسان إلى مرتبة الحيوان الذي يكتفي بالتناسل فقط دون هوية واسم ودون شخصية مستقلة.

ثانياً: آثار عقد الزواج على الرجل خاصة

قدمنا أن عقد الزواج من أعجب العقود في الأرض وذلك للعلاقات الخاصة والمتشابكة والآثار العظيمة التي يخلقها عقد الزواج فهذا العقد يترتب عليه مسائل مالية وعاطفية وخلقية ونفسية وأمور أخرى في غاية الحساسية والتعقيد ولا نستطيع أن نأتي بمسطرة وقلم ونخط خطأ ونقول هنا يقع حق الزوج وواجباته وها هي حقوق الزوجة وواجباتها، ومن ظن أنه يستطيع أن يفعل ذلك فهو واهم تماماً ولا يدرك على الحقيقة ماهية هذا العقد العجيبة وآثاره في النفس والحياة. وحتى في الأمور الظاهرية الحسية فإن تحديد مقدار الحق والواجب في غاية الصعوبة والخرج فمن يستطيع أن يقدر مقدار النفقة الواجبة للزوجة على زوجها تحديداً فاصلاً أيضاً وإذا كان هذا هو الشأن في هذه الأمور الظاهرة الحسية المادية فكيف في الأمور المعنوية وكيف أيضاً في الأمور السرية والخاصة بين الزوجين؟ ولذلك فنحن عندما نقول الحق والواجب في عقد الزواج فإنما نعني الخطوط العريضة فقط والعموميات فقط لعلاقات من أدق علاقات الأرض ولا نعني المدلول لهاتين الكلمتين (الحق والواجب).

ولذلك نجد أن الإسلام في توجيهه لهذا العقد قد أرشد إلى الإحسان والر وهي منزلة متقدمة فوق الحقوق والواجبات ومعنى هذا أن الرجل والمرأة كليهما يجب أن ينظرا ويجتهدا نحو تحقيق الإحسان والفضل وأنهما لا ينبغي لهما أن يقفا فقط عند الحق والواجب، وباب الإحسان والفضل والبذل والتضحية والوفاء باب واسع جداً لا تحده الحدود ولا تقف أمامه السدود فكلما كان الرجل معطاء كريماً شجاعاً متسامحاً كان أحظى عند الزوجة وأعظم مكانة وأكثر استفادة بزواجه وكلما كانت المرأة وفيه مخلصمة

متفانية في خدمة زوجها ملغية ذاتها في ذاته كانت سعيدة محبوبة مبهجة، وإذا وجد العكس وهو الشح ومطالبة كل منهما بما له أولاً عند الطرف الآخر وتأخير سداد ما عليه نحو الآخر كلما كان الزواج فاشلاً والحياة صعبة ثقيلة متكلفة.

وعلى ضوء من هذين الأمرين نناقش قضية الحق والواجب في عقد الزواج وهما:

أولاً: نحن لا نملك حداً فاصلاً بين ما للزوج وما عليه نحو زوجته وما للزوجة وما عليها نحو زوجها ولكننا نملك خطوطاً عريضة فقط.

ثانياً: لا يجوز بتاتا أن يقام عقد الزواج على ما الذي لي وما الذي لك ولكن يجب أن يقوم على: ما المقدر الذي أستطيع أن أبذله لك وما المدى الذي يستطيع الطرف الآخر أن يقدمه لي وهذا هو باب الإحسان والفضل والحب والرحمة والوداد ومن هذا المنطق نستطيع تحديد واجبات الرجل نحو زوجته بما يلي:

1- النفقة:

وهذا يعني أن يقوم الزوج بالإنفاق على زوجته منذ عقد العقد وحتى الانفصال عنها بأي صورة (كما سيأتي هذا مفصلاً إن شاء الله) وهذه النفقة تشمل كل لوازم الزوجة من طعام ومسكن وكسوة وبحو ذلك وأن لا يلزم المرأة شيئاً من هذا أصلاً سواء كانت مالكة وغنية أم لا وأن العمل بقصد الكسب ليس واجباً على المرأة بحال وعلى ضوء القواعد السابقة فلا تحديد لحجم النفقة وكيفيةها وفي هذا يقول تعالى: {لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما أتاها}.

2- إحسان المعاشرة:

وهذه أيضاً قضية عامة لا نستطيع تحديدها في قوالب قانونية لأن قضية المعاشرة أمر أخلاقي والأخلاق كثيرة منها ما لا يستطيع أن يضبطه القانون فهل تطالب المرأة زوجها مثلاً أن يتسم إذا رآها وأن يهش للقائها؟..

وهذا لا نشك أنه من حسن المعاشرة ولكن لا نستطيع أن ننسئ ذلك بقانون ولا أن يجبر إنسان على فعله. ولذلك فأمر إحسان المعاشرة أمر واسع خلاصته وحب اتباع مكارم الأخلاق في المعاشرة وهذا يعني أن لا تقبيل للزوجة، ولا سباب ولا لعن، وإنما لين جانب، وبذل معروف.

3- القوامة:

ونعني بالقوامة كون الرجل مسؤولاً عن تقويم زوجته وأن له الكلمة الأخيرة في شئون الحياة الزوجية، وهذا الأمر قد ينظر أناس إليه أنه حق للرجل ولكن يحسن بنا أن نجعله واجباً لا حقاً، فالرجل مسئول عن زوجته لأنها رعية استرعاه الله إياها كما قال صلى الله عليه وسلم. [والرجل في بيته راع وهو مسئول عن رعيته].

والقوامة لا تعني التسلط والقهر ولا إنفاذ رأي الرجل صواباً كان أو خطأ وإنما تعني حسن السياسة وإدارة دفة الحياة الزوجية على وجه الشورى والإحسان والحرص الدائم على بدل النصيح والخير، والوقوف الحازم أمام الانحراف والنشوز.

هذه هي أهم واجبات الرجل نحو زوجته ولا شك أن رجلاً يستطيع أن يقوم بهذه الواجبات على الوجه الأكمل إلا أن يكون زوجاً صالحاً.

ثالثاً: آثار عقد الزواج على المرأة خاصة

يفرض عقد النكاح حقوقاً للرجل نحو زوجته أو واجبات على الزوجة نحو زوجها، ونستطيع إيجاز هذه الواجبات في الأمور الثلاثة الآتية:

1- الطاعة:

بما أن القوامة على الأسرة واجب من الله سبحانه وتعالى يسأل عنه الرجل يوم القيامة ويسأل عنه الرجل في الدنيا أيضاً أمام المجتمع وولي الأمر فإن من مستلزمات القوامة للرجل أن يطاع من قبل من جعلهم الله سبحانه وتعالى في كفالاته ورعايته، ولا نتصور أن يكون الرجل قواماً في بيته متكفلاً بشئون أسرته (زوجته وأولاده) ولا يكون

مطاعاً من زوجته وأولاده، ولذلك فطاعة المرأة لزوجها حق يفرضه الله سبحانه وتعالى أولاً وتقتضيه مصالح الأسرة ونظامها ثانياً، وتفرضه الضرورة والواجب ثالثاً. ونعني بالضرورة الخلقة والجبلة والفطرة وهذا لا يماري فيه إلا مكابر، ونعني بالواجب الالتزام الأدبي والخلقي الذي يفرضه إنفاق الرجل على زوجته وكفالاته لها فلا أقل من الطاعة والإذعان لأمره.

والطاعة بالضرورة لا تعني الاستعباد والتسلط والقهر وتبرير الخطأ لأنه صدر من الرجل. لا وإنما تعني الطاعة في نظام الإسلام الطاعة في المعروف إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، والالتزام حيث يحسن الالتزام ولا نعني مطلقاً السير في الخطأ والاستبداد بالرأي، والإكراه، وميادين الطاعة الواجبة لا تحصرها غير أنها مقيدة كما قلنا بالمعروف والاستطاعة ومن ميادين الطاعة الواجبة الخدمة (وسنفرد لها فصلاً مستقلاً وإن كانت هي بداتها فرداً من أفراد الطاعة) وكذلك الطاعة في الفراش وقد جاءت أحاديث بخصوص الطاعة في هذا الأمر كقوله صلى الله عليه وسلم: إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح. (متفق عليه). وهذا زجر شديد من الرسول صلى الله عليه وسلم أن تمتنع المرأة عن فراش زوجها علواً أو شوراً ونفوراً. واللعن هذا لا يكون إلا في فعل حرام أو ترك واجب.

2- الخدمة:

الخدمة المنزلية من ميادين الطاعة وقد سبق أن هذا حق من حقوق الرجل، وواجب على المرأة، وليس هناك تحديد شرعي أيضاً لمواصفات الخدمة والذي يحدد هذا أيضاً هو العرف والمعروف، وقد أبعد جداً من ظن أن الخدمة المنزلية ليست واجباً على المرأة نحو زوجها إلا طاعة الفراش فقط، وهذا الفهم إساءة بالغة لمعنى عقد النكاح في الإسلام، وقد كانت الصحابييات بما فيهن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخدمن أزواجهن، ويلقن العنت والتعب في هذه الخدمة ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً أن لا يجب على امرأة أن تخدم زوجها بل على العكس من ذلك أمر رسول

الله صلى الله عليه وسلم النساء بطاعة أرواجهن كما أمر الأزواج بالإحسان إلى النساء. والخدمة أيضاً قضية فطرية جبلية من المرأة نحو زوجها وموافقة الفطرة هي السعادة الحقيقية ولا شك أن أسعد النساء حظاً في الحياة الزوجية أكملهن طاعة وخدمة لأزواجهن وأشقاهن في حياتهن الزوجية من يتخلين عن هذه المهمة الفطرية التي جاء عقد الزواج ليوجبها ويحققها.

ومن فضلة القول أن هذه الخدمة واجبة على المرأة نحو زوجها فقط وليست واجبة نحو أهل الزوج إلا أن يكون هذا تطوعاً منها وإحساناً وإرضاء للزوج وتحبباً إليه.

3- القنوات:

والقنوات يطلق في اللغة إطلاقاً كثيرة ونعني به هنا حبس المرأة نفسها على زوجها فقط حيث لا يكون في قلبها ووقتها شغل بغيره.

فعقد الزواج ينقل طاعة المرأة من والديها إلى الزوج رأساً ليكون هو الولي المباشر وليكون برها وطاعتها نوالديها من بعد طاعتها لزوجها وهكذا أيضاً في الآخرين فلا يجوز لامرأة أن تجعل من نفسها نصيباً في خدمة أو تطلع لغير زوجها إلا بإذنه. فالمرأة أسيرة عند الرجل محبوسة عليه وحده ولاء وطاعة وخدمة، وهذا هو الموقف الشرعي والموقف الفطري والأخلاقي الكامل. ومن هذا الباب كان الرجل مطالباً في الإسلام برعاية زوجته رعاية كاملة لهذا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: [اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم] والعاني هو الأسير أي أسيرات.

فيجب أن تعلم المرأة المسلمة أن عقد الزواج يفرض عليها هذا الأسر الاختياري وهو أسر محبب ولا شك عند المرأة. والزوجة التي تستطيع أن تراعي حقوق وواجبات هذا الأسر هي المرأة المثالية ولا شك أن الرجل والمرأة إذا بذل كل منهما ما أسد إليه من مهمات وتفاني كل منهما في إسعاد الآخر وإدخال السرور على نفسه فإنهما سيحققان السلام الحق والسعادة المنزلية الكاملة.

ضمانات لاستقرار الأسرة

أولاً: موافقة الفطرة:

كان من رحمة الله سبحانه وتعالى أن جعل السعادة في الأسرة والاستقرار لها منوط بالقيام بالوظائف والتكاليف التي وزعها على أفرادها. فإذا كان الرجل رحلاً وفي مكانه الصحيح قائماً بما عليه من واجبات والمرأة امرأة وفي مكانها السليم من حيث الخلق والتشريع وقائمة بما أوجب الله عليها، وكذلك الأبناء أبناء حقيقيون قائمون بما أوجب الله عليهم من طاعة لوالديهم وحب وتقدير لهم. أقول إذا كان كل واحد من هؤلاء في مكانه الصحيح استقامت أحوال الأسرة فإذا اختل شيء منها احتل الآخر. فلو تأبست المرأة مثلاً أن تنجب أولاداً بدعوى أن في هذا تعطيلاً لملاذها وشهوتها فإنها أول من تشقى بذلك نفسياً وروحياً. وإذا قامت الزوجة بهذا الذي خلقها الله سبحانه من أجله فإنها مع شقاؤها وتعها ووهنها تسعد أيها سعادة، وليس هناك سعادة عند المرأة تعادل إحساسها بتحريك الجبين في أحشائها، وبصراخ الطفل نحوها، وسهرها ليلة في حوار سريره. مع تعبها العظيم من كل ذلك. ولكن الرب الرحيم جعل في هذه المشقات التي كتبها عليها كتابة كونية قدرية سعادة نفسية هائلة وهذا الأمر نفسه متحقق في طاعة الزوجة للواجبات الشرعية التي كلفها الله بها. فسعادة المرأة في طاعة زوجها، وترك رأيها لرأيه وإذعانها أحياناً لرغباته وإرضائها له فليس هناك أسعد من زوجة وفيه مخلص في كنف زوج بار محلص عفيف - واليوم الذي تظن فيه المرأة أنها أصبحت نداً للرجل وأن رأيها يجب أن يكون قبل رأيه، وأن رأسها يجب أن تكون معادلة لرأسه أقول هذا الوقت تبدأ شقاوتها وتعاستها.

نخرج من كل هذا بفائدة هامة وهي أن نعلم جميعاً أن سعادتنا رجالاً ونساءً منوطة بأن نكون عند الأوامر الشرعية التي وزعها الله علينا فالرجل السعيد في حياته الزوجية هو الرجل القائم بالواجبات التي كلفه الله بها والمطالب بالحقوق التي أعطاه الله له، والمرأة السعيدة هي المرأة القائمة بالواجبات التي كلفها الله بها والمطالبة بالحقوق التي

منحها الرب إياها. وأي إخلال أو اختلال بهذه الحقوق والواجبات الشرعية معناه الهدم للنظام الأسري وبالتالي الهدم للسعادة والاستقرار.

ثانياً: الحكمان عند الخلاف:

الزوج والزوجة قد يختلفان ويصل الخلاف إلى نقطة لا يستطيعان علاجها بمفردهما. وهنا أمر الله سبحانه وتعالى برد هذا الخلاف إلى حكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة. قال تعالى: (وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريداً إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً).

وذلك أن الفرد قد يملك القدرة أحياناً على حل مشاكل الآخرين ولكنه يعمى عن مشكلة نفسه. فمهما كان الرجل حكيماً عالماً فإنه في مشاكله الخاصة يكون أقل قدرة على الحل ولذلك نجد أن كثيراً من النساء ينجحن كثيراً في الصلح والتوفيق بين الناس، ولكنهم قد يفشلون أحياناً في حل مشاكلهم أنفسهم، ولذلك كان واجب الاستعانة بالآخرين وخاصة المرأة يساعدها كثيراً أن ينوب عنها في حل بعض مشاكلها المعقدة مع زوجها أن تلجأ إلى أب أو عم أو أخ يملك القدرة على فهم أمورهما والوصول إلى حلول لمشاكلها مع زوجها. فإذا عجز الزوج أن يصل مع زوجته إلى حل لمشكلة ما، فإن الواجب أن يرد هذه المشكلة إلى حكم من أهله وحكم من أهلها.

والحكمة في اختياره من الأهل ألا تنتشر أسرار البيوت، وأن لا يعير الأبناء بما كان من أخلاق في الآباء، فاللجوء إلى المحاكم والقضاة في كل مشاكل الزواج أمر في غاية الخطورة لأن علاقة الزوج بزوجته علاقة خاصة جداً، وتنشأ المشاكل كثيراً في هذه العلاقات الخاصة. ونشر هذه العيوب في المحاكم وأمام القضاة والشهود إنما هو فضح للأسرار، وكسر للقلوب فحتى لو تم الصلح أمام القاضي فإن المشكلة ستبقى لأنه ولا بد أن يخرج إلى الناس أسراراً كان يحب كل من الزوج والزوجة أن تظلا مخفية ولذلك كان من رحمته وإرشاده سبحانه وتعالى أمرنا بدعوة الحكامين عند الخلاف المستعصي والأمر في بعث الحكامين قال بعض العلماء هو خطاب للزوجين، وقال آخرون بل خطاب لولي

الأمر، قول ثالث إنه خطاب للمؤمنين الذي يطلعون على ما حدث بين الزوجين من خلاف والصحيح أنه خطاب عام وذلك أن استقرار الرواح لا يهم الزوجين فقط وإما يهم ولي الأمر، لأن هذا من شئون الرعية التي استرعاه الله إياها، ويهم كل مسلم لأن المؤمنين كالجسد الواحد ولا بد أن تفزع إذا اشتكى عضو، وشقاق الأزواج من أعظم الآلام والمشاكل ولذلك كان لا بد من الاهتمام به ولا شك أن مشاكل الزوجين تهمهما أولاً ولذلك وجب عليهما في المقام الأول أن يلحاً إلى الحكّمين إذا تعذر عليهما الحل وبهذه الضمانة تبقى الأسرة الإسلامية في إطارها الصحيح من الاستقرار والثبوت ونستطيع أن نلخص هذه القواعد فيما يأتي:

(أ) أن يؤدي عقد الزواج بشروطه كما أمر الله سبحانه وتعالى من رضا وشهود، وولي، ومهر، وكفاءة وغير ذلك من شروط.

(ب) أن تمتنع عن كل ما يبطل هذا العقد كفقْد شرط من الشروط السابقة أو نلجأ إلى نكاح محرم كنكاح الشغار والتحليل والنكاح المؤقت.

(ج) أن نحذر من أن نضع في عقد النكاح شرطاً ليس في كتاب الله كاشتراط العصمة وغير ذلك من الشروط الفاسدة التي تفسد العقد أو تمتع نفاذه وأن نوفي بالشروط التي التزمنا بها كما قال صلى الله عليه وسلم: [إن أحق الشروط بالوفاء ما استحللتم من الفروج].

(د) أن يقوم كل من الرجل والمرأة بالحقوق والواجبات التي كلفهم الله بها وأن يعلم كل منهما أن تعديه على حق الآخر إنما هدم لنظام رباني وهو تماماً كهدم الفطرة والخلق لأن الحكم من عند الله والخلق من عنده فكما خلق فهو يحكم سبحانه تعالى كما قال جل وعلا: {له الخلق والأمر}، فكما أن الخلق له فالأمر له سبحانه وتعالى، وكل من عارض الخلق شقى وكذلك كل من عارض أمره سبحانه وتعالى شقى ولا بد.

(هـ) أن يعلم كل من الرجل والمرأة الفطرة التي فطرها الله سبحانه وتعالى عليهما، فإذا عرف المرء نفسه عرف كيف يعالجها ويقومها وإذا جهلها جهل سل التقويم والعلاج بل والصالح أيضاً، فكيف يسعد نفسه من يجهلها؟ وكذلك أن يعرف الرجل شيئاً عن طبيعة المرأة ونفسيته، وأن تعرف المرأة شيئاً عن طبيعة الرجل الخاصة ونفسيته وكيف يحب وكيف يكره وهذا العلم ضروري لإحسان التعامل بين كل من المرأة والرجل.

(و) أن يلجأ الزوج والزوجة إذا استشرى بينهما خلاف إلى أقرب حكم ناصح من أهله ليساعدها على الخروج من خلافهما وبذلك يضمنان سعادة وحلاوة لزواج إسلامي نظيف طاهر.

الخلاف بين الزوجين

وطرق علاجه

يندر في الواقع أن يعيش زوجان دهرأ من عمرهما دون أن تطرأ في حياتهما مشكلات وخلافات. ولذلك فعلياً أن نتقبل الخلافات الزوجية على أنه أمر لا مفر منه أو هو شر لا بد منه ولا يعني ذلك أن يستسلم للخلاف وألا نأبه له عند حدوثه فالخلاف شر وهو يعكر النفوس ويقتل بهجة الحياة الزوجية وعلياً أن نفر منه بكل سبيل ولكن ينبغي أيضاً أن لا نظن أن الكارثة قد وقعت عند أي خلاف مهما كان ويجب أن نعلم أيضاً أن لكل جرح دواء وعلياً أن نحاول دائماً ولا نياس من علاج مطلقاً وفوق هذه القاعدة نستطيع أن نوّسس حياة زوجية سعيدة.

وهذه مجموعة من قواعد وإرشادات ونصائح أرجو إن اتبعها الزوجان أن يسعدا ويقضيا على كل

خلاف ينشأ بينهما:

أولاً: إذا أردت أن تحكم حكماً صحيحاً في أي خلاف فضع نفسك موضع الآخر، وقدر ظروفه وإمكاناته تماماً ثم احكم عليه وبهذا تعلم موقفك أنت ممن يخالفك في شيء ما.

ثانياً: على الرجال أن يعلموا تماماً أن في المرأة، جسراً عوجاً بوجه من الوجوه وهذا ليس فيه تعصب وإنما هو طبيعة الخلق والفطرة التي فطر الله المرأة عليها، ولا يمكن أن تكتمل المرأة من كل وجه خلقاً وطبعاً ولو أنها كانت كاملة لعبدتها الرجال من دون الله عز وجل وهذا معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «إن المرأة خلقت من ضلع أعوج وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه وإن جئت نقيم كسرتة، وإن استمتعتم بهن استمتعتن بهن وفيهن عوج».

وأخذ هذا الأمر على علاقته يفيد الرجال كثيراً فافتراض الكمال في المرأة ومحاسبتها على هذا النحو يعني التغاضي عن كثير من النقص ضار بالمرأة والرجل كذلك. وهذا الذي لا بد وأن يعتور الحياة الزوجية ومطالبة المرأة بإكمال هذا النقص مطالبتها بالمستحيل.

ثالثاً: كم من الرجال من يرزقون زوجات هن أرجح منهم عقولاً وأكثر منهم صبراً وحكمة وأكثر منهم سداد رأي ولا يخرق هذا القاعدة العامة في الرجال والنساء ولا يعني هذا أيضاً أن تأخذ المرأة صلاحيات الرجل وأن يقف الرجل من عقد الزواج مكان المرأة لأن هذا يعني إفساداً للفطرة، وهدماً للسعادة الزوجية وأسلوب إصلاح المرأة لزوجها عند نشوزه وإعراضه هو النصح والاستعانة عليه بالأقربين كما قال تعالى: «وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير»، وأما أن تقوم المرأة بتقويم عوج زوجها ونشوزه وإعراضه بتعالها عليه، وهجرها لفراشه أو بضربه وتأديبه فذلك هو غاية الفساد والإفساد.

رابعاً: الرجل الذي أعطى حق القوامة عليه الواجب الأول في أن يكون راعي وقوماً ولا يكون راعياً وقوماً إلا بأن يكون قدوة في نفسه، قادراً على تقويم غيره.

والقوامة لا تعني البطش والتعالي وإنما تعني الرعاية والحفظ والتربية والرفقة والرحمة ووضع كل أمر في موضعه شدة وليناً. ولا شك أن سوء استخدام الرجل لصلاحياته المعطاة له يؤدي إلى النقيض.

خامساً: الوسائل التي أعطاها الله وأرشد إليها الرجال لتقويم نشوز زوجاتهم يتلخص في الأمور الأربعة الآتية:

(أ) الوعظ: وهو كلام رقيق يصيب القلب والوعظ نافع للزوجة إذا جاء في الوقت المناسب بالقدر المناسب، وأما أن يجعل الرجل من نفسه خطيباً بالليل والنهار فذاك فساد وإفساد فالوعظ في التربية كالسم في الدواء قليله يفيد وكثيره يقتل الشعور والإحساس.

(ب) الهجران في المضاجع: وهو ترك فراش الزوجة وقت النوم فقط وهو نافع إذا لم تفلح الوسيلة السابقة.

(ج) الضرب: والمقصود به إيقاظ شعور امرأة بليدة الطبع لم تستفد شيئاً بالوسيلتين الأتيتين وهي وسيلة لا يلجأ إليها الأخيار عادة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم عندما اشتكى إليه بعض النساء من ضرب أزواجهن لهم وعظ الرجال وقال: [إنه قد طاف بآل محمد نساء يشتكين أزواجهن..] ثم قال: [وليس أولئك بخياركم] أي من يضرب زوجته.

وبالطبع فالمقصود بالضرب هو غير المبرح الذي يتقي صاحبه به الوجه وفي تحريم ضرب الوجه أحاديث كثيرة مشهورة.

(د) الاستعانة بالمصلحين من أقارب الزوج والزوجة. وهذا آخر المطاف إذا عجز الرجل عن التقويم فعليه أن يستعين بحكم من أهله وحكم من أهل زوجته فيكونا أقدر على تفهم مشاكلهما لأن صاحب المشكلة كثيراً ما يعمى عن حلها.

وفي هذه الأمور الأربعة الأنفة جاء قول الله تبارك وتعالى: {واللاتي تخافون شورهن فعظوهن، واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً} إن الله كان عليماً كبيراً، وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً.

كيف ينتهي عقد الزواج

ينفصل الأزواج بعضهم عن بعض بواحد من الأمور والحالات السبعة الآتية: الوفاة - والطلاق - والفراق - واللعان - والظهار - والفسخ - والردة.. وفي كل حالة من هذه الحالات هناك قواعد وحدود وآداب شرعية يجب أن يحسن التزامها وسنبين كل ذلك تفصيلاً بحول الله وقوته.

أولاً: الوفاة:

الموت سنة من سنن الحياة التي لا تتغلف ولا يمكن الفرار منها وهو يصيب الأزواج كما يصيب الأطفال ويدهم الناس على اختلاف أعمارهم وأحوالهم. والوفاة تفرق الأزواج بعضهم عن بعض ولكنها لا تهدم عقد الزواج الشرعي نهائياً بل الأزواج المسلمون أزواج في الآخرة إن ماتت على الصلاح والتقوى وكان هو كذلك، كما قال تعالى حاكياً دعاء الملائكة للمؤمنين: {ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم}، وقال تعالى أيضاً: {الذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء كل امرئ بما كسب رهين}.

ومن هنا أخذ عقد الزواج قدسيته ومكانته.

آثار الوفاة على الأزواج:

نستطيع إجمال الآثار والآداب والحقوق التي تعقب وفاة أحد الزوجين بما يلي:

(أ) الميراث: توجب الشريعة الإسلامية حقاً ثابتاً للرجل في مال زوجته المتوفاة وللمرأة في مال زوجها المتوفى.. فللرجل النصف من مال زوجته إذا توفيت ولم تترك أولاداً منه أو من غيره، وأما المرأة فلها ربع مال زوجها المتوفى إن مات ولم يترك أولاداً منها أو من غيرها ولها الثمن إن ترك أولاداً.

(ب) العدة (عدة الوفاة): توجب الشريعة على المرأة أن تمكث في بيت زوجها بعد وفاته أربعة أشهر وعشرة أيام لا تزوج ولا تخطب خطبة صريحة، ولا تتزين، ولا تخرج في غير حاجة وهذه العدة ثابتة في القرآن والسنة. قال تعالى: {والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير}. والحكمة في هذه العدة أنها استبراء كامل للرحم، ووفاء واجب مفروض من المرأة وزوجها.

وأما الرجل فليس عليه عدة بعد وفاة زوجته لذكراهما مسألة اعتبارية شخصية لم يفرض عليه الدين فيها وقتاً محدوداً ولا شكلاً معيناً. وله أن يتزوج بعد وفاة زوجته بأي مدة غير أن مراعاة شعور الآخرين وخاصة أهل الزوجة المتوفاة مما أمر به الدين أمراً عاماً ومما يتناسب أيضاً مع العرف الصالح والأخلاق والآداب الإسلامية.

(ج) حفظ الجميل والعهد: يتطلع الرجل والمرأة في خلال حياتهما الزوجية على أدق وأخص أسرار بعضهما البعض، ولا يعني الافتراق بالموت نشر هذه الأسرار وهتك العهود السابقة بل الالتزام بالعهود وكتمان الأسرار فريضة

إسلامية على كل من الرجال والنساء.. ولا يكفي هذا فقط بل الرجل الصالح هو الذي يحافظ على ود زوجته بعد وفاتها كما كان يفعل في حياتها والمرأة كذلك. وقد ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم المثل الأعلى في ذلك فتقول السيدة عائشة رضي الله عنها: "ما غرت على امرأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، كما غرت على خديجة لكثرة ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها وثنائه عليها".. وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذبح الشاة فيقول أعطوا صديقات خديجة أولاً. وكانت تدخل عليه امرأة في المدينة فيكرمها لأنها من صديقات زوجته. وهذا من عظم وفاء النبي صلى الله عليه وسلم لتلك الزوجة الصالحة. وفي هذا قدوة وأسوة لمن أراد مكارم الأخلاق؟..

ثانياً: الطلاق حكمته ومشروعيته:

مما لا شك فيه أن الطلاق عملية هدم لبناء أسرة وقد يأتي هذا الهدم عند بداية الطريق وعند وضع أول اللبنة في الأساس وقد يأتي متأخراً بعد أن يكون البناء قد فرغ وتعددت الحجرات ووضع السقف أعني بعد النسل وكثرة الأولاد. والدين ظنوا أن الإسلام أباح الطلاق مطلقاً بلا ضوابط، وفتح للناس الأبواب على مصراعيها في أن يتزوجوا كما يشاءون ويطلقوا وقتما يشاءون فقد أخطأوا وتجنوا على هذا الدين، وكذلك الذين يريدون حصر الطلاق ومنعه وتقييده بغير الطرق الشرعية ظناً منهم أن ذلك عمل إنساني وأنه في صالح المرأة فهم أيضاً جاهلون مغرورون، وسنبين إن شاء الله تعالى بالدليل والبرهان فساد الطريقين وأن العدل هو ما جاء به الدين الصحيح بلا إفراط ولا تفريط.

ومع إقرارنا بأن الطلاق عملية هدم إلا أنه في الإسلام هدم منظم يحافظ على اللبنة فينقلها من مكان إلى مكان آخر أكثر تلاؤماً دون كسرها أو إهمالها.

إن الزواج عملية إنسانية وهو عمل اختياري والإنسان رجلاً كان أو امرأة صندوق مقفل والمظهر الخارجي لا يدل على الداخل مطلقاً بل كثيراً ما يخالف الباطن الظاهر فقد يكون الظاهر جميلاً حسناً والباطل بضد ذلك. والذين يتزوجون لا يتزوجون الأجسام فقط وإنما أيضاً الروح والنفس والطوية والأحلاق وكل هذه أشياء لا تظهر إلا بعد العلاج والصحة الطويلة واحتكاك المرأة بالرجل والرجل بالمرأة يتدخل في كل شيء في الأجسام والنفوس والأسرار والغايات والأهداف والمستقبل والحياة. إنه امتزاج كامل لكل عناصر الروح والدم وكلما كان التوافق كاملاً كانت السعادة تامة كاملة وكلما اختلف الزوجان في ناحية من هذه النواحي كلما تباعد الزوجان خطوة عن بعضهما البعض. وما إيماننا أن التوافق لا يكون بين زوجين من كل وجه إلا نادراً فإن الدين قد أمر بإبقاء العلاقة الزوجية وحث على ذلك حتى مع تحقيق أقل عناصرها كما قال صلى الله عليه وسلم: [لا يفرك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر]. (والفرك) بفتح الفاء والراء هو الكراهية والإبعاد. بل قال تعالى: {وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً}.

ومع هذا الحرص من الدين والتشديد ببقاء العلاقة الزوجية إلا أن الأمر يصل أحياناً مع الاختلاف وعدم إمكان الإصلاح إلى القطيعة والشر ثم الكراهية والعناد وقد يصل ذلك إلى المضارة والإفساد وعدم قيام كل منها بما يجب عليه نحو الآخر وبذلك يتحول الزواج بعد ما كان طريقاً إلى مرضاة الله والسعادة في الدنيا ليكون طريقاً إلى سخط الله والشقاوة فيها. فالله لا يرضى عن زوجة فقط تهجر فراش زوجها ليلة واحدة معاندة له كما قال صلى الله عليه وسلم: [ما من زوجة يبیت زوجها عليها غضبان إلا ما كان الذي في السماء ساخطاً عليها]، وقال: [أيها امرأة دعاها زوجها إلى فراشه فأبت عليه إلا لعنتها الملائكة حتى تصبح]، وكذلك لا يرضى الله سبحانه وتعالى عن رجل يظلم امرأته أو يضيع من يعول.

وأظن أنه لا يقول عاقل بتاتاً بأن كل روحين تزوجاً قد توافقا طباعاً وحباً وأهدافاً في الحياة نفساً وروحاً وإلا فهذه مكابرة ممقوتة.. ولذلك شقى النصارى بذلك ثم للحس الواقع والفطرة ولا يصنع هذا إلا جاهل أو مبطل أو مغرور، ولذلك شقى النصارى بذلك من ثم كسروا أبواب المنع ولم يفتحوها فقط فهدموا العلاقات الزوجية إلى الأبد في أوساطهم.

بحلص من ذلك أن الطلاق ضرورة إنسانية تحتلها الفطرة البشرية ويقتضيها الإصلاح الاجتماعي وذلك لروحين ظنا أن يعيشا في سعادة فأقدا على الزواج اختياراً ثم اكتشفا أنهما كانا مخطئين، وأنه يستحيل بقاؤهما إلى الأبد زوجين. فكيف يكون الانفصال الشرعي وهل للرجل وحده أن يقرر الانفصال؟ أم يجوز للمرأة أيضاً أن تقرر الانفصال عن زوجها وقتما تشاء؟.

متى يجوز لك طلاق زوجتك؟

الصورة السيئة التي تعلق أذهان كثير من النساء عن الطلاق لا تمت بصلة إلى الإسلام، وقد تكونت هذه الصورة من المعلومات المشوهة التي فهمها سطحيون تافهون عن رسالة الإسلام أو من ممارسات خاطئة لكثير من الجهلة الظالمين الذين يحملون اسم الإسلام بلا مضمون، وعندما نستعرض خطوات الطلاق الشرعي كما شرعه الله سبحانه وكذلك آدابه وقواعده سنرى البون الشاسع بين هذا وتلك الممارسات والأفكار الظالمة. وإليك بعضاً من هذه القواعد والآداب:

1- متى يجب إيقاع الطلاق؟

قد يظن بعض الناس أن الرجل يستطيع أن يوقع الطلاق على زوجته في كل وقت وإن هذا خطأ فاحش بل لا يجوز لرجل يؤمن بكلام الله وكلام رسوله أن يوقع الطلاق على زوجته إلا إذا كانت طاهراً وأن لا يكون قد مسها في هذا الطهر. أو تكون حاملاً حاملاً قد استبان وعلم. فمن طلق امرأته وهي حائض فطلاقه باطل وهو غير واقع لأنه

جاء في غير الوقت الذي حدده الله سبحانه وتعالى، ومما يدل على ذلك حديث ابن عمر الذي رواه الجماعة.. أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فتغيظ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: {يرجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر. فإن بدا له أن يطلقها فيطلقها قبل أن يمسها فتلك العدة كما أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء.} وهذا الحديث نص في عدم جواز الطلاق وقت الحيض ووجوب رد هذا الطلاق. وقد ذهب المحققون من العلماء إلى أنه لا يحتسب أيضاً، ومن هؤلاء المحققين ابن تيمية وابن القيم وابن حزم وغيرهم ويدل على ذلك القرآن الكريم حيث قال تعالى: {يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن}.

وكذلك قال تعالى: {فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان}، والتسريح هو الطلاق ولا يكون بإحسان إلا إذا كان كما أمر الله.

2- أين تمكث المطلقة وقت العدة؟

يظن كثير من الناس أيضاً جهلاً وظلماً أن المرأة يجب أن يجوز أن تخرج من بيت زوجها إذا أوقع الطلاق وأن يمضي وقت العدة في بيت غير بيت زوجها وهذا خطأ فاحش وحمل بالدين. وكذلك تظن كثير من النساء أنه يجوز لهن الخروج من بيت الزوجية عند سماع كلمة الطلاق أو يجب عليهن الخروج وهذا أيضاً خطأ فاحش ومخالفة صريحة لأمر الله سبحانه وتعالى.. بل لا يجوز لرجل أن يخرج امرأته من بيتها بعد أن يعلمها بالطلاق إلا إذا انتهت عدتها (وسأتي تفصيل لمعنى العدة) وكذلك لا يجوز لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تفارق بيت زوجها عندما تسمع منه كلمة الطلاق إلا إذا انتهت عدتها وذلك كله تحقيقاً لقوله تعالى: {يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن، وأحصوا العدة، واتقوا الله ربكم، لا تخرجوهن من بيوتهن، ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، وتلك حدود الله، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه، لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً}، فقوله تعالى: {لا تخرجوهن من بيوتهن} دليل على عدم جواز إخراج المرأة من بيت الزوجية إلا إذا أكملت العدة بدليل قوله تعالى: {فإذا بلغن

أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف)، والأجل في هذه الآية هو نهاية العدة، وكذلك لا يجوز للمرأة أن تخرج نفسها مغاضبة لزوجها نافرة منه إذا طلقها وذلك لقوله تعالى: {ولا يخرجن} أي بأنفسهن دون طرد ونحو ذلك فالمرأة عند سماع الطلاق ما زالت ملزمة بعقد النكاح الشرعي وذلك حتى تنتهي عدتها وإرجاعها إلى الزوج ما زال ممكناً ومحتملاً.

هاتان خطوتان أساسيتان في سبيل إنهاء عقد الزواج الشرعي وهما أولاً: يجب أن يقع الطلاق في طهر لم يمسه الرجل زوجته أو حال حمل ظاهر، وثانياً: لا يجوز للرجل أن يطرد زوجته من بيتها إلا بعد كمال عدتها ولا يجوز للمرأة أيضاً أن تخرج مغاضبة لزوجها قبل استكمال عدتها في بيته.

لا يطلق ثلاثاً في مرة واحدة إلا جاهل:

لا يجوز للمسلم أن يطلق زوجته ثلاثاً في مرة واحدة والدليل على ما نحن بصده ما يأتي:

أولاً: قال تعالى: {الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان} ولا يكون الطلاق مرتين إلا إذا كان مرة بعد مرة وفي كل مرة تكون هناك رجعة جائزة، بدليل قوله تعالى بعد ذلك: {فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره} وهذه هي الطلقة الثالثة التي إذا وقعت فلا يحل للزوج أن يعيد زوجته إلى عصمته إلا بعد أن تتزوج بزواج آخر ثم إن طلقها جاز لها أن ترد إلى الزوج الأول.

فالأية دليل على أن مع كل طلاق (من هذين الطلاقين الأولين) رجعة جائزة بدليل ما سبق وبدليل قوله تعالى أيضاً: {فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان} أي أن مع كل طلاق إمساك بمعروف وذلك لمن أراد أن يعاود زوجته قبل انقضاء عدتها، أو تسريح بإحسان وذلك لمن أراد أن يستمر في إنفاذ طلاقه لامراته حتى تخلص منه بانقضاء عدتها وقوله سبحانه وتعالى: {الطلاق مرتان} دليل على أن الطلاق يكون هكذا أي: هذا هو الوجه الشرعي لتنفيذ الطلاق وإنفاذه وهذا البيان من الله سبحانه وتعالى واجب والمصير

إليه فرض لازم، بدليل قوله تعالى: {تلك حدود الله فلا تعتدوها، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه}.

وقوله أيضاً في سورة الطلاق: {وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه}.

ومعنى هذا أن الذي يجمع التطبيقات الثلاث في كلمة واحدة أو مجلس واحد فقد هدم الحدود والقواعد والآداب الشرعية التي فرضها الله وبينها وأرشد إليها. وهذا الهدم ليس حقاً خاصاً من حقوق الرجال في هذا العقد الشرعي يستعملونه كيف شاءوا. بل هذا هدم للقواعد والحدود الشرعية في هذا الأمر. ثم إن الطلاق يتعلق أيضاً من حقها أيضاً أن لا ينتهي هذا العقد إلا وفق الصواب الشرعية التي حدها الله لذلك وقبلت على أساسه الزواج.

ثانياً: من المعلوم أن المرأة تطلق من زوجها بقوله مرة واحدة (أنت طالق) أو بعبارة أخرى مقصودة من الرجل تفهم هذا المراد (الطلاق) كقوله: (أنت مسرحة) أو (أنت خلية) ونحو ذلك.

ومعلوم أيضاً أنها تبين منه وتصبح مالكة لأمرها إذا مضى على هذه الكلمة فترة العدة الشرعية ولم يردّها فيها.

ومعنى هذا أننا لا نحتاج في الطلاق إلى الفلسفة الزائدة من الرجل والتناول السيئ بأن يقول لزوجته: أنت طالق ثلاثاً، وأنت طالق ألفاً، أو عدد نجوم السماء أو أنت حرام عليّ مطلقاً فكل هذه الأقوال تعد ظمناً وجهلاً وإساءة بالغة وجوداً للعشرة والمفروض أن يعرر فاعل ذلك بالضرب والإهانة والسجن ونحو ذلك فالالتجاء إلى جمع التطبيقات الثلاث في مرة واحدة جهل وغباء إذ الواحدة تكفي ثم هو إساءة وظلم يجب أن تسن القوانين لتعزيز فاعله، وحتى تصال العشرة وإذا كان لا بد من الفرقة بين الزوجين فلتكن الفرقة بإحسان كما قال تعالى: {أو تسريحاً بإحسان} ولا يمكن أن يكون من طلق زوجته

ثلاثاً دفعة واحدة، وجرحها برفض العيش مطلقاً معها محسناً في ذلك بل هو جاهل سين يستحق التأديب والتعزير.

ثالثاً: ينبني على الطلاق الرجعي حقوق الزوجة وهي السكنى والنفقة وأما الطلاق البائن فلا نفقة فيه للمرأة ولا سكنى بل يجب على المرأة فيه أن تعتد خارج منزل الزوجية ولا نفقة لها، والذي يطلق الثلاث دفعة واحدة يهدم حقوق المرأة الشرعية في جواز الرجعة وفي النفقة والسكنى إلى جانب الإهانة المعنوية البليغة التي يقذف بها الرجل على ذلك النحو في وجه امرأته، وبذلك يجمع الرجل المطلق ثلاثاً في دفعة واحدة بين الإهانة المعنوية وهدم الحقوق الشرعية المادية لزوجته وبذلك يرتكب مجموعة من الإساءات في وقت واحد وهي على وجه الإجمال:

- 1- هدم الحدود والقواعد والخطوات الشرعية لهذا العقد، والتلاعب بكتاب الله وسنة رسوله.
- 2- الإهانة البالغة للزوجة المطلقة على هذا النحو لأنه رفض سين للعشرة وجود ونكران لحق المعاشرة.
- 3- هدم الحقوق المادية للزوجة (وإن كان الزوج يلزم بهذا الآن قضاء) وهذا الهدم تعد وظلم.
- 4- الجهل والتناول فعقد الزواج ينتهي بكلمة واحدة من الرجل للمرأة. أنت طالق، فلماذا التناول والقول ثلاثاً ومائة وألف إلا أن يكون هذا سفاهة وجهلاً.

الطلاق الشرعي:

ذكرنا أنه لا يجوز لمسلم أن يطلق امرأته ثلاثاً في مرة واحدة سواء قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً، أو قال لها: أنت طالق طالق، أو أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، أو زاد على ذلك إلى مائة أو ألف وأن كل ذلك سفاهة يستحق قائلها العقوبة والتعزير، وأن الطلاق الذي شرعه الله سبحانه وتعالى هو الطلاق مرة واحدة في بدء طهر المرأة إذا

كانت ممن تحيض ثم الانتظار مدة العدة فإذا أن يرجعها إلى عصمتها في أثنائها وإما أن ينتظر حتى نهاية العدة فيقع الطلاق وتلك المرأة شأن نفسها، وللرجل أن يكرر هذا العمل مرتين يحق له فيهما الرجعة فإذا أوقع الطلاق الثالث فلا يجوز له بعد ارتجاعها حتى تنكح زوجاً غيره بنكاح صحيح وليس بنكاح تحليل.

ولكن ماذا لو ركب جاهل رأسه وطلق امرأته علي هذا النحو الفاسد ثلاثاً في مرة واحدة هل يقع الطلاق ثلاثاً ويلزم بذلك. أم يقع طلاقاً واحدة فقط ليكون موافقاً للطلاق الشرعي الصحيح أم لا يقع له طلاق أصلاً. وهذا القول الثالث والأخير قول مخالف لأقوال أهل السنة والجماعة ولذلك فليس موضوعاً لبحثنا وإنما النظر والبحث في القولين الأولين.

القول الأول: طلاق الثلاث يقع ثلاثاً:

الذي أفتى به الأئمة الأربعة واختاره كثير من الصحابة والتابعين وكثير من السلف أن طلاق الثلاث وإن كان بدعياً ومحرمًا إلا أنه يلزم الرجل به وتطلق به المرأة من زوجها طلاقاً بانئاً لا رجعة فيه إلا أن تنكح زوجاً غيره.

وقد استدلووا لذلك بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمضى طلاق الثلاث ثلاثاً كما روي عنه أنه قال: أرى أن الناس قد تتابعوا في أمر كانت لهم فيه فسحة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم، وفرق رضي الله عنه بين كل رجل طلق امرأته ثلاثاً في مرة واحدة وبين امرأته.

القول الثاني: طلاق الثلاث لا يقع إلا واحدة:

وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مثل الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وقول كثير من التابعين ومن بعدهم كطاووس ومحمد بن إسحاق - وهذا القول هو الذي ذهب إليه الإمام ابن تيمية شيخ الإسلام رحمه الله ونصره في فتاويه وهو الموافق للكتاب

والسنة كما أسلفنا. يقول ابن تيمية في فتاويه: (لم يشرع الله لأحد أن يطلق الثلاث جميعاً، ولم يشرع له أن يطلق المدحول بها طلاقاً بائناً). ويقول أيضاً: (وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله في المدحول بها طلاق بائن يحسب من الثلاث). ويقول أيضاً: (ولا نعرف أن أحداً طلق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وآله وسلم امرأته ثلاثاً بكلمة واحدة فألزمه النبي صلى الله عليه وسلم الثلاث، ولا روي في ذلك شيئاً بل رويت في ذلك أحاديث كلها ضعيفة باتفاق علماء الحديث بل موضوعة، بل الذي في صحيح مسلم وغيره من السنن والمسانيد عن طاووس عن ابن عباس أنه قال: "كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسين من خلافة عمر: طلاق الثلاث واحدة. فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم فأمضاه عليهم".

وفي رواية لمسلم وغيره عن طاووس أن أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعلم أنها كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثاً من إمارة عمر فقال ابن عباس: نعم وفي رواية أن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هاتك أم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر واحدة؟ قال: قد كان ذلك فلما كان في زمن عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم).

وتابع الإمام ابن تيمية إيضاحه لهذه المسألة قائلاً: (وروى الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس أنه قال طلق ركاة بن عبد زيد أخو بني عبدالمطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً قال: فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف [طلقتها؟] قال: طلقتها ثلاثاً. فقال: [في مجلس واحد] قال: نعم. قال: [فإنما تلك واحدة فأرجعها إن شئت] قال: فرجعها). انتهى.

ولهذا ذهب الإمام ابن تيمية بعد أن ساق هذه الأدلة إلى أن طلاق الثلاث لا يقع إلا واحدة وقال: (ليس في الكتاب والسنة ما يوجب الإلتزام بالثلاث بمن أوقعها جملة

بكلمة أو كلمات بدون رجعة أو عقدة بل إغما في الكتاب والسنة الإلزام بذلك من طلق الطلاق الذي أباحه الله ورسوله، وعلى هذا يدل القياس والاعتبار بسائر أصول الشرع).

وقد اعتذر الإمام ابن تيمية رحمه الله عن الأئمة المتهدين في افتياتهم ذلك بأن ما رآه الخليفة الراشد عمر بن الخطاب كان داخلاً في باب العقوبة حتى لا يفعل الناس ذلك كما كان يصرب في الحمر ثمانين ويحلق الرأس، وينفي. وقد ذهب إلى مثل ذلك أيضاً في متعة الحج. ولكن لا شك في أن الأولى والأحرى هو الرجوع إلى ما مضت به السنة وخاصة وأن الناس لم ترتجع بتلك العقوبة بل حدث من جراء ذلك فساد كبير في اللجوء إلى التحليل وهو عقد فاسد وغير شرعي.

وهذا الذي نرجحه هنا أخذاً بالكتاب والسنة واتباعاً لمن قال بذلك من السلف والخلف هو الذي عليه العمل الآن في معظم أمصار المسلمين ومن أفاضل محدثيهم وأهل النظر منهم في الكتاب والسنة. والعجب أن الإمام ابن تيمية قد كفره الناس لفتواه هذه وزعموا أنه بذلك قد خالف إجماع المسلمين لزعمهم أن قول الأئمة الأربعة إجماع وهذا غاية في الفساد والجهل لأن اتفاق الأئمة الأربعة على قول واحد لا يعد إجماعاً في الشرع ولا الإصطلاح.

وأظن بعد هذا البيان والإيضاح يتضح أن الحق إن شاء الله فيمن طلق زوجته ثلاثاً في مجلس واحد أن هذا يقع طلاقاً واحداً ويلزم بذلك.

متى يحل للرجل إرجاع زوجته وكيف تعتد المطلقة:

قدمنا أن الطلاق يقع صحيحاً إذا أعلنه الرجل لامرأته في بدء طهر لم يمسه فيها أو كانت حاملاً (ويكره الطلاق وقت الحمل) وأنه لا يجوز لرجل أن يطلق امرأته ثلاثاً في وقت واحد وأنه إن فعل ذلك كان أنهما ولزمت طلاقاً واحدة، والآن نأتي إلى تقرير كيفية إعادة الرجل زوجته إلى عصمته؟ وكذلك كيفية اعتداد المطلقة.

أولاً: يجوز للرجل أن يطلق زوجته بعد عقد النكاح وإن لم يدخل بها وإذا حدث ذلك فلا عدة على المرأة ويصح لها أن تتزوج زوجاً غيره متى تشاء، وإذا أراد الرجل العودة إلى زوجته هذه التي طلقها قبل الدخول فلا بد من عقد جديد ومهر جديد ولكنها تعود إليه وليس له عندها إلا طلاقين اثنين فقط، لأنه بالطلاق الأول يكون قد استنفذ واحدة من رصيده. قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً).

ثانياً: المطلقة بعد الدخول بها يجب أن تعتد في بيت زوجها ولا يجوز لها الخروج منه بنفسها ولا يجوز للرجل إخراجها (وقد قدمنا أدلة ذلك) وتظل زوجة حتى انتهاء عدتها. وللرجل الحق في إرجاعها إلى عصمته طالما كانت في العدة.

ثالثاً: عدة المطلقة تحتسب على النحو التالي:

(أ) للمرأة التي تحيض فإن عدتها تحتسب من الطهر الذي أعلن فيه الرجل لها الطلاق وتنتهي العدة بانتهاء ثلاثة أطهار وبذلك ستكون العدة على النحو التالي: طهر ثم حيض، ثم طهر ثم حيض، ثم طهر فإذا انتهى هذا الطهر الثالث وشرعت المرأة في الحيض فقد وقع الطلاق وتم، وأصبحت المرأة بذلك مالكة لشأن نفسها.

(ب) وأما إن كانت المرأة قد بلغت سن اليأس وأصبحت ممن لا يحيض أو كانت صغيرة لم تحض بعد أن كانت لا تحيض لعذر ما غير الحمل فإن عدتها ثلاثة أشهر قمرية.

(ج) ولما إن كانت المرأة حاملاً فعنتها وضع الحمل سواء قل عن ثلاثة أشهر أو زاد.

وقد جاء هذا في كتاب الله. قال تعالى: {واللاني يئسن من المحيض من نسائك إن اربتم فعدتن ثلاثه أشهر واللاني لم يحضن، وأولات الأحمال أحلهن أن يضعن حملهن ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً} (الطلاق:4).

رابعاً: يجب على الرجل عند طلاق زوجته أن يشهد رجلين عدلين، وكذلك يجب عليه الإشهاد أيضاً عند إرجاعها إلى عصمته عملاً بقوله تعالى: {إذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم، وأقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ومن يتق الله يجعل له مخرجاً} والوجوب الذي نقول به هنا هو الأولى والأخرى وذلك لضبط هذه الأمور وحسم الخلاف فيها. ولا يشترط هذا الإشهاد البدء بالطلاق أو الرجعة بل يجوز حصوله بعد ذلك.

خامساً: تحصل الرجعة بأي قول أو فعل من الرجل يدل على ذلك فقوله: ارجعتك أو راجعتك أو نحو ذلك كل هذا تقع به الرجوع عن الطلاق وكذلك الجماع وهو أعظم الأدلة في هذا الباب، بل واللمس لشهوة والنظر بشهوة، ومعلوم أن المرأة في وقت العدة تكون في بيت الزوج.

سادساً: لا يملك الرجل زوجته إلى عصمته بعد طلاقه لها إلا مرتين فقط فإذا أوقع عليها طلاقاً ثالثاً فعند ذلك تكون قد بانت منه نهائياً، وأصبحت أجنبية عنه ولكنها لا تتزوج رجلاً غيره إلا إذا انتهت عدتها (كما مر في تفصيل العدة) وفي هذه العدة لا تمكث المرأة المطلقة في بيت زوجها ولا نفقة ولا سكنى لها.

آثار عدة الطلاق

قدمنا أن عقد الطلاق لا يقع صحيحاً إلا إذا وقع من الرجل في بدء طهر زوجته، أو في وقت حمل (مع كراهية ذلك) وأنه يجب على المرأة البقاء في منزل الزوجية مدة العدة، وقدمنا تفصيل العدة للحائض والحامل واليائسة، بقي أن نعرف أنه إذا انقضى

وقت العدة وبقي الرجل على موقفه من العزم على الطلاق فإن الطلاق يعتبر نافذاً بانقضاء العدة وتصبح المرأة بعد ذلك حكمها حكم الأجنبية بالنسبة للرجل. ولكن ثم أمور معلقة وحقوق رتبها الشارع الحكيم على عقد الطلاق وهذه الحقوق تختلف باختلاف حال المرأة وإليك تفصيل ذلك:

أولاً: النفقة والسكنى مدة العدة:

وهذا في الحقيقة حق المرأة على زوجها لأنها ما زالت في عصمته، بل ما زالت زوجة له، ويجوز له أن يراجعها في أي وقت شاء، ثم هي ما زالت في بيته لا يجوز له إخراجها. ولذلك فالإنفاق على زوجته وأن يسكنها مدة العدة سواء كانت ثلاثة قروء (كما أسلفنا) أو ثلاثة أشهر أو مدة الحمل التي قد تطول أكثر من ذلك. فإذا انتهت العدة انتهى وجوب النفقة والسكنى.

ثانياً: متعة الطلاق:

فرض الله على الرجال هدية مناسبة لحالتهم المالية يجب على كل منهم أن يعطيها لزوجته إذا أمضى عقد طلاقه من زوجته. ولا تخفى الحكمة من إيجاب هذه الهدية وهو جبر خاطر الزوجة المطلقة، ورأب الصدع الحاصل بالطلاق، وإعطاء هذه الهدية دليل على أن الطلاق كان ضرورة وحلاً وحيداً. بين رجل وامرأة أرادا أن يعيشا فما استطاعا لسبب ما، وليس نزوة عارضة.

أقول هدية الطلاق التي أوجبها الله على الرجال عند الطلاق جبراً لخواطر زوجاتهم، ووصلاً نفسياً بعد أن انقطع حبل الحياة المشتركة تشريع إلهي يرشدنا الله تعالى إليه ليعلمنا كيف نتراحم ونتعاطف ونجتمع إذا اجتمعنا في ظل التراحم والتألف والعدل والإحسان ونفترق إذا افترقنا في ظل العدل والإحسان كذلك. وهذه المتعة (متعة الطلاق) كما أسلفت القول هدية واجبة أوجبها الله في آيتين من كتابه قال تعالى: (لا

جناح عليكم إذا طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين}.

وفي هذه الآية يبيح الله لنا الطلاق من الزوجات ولو قبل الدخول بهن وكذلك ولو لم يكن قد سميها مهراً معيناً، ويوجب علينا لهن متعة مناسبة جبراً لخاطرهن. وقد يقول قائل إن هذه المتعة ليست مطلقة وإنما هي للمطلقة قبل الدخول التي لم يفرض لها مهر فتكون المتعة المناسبة هذه في مقابل نصف المهر المسمى الذي تستحقه المرأة، لأن الله فرض للمطلقة التي لم يدخل بها وقد سمي (عين) الرجل لها مهراً معيناً. أقول فرض الله لمثل هذه المرأة نصف المهر وجوباً كما قال تعالى: {وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم} أي فلهن نصف ما فرضتم، أي ما اتفقت عليه من مهر أقول قد يقول قائل إن متعة الطلاق المذكور في الآية السالفة هي في مقابل نصف المهر للمطلقة التي قد سمي لها مهر معين. والجواب على هذا الاعتراض من وحوه كثيرة لا يتسع لها المقام هنا، والصحيح إن شاء الله أن هذه المطلقة قبل الدخول التي لم يسم لها مهر أن لها نصف مهر مثيلاتها ولها كذلك المتعة، وكذلك التي سمي لها مهر فلها نصف المهر وجوباً، وكل المهر المسمى استحباباً ثم لها المتعة أيضاً جمعاً بين الآيات. وعلى كل حال لو خالف في هذه الآيات مخالف فإن هناك نصاً عاماً آخر يشمل كل مطلقة سواء قبل الدخول أو بعده، سمي المهر أو لم يسم وهو قوله تعالى: {وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين}.

وهذا يشمل كل مطلقة، ولا يجوز تخصيص هذا إلا بمخصص وليس هناك فيما أعلم مخصصاً في القرآن أو السنة يخصصه.

والشاهد من كل هذا الاستطراد هو أن نعلم علماً يقيناً أن متعة الطلاق (الهدية المناسبة) واجب وفرض فرضه الله تعالى بآية محكمة لكل مطلقة، وقد عرفنا الحكمة والغرض من هذه المتعة ولا يخفى ما فيها من ظلال نفسية وروحية جميلة تبلل الطلاق الذي هو مثار للفتنة، والخلاف والشقاق، وأقول الآن كم من المسلمين في زماننا امتثل

هذا الأدب القرآني الواجب؟ بل كم من الجهلة والفسقة من يعتمد إلى الزوجة المطلقة فيجردها مما أعطاه، ويهين كرامتها ويخرجها من بيته مهينة مكسورة الجناح ثم يتبجح بعد ذلك بأنه رجل وأن الله قال: {الرجال قوامون على النساء} فيجعل معنى الآية (الرجال ظالمون للنساء) وهذا تلاعب بكلام الله ووضع له في غير موضعه!!.

ثالثاً: إيفاد الحقوق:

من الحقوق المقررة في الشريعة أيضاً إعطاء المطلقة جميع حقوقها المالية المتعلقة في ذمة الرجل سواء كانت مهراً لم يدفعه. أو وعوداً مالية لم يف لها أو هدايا أعطاه إياها وقت الزواج، ولا يجوز للزوج أن يسترد من روجته المطلقة شيئاً من هذا أصلاً، ولا أن يحدد شيئاً مما وعد به أو التزم وهذا وإن كان من الأمور الفطرية التي جبل الله النفوس الطيبة عليها إلا أنه قد جاء في الشريعة أيضاً ما يوجب ذلك ليكون دليل القرآن مؤيداً لدليل الفطرة قال تعالى: {وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاناً وإثمأً مبيناً، وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً} وفي هذه الآية من المعاني والأحكام والإحياءات علوم كثيرة لا يتسع لها المقام والمهم الآن أن لا يجوز أن يأخذ الرجل من مطلقته شيئاً مما أعطاه (سواء كان مهراً أو غيره فاللفظ عام) ولو كان قنطاراً من ذهب ولو لم يمكث معها غير ساعة واحدة.

أقول إن هذا الآن من اللي واللف والدوران وحجب الحقوق والجري في المحاكم واللهث وراء المحامين طلباً من الرجل في منع حقوق مطلقته ولهثاً من المرأة وراء حقها الضائع أو ما ليس بحق لها.

ولا يعني كل ما أسلفت أن الرجل هو الذي يتأتى منه الظلم مطلقاً وأن المرأة لا مجال عندها للظلم والابتزاز، وكذلك لا يعني أن يكون الرجل وحده هو الكريم المعطاء وأن المرأة لا مجال عندها لتكون عزيزة النفس كريمة.

لمن الحضانة:

قدمنا أنه يترتب على عقد الطلاق آثار أهمها (متعقة الطلاق) والنفقة والسكنى مدة العدة، وإنفاذ الحقوق المتعلقة للزوجة تأتي إلى الأثر الرابع والأخير للطلاق وهو حضانة الأولاد.. مَنْ مِنَ الزوجين أحق بحضانة أولاده؟ وضمهم إليه، الرجل أو المرأة. ولبيان هذا الموضوع إليك الخطوات الآتية:

أولاً: إذا كانت المرأة حاملاً وقت الطلاق وجب على الرجل الإنفاق عليها حتى تضع. فإذا وضعت كانت المرأة بالخيار بين حضانة ولدها أو دفعه إلى أبيه. وإذا تولت المرأة حضانة ولدها وجب على الرجل أن يكفلها وولدها وأن ينفق عليها النفقة المناسبة لحاله.

والرضاع الكامل يستغرق عامين. وقد نص الله سبحانه وتعالى على ذلك بقوله: {والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف -لا تكلف نفس إلا وسعها- لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده، وعلى الوارث مثل ذلك، فإن أرادوا فصلاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما، وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف، واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير}.

وفي هذه الآية أوجب الله النفقة على الرجل لأنه هو المولود له، وأوجب نفقة زوجته المرضع على الوارثين إذا مات الرجل وزوجته حامل أو مرضع. وأباح الله للرجل والمرأة أن ينفقا على إرضاع المولود من غير أمه إذا كان هذا برضاها.. وليس للرجل أن يجبر مطلقته على إرضاع ولده ولكن الله نهى المرأة أن تضار زوجها بذلك وخاصة إذا لم يجد مرضعة وحاضنة لابنه مثلاً، أو إذا كان الولد لا يهدأ ولا يسكن إلا لأمه التي ولدته، ونهى الله الرجل أيضاً أن

يضار زوجته بوليدها فيعتمد على حنانها الفطري ورحمتها بولدها فيمنعها حقها من النفقة أو ينزع الولد منها - وليس له ذلك بالطبع وهذا معنى قوله تعالى: (لا تضار والدة بولدها، ولا مولود له بولده).

ثانياً: إذا أتم الطفل عامين وانفصل عن أمه.. فهنا يأتي دور الحضانة والكفالة وقد شرع لنا الإسلام في ذلك أكمل الطرق وأكثرها تحقيقاً للعدل والرحمة والإحسان فجعل المرأة أحق بكفالة أولادها وضمهم إليها ما لم تتزوج بعد الطلاق يدل على ذلك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (عمرو بن العاص) أن امرأة قالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وحجري له حواء، وثديي له سقاء، وزعم أبوه أن ينزعه مني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: [أنت أحق به ما لم تنكحي] (رواه الإمام أحمد والبيهقي والحاكم وصححه).

ثالثاً: ولكن الأولاد إذا كانوا مميزين يستطيعون التفريق بين أهمية البقاء في كنف الأب أو الأم فإنه يجوز تغييرهم في ذلك فإذا أحبوا البقاء مع الأم بقوا وإن استحبوا العيش في كنف أبيه كان لهم ذلك. وقد جاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين أبيه وأمه.

وفي رواية: أن امرأة جاءت فقالت: يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عنة (أي صار كبيراً وياضاً يأتيهما بالماء من مكان بعيد) وقد نفعني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: [استهما عليه] (أي احصيا قرعة) فقال زوجها: من يحاقي في ولدي؟! فقال النبي صلى الله عليه وسلم: [هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيدك أيهما شئت] فأخذ بيد أمه فانطلقت به.

وهذا الحديث والذي قبله هما العماد في هذا الباب وخلاصتهما أن الأم أحق بولدها ما لم تتزوج وأحق برضاعته أيضاً، وأنه يجب التخيير إذا وصل الأولاد حد التمييز

سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً وبهذا يراعي الإسلام مصلحة الأم أولاً لأنها أشد عناية ورحمة بولدها فطرة وحلقاً، ثم يراعي مصلحة الولد بعد التمييز لأنه يدرك بفطرته أيضاً وبإحساسه المكان الملائم لنشأته في كنف الأم أو كنف الأب. وهذه نهاية العدل والمرحمة وذلك بدلاً من التقسيم التعسفي الذي لا يراعي الفطرة ولا الأولويات.

رابعاً: هذا وثمة أقوال كثيرة واختلافات للفقهاء في هذه المسألة أعرضنا عنها لمخالفتها أولاً الأدلة الصحيحة التي قدمناها ولأنها تنسني على الظن والاجتهاد وعدم الاعتماد على نص في المسألة وإنما عموميات فقط كالقول أن التحير لا يجوز، أو الأم أحق بالأنثى من أولادها حتى تبلغ سن الزواج وتزوج، وأن الذكر حتى يصل إلى البلوغ ويستغني بنفسه.

موقف المرأة من الطلاق

قدمنا تفصيلاً كاملاً - بحول الله - عن المنهج الشرعي حسب الكتاب والسنة للطلاق، وحيث إن الطلاق يكون من جهة الرجل فقد بينا الموقف الحق للرجل منذ أول خطوة فيه إلى آخر خطوة.

والآن ما موقف المرأة؟.. هل أعطت الشريعة المرأة مجالاً للإحسان عندما يقع عليها الطلاق؟.. وهل يتأتى من المرأة إضرار الزوج والتضييق عليه مع أن الطلاق بيده؟.

والحق أن الشريعة لم تهت للمراة فقط أن تكون في جانب العدل بل نذبتها أن تكون أيضاً في مجال الإحسان، وكذلك حذر الله سبحانه وتعالى المراة أن تضار زوجها المطلق وهي تستطيع هذا في بعض المواقف. ولنبدأ بجوانب الإحسان:

أولاً: المطلقة قبل الدخول بها فرض الله لها نصف المهر الذي سماه (عينه) زوجها لها، وجعله الله جبراً لخاطرهما، وتعويضاً لها عن فقدانها للزوج الذي أراد الارتباط بها وحالت الحوائل دون ذلك، ونصف المهر هذا هو العدل وهو الوسط الذي ليس بظلم للرجل ولا بظلم للمراة ولكن الله دعا المراة

للإحسان إن شاءت وهي تتنازل عن نصف المهر هذا قائلة: رجل لم يتزوجني ولم يعيش معي كيف أستحل جزءاً من ماله؟ ودعا الله سبحانه وتعالى الرجل أيضاً في هذا المقام إلى الإحسان وذلك بأن يتنازل للمرأة التي طلقها قبل الدخول عن النصف الآخر من المهر جبراً لخطرها، وحمداً لله أن جعل عقدة النكاح بيده وجعل فعل الرجل هذا هو الأقرب للتقوى، قال تعالى: {وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح، وأن تعفوا أقرب للتقوى، ولا تنسوا الفضل بينكم}. ومثل هذا التشريع على هذا النحو لا يقدر عليه إلا علام الغيوب سبحانه وتعالى.

ثانياً: فرض الله سبحانه وتعالى المهر حقاً للزوجة على زوجها ولم يحدد الله سبحانه وتعالى حداً لأقله أو أكثره وجعل ذلك شرطاً في صحة عقد النكاح (وقد مر بنا هذا) ولكنه مع ذلك جعل للمرأة التنازل عن بعض المهر أو كله لزوجها كما قال تعالى: {وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً}، وهذا جانب من الإحسان ومعلوم أن تنازل المرأة لزوجها عن بعض المهر أو عن كله قد يكون لاستمرار حياتهما. وتوثيق صلاتهما ولكن ليس هناك ما يمنع أيضاً أن يكون التنازل مع الطلاق، مع العلم أن الرجل مفروض عليه أن لا يأخذ مما أعطى زوجته شيئاً إذا أراد طلاقها كما قال تعالى: {وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاناً وإثمًا مبيناً}. ومع ذلك فليس هناك ما يمنع أن يتسامح المرء في بعض حقه للآخر، ولا سيما إذا كان في أخذ هذا الحق ضرر بالغ بالطرف الآخر.

وأما الأحوال والمواقف التي من الممكن أن تكون بها المرأة ظالمة فكثيرة منها:

أولاً: أن تخرج من بيت زوجها بمجرد سماعها لفظ الطلاق منه أو عزمه على ذلك (وقد فصلنا هذا فيما مضى).

ثانياً: أن تطالب بالنفقة اللازمة لها في العدة أو عند القيام بالحضانة بأكثر مما يحتمله الرجل كما قال تعالى: {فلينفق ذو سعة من سعته، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها}.

ثالثاً: أن تمتنع عن إرضاع طفلها وحضانهه رغبة في الزواج بعد الطلاق وإعنائاً للرجل، وإرهاقاً له، ولربما لم يقبل الطفل الرضاع إلا من ثدي أمه، فيتعذب الرجل بابنه، وقد تطغى شهوة الانتقام عند المرأة على عاطفة الأمومة فتفعل ذلك أو يدفعها أهلها إلى ذلك وهذا من الإضرار كما قال تعالى: {لا تضار والدة بولدها، ولا مولود له بولده}.

رابعاً: أن تمنع المطلقة زوجها السابق وأبأ أولادها من رؤيتهم إذا آل إليها أمر الأولاد وحضانتهم وفي هذا مضارة وإضرار بالأب، وكم من امرأة طلقت فعلت ذلك. حجبت الأولاد عن أبيهم بل غرست كرهه في نفوسهم انتقاماً لنفسها، وليس بخاف أن بعض الرجال يفعل ذلك أيضاً وكل هذا من الأضرار التي جاءت الشريعة بالتحذير والتنبيه منه.

خامساً: أن تمتنع المرأة من العودة إلى زوجها الذي طلقها وتركها حتى انقضت عدتها وقد يعود إلى رشده بعد ذلك فيتقدم لخطبتها فتمتنع، وتأتي بعد ذلك إن ملكت نفسها، وهذا إضرار أيضاً وذلك أن عودة المطلقة إلى زوجها الذي عرفته وعرفها خير لها من الزواج برجل آخر. ولذلك حث الله أولياء المرأة على ردها لزوجها الذي طلقها إذا أراد العودة إليها ثانية بعد نفاذ الطلاق كما قال تعالى: {وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن

أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر
لكم أزكى لكم وأطهر والله يعلم وأنتم لا تعلمون}.

وبعد فلا نعلم شريعة في شأن الطلاق أرقى ولا أظهر ولا أنظف ولا أعدل من ذلك.

ثالثاً: الفراق أو الخلع:

عرضنا في الصفحات السابقة، صورتين من صور الفرقة بين الزوجين وهما الوفاة، والطلاق. وقد فصلنا قضية الطلاق بحمد الله تفصيلاً كاملاً من حيث الحكمة والمشروعية، والخطوات الشرعية والآثار المترتبة على الطلاق، والحقوق والواجبات على كلا الزوجين بعد الطلاق. وقد علمنا أن الطلاق إرادة وتوجه من قبل الرجل نحو إنهاء عقد الزواج. وأن آثار هذه الفرقة تتقبلها المرأة وتلزم بها سواء كانت موافقة لرغبة الرجل في ذلك أو مخالفة له. والآن يسأل سائل: ألم يجعل الإسلام أيضاً للمرأة حقاً في ترك زوجها إن هي أرادت ذلك أو كرهت الحياة معه؟ أم أنه مكتوب على المرأة ومفروض عليها أن تعيش مع زوجها مكرهة ولو كرهته وسنمت الحياة معه؟ والجواب أن الإسلام قد أعطى المرأة هذا الحق ولكن ذلك بأصول وضوابط وإليك تفصيل ذلك:

أولاً: ثبوت مشروعية ذلك: يثبت ذلك ما رواه البخاري، والنسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إني ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكنني أكره الكفر في الإسلام. فقال صلى الله عليه وسلم: {أتردين عليه حديثه}، قالت: نعم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {أقبل الحديقة وطلقها تطليقة}. وهذا دليل أنه يجوز للمرأة أن تطلب إنهاء عقد الزواج مع زوجها الذي لا بأس بخلقه ولا دينه ولا حرمان لها معه من حق شرعي كالسكن والنفقة والاستمتاع ولكنها أبغضته لسبب ما.

ثانياً: يجوز للرجل في هذه الحالة أن يسترد من المرأة ما أعطاها من صداق وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم للمرأة التي ذكرت في الحديث الأنف وهي جميلة بنت سلول: [أتردين عليه حديقته] وكانت هذه الحديقة هي الصداق الذي أصدقها إياه قيس بن شماس.. ولقوله تعالى أيضاً: {ولا يحل لكم أن تأخذوا مما أتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون}.

فقوله تعالى: {فلا جناح عليهما فيما افتدت به} أي لا جناح على المرأة أن تدفع لزوجها فداء لنفسها ولا جناح على الرجل أن يقبل ذلك ما دام أنها لن تقيم حدود الله معه وذلك بطاعتها لزوجها وعيشها معه وقيامها بحقه. فكان إخلالها بمستلزمات عقد النكاح أصبح مبرراً لوجوب تنازلها عن واجبات الرجل نحوها فيكون عليها مثل مالها.

ثالثاً: ما تدفعه المرأة لزوجها لتفتدي به فيطلق سراحها يجب أن يكون هو المهر لا زيادة، وذلك ثابت بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي يرويه الدارقطني بإسناد صحيح عن أبي الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قيس: [أتردين عليه حديقته التي أعطاك]. قالت: نعم. وزيادة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: [أما الزيادة فلا ولكن حديقته؟] قالت: نعم. وقد ذهب بعض الصحابة وكثير من الفقهاء أنه يجوز له أن يأخذ منها أكثر من ذلك وأنه لا حد لهذه الكثرة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: {فلا جناح عليهما فيما افتدت به}. و {ما} هنا علامة لأنها اسم موصول بمعنى الذي ومعلوم أن أسماء الموصول من صيغ العموم فتعم للمهر وغيره. وهذا الفهم غير صحيح لأمرين:

أولاً: تخصيص هذا العموم بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، [أما الزيادة فلا].

ثانياً: أن هذا حكم ظالم للمرأة التي اختارت الزواج بالرجل ثم تبين لها أنها لا تستطيع العيش معه فالعدل أن تعطيه ما أصدقها، وبذلك تبرأ ذمتها، والظلم أن يطالبها بأكثر من ذلك وكأنها قد فعلت جريمة.

رابعاً: هل يجبر الرجل على فراق زوجته؟.

والصحيح أيضاً أن المرأة إذا لم تستطع العيش مع زوجها، وأن كراهتها له مانعة لها من القيام بحقه فإن الرجل يجبر على فراقها ولو كان محباً لها شغوفاً بها فضلاً عن أن يكون مريداً للإضرار بها، أو ممسكاً لها إذلالاً وعضلاً والدليل على ذلك أمر الرسول لقيس بن شماس بفراق زوجته وحكمته بذلك فحتى قبل أن يراه ويسمع منه. فقول الرسول له: [خذ الحديقة وطلقها تطليقة] دليل على الإلزام بذلك وأمر الرسول يقتضي الوجوب ومن هذا نعلم أن ما ذهب إليه عامة الفقهاء من وجوب إجبار المرأة على العيش مع زوجها الذي تبغضه باطل لا أساس له وأن نظرة هؤلاء الفقهاء إلى الحياة الزوجية على أنها سكن ونفقة وزوج قادر على الباءة نظرة غير صحيحة وأن هناك ما هو أهم من ذلك وهو التوافق النفسي والروحي. وكذلك الصورة الجميلة التي من الممكن أن تكون المرأة قد وافقت على الزواج ولما تبين الرجل كما ينبغي وهذه العلة نفسها العلة التي من أجلها فارقت جميلة بنت سلول زوجها فقد نظرت يوماً فوجدت زوجها راجعاً مع جماعة من أصدقائه وهو أقصرهم وأدمهم (أقبحهم) خلقاً فكرهته لذلك. ومع ذلك فرق الرسول بينهما.

باختصار أقول ما ذهب إليه كثير من الفقهاء بعدم اعتبار تلك الأمور الأنفة مبرراً للفراق واعتبار السكن والنفقة والباءة فقط ليس بصحيح بل هو مخالف للفطرة والعقل والواقع.

أيضاً فكم من امرأة كرهت زوجها بعد الزواج وإجبارها على العيش معه هو من الإفساد في الأرض لأن الحياة الزوجية لا تقوم إلا على التوافق والرضا، ولا تقوم

مطلقاً على الإخبار والقصر والرجل الذي يحتاج إلى الشرطة لنقل روجته بالقوة لتعيش معه - في نظري - ليس إنساناً، وكذلك القول بإجبار المرأة على الحياة مع زوجها الذي تمقته وتكرهه ليس قولاً جديراً بالقول والتقدير. بل هو قول خارج عن دائرة الشرع وإن قال به بعض الفقهاء فإمما هو للتأثر بالبيئة المحيطة ولم يستنبط أحد منهم من كتاب أو سنة.

وإذا كان الله سبحانه وتعالى قد أعطى الرجل حق تقويم المرأة الناشئ بالموعظة الحسنة والهجران في المضاجع والضرب فإن كل هذا يأتي في مقام التقويم فقط.

والإجبار، والقهر ليس تقويماً وإنما هو انتقام وفرق هائل بين التقويم والانتقام.

وهذا الذي ذهنا إليه هو رأي المحققين من العلماء كما قال الشوكاني بعد سياق لأحاديث الخلع (وظاهر أحاديث الباب أن مجرد وجود الشقاق من قبل المرأة كاف في جواز الخلع) وقال الشوكاني أيضاً رداً على ابن حجر العسقلاني الذي قال قوله: (اقبل الحديقة هو أمر إرشاد وإصلاح لا إيجاب) قال الشوكاني تعقيماً على ذلك: (ولم يذكر ما يدل على صرف الأمر عن حقيقته) أي عن الوجوب وقال أيضاً رداً على الذين لم يميزوا الخلع إلا بأن يقع الشقاق من جانب الرجل أيضاً، ويؤيد عدم اعتبار ذلك من جهة الزوج: (أنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر ثابثاً عن كراهته لها عند إعلانها بالكراهة له).

ولا شك أن الذي ذهب إليه الشوكاني هذا هو مقتضى العدل الذي ذكره الله في حقوق كل من الزوجة حيث قال تعالى: {ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة} فكما كان للرجل الحق أن يطلق زوجته فإن للمرأة أن تفتدي من زوجها إذا لم تستطع أن تقيم حدود الله معه. وقال ابن القيم أيضاً هذا المعنى بعد أن ساق الآية الأنفة: (ومنع الحل طائفة شاذة من الناس خالفت النص والإجماع وفي الآية دليل مطلق على جوازه بإذن السلطان وغيره ومنعه طائفة بدون إذنه من الأئمة الأربعة والجمهور على خلافه) أ.هـ. (زاد المعاد).

خامساً: إذا تمت المحالعة أو المفارقة أو المفاداة وكل هذه أسماء لشيء واحد وهو إنهاء عقد الزواج من قبل المرأة على النحو السالف فإن هذا يكون طلاقاً بائناً وليس للرجل الحق في أن يعيد زوجته إلى عصمته في عدتها مرة ثانية. ولكن له أن يعود إليها بعقد زواج جديد ومهر جديد - إن هي أرادت ذلك.

سادساً: عقد المحتلعة (المفارقة) هذه حيضة واحدة فقط وليس ثلاث حيضات كعدة الطلاق وهذا ثابت في حديث الربيع بنت معوذ: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر امرأة اختلعت من زوجها أن تربع حيضة واحدة وتلحق بأهلها" رواه النسائي.

فسخ عقد النكاح وبطلانه

قدمنا طريقتين لإنهاء عقد الزواج: الطريق الأول هو الطلاق، وهو إنهاء عقد الزواج من قبل الرجل والطريق الثاني هو الفراق (الخلع) وهو طلب إنهاء المرأة. الآن نأتي إلى طريق ثالث لإنهاء عقد الزواج وهو الفسخ أو البطلان. وهذا الطريق ليس من قبل الرجل أو المرأة ولكنه يحصل لوجود فساد في عقد النكاح وهذا الفساد إما أن يكون موجوداً من الأصل ولم يتفطن إله وإما أن يطرأ الفساد على العقد. وكذلك يتأتى فساد العقد وبطلانه أيضاً باكتشاف عيوب في أي من الزوجين تفسد أو تلغي آثار الزواج.

وإليك تفصيل هذا الإجمال:

أولاً:

(أ) اكتشاف الزوجين في أحدهما كان محرماً للآخر كأن يكونا قد اجتمعا في الرضاعة على ثدي واحد (أمها أو أمه، أو امرأة أخرى) فإذا اكتشف الزوجان ذلك كان باطلاً لأن العقد على المحارم باطل، وهما معذوران عند الله فيما سلف لجهلهما ولا يعذران بعد ذلك بالاستمرار وبالطبع يترتب على ذلك أن لا يسترد الزوج شيئاً من محرمة التي انفصل عنها كزوج، وأولاده ينسبون إليه.

(ب) أن يكتشف الزوجان أن نكاحهما كان نكاحاً باطلاً لنهي الشرع عنه كأن يكون نكاح تحليل أو نكاح متعة وقد قدمنا أدلة فساد هذه الأنكحة سابقاً. فإذا اكتشف الزوجان ذلك كان لهما الاستمرار بعقد جديد في نكاح المتعة والتحليل وأما نكاح الشغار ففيه للعلماء خلاف معروف.

(ج) أن تكون الزوجة قد زوجها وليها (أبوها أو غيره ممن تصح منه الولاية) وهي صغيرة لم تبلغ ومثل هذه لا يعتد بموافقتها في عقد النكاح وحيث أن التراضي من شروط العقد كما مر بك فإن لهذه الزوجة إذا بلغت أن تطلب فسخ عقد النكاح لأنها وقت العقد كانت صغيرة وقد زوجت بغير إرادتها أو أن إرادتها في ذلك الوقت لا يعتد بها. ويلحق في هذا الشأن ما لو كانت الفتاة قد أجبرت على الزواج بغير رضاها فإن لها فسخ عقد النكاح ولها أن توافق على دوائمه إن شاءت.

وهذه الأمور التي قدمناها آنفاً كلها من باب واحد لأن العقد فيها جميعاً باطلاً أو فاسداً من أساسه ولكنه لما وقع بجهل كان هذا عذراً فإذا ارتفعت الجهالة وجب فسخ عقد النكاح والتفريق بين الزوجين إلا فيما يمكن استئنافه كما قدمنا.

ثانياً: القسم الثاني مما يوجب الفسخ هو اكتشاف عيب مخفي جحده أحد الزوجين أو أولياؤهما عند العقد... وقد اختلف فقهاء الإسلام في العيوب الشرعية التي توجب الفسخ في الزوجين وما يجب أن يصار إليه ولا يختلف فيه هو الجنون والمرض (الساري) وكون الرجل ليس ذكراً بمفهوم الذكورة أي عتياً، وكون الأنثى ليس أنثى بمفهوم الأنوثة أي فيها ما يمنع الاجتماع، وثمة عيوب أخرى فيها مجال للاختلاف كتنتن الفم والمخارج. والحق أن مثل هذا فيه نظر في فسخ عقد النكاح به.

ثالثاً: طرء ما يوجب الفسخ:

القسم الثالث مما يوجب الفسخ هو طرء أمر من شأنه أن يبطل عقد الزواج ونستطيع أن نحصر

هذه الأمور فيما يلي:

(أ) الردة: كأن يكفر رجل وتحتة امرأة مسلمة وفي هذه الحالة لا بد من فسخ النكاح. أو أن تكفر المرأة وهي تحت زوج مسلم وذلك لقوله تعالى: {ولا تمسكوا بعصم الكوافر} ومعلوم أن المسلم لا يكفر إلا بأمور محددة شرعاً وتفصيل ذلك في غير هذا الموضع وقد شرحناه بحمد الله في كتاب (الحد الفاصل بين الإيمان والكفر).

(ب) الإعسار بالنفقة: وهو أن يصبح الرجل غير قادر على كفاية زوجته والقيام بالإيفاق عليها ومعلوم أيضاً أن المرأة يحسن بها أن تصبر على عجز الرجل وإعساره في الإنفاق وأنها يحسن بها أيضاً أن تساعد في ذلك إن استطاعت كما أن على الرجل أن يساعد المرأة ويصبر معها وعليها فيما تعجز عنه من حقوقه عليها كالاستمتاع والخدمة لمرضها وكبرها مثلاً فإن الزواج الأصل فيه التراحم والوفاء والمشاركة وليس هو تجارة وبيعاً من كل صوره ونواحيه.. ولكننا نقول هنا إن الإعسار من موجبات الفسخ لأن المرأة قد تصر على هذا وتطالب به وتقول: رجل لا يستطيع إعاشتي والإنفاق علي لا أريده زوجاً وإجبارها في مثل هذه الحالة ظلم لها ولو صبرت وأعانت كان ذلك إحساناً منها ومعلوم أن الإجبار على الإحسان والفضل ظلم. لأن الإحسان والفضل الأمثل فيه الاختيار والأريحية والدافع الذاتي.

(ج) الأمر الثالث الذي يوجب الفسخ هو اتهام الرجل زوجته بالزنا إن هذا الأمر له تفصيلاته ومشكلاته فمرجؤه إلى الآتي.

اللعان

اتهام الرجل زوجته بالزنا

الصورة الثانية لإنهاء عقد الزواج بسبب طروء ما يفسد عقد النكاح هو اتهام الرجل زوجته بالزنا فكيف يتم ذلك؟ وما الخطوات الشرعية التي يجب اتباعها إذا حدث مثل هذا ونستطيع بحول الله بيان هذا الأمر في النقاط التالية:

أولاً: عفة الزوجة وحصانتها وكونها خالصة للرجل حق شرعي يوجب عقد الزواج فضلاً على أنه واجب شرعي على كل مكلف في الشريعة الإسلامية سواء كان ذكراً أم أنثى وهو حق للزوج على زوجته لأنها فراشه ومن تلدهم على فراشه ينسب إليه ويشاركونه طعامه وشرابه وحياته، وإدخال الزوجة غريباً من حملها على فراش زوجها من أعظم الإثم ثم هو من أعظم هدم المجتمعات وإيجاد الفرقة والبغضاء، إذ كيف نحافظ على شعور الأب نحو أولاده والأخ نحو إخوته والأبناء نحو آبائهم دون نظافة النسل وطهارته؟ ولذلك كان من حق الزوج إلزام زوجته بالعفة وقصرها عليه فقط، وإعلان فسقها وفجورها إن كان متحققاً من ذلك.

ثانياً: من الأمور المشددة عليها في الشريعة الإسلامية اتهام شخص ما بالزنا وقد رتب الله على من فعل ذلك، إما أن يأتي بأربعة شهداء يشهدون بذلك وإلا جلد ثمانين جلدة وأسقطت شهادته أبداً، ووصم بالفسق كما قال تعالى: {والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً، وألئك هم الفاسقون}.

ولكن لما كان هذا متعذراً أحياناً بالنسبة لزوج يرى زوجته على فجور، ثم هو لا يستطيع أن يصبر على ذلك لأن الأمر يعنيه من ناحية شخصية كما أسلفنا. ولذلك أباح الله للرجل أن يعلن فجور زوجته إذا تحقق من ذلك وأن لا يترتب عليه عقوبة حد القذف إذا لم يستطع إثبات ذلك بشهود أربعة وهذا ما نحن بصدده وهو ما يسمى في الشريعة "بـ اللعان".

ثالثاً: إذا اتهم الرجل زوجته بالزنا ولم يستطع إثبات ذلك بالشهود فإن المرأة تستدعي وتذكر بالله سبحانه وتعالى فلما أن تقر بما ادعاه الزوج وفي هذه الحالة ينفذ عليها حكم الله في الزاني الثيب وهو الرجم، وإما أن ترفض ما ادعاه الرجل من اتهامها.

رابعاً: إذا لم يكن مع الرجل شهود يثبتون اتهامه فإن دعواه على زوجته لا تقبل إلا إذا حلف بالله أربع مرات أنه صادق فيما رمى به زوجته من الزنا، ويحلف بالله يميناً خامساً أن لعنة الله عليه إن كان كاذباً في دعواه. وأما المرأة فلما أن تقر كما أسلفنا فينفذ فيها الحد وإما أن ترفض الدعوى وفي هذه الحالة لا يغلي سبيلها إلا بأن تقسم أربعة أقسام بالله أنه كاذب فيما رماها به من الزنا، وتحلف يميناً خامساً أن غضب الله عليها إن كان صادقاً فيما قال، وقد اشتملت الآية التالية على هذه الأحكام حيث يقول الله تعالى: {والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين}.

خامساً: لا شك إذا انتهى الأمر على هذا النحو أن أحد الزوجين كاذب فلما أن يكون الرجل مدعياً كاذباً أو أن تكون المرأة جاحدة كاذبة ومع ذلك فإن الحكم في الإسلام يمضي بمقتضى الطاهر ولم يؤمر الحاكم في الإسلام أن يفتش البيوت ويشق الصدور ويعمد إلى وسائل الاعتراف لتقرير أحد الزوجين إذ كل ذلك من الفساد في الأرض، ولكن إذا وقع اللعان هذا وأكذب كل زوج صاحبه وأصر على موقفه فإن الحياة بينهما تصبح مستحيلة ولذلك يفرق بينهما فرقة أبدية لا رجعة فيها ولا يعقد جديد أو مهر جديد فإن كان الرجل كاذباً على هذا النحو فليس جديراً بأن تعيش معه، وإن كانت المرأة كاذبة فليست جديرة بأن يضمها بيت هذا الزوج ثانية.

سادساً: لا يحل ولا يجوز أن يسترد الرجل شيئاً مما أعطاه لزوجته لا مهرأ ولا غيره لأنه إن كان كاذباً فلا يحل له، وإن كان صادقاً فقد استمتع من الزوجة واستحل منها سابقاً ما هو جزاء المهر، وما أعطاه.

والدليل على ذلك حديث ابن عمر في البخاري ومسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين: [حسابكما على الله أحذكما كاذب لا سبيل لك عليها]، قال (أي الزوج): يا رسول الله مالي؟ قال: [لا مال لك، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها].

سابعاً: ليس للمرأة التي يلاعنها زوجها نفقة ولا سكنى وإذا وضعت حملها -إن كانت حاملاً- فالولد لها ولا ينسب للزوج الملاعن ويدل لذلك حديث ابن عباس الذي رواه الإمام أحمد وأبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين هلال بن أمية وامراته وفرق بينهما وقضى أن لا يدعي ولدها لأب ولا يرمي ولدها، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد.

وفي هذه الطائفة التي ذكرناها أنفاً من أحكام اللعان تتبدى عظمة تشريع الإسلام ونطاقته وقيامه على حفظ الحقوق، وعدم تفتيش السرائر، وتوزيع الحقوق والواجبات بالعدل. والمحافظات على نظم الاجتماع ومكارم الأخلاق. وما ضلت البشرية إلا بالخروج على هذه القيم والتعاليم.

الفصل الثاني

طرح قضايا الإعلام عن الزواج الغير شرعي

الفصل الثاني

طرح قضايا الإعلام عن الزواج الغير شرعي

هبت عاصفة العولمة حاملة معها بعض الرياح التي قد تؤثر بشكل سلبي على الثوابت الأصيلة في عالمنا الإسلامي، والتي يمثل الحفاظ عليها صمام أمر لسعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، بل وسعادة للبشرية كلها بعالمية الإسلام التي هي لتحقيق كرامة الإنسان، وأمنه واستقراره، بإشباع رغباته وحاجاته بشكل سوى، يحقق سلامة الفطرة الإنسانية من خلال أطر شرعية قومية، والمقدمة الطبيعية لاستقرار الإنسان وسعادته، وسلامته النفسية والاجتماعية، والبدنية، والعاطفية، والجنسية تتحقق من خلال مصارف شرعية تنظم تلك الإشباعات بطرق سوية قومية ومن خلال منظمات اجتماعية قانونية شرعية.

وعلى رأس قائمة تلك المنظمات، الأسرة، بقيمتها الدينية والحلقية، وثقافتها الاجتماعية، حيث إنها الرحم الاجتماعي الحاضن للوليد البشري، وعلى قدر ما تتمتع به الأسرة من سلامة شرعية وقانونية، وما تحققه لأبنائها من إشباعات سوية، بقدر ما تكون سلامة شخصية الأبناء، وسلامة المجتمع.

والزواج هو المدخل الشرعي والقانوني لإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعاطفية والجنسية لكلا الزوجين، وكذا تحقيق دافعي الأبوة والأمومة - إن قَدَّرَ الله لهما الإيجاب - كما أنه يحقق للوليد البشري مشروعية الوجود الاجتماعي والقانوني، وبالزواج يتحقق استمرار السوء البشري، فالزواج غايته ومقاصده نبيلة وشريفة، فهو ضمان للعفة، وصون للعرض، وحفظ للنوع، وبالتالي إعمار الكون.

"تناكحوا تناسلوا فإنى مياہ بکم الأمم يوم القيامة".

والجنس في الإسلام ليس هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لحفظ النوع، وإعماراً للكون بطريقة مشروعة، فهو ليس متعة غريزية حيوانية مجردة، بل هو مدخل عاطفي الطابع، تفاعلي المشاعر، مقدماته وحدة نفس لذكر وأنثى تلاقت أرواحهما فتفاعلت عواطفهما، فحلّ الحب الإنساني القيمي في قلوبهما فرغبا في استمراره، وإعطائه مشروعية التعبير، فكانت وحدة النفس بأن صاروا روحين في جسد واحد وجسدين في روح واحدة.

وطلبا للسكينة والاستقرار المادي والعاطفي والجنسي، وحرصا على توكيد كل تلك العواطف.. كان التلاقي الجسدي الجنسي الشرعي بعد مقدمات إنسانية الطابع من حسن العلاقة العاطفية والذكاء المشاعري، والتجمل الوجداني والجسدي، استجابة طبيعية تلقائية حانية تشيع الأمن والأمان في أحضان شرعية آمنة، لا أحضان مجرمة آثمة، مع أمل بأن يسفر اللقاء الجنسي عن وليد يكسبهما صفتي الأبوة والأمومة.

فالجنس رابطة منطقية شرعية بين مقدمات عاطفية وجدانية، ونتيجة ربانية بنسل شرعي، وهذا منطق الشرع الحنيف الضامن لسعادة البشرية - فهو في نظر الإسلام متغير وسيط في شبكة العلاقات الزوجية، وليس متغير مستقل وحيد في قيام العلاقات الزوجية.

والسلوك الجنسي في الإسلام سلوك فطري مركب، وله مصاحبات سلوكية، ومقيد بشريعة الإسلام، ويتم في إطار أعراف وتقاليد مجتمعية، إذا ما تم في إطارها تحققت له جودة الإشباع وسويته وسلامته، وبالتالي سلامة الشخصية وجودتها.

وعليه، فإن أي محاولة أو أفكار تحملها بعض المعطيات السلبية للآثار التكنولوجية / الاتصالية / المعلوماتية، حول جعل الجنس الخام الخالي من المشاعر والمتجرد من العواطف، والمخالف للشرع الإسلامي الحنيف والطبائع الإنسانية السليمة، واعتبار الرواج نظام اجتماعي بال، وإشاعة بعض الأفكار اللاعقلانية حول الزواج، مع تقديم نماذج سلبية وصور مريضة من التزاوج السري، مع إتاحة فرص عرض نماذج غير شرعية

للإشباع، وخبرات جنسية سلبية عبر تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة مما لديها من إبهار جاذب يتلاعب بال رغبات والغرائر، ويعمل على إهانتها وإثارتها بشكل غير منضبط، فتندفع محطة الضوابط الشرعية غير مالية بعرض أو دين، أو خلق أو تقاليد، فتلك من المخلعات الرجعية للماضي المتخلف من وجهة نظرهم !!

وللأسف فقد صاحب ذلك ضغوط اقتصادية، متمثلة في الأوضاع الاقتصادية الصعبة لمعظم الشباب في بلدان العالم الإسلامي، إضافة إلى مفاهيم وتقاليد ضاعطة تتناقى مع يسر الإسلام وسماحته، مثل المغالاة في المهور ومؤخر الصداق، وتكاليف الزواج، والعجز عن إشباع الحاجات الاقتصادية للأسرة..

وفي ظل تلك المتغيرات والأزمات التي يكابدها معظم الشباب في العالم الإسلامي، في التعليم والعمل وعوائده، والبطالة ومشكلاتها، إضافة إلى الضغوط النفسية والاجتماعية، وضعف مستوى التدين، وجد بعض الشباب أن ما تقدمه العولمة من طرح سلبي في مجال الزواج والجنس هو المخرج كبديل سهل المائل : فالممارسات الجنسية غير المشروعة مخرج من نفق الزواج ومشكلاته، وبالتالي فلا حاجة بهم إلى الزواج مادام بهذه الصعوبة، فالتزواج بديل للزواج.

وحين عزف الشباب عن الزواج حلت العنوسة على الفتيات، وتحت إلحاح الرغبة وفي نطاق تلك المتغيرات السالبة التي يتعرض لها كلا الجنسين، بحثت بعضهن عن متعتها متجاوزة الشرع، خاصة والمثيل المماثل في الظروف من الشباب الذكور العزاب موجود.

وحاول من لديه بقية من دم مسلم خلقى أن يتذرع بمبررات ومسميات زواجية، فهذا زواج عرفي، وذاك زواج الدم، وثالث زواج اليكترونى، وهى ممارسات تزواجية وليست رواجية، وتعبيرات جنسية غير شرعية، طبيعية كانت أو الكترونية.

ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة إلى مناقشة بحثية علمية لقضية العزوف عن الزواج والعلاقات الجنسية غير المشروعة، بقصد :

- 1- الكشف عن أهم دوافع العزوف عن الزواج.
- 2- الكشف عن علاقة العزوف عن الزواج بالاتجاه نحو الممارسات العلاقات غير المشروعة.
- 3- الكشف عن دلالة الفروق بين مرتفعي ومنخفضي

● مستوى السلوك الديني.

(أ) العزوف عن الزواج

(ب) الاتجاه نحو العلاقات الجنسية غير المشروعة

4- الخروج ببعض التطبيقات النفسية / التربوية

- لإحياء وتدعيم وتسهيل الزواج والإشباع الشرعي للجنس.
- التنشئة العاطفية الجنسية السوية في إطار من الشرع القويم.

تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

التساؤل الأول : كيف تنتظم دوافع عزوف الشباب عن الزواج؟

التساؤل الثاني : ما علاقة دوافع عزوف الشباب بالعلاقات الجنسية غير المشروعة؟

التساؤل الثالث : كيف تنتظم أنواع العلاقات الجنسية غير المشروعة (التفضيل الجنسي غير

المشروع) لدى بعض العازفين عن الزواج؟

التساؤل الرابع : هل يختلف الاتجاه نحو العلاقات الجنسية غير المشروعة باختلاف مستوى

السلوك الديني؟

الزواج في شريعة الإسلام :

أول نظام اجتماعي تشريعي، حيث تم أول عقد زواج في الجنة، حيث قال تعالى لآدم (اسكن أنت وزوجك الجنة)، حيث أن الزواج إذا تم طبقا لمعطيات الشريعة السماوية وهي الإسلام - حيث أن الدين عند الله الإسلام - فإنه يكون جنة المؤمن في دنياه.

كما يترتب على مخالفة التعاليم والضوابط الشرعية العديد من المشكلات التي تصل إلى العلاقات الجنسية غير المشروعة، بل وتصل إلى حد القتل، حيث شهدت الإنسانية أول حادثة قتل في تاريخها، حين خالف قابيل إشارات ربه، وقتل هابيل ليفوز بمن مال لها قلبه.

وذلك لأن بالزواج الشرعي نكون عمارة الكون، وتحقق الخلافة الراشدة في الكون بتنشئة أبناء شرعيين تتحقق لهم كل الإشباعات العضوية، والنفسية، والاجتماعية، والتربوية، والأخلاقية، بمنهج سماوي يحقق التنمية البشرية المستدامة، خليفة راشد يبنى ويعمر، لا يخرّب ولا يدمر، نسل أبوين شرعيين تلاقيا في ظلال الشريعة، وربيا أبنائهما بحلال طيب، وعرسا فيهم قيم الدين الحنيف وأخلاقياته، في ظل أسرة مسلمة تتمنّج بصحيح الدين، وتسير على هديه في كل أحوالها، تحصنهم بالدين ضد عوامل الفساد والانحراف الأخلاقي، وتقوى إرادتهم الدينية في الاتجاه نحو المعروف، والطيبات، والصالح من الأفعال، وتقوى مقاومتهم الدينية لمقاومة إغراءات الشهوات والنزوات المحرمة، ومواجهة الضغوط الحياتية والتغلب عليها بالرضا، والاستعانة بالصبر والصلاة، والصوم، وتحبيبهم في الاستمتاع بطيبات الحياة...

ذاك هو الزواج في شريعة الإسلام..

أساس الوجود الإنساني الشرعي، وبقاء النوع الإنساني، فعن طريقه يتم :

— إكساب الوليد البشري مشروعية الوجود الاجتماعي القانوني.

- إشباع العواطف الإنسانية السامية (أنسنة الزواج).
- عاطفة الحب الإنساني السامي بقيم الحب وأخلاقه.
- إشباع أهم وأقوى الدوافع الفطرية وأقواها الدافع الجنسي بطريقة مشروعة، مع مراعاة للضوابط الدينية والخلقية والأعراف الاجتماعية.
- عاطفة الأمومة والأبوة الشرعية القانونية.
- عاطفة البنوة والشعور بالانتساب والانتماء الأسري والمجتمعي.
- تحقيق الشراكة العاطفية بين الزوجين (سكن - مودة - رحمة).
- تدعيم قيم العطاء والتضحية الزوجية والأسرية.
- تدعيم قيم المسؤولية الزوجية والوالدية.
- بناء حياة أسرية قويمية تؤسس لبناء أجيال سوية تحقق الخلافة الراشدة والإعمار الكوني.
- القضاء على العنوسة والعزوبة وما يصاحبهما من مشكلات وانحرافات سلوكية عاطفية وجنسية.
- تحقيق العفة والعفاف وصور الأعراس.
- تحقيق الأمن والأمان وتوفير الشريك المساند والداعم ضد تقلبات الحياة.
- الزواج أساس الاستقرار النفسي وسمة من سمات الشخصية المتمتعة بالصحة النفسية.
- والإحجام عن الزواج بشكل إرادي علامة من علامات اضطراب واختلال بنية الشخصية.

- الزواج مطلب غامق تفرضه التغيرات النمائية التي يمر بها الإنسان إشباعا لحاجات ومطالب مرحلة الشباب بطريقة سوية.
- الزواج حماية من التعرض لأخطار الأمراض العضوية الناشئة عن الممارسات الجنسية غير المشروعة وخاصة الأمراض الخطيرة كالإيدز، والذي أوضحت الدراسات والخرائط الصحية أن خطر الإيدز ينتهي حيث يبدأ محيط العالم الإسلامي حيث تشيع العفة، والظهر الناتج عن الزواج الشرعي.
- يؤدي الزواج أيضا لتحقيق بعض الإشغالات النفسية كالتواء، والتعاضد، والانتماء، والأمن النفسي، والاستقرار الانفعالي، الألفة، الإنجاز، والطموح من خلال مشروعات مستقبلية مشتركة قوامها الحب والتعاون والشراكة الزوجية، تأكيد الذات العاطفية / الجنسية / الاجتماعية، الشعور بالرضا والسعادة والقدرة على مواجهة الصعاب في دعم من الشريك، وأعظم مثال مساندة خديجة للنبي (محمد) صلى الله عليه وسلم.
- يؤدي إلى التغلب على القلق - الكآبة - اليأس - العزلة - اضطراب الدور - التشتت - الاغتراب - الإحساس بالوحدة.
- يساعد الزواج على تنظيم الممارسات الحياتية اليومية بشكل يحقق التعارك الشريف مع الحياة، ويدفع للمزيد من الإنجازات.
- الزواج عملية اقتصادية، حيث يعمل الزواج على تنظيم الدخل وتحديد أوجه الإنفاق والادخار بشكل مرشد، فهو ترشيد للحياة الاقتصادية للزوجين.

العزوف عن الزواج :

لكي يتضح هذا المفهوم ينبغي أن نوضح مفهوم كل من : الزواج - التزاوج - العزوف عن الزواج.

الزواج :

هو عملية اتحاد عضوي، عاطفي، جنسي بين ذكر وأنثى لا ثقين للزواج من كافة النواحي اللازمة لتحقيق جودة الحياة الزوجية من خلال عقد شرعي قانوني يعطى للزوجين حق استمتاع كلاهما بالآخر في إطار من الشرع الحنيف، ويحدد لكليهما حقوق على الآخر وواجبات تجاهه، ويعطى للوليد مشروعية الوجود الشرعي القانوني الاجتماعي، ويلزم الوالدين بإشباع حاجاته وفقا لإمكانياتهما المادية والبشرية بشكل يضمن سلامته الجسمية، والعقلية، والنفسية، ويرسم سلوكه القويم من خلال أساليب الرعاية والتنشئة الاجتماعية السليمة، بحيث يصير عضواً فاعلاً في المجتمع، وهو عملية إنسانية، ودور اجتماعي مقصور على الإنسان فقط.

التزاوج :

أما التزاوج فهو عملية بيولوجية تكاثرية هدفها ووسيلتها الإشباع الجنسي المجرد، دون أية ضوابط شرعية أو قانونية أو اجتماعية، وبذا يكون عملية حيوانية ذات طابع غريزي بحت.

العزوف عن الزواج :

أما العزوف عن الزواج فهو عملية إحجام ورفض أو انصراف عن الزواج كمفكرة، أو مشروع، وكدور اجتماعي، وقد يكون العزوف استجابة إرادية لعوامل داخلية في شخصية الفرد، أو استجابة قسرية نتيجة ضغوط خارجية. ولا يعتبر التأجيل للزواج، أو تأخير سن الزواج لغرض نبيل يتم بعد تحقيق الزواج عزوفاً، بل يعتبر عملية إحجام مؤقت، طالما وجدت الرغبة في الزواج متى سمحت الظروف.

دوافع عزوف الشباب عن الزواج :

من خلال سؤال مفتوح طرحه الباحث على مجموعات من رواد ندواته في مراكز الشباب بجمهورية مصر العربية، وكذا الرائدات الريفيات، وأطباء الريف، والأخصائيين

النفسيين والاجتماعيين والإعلاميين المشاركين في ندوات الأسرة والسكان، وشباب الدعاة المشاركين في دورات نقل مهارات الدعاة، وكذا مدرسات تعليم الكبار، وسكرتارية المرأة العاملة، وعضوات التنظيم النسائي بمحافظة الشرقية، وبعض القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية والإعلامية والثقافية والعلمية والدينية والشبابية...

وهذا السؤال هو.. اذكر من وجهة نظرك الأسباب التي تدفع الشباب للعزوف عن الزواج؟

وقد بلغ حجم الاستجابات التي حصل عليها الباحث 1000 استجابة، وقام الباحث بتحليل تلك الاستجابات وتصنيفها في محاور طبقاً لخصائصها..

وقد توصل الباحث من تلك الدراسة الاستطلاعية إلى أهم الدوافع التي تدفع الشباب للعزوف عن الزواج وحددها طبقاً لذلك في :

المحور الأول : دوافع تتعلق باختلال البنية الدينية / الخلقية، وهي تلك التي تتعلق باضطراب الفكر الديني، والنظر للشعائر والعبادات، والسلوكيات، والقيم الخلقية المرتبطة بفكرة الزواج.

المحور الثاني : دوافع تتعلق باختلال البنية الأسرية.. وفساد المناخ الأسري

من حيث : اضطراب (النشأة والتكوين - العلاقات الزوجية بين الوالدين - اضطراب العلاقات الوالدية بين الوالدين والأبناء - اضطراب العلاقات الأخوية من الجنس الواحد أو الجسسين - الاضطراب العام للعلاقات الأسرية).

• عدم وضوح وتحديد الأدوار الأسرية.

• اضطراب القرار الأسري.

• فساد المناخ الأسري.

• أساليب التنشئة الأسرية الخاطئة.

المحور الثالث : اختلال التنشئة العاطفية / الجنسية

وهي تلك التي تتعلق باتباع أساليب تنشئة عاطفية جنسية خاطئة، وذلك من خلال الممارسات

السلبية في :

- الحرمان العاطفي من الأم / الأب (فقر أمومة / فقر أبوة)
- الإهمال العاطفي من الأم / الأب،
- التسلط والقسوة في التعليمات الخاصة بالجنس والعاطفة
- التدليل والحماية الزائدة والإشباع المرضي للحاجات العاطفية.
- النمذجة العاطفية / الجنسية السالبة بين الوالدين.
- الاستهانة الأسرية بحرمة العاطفة والجنس.
- غياب الحب السوي.
- تدهور مفهوم الحياء الإنساني.
- ضعف الرقابة على السلوك العاطفي / الجنسي للأبناء.
- التزمت والتشدد واللين والتساهل.
- (الإفراط والتفريط) في التوجيه الجنسي.
- التعلق المرضي بالأبناء وخاصة الجنس المخالف.
- افتقار الأبناء للأمن والأمان العاطفي / النفسي.
- عدم مساندة الأبناء على اجتياز مراحل النمو خاصة المراهقة بسلام
- إهمال الفطام النفسي للأبناء.
- إهمال تنمية المسؤولية الشخصية والاجتماعية للأبناء.

المحور الرابع: دوافع تتعلق باختلال واضطراب البنية النفسية، وهي تلك التي تتعلق باضطراب البناء النفسى، والسلامة النفسية، واضطراب الهوية، واضطراب الدور، ومعاناة بعض العلل والأمراض النفسية.

المحور الخامس: دوافع تتعلق باختلال البنية المعرفية في مجال العاطفة والجس (اختلال الثقافة العاطفية / الجنسية).

وهي تلك التي تتعلق بالمفاهيم والأفكار الخاطئة عن :

الحب - العواطف - المشاعر الخاطئة عن الحب - الزواج - العفة والعفاف - العرض - المسئوليات الزوجية.

المحور السادس : دوافع تتعلق باختلال البنية الاقتصادية.

وهي تلك التي تتعلق بالممارسات الاقتصادية للزواج والحياة الزوجية من حيث :

• مستوى النضج الاقتصادى للشباب.

• الكلفة الاقتصادية للزواج.

• الأعباء الاقتصادية للحياة الزوجية.

• الأوضاع الاقتصادية الحالية للشباب.

• الزواج كمعوق للنجاح الاقتصادى.

• بعض المهن الدافعة للعزوف عن الزواج.

وقد تم تصميم مقياس في ضوء تلك المحاور، هو مقياس :

دوافع العزوف عن الزواج عند الشباب

الانعكاسات السلبية للعزوف عن الزواج والاتجاه

نحو العلاقات الجنسية غير المشروعة

لم يشرع الله تشريعاً - حاشا لله أن يكون عبثاً - فكل شئ خلقه الله بقدر، ويهدي للتي هي أقوم، فالله أعلم بأساليب صلاح خلقه "ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير". لذا فإن اتباع منهج الله وشريعته أساس صلاح الفرد وسعادة المجتمع، ومن هذه التشريعات الزواج الشرعى، كما أن الإعراض عن شريعة الله ومنهجه سبباً لتعاسة الفرد وشقائه، ومن بينها الإعراض عن الزواج، حيث الضنك وسوء الحال وعسره، وخيبة المآل وتعاسته "ومن أعرض عن ذكرى فإنه له معيشة ضنكا".

وبالتالى فإن الإعراض عن الزواج يرتبط بسوء التوافق الشخصى والاجتماعى ومعاناة حالة ما بعد الكرب الحاد وغيرها من الانعكاسات السلبية على الفرد والمجتمع والتي يتمثل أهمها في :

الانعكاسات النفسية / الاجتماعية :

معاناة القلق والاكتئاب والشعور بالوحدة النفسية خاصة مع تقدم العمر، واضطراب الدور العاطفى / الجنسى، وتعطل الدور الزواجى، والأبوى، والشعور بصعف الكفاءة الذاتية، وعدم تكامل الشخصية، واضطراب مفهوم الذات العاطفية الجنسية، وانخفاض دافعية الإجاز.. حيث يتساءل من عوائد تلك المعاناة؟ والشعور بالنقص الحاد في إشباع الحاجات النفسية المرتبطة بالعطف والتعاطف، والود والمودة، والتراحم، والحنو، وانخفاض مستوى إرادة الحياة، ومنها انخفاض إرادة البقاء " فمن حاجة لبقائى ووجودى غيرى، أنا شجرة عقيم لا أغصان لها"، كما ورد على لسان أحد الحالات.. وتساؤل مرير "من يعنيه موتى أو حياتى؟ أقول لك الورثة من أبناء أخوق.. أنا أررع فى أرض غيرى ويحصد غير الثمار.. وما نابنى غير التعب والمعاناة ..".

أقوال ملحت دمة تترقى في عيون قائلها، ولسان حالهم يقول بعد فوات الأوان.. ماذا فعلنا

بأنفسنا؟

وانخفاض إرادة القوة والمقاومة في التعارك مع الحياة، ومقاومة ضغوطها نتيجة افتقاد القرين الحالى المساند، وانخفاض مستوى إرادة الأمل، فمساحة الأمل قاصرة ومحدودة بحدود البنية الذاتية ولا تتعدى إلى الآخرين الذين يحلم لهم ويحلم بهم ويحلمون معه. أين هم؟! ثم الهروب إلى الاستمتاع بمعطيات الحياة..

يصاحب ذلك حالة من التقلب الوجداني، والاتجاه السادى أو المازوى، أو السادومازوكية في تعبيراته العاطفية/ الجنسية، وفي علاقاته مع الآخرين، والإحساس الداخلى بالنقص، واضطراب الوجدان، واعتلال وسقم المشاعر، مع نوبات من الأسى والحزن، مع اعتلال واضح في السلامة النفسية.

يصاحب ذلك الميل إلى الانطواء أو الانبساط الحاد، والشعور بالعزلة الاجتماعية، وضعف مستوى العلاقات الحميمة، وانصراف حموع المتزوجين عن التفاعل الإيجابي معه، والشعور بضعف مستوى تقبل الآخرين له، وعدم السماح خاصة من الزوجات برفقة أزواجهن له كيلا يبدد أوقاتهم في فراغه، بينما أسرهم تحتاجهم.. فالت زوجة أحد الحالات : "ده فاضى.. إيه اللى شاعله.. ابعد عنه ده مش على باله حاجة.. ربنا يعيننا على رعاية أسرتنا"..

والإحساس بعدم المرغوبة الاجتماعية.. وأفضل ما يقال هنا أنه "تقاعد زواجي وفك ارتباط اجتماعي، بل قل هروب زواجي وانعزال اجتماعيا".. عبرت عنها إحدى عضوات هيئة التدريس بالجامعة، ثم هو من وجهة نظر الآخرين غير ناضج اجتماعيا مشكوك في قدراته العاطفية/ الجنسية، أنالى متمركز حول ذاته، تزوج داته التى عشقها.. قدر عليها لأنه عاجز أن يحب أو يُحب من الآخرين فأخذ الطريق الأسهل وتزوج ذاته لأنه أعجز أن يعشق طرفا آخر، ثم أنه عاجز عن توكيد ذاته الاجتماعية وما رآه حلا كان مأساة تركت انعكاساتها على مفهوم ذاته المدركة والواقعية والمثالية في صورها العضوية، العاطفية، الجنسية، الاجتماعية.

الانعكاسات السلوكية :

على رأس قائمة تلك الانعكاسات :

اضطراب السلوك العاطفي/ الجنسي :

العاطفة والجنس.. أمور فطرية مغروسة في بنى الإنسان، وأى تعطيل للإشباع السوية لهما يؤدي إلى التوتر والقلق والكآبة والحزن، لذا فإن العازفين عن الزواج للتخلص من الآثار الناجمة عن تعطيل الإشباع الصحى للعاطفة والجنس يدفع بهم إلى اتباع أساليب سلوكية مرضية غير صحية كنوع من السلوك التوافقي السيئ بحثاً عن التخلص من الحالة المزاجية الناشئة عن تعطيل الإشباع عن طريق عملية التعويض المرضى أو البدائل اللاسوية لتحقيق هذا الإشباع بأى صورة من الصور، وهما يتم الانتقال من العلاقات السلوكية العاطفية/ الجنسية المشروعة إلى الممارسات السلوكية العاطفية/ الجنسية غير المشروعة.

تلك التى تتمثل فى :

المثلية الجنسية :

أعدى أعداء فكرة الزواج، بل وهى دافع ومشجع رئيسى للعزوف عن الزواج حيث أن الزواج يقوم على فكرة الغيرية الجنسية، أى الممارسة الجنسية المشروعة بين ذكر وأنثى.. لذا خلق الله حواء "وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى"، "وليس الذكر كالأنثى"، ثم إن عملية التكاثر والإنسال البشرى الهدف الأسمى للزواج لا يتحقق إلا من خلال ممارسة جنسية غيرية مشروعة، فلا تحقق المثلية الجنسية مقاصد الزواج.

ويقصد بالمثلية الجنسية.. الاتجاه نحو إشباع مريض محرم للدافع الجنسي مع طرف آخر مماثل من نفس الجنس. ويطلق على الممارسات المثلية الجنسية التى تقع بين ذكرين (اللواط)، والتى تقع بين أنثيين (السحاق).

اللوواط :

ارتبط سلوك اللواط بقوم لوط "إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء".. ويفضل أن نطلق على ممارس اللواط لفظ (قو - طى) أى من قوم لوط.. وليس لوطى، لأن لوط وأهله أناس يتطهرون.. فالنسب هنا في غير محله ."

وهو سلوك جنسى بين ذكرين معتلين نفسيا وعاطفيا، وللأسف في عصر العولمة، وتحت ما يسمى بدعاوى حرية التعبير، انطلقت في بعض المجتمعات صيحات تطالب بما يسمى بحق المثليين في حرية التعبير الجنسي فيما أطلق عليه بحقوق الشواذ، وشهدت إحدى المدن زواج مكتوب وموثق بعقد بين طرفين ذكرين، أحدهما مهندس كمبيوتر والآخر يحمل شهادة جامعية عالية، وقد عاشا معا لفترة طويلة كزوجين من وجههم نظرهم حتى افتضح أمرهما وسيقا للقضاء ولقاي جزاءهما.

السحاق :

وهو سلوك عاطفى/ جنسى بين مثيلتين أنثيين يفرغان طاقتهما الجنسية بأساليب مرضية مع بعضهما، ويشيع هذا النوع بشكل يفوق اللواط في بعض المجتمعات الغربية.

ويرجع ذلك إلى عوامل عضوية / نفسية / اجتماعية / أساليب التنشئة العاطفية الجنسية / التجمعات أحادية الجنس في الفترة الحرجة للنمو الجنسي / اضطراب الإشباع العاطفى / التعرض لمواد إعلامية إباحية تقدم نماذج لذلك السلوك المرضى لمن هم في سن مبكرة أو في مرحلة البلوغ.

وتشمل ممارسات المثلية الجنسية كل اتصال جنسى بين مختلف الأعضاء الشبقية لكلا الطرفين.. وهناك من يقوم في هذه العملية بدور الفاعل، ومن يقوم بالدور التفاعلي، تارة فاعل وتارة مفعول.

ونحن نعلم مدى خطورة الأمراض العضوية/ الجنسية/ النفسية الناشئة عن تلك العلاقات والتي تشيع بين الجماعات الممارسة لمثل تلك السلوكيات.

الجنس الجماعي :

تلك الحفلات الجماعية الجنسية التي تقوم إما بين هواة راغبين أو بغايا وزناة محترفين.

وفي تلك الحفلات تختلط ألوان السلوك الجنسي الشاذ غير المشروع بعضها ببعض، فهناك الغيرية الجنسية مع تعدد الذكور على الأنثى الواحدة في ذات الوقت، مع تعدد الذكور على الذكور الفاعلين مع الإناث، وتعدد الإناث الفاعلات مع الذكور الفاعلين مع ذات الأنثى، وتعدد الذكور مع الذكور، فهو ليس ممارسة غير مشروعة فحسب، ولا حيوانية حيث لا يحدث هذا في عالم الحيوان الذي يغار على أنثاه وتغار عليه لحظة الالتقاء، بل هو سلوك أدنى من الحيوانية، عشوائى الإشباع، خال من أى مسحة من الحياء، غرائر مقبته ينعدم فيها الإحساس وتتولد المشاعر، وتتلاقى الأعضاء الشبقية غيرية كانت أو مثلية بلا هدف ولا وعى ولا إدراك، في حيونة صارخة للإنسانية بل أخط قدرا من الحيونة.

اغتناب الأطفال (من الجنسين) :

هناك فئة لعجزها تجد ضالتها في الإشباع الجنسي المريض غير المشروع في اغتناب وقتل براءة الأطفال من الجنسين، سواء بمثلية جنسية أو غيرية جنسية.. فهو عاجز ومتخوف من الفشل أو الرفض من الكبار الناضجين من نفس الجنس، أو من الجنس الآخر، بينما يمكنه خداع الطفل / الطفلة بمغريات محببة للطفل / للطفلة من لعب أو حلوى أو نقود.. أى شكل من أشكال الهدايا التي تستهوى الأطفال، كما يستغل جهل الأطفال بالجنس واعتبارهم ما يقوم به نوع من اللعب، وثقة بعض الأطفال في أن الكبار أناس طيبون كأبائهم يبحثون عن سعادتهم ولا يضمنون لهم شرا، فإذا تم استدراج الطفل / الطفلة، وأدركت الحالة وحاولت الرفض أو المقاومة فإن الفاعل يخشى أن يفتضح أمره فيجهز عليها بعد مجامعتها ويقرن جرمته الجنسية بجريمة قتل كما تطالعنا الأخبار من حين لآخر، أو يهددها بقتل والدها أو والدتها وكل من تحب وقتلها إن هى

أباحث بسرّه، كما حدث مع إحدى الصغيرات أخيراً، ومن عجب يندى له الجبين أن تقع تلك الممارسات في بعض الأحيان من فئات ائتمنها الآباء والمجتمع على رعاية الأبناء كمن يحتكون بالأبناء في مواقف تتعلق بأنشطتهم المختلفة والتي تعطى لهم مشروعية التواجد مع الأبناء بشكل منفرد.

والأكثر غرابة أن يلجأ بعض هؤلاء المعتلين جنسياً وخلقياً للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة المتخلفين عقلياً لعدم قدرتهم على الإدراك، أو التعبير، وبالتالي يضمنون عدم إفشاء فعلتهم بل وعدم تصديق الناس لهم، مما يدل على اضطراب عميق في شخصية مرتكبي تلك الانحرافات الجنسية المحرمة.

التحرش الجنسي :

وهو صورة من صور الاحتكاك الجنسي بالأنثى، وفي أحيان نادرة بالذكر، بأي صورة من صور التحرش الذي يبدأ لفظياً وينتهي بالعبث بمناطق حسية شبقية يعير رضا الطرف المتحرش به، استغلالاً لمواقف تتيح له فرص التحرش، مثل التجمع بين الجنسين، والاختلاط غير المقتن لفترات طويلة في أماكن العمل والتعليم والحفلات المشتركة، ومناطق الزحام كالمركبات العامة والأسواق والمباريات الرياضية، وقد يكون هناك تحرش في موقف انفرادي مع انحلال خلقى وشعف للرقابة الأسرية، معلم فاسق، أو طبيب منحرف، أو مدري منحل تتيح له مهنته الانفراد بالحالة في غياب الرقابة، كما تطالعنا الصحف، وقد يتحول التحرش في نهاية المطاف لفعل جنسي كامل كما فعل أحد المعلمين مع ثمانية عشرة طالمة وبرزاهن كما تطالعنا الصحف.

وقد تجاوز البعض تلك المرحلة للتحرش الجنسي الجماعي في الشارع، حيث يتخلق الشباب المنحرف عاطفياً/ جنسياً خلقياً في حلقات يأسرون بداخلها مجموعة من الفتيات ويتحرشن بهن في تحد صارخ للقيم وللأعراف في الشارع، ودون خوف أو وجل أو ذرة من حياء، وبشكل يدل على مدى ما يعانيه هؤلاء من اختلال في البناء النفسي / الاجتماعي / الخلقى.

يضاف إلى ذلك ما تقدمه بعض النسوة من رشاوى جنسية كوسيلة لقضاء مصالحهن، مشجعات لمن يلى الأمر بالتحرش بهن، والقيام بالفعل الجنسي التام متى أتاحت له الفرصة.

الممارسة التكنولوجية للجنس :

يقدر ما ساعدت ثورة الاتصالات في إحداث حالة من التقدم التكنولوجي بقدر ما حملت معها من أخطار على الأخلاق والقيم من إساءة استخدام تلك التقنيات من قبل المستخدمين لتلك المعطيات التكنولوجية، واستثمار بعض الشركات من منطق الربح والكسب بصرف النظر عن حله وحرمة بتخصيص مواقع إباحية خاصة بالعروض الجنسية تعرض كل ألوان الممارسات الجنسية الشاذة المريضة وبشكل مثير يأخذ بالألباب السقيمة ويتلاعب بها، وللأسف أنها تقدم له الجنس في أبهى صورة حيوانية لأنوثة طاغية، وفحولة ذكورية لم يعهدها المشاهد، فيقف قناعا بإشباع المشاهد، أو المشاركة التخيلية، ثم إدمان تلك العروض والاكتفاء بها كوسيلة لتفريغ طاقته الجنسية.

إضافة إلى ما يحدثه (الشات) من تلاقى حي بين طرفين محرم كل منهما على الآخر، يئنه لواعجه، واشتياقه وشبهه، فيحدث الرى الجنسي، ومن عجب أنه يحدث في الشات مثلية جنسية إلكترونية، وغيرية جنسية إلكترونية، وكفى بذلك إشباعا!! فهو غير قادر على المواجهة الجنسية، يحتاج لواسطة، والواسطة تكنولوجيا الاتصال المتقدمة، يسخرها تسخيرا خاطئا لإشباع مريض لشهواته، تغنيه من وجهة نظره عن طرف شريك في زواج يحمل مسئوليات وتعبات ومشكلات، ثم أنه أمام الجهاز يحترق وينتقي، يدل ويغير حسب المواقع والقنوات.. فما أيسرها من وسيلة !!

الاستعراض الجنسي :

محاولة مريضة لتحقيق الجاذبية الجنسية بالتفنن في عرض الملفاتن الجسدية/ الجنسية لإثارة وجذب انتباه الآخر، ولتجميل صورة الذات الجنسية المدركة من قبل الآخرين،

يبدو ذلك في كشف العورات الجنسية بطريقة مثيرة تحت تبريرات واهية كالعصرية، والموضة، والمصايف والعري، حيث نزول البحر أو الاستحمام بحمامات السباحة، فما المانع من ارتداء ملابس الاستحمام العصرية.. "هل ننزل البحر سراويل متخلقة؟ وماذا يضيرنا فالكل على الشواطئ والحمامات سواء، اذهبوا وشوفوا نوادي العراة بلاش عقد". صرحت بها إحدى الجامعيات "ثم تلك حرية شخصية وتعبر عن الذات.. كل شخص حر في جسده". مقولة أخرى لشاب بدا مخنثا.. معتبرين أن الحشمة والحجاب والانتقاب أمور بالية تحرم المرأة من الاستمتاع والإمتاع الجمالي.

البغاء :

سلوك مرضى جنسى يهدف إلى الكسب المادى عن طريق تأجير الجسد وإتاحة الممارسة الجنسية الموقوتة بزمان يقدر بمقابل مادي يتحدد طبقا لجمال وعمر وصحة الباغية وزمان اللقاء الجنسى.

فهو صفقة جنسية لتأجير العرض، الجنس مقابل المادة (نقدية أو عينية أو كلاهما معا)، وهو عملية تفريغ جنسى في وعاء جنسى لاتوحد بين طرفيه أية رابطة عاطفية أو حسية أو وجدانية حتى أثناء الممارسة، فهو مأمورية جنسية تود الانتهاء منها للبحث عن آخر، بل تفضل البغايا من يدفع أكثر.

فالباغية لديها إدراك لذاتها على أنها جسد للبيع والاتجار، يتوقف سعرها على جمالها، لذا تفزعها فكرة التقدم في العمر وأقول جمالها، وقد دعمت المجتمعات طويلا فكرة المرأة الجسد والزينة، وليست المرأة العقل الزينة والخلق الأجمل، فبدلا من أن تندفع المرأة لتوظيف ما منحها الله من طاقات عقلية وفكرية تؤكد بها ذاتها بشكل إيجابي، اندفعت بعضهن لتأكيد ذاتها بشكل سلبي وجدته الأسهل في السيطرة على الرجل مهما كان وضعه، طالما وصل لها، وفي ذات الوقت هيئ لها الكثير من الفرص لقضاء مصالحها ومطالبها، ويلجأ بعضهن من ذوى المستويات الاقتصادية المتدنية لتحقيق أحلامها المريضة من عربة فارهة، وسكن وأثاث فاخر، وأجهزة متقدمة، بل وطمح بعضهن لخدم وحشم

وحرس خاص، والكل يحلم حسبما يمتلك من جمال الحسد وبراعة العرض.. "فلم الزواج والهم والغم ورجل يتحكم وحلقة تهدد الظهر".. كما ذكرت إحدى الحالات في أحد السجون التي أحرى فيها الباحث دراسة سابقة على هذا البحث.

وهناك من تجعل هذا العمل البغيض وتدعى نفسها فتاة مزاج وترفيه.. وتحاول غسل دعارتها وبغيها عن طريق العمل كسكرتيرة أو بائعة في متحر كبر أو صغر، أو تدخل عالم الفن الذى لاتعرف عنه سوى اسمه كستارة لبغيها.

والبغاء بهذا يدل على اضطراب عاطفى/ نفسى/ اجتماعى/ جنسى/ خلقى حاد وللأسف هذه الظاهرة في تزايد، وبين قطاعات وطبقات انضمت حاليا للمشاركة في هذا السلوك، من طالبات الجامعات، والعاملات ببعض المهن والوظائف، خريجات المدارس والجامعات، مدعيات الفن والإبداع، ومن مستويات اجتماعية/ اقتصادية/ ثقافية معقولة.

الزنا للمتعة الشخصية (زنا العشاق) :

يتم بين طرفين راغب كليهما في الآخر جنسيا ومرتبطة به عاطفيا بأى صورة من الصور، عجز أحدهما أو كلاهما عن الزواج والتتقيا جنسيا برغبة وعاطفة وشوق بهدف تحقيق الإشباع العاطفى/ الحسى بشكل غير مشروع محرم ومحرم، والمقابل (جس مقابل حنس)، دون أى مقابل مادي أو عيسى، ولكنه في النهاية غير مشروع، محاط بالخوف والاضطراب النفسى/ العاطفى.. وقد يكون خال من الممارسات الحسنية الشاذة، ويأخذ شكل الفعل الحسى الطبيعى، لكنه يبقى فعلا محرما ومجرما حيث يمثل انتهاكا لحد من حدود الله، وعدوان على عرض، واستحلال لما حرم الله حماية للأعراض وحفظا للأنساب.

وقد يثمر هذا الفعل الجنسى رغم التحوط حملاً تحاول الأنثى التخلص منه بقتل روح حرم الله قتلها إلا بالحق، وقد تدفع حياتها أثناء إحراء عملية الإجهاض، وإذا ما نما

العلم بالبحر لذويه فنهايتها القتل هي وعشيقها لغسل العار، وإن هربت وتخفت ووضعت فإما تقتل ولبيدها، وإما تلقى به لقيطا غير شرعى فاقد للوجود الاجتماعى/ الشرعى/ القانونى، يحمل وصمة خطأ أنثى وذكر لم يرعيا حدود الله دون ذنب جناه إلا أنه ابن الخطأ ووليد الخطية لشخصين مختلين خلقيا/ عاطفيا/ جنسيا.. "ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا".

زنا المحارم :

أبشع أنواع الاضطرابات العاطفية الجنسية، ويقصد به الباحث هنا : زنا المحارم عدا البنات، حيث إن العازقين عن الزواج منطقيا لابنات لهم، فهم لم يتزوجوا أصلا.

وهو تعبير مرضى نفسيا/ اجتماعيا/ خلقيا/ شرعيا/ قانونيا.. تتم فيه ممارسة الجنس داخل نطاق الأسرة والعائلة بين المحارم شرعاً، والخطورة فيه أنه انتهاك لعرض يجب حمايته، والجاني هو الحامى المفترض للأسف، كما أن العلاقات الأسرية لا تدع مجالاً للشك والريبة، فتلک أمه.. معقول؟! وتلك أخته.. ازای؟! وثالثة خالته، ورابعة عمته.. وخامسة زوجة أبيه.. كيف؟!!

فمن المفترض أن تتيح تلك المنظومة الاجتماعية الأسرية استحالة هذا الفعل، بل العكس هو الصحيح، فهو العين المراقبة الحامية للعرض، ولكن تطالعا الصحف من حين لآخر بأخبار يندى لها الجبين عن زنا يقع بين المحارم، وإن كان المسكوت عنه غير المكشوف ربما يكون أكثر مما كشف النقاب عنه، ففى الغالب لا يكشف الأمر إلا أن يكون حمل لفتاة لم تتزوج بعد، وهذا يعكس شخصية عاجزة حنسيا عن اللقاء الجنسي مع الغرباء، والطمع فى السماحة الجنسية للقريبات منه.

وتشجع الممارسات الأسرية الخاطئة - ولو بشكل غير مقصود - فى دفع الشباب نحو هذه الممارسات، مثل التعلق الزائد بالإبن من قبل الأم حتى بعد بلوغه الحلم، تتعري أمامه، فهو ابنها الذى مازال فى نظرها صغيرا، يدخل عليها مضجعا فى كل

الأحوال "مش عريب.. دا ابني"، مع عدم مراعاة الآداب الإسلامية في الاستئذان "إذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم".. فما زالت فوضى عدم استئذان بالغى الحلم حين الدخول على والديهم، وقد يكونون في أوضاع جنسية غير لائقة، أضف إلى لك ما قد يمارسه الوالدان من تعبيرات جنسية غير مألوف.. بل لاتعجب إذا ما وجدت أما تقوم بغسل صغيرها واستحمامه وقد بلغ الحلم أو العكس، تستحم أمامه وتطلب منه وهى عارية بالحمام أن يناولها أية متعلقات للاستحمام، فيدخل عليها وهى في تلك الحالة.. في النهاية الجنس جنس، والجسد جسد، والغرائز غرائز، والتشريعات والقوانين والتقاليد والأعراف أوضاع روحية عقدية تغيب حين يلتقى الحسد مع الجسد، سواء بالإدراك البصرى أو التلامس الجسدى غير المقصود، فالأم في النهاية أنثى، والأخت وعيرها من المحارم كذلك، والجنس بطبعه بوهيمى أعمى، إذا افتقدت تبصره الدين والأخلاق، كذا معاملة بعض الأمهات لأنسائهن الذكور والتي تحمل دلالات جنسية لا تقصدها ولا يقصدها الابن.. كأن تحتضنه، وتدله بشكل حسي بعد بلوغه الحلم.

أتذكر أنه ذات يوم دخلت العيادة النفسية إحدى الأمهات والتي تشغل منصبا مرموقا فزعة باكية مضطربة وحزينة، وفي حالة هستيرية وهى تتمتم بكلمات : "مش معقول حرام.. أعمل ايه.. أخسر دينى ونفسى والا أخسر ابني.. خايقة ليعمل في نفسه حاجة وحشة.. انجدى يا دكتور".. وإذا بها حين أهدأتها توضح لى نادمة أنها جنت على نفسها وابنها الوحيد دون أن تدري.. "لم يترك حضنى حتى وهو في الجامعة بكلية من كليات القمة، كنت أنصرف عن والده واحتضنه، وبنام بيتى وبين والده.. سافر والده للعمل بالخارج فانفردت به وعادت المشاعر القليلة التى كنت أبادلها والده له، صرت كلى له، ولم لا أليس وحيدى فلذة كبدى، عمرى الماضى والحاضر.. كنت أسير على راحتى في البيت، شبه عارية، وأنام كذلك في حضنه، إبنى وحيدى حبيبي.. هل هو

غريب حتى أتوارى عنه وأحتشم أمامه وأنا ببعيدا عنه كانت ساعات فراقه لى للدراسة، وفراقى له للعمل هم ونكد وشوق ولهفة للقاءه، صورته تزين مكتبى وأحتفظ بها فى حافظة أوراقى الهامة، ولم لا.. أليست مطبوعة فى قلبى... لكن آه، وأن من لكن.. بالأمس حدث شئ فظيع غير متوقع وغير متخيل.. نحن فى أغسطس، تمت شه كاشفة لعورتى وهو فى حضنى.. قرب الفجر استغرقت فى النوم، وإذا بى أجد وحيدى بضمنى بقوة اعتبرت ذلك أمراً عاديا، فجأة وجدته بتحسس جسدى فى أماكن حساسة، وقعت فى صراع.. هل أستيقظ وأخرجه أم أتناوم وأحاول منعه وعدم تمكينه، وحينما تمادى خفت.. فزعت.. جرى، ومنذ الفجر لم أره، ربنا ستر ومائش حاجة، لكن ابنى ضاع.. وأنا السبب.. ارشدنى يا دكتور " !!

تلك حالة تمثل التعلق المرضى بالأبناء من الجنس المخالف، وتدعيم وتثبيت العقدة الأوديبية، معد عدم مراعاة للشرع الحنيف فى التنشئة العاطفية/ الجنسية للأبناء، ثم أتى لهذا الشاب أن يتزوج، فمن تحقق له ما تحققه أمه له من إشباع؟!، وهذا ينهبها إلى أهمية الثقافة الجنسية الرشيدة على أساس من المعايير الدينية والخلقية.

ناهيك عن أزمة الإسكان، خاصة فى العشوائيات الفقيرة، حيث يختلط العايل بالنابل، حيث يصعب التفريق فى المضاجع بين الأبناء من الجنسين، بل وبين الآباء والأساء، ناهيك عن ساكنى الإيواء والسكن المشترك بغرف فى شقة واحدة، وما يمكن أن ينتج ذلك من سلوكيات حسية مريضة، بالإضافة إلى تدنى المستوى الأخلاقى وانهايار القيم، وتدنى قيمة العرض.

وتبقى العناية بالطبقة الوسطى صمام أمن وأمان اجتماعى، وحتى تصبح آيات التحريم دستورا ينظم العلاقة بين المحارم، وحتى يصبح الزواج مشروعا ميسراً، سترشد بعظيم آياته، وجليل حكمة الخالق من تشريعه لى يتم ذلك، فنحن بحاجة إلى ترشيد دينى قويوم وتربية جنسية رشيدة.

سلوك الاختطاف والاغتصاب الجنسي:

ويتم عن طريق اختطاف الضحية وموافقتها جنسيا.. ذكرا كان أو أنثى حسب نوع الممارسة الجنسية، مثلية أو غيرية، وغالبا ما يقترن بعنف وإيذاء بدني وحشي، ويكون فرديا مع حالات الصغار، بينما في الغالب يكون جماعيا مع الكبار. ويتم فيه احتجاز الضحية في مكان مهجوز أو في الزراعات والحقول أو المقابر، وفي بعض الأحيان في بعض الشقق في الأطراف النائية وبالعشوائيات.

وغالبا ما يقترن بالموت نتيجة الإنهاك الجنسي/ البدني للضحية، لتناوب أفراد عديدين عليها، وممارسة الفعل الجنسي معها بوحشية، أو تشويه أعضائها التناسلية إن قُدر لها الحياة، أو استكمال الجريمة بالقتل إن أبدت الضحية أي شكل من أشكال المقاومة أو الصراخ الذي يفضحهم.. إنه يعبر عن شخصيات مريضة جنسيا، سادية عدوانية لا معيارية.

وتشارك الضحية دون قصد في بعض الأحيان في تسهيل مهمة الغاصبين، كالسير ليلا في وقت متأخر وفي أماكن مهجورة ونائية، أو ركوب مركبات أجرة خاصة بمفردها دون مرافقين، إضافة إلى تبرجها وزينها الفاضح.

وبعد، فهذه بعض الممارسات الجنسية غير المشروعة وأكثرها ارتباطا بموضوع البحث، بينما أغفل الباحث - عن عمد - بعض الممارسات الأخرى، إما لأنها لا تتعلق بموضوع العزوف عن الزواج كالخيانة الزوجية، علما بأن لدى الباحث دراسة متكاملة عنها، وذلك منطقيا، حيث إن العازفين عن الزواج لا تتوافر لديهم أزواج أو زوجات حتى يخونونهم، عدا ممارسات أخرى، كمجاعة الحيوانات أو الموتي، لأنها ترتبط أكثر بالاضطرابات الذهانية، والعادة السرية لأنه مازال هناك جدل حول عدم شرعيتها، وإن كت أميل إلى أنها إذا تحولت إلى إدمان يضر بالصحة الجسدية/ الجنسية والعلاقات

الزوحية فيما بعد، أو تؤدي إلى العزوف عن الزواج، فإنها قد تتحول من كراهة إلى التحريم ذاته.. "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة".

معايير التربية الجنسية الرشيدة :

المعيار الديني الخلقى :

يعتبر الدين الإسلامى الرافد الأول لسلامة التربية العاطفية/ الجنسية.. بما شرعه وحدده من مصادف شرعية للإشباع العاطفى/ الحسى، وما حدده من أحكام وتشريعات تضمن سوية الإشباع وسلامته، وتحارب كل صور الانحراف العاطفى/ الحسى، تدعو للفضائل العاطفية بالحب السامى، والفضائل الحسية بالعفة والطهارة وتحارب الرذائل العاطفية/ الجنسية المنحرفة فى كافة صورها وأشكالها.

وقد ذكر القرآن الكريم والسنة المطهرة قولية وفعلية، وكتب الفقه الإسلامى بكل ما يتعلق بالعلاقات الزوجية، والعاطفية والجنسية، والأسرية من أحكام وتشريعات تنظم تلك العلاقات، دعوة للعفة وحماية للعرض والنسل، ومحاربة للفاحشة والرذيلة. وقد حظيت العلاقات الجنسية غير المشروعة بأحكام إسلامية رادعة وموجهة، بما يحقق السعادة الإنسانية ويعلى من مكارم الأخلاق.

المعيار الاجتماعى :

أن تتفق التعبيرات العاطفية/ الجنسية، ونظم مصادفها مع الأصول الثقافية/ الاجتماعية/ الاقتصادية / الأعراف والتقاليد المجتمعية، كأصول ومعايير حاكمة وموجهة لسوية التعبير والممارسة ومحاربة لكل انحراف يشذ عن تلك الأصول.

المعيار الإنسانى :

إنسانية التعبير والممارسة العاطفية/ الجنسية كسلوك إنسانى قويم يجعل من الحب قيمة إنسانية سامية، والجنس وسيلة تشبع فى إطار شرعى/ قانونى/ إنسانى سام، وليس بشكل غريزى حيوانى بوهيمى لاهم له سوى الإشباع الجنىسى الجسدى، مع صيانة

للعرض وتفديسه واحترامه، وتحقيق تلك الإشباعات عن طريق الزواج، وحتى في الزواج بممارسات وحدة النفس - السكن - المودة - الرحمة، سعياً لقيام علاقات زوجية إنسانية سامية، حيث أن الزواج خاصة إنسانية، والإشباع السوي للجنس يتمشى مع سلامة الفطرة والطبيعة الإنسانية، وأي إشباع مخالف محرم يتنافى والطباع الإنسانية، ويؤكد التوحش الحيواني وينزل بالإنسان مرتبة أدنى من الحيوانية، فالإنسان السوي يسمو بالغرائز ويطبعها بطابعه الإنساني في التعبيرات والتفاعلات والممارسة.

أساليب التربية الجنسية الرشيدة :

محددات أساليب التربية الجنسية الرشيدة :

المرحلة النمائية : خصائصها - مظاهر نموها العاطفي / الجنسي / المعرفي / الخلقى.

المستوى الثقافي / الاجتماعي / الاقتصادي للأسرة.

مستوى السلوك الدينى والتدين فى المجتمع والأسرة.

أهم أساليب التربية الجنسية الرشيدة :

- الإجابات المبسطة المنطقية على التساؤلات الطفلية البرينة.

- الإرشاد والتوجيه العاطفى / الجنسى.

- المناهج الدراسية.

- الأنشطة التربوية الثقافية/ الرياضية/ الاجتماعية/ الفنية.

- الخدمات النفسية/ الاجتماعية.

- الحالات الفردية دراستها وعلاجها فى هذا الجانب.

- الإرشاد الزواجى فى مرحلة الرشد.

الجهات الفاعلة في التربية الجنسية الرشيدة :

- الأسرة
- المؤسسات التعليمية
- المؤسسات الدينية
- المؤسسات الشبابية
- المؤسسات الثقافية والإعلامية
- الثقافة الصحية
- الجمعيات الأهلية

الأسرة :

يمكن أن تقوم بدور فاعل في التربية الجنسية الرشيدة عن طريق :

- التعامل مع الموضوعات الجنسية بوعي ودون حساسية تزيد من غموض الموقف الجنسي.
- عدم إهمال تساؤلات الطفل العاطفية/ الجنسية والإجابة عنها بشكل منطقي مبسط.
- فهم خصائص النمو العاطفي/ الجنسي للأبناء في المراحل النمائية المختلفة.
- اتباع أسلوب المرونة والحزم في المسائل العاطفية/ الجنسية، والبعد عن أسلوب التشدد أو السماح الزائدة.
- احترام مشاعر الأبناء العاطفية/ الجنسية مع حسن توجيهها.
- تحصين الأبناء دينيا وخلقيا ضد عوامل الانحراف الجنسي.

- حماية الأبناء صغاراً وكباراً من التعرض للمثيرات الجنسية المختلفة، مع توجيههم لعدم إساءة استعمال تكنولوجيا الاتصالات في هذا المجال.
- إتاحة فرص إعلاء الدافع الجنسي للأبناء بمساعدتهم على الإبداع الفني وممارسة الرياضة والمشاركة في المشروعات المجتمعية.
- المؤسسات التعليمية (مدارس، جامعات ومعاهد) :
- أن تتضمن أهداف تلك المؤسسات التنشئة العاطفية/ الجنسية للأبناء.
- ترجمة هذه الأهداف إلى محتويات تربوية مبرمجة طبقاً لشروط إعداد المحتوى، يشرف على وضعها متخصصون تربويون، مبرمجة طبقاً لشروط إعداد المحتوى، يشرف على وضعها متخصصون في مجال العلاقات العاطفية/ الحسية.
- تأزر مقررات التربية الدينية مع هذا المحتوى وانطلاق المحتوى من عباءة صحيح الدين وسليم الفكر الديني في هذا المجال.
- قيام مؤسسات الخدمة الاجتماعية والتربية الاجتماعية بالتعاون مع مراكز الإرشاد الديني والنفسى بدور فاعل في توجيه وإرشاد الطلاب في هذا المجال.
- قيام رعاية الشباب بالجامعات بدور فاعل في هذا المجال الخطر بدلاً من الانصراف كلية نحو الرحلات والحفلات الترفيهية فشيوع ظاهرة التزاوج السرى بين شباب الجامعات والمعاهد إدانة للمؤسسات المعنية برعاية الشباب في المدارس والجامعات.
- قيام مكاتب المستشارين الدينيين بالجامعات والمعاهد العليا ووزارة الأوقاف والوعظ والإرشاد بتنمية مشروع قومي يدعو الشباب ويوجههم لصحيح التعبير العاطفي/ الجنسي، مع إبراز قيمة الزواج، والبحث عن وسائل لتيسيره بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية.

وعليه فإن الدور الأكبر يقع على عاتق :

المؤسسات الدينية :

فتلك المؤسسات بما يتوافر لديها من قادة دينيين في الوعظ والإرشاد ووسائل يمكن استخدامها في توجيه الشباب استثماراً لما لرجل الدين من مكانة في نفوس الناس ترجع لكونهم يمثلون ديننا قيماً، لذا ينبغي على تلك المؤسسات :

- التخلي عن الأساليب العقيمة في الوعظ والإرشاد.
- ربط الدين الإسلامي وتوظيفه في مواجهة مشكلات الحب - العاطفة - الجنس.. باعتبار أن الدين الإسلامي منهج حياة.
- التحرك الإيجابي المنظم الفاعل بين قطاعات الشباب وإرشادهم بطريقة سوية عن طريق : الحوار والتحاور لافرض الرأي والوصاية.
- تنمية الوازع الديني من خلال العرض الجيد لمعطيات الدين السامية في هذا المجال.
- إعلاء قيم الحب الإنساني، والحياء والعاطفة السوية والزواج الشرعي.
- محاربة الانحرافات الجنسية وبيان فسادها وخطورتها على الفرد والمجتمع.

المؤسسات الشبابية :

ينبغي على هذه المؤسسات :

- القيام بدورها كمؤسسة تربوية لا مدرسية في تحقيق النمو المتكامل للنشء بدنياً - عقلياً - عاطفياً - جنسياً. وعدم اقتصار دورها على الإعداد البدني للنشء.
- التصدي لقضايا الشباب ومشكلاته من خلال برامج ومهرجانات دينية - ثقافية - اجتماعية خاصة فيما يتعلق بالمشكلات العاطفية/ الجنسية.

- إتاحة فرص إعلاء الغرائز الجنسية والتسامي بها من خلال استثمار طاقات الشباب في أنشطة رياضية - مهنية - فنية.
- قيام الأخصائيين النفسيين - الاجتماعيين - الدينيين في تلك المراكز بتوجيه وإرشاد الشباب في مجال العاطفة والجنس والزواج.

المؤسسات الثقافية الإعلامية :

- تقديم الأفكار العقلانية السوية حول العاطفة والجنس والزواج.
- محاربة الانحرافات السلوكية الجنسية وبيان فسادها.
- نشر الثقافة العاطفية الجنسية بشكل سوي، وعن طريق متخصصون وليس بطرق عرض سلبية خادشة للحياء ومنفرة.
- تدعيم كل ما ييسر الزواج، ويعلى من قيم الحب، والأسرة.
- البعد عن تقديم ما يغذش الحياة، ويحرك الشهوات بشكل حيواني.
- تحقيق التربية الإعلامية للمستقبل بتكوين عقلية ناقدة تحسن اختيار وانتقاء الرسائل الإعلامية التي تبثها بعض الوسائط التكنولوجية وتضر وتتعارض مع القيم الدينية والخلقية في مجال العاطفة والجنس والزواج.

الثقافة الصحية :

- نشر المفاهيم الصحيحة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بتقديم المعلومات والمعارف المناسبة عن العاطفة - الجنس - الزواج.
- الأضرار الصحية للممارسات الجنسية غير المشروعة.
- الآثار السلبية على الصحة الجنسية والإنجابية الناتجة عن الممارسات الجنسية غير المشروعة والشاذة.

- بيان الآثار الإيجابية للزواج في الإشباع العاطفي/ الجنسي.
- توضيح الآثار السالبة للعزوف عن الزواج على الصحة الجنسية والجسدية والإنجابية والعاطفية.
- الدعوة إلى الرضاع الطبيعي لآثاره الإيجابية على الانتماء والحب والإشباع العاطفي السوي للطفل.

الجمعيات الأهلية والخيرية :

يمكن لهذه الجمعيات باعتبارها مؤسسات أهلية / خيرية تعمل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والدينية والخلقية.. خاصة مجال التنمية البشرية أو الإنسانية المستدامة.. أن تقوم بدور فاعل في مجال التنشئة العاطفية/ الحسية، والترعيب في الزواج وتسهيله، ومحاربة العزوف عن الزواج، وكذا محاربة الممارسات الجنسية غير المشروعة والدعوة للعفة والطهارة..

وذلك عن طريق :

- إنشاء جمعيات خيرية (لتيسير الزواج) على غرار جمعيات تيسير الحج والعمرة.

تقدم ميسرات الزواج للمقبلين على الزواج من حيث :

- مكاتب للإرشاد الزواجي
- قيد الراغبات والراغبين في الزواج
- بحث تلك الحالات ومساعدتهم على الاختيار المناسب
- دعم تلك الحالات اقتصاديا
- إقامة حفلات للزواج الجماعي
- توفير فرص عمل لمعاونتهم على مواجهة أعباء الحياة

- إنشاء مكتب لتسوية الخلافات الزوجية.
- عقد الندوات والمؤتمرات لمناقشة المشكلات العاطفية/ الجنسية للشباب.
- الدعوة للفضيلة ومحاربة الفاحشة.
- إرشاد الوالدين لحسن إشباع الحاجات العاطفية لأبنائهم.
- التشبيك مع الجمعيات العاملة في المجالات التي تعنى بقضايا الشباب في هذا المجال.
- التعاون مع المؤسسات الحكومية العاملة في هذا المجال من أجل مستقبل أفضل لشباب العالم الإسلامي.

الفصل الثالث

تأخر سن زواج الشباب وتأثيرها على البناء الاجتماعي

الفصل الثالث

تأخر سن زواج الشباب وتأثيرها على البناء الاجتماعي

إنّ الزواج مؤسسة اجتماعية ضرورية في البناء الاجتماعي، و استمرار البشرية، تقوم على نصوص واحكام وقيم تختلف من زمن لزمان وفقا للمقتضيات والأديان والتقاليد والعادات الأعراف والقوانين المتبعة في المجتمعات و قد تختلف طقوسها بين مناطق البلد الواحد.

كما تختلف التعارف المقدمة للزواج باختلاف القيم و الثقافات، ففي القاموس الغربي لعلم الاجتماع عرف على انه علاقة جنسية تقع بين شخصين مختلفين في الجنس (رجل/امرأة) يشرعها و يبرر وجودها المجتمع، وتستمر لفترة طويلة من الزمن، يستطيع خلالها الشخصان المتزوجان البالغان، إيجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية و أخلاقية و دينية يقرها المجتمع و يعترف بوجودها¹.

وكان التزاوج في عالمنا العربي يقوم على أساس القرابة (صلة الدم) أو ما يصطلح على تسميته بنظام الزواج الداخلي، الجوار (القبيلة /العشيرة/القرية /المنطقة الجهوية ..) أي نظام الزواج الخارجي، ولم نكن نسمع حالات تأخر سن الزواج إلّا نادرا جدا في مجتمعنا كما هو عليه الحال في نهاية القرن العشرين وداية القرن الواحد والعشرين، ولعلّ ذلك يعود لعدة اعتبارات، و إن يفضّل البعض إرجاعها إلى الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية بالدرجة الأولى بل اعتبارهما أقوى الدوافع؛ إلّا أنها بالنسبة لكاتبة هذا المقال لا يغدو العامل الاجتماعي- الاقتصادي الأقوى لأنه يؤثر بنسب متفاوتة على الناس، فقد نجد شباب لا يملكون سكنا و لا عملا قارا و مع ذلك يتزوجون في السن المناسب، في حين نجد شباب يتوفر لديهم المقدرة المادية والصحية مع هذا لا يهتموا بتكوين أسرة قبل سن الأربعين و قد يتجاوزون ذلك السن بكثير، كما لا نرجعها

1 -Michell,D.A, Dictionary of sociology, p113

للاهتمام بالتحصيل العلمي، فكم من شاب في ظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة أين كان التحصيل العلمي في ظل الاستعمار الفرنسي و ما بعده أكثر صعوبة ومشقة، و رغم ذلك تتم عملية التراجع بصفة عادية و في السن المناسب و يتحمل مسؤولية أسرته إلى جانب مسؤولية تحصيله العلمي.

يتفق الباحث الأكاديمي و العامة من الناس على الأسباب الرئيسية لتأخر سن الزواج في مجتمعنا أن مزدها للنواحي الاجتماعية والاقتصادية، والصحية والتحصيل العلمي بالنسبة للجنسين.

إلا أن عامل جديد ظهر في مجتمعنا جعل الشباب المؤهل للزواج ماديا و صحيا لا يتزوجون إلا في سن متأخرة بعد أن تراكمت أسبابه و عوامله خلال الفترة الزمنية الأخيرة مستوليا على عقول الشباب، كاتما وحاتما على مشاعرهم و أحاسيسهم، مهلوسا لأنفسهم. ساعد على بروزه و انتشاره بشكل واضح وسائل الإعلام و الاتصال بمختلف أشكالها؛ و هو عامل اهتزاز الثقة بين الشبان إناثا و ذكورا؛ عامل حساس قد يشكل " تابو" من التابوهات الموجودة في المجتمعات الإسلامية و العربية.

وهو عامل يعرفه معظم شباب العالم العربي، إلا أن الإطار المكاني للمداخلة هو المجتمع الجزائري. وقد حاولت تصنيف هذا العامل في الجانب الإعلامي - النفسي، للتداخل الحاصل بين علم الإعلام وعلم النفس و حاجة كل منهما للآخر.

والإشكالية التي يمكن طرحها في هذا الباب هي كالتالي :

إلى أي مدى تسبب عامل اهتزاز الثقة بين الشباب في تأخير سن الزواج في الجزائر؟

ولتحليل الإشكالية سنركز على تأثير وسائل الإعلام على السلوك.

قدمت نظريات علمية في علم الاجتماع الأسري (الغربي) حول اختيار الشريك، و كان شعارها " النجاح في اختيار الشريك تأشيرة لنجاح الزواج". و أشهر النظريات التي

صيّغت في هذا الباب هما؛ نظرية المعيار norm theory للمفكر كاتز(Katz) و هيل Hill و قد اهتمتا بالدين و العمر و الطبقة الاجتماعية.

و النظرية الثانية هي نظرية الحاجة المكملّة للمفكر وينش (Winch)؛ يرى أن الاختيار أساسه وجود الشخص المناسب لإشباع الحاجة، و توفر الرضا بين الطرفين.

إن كان الزواج حسب العادات و التقاليد الجزائرية العريقة يقوم في الأساس على تدخل الأهل في اختيار الشريك أو على الأقل المساعدة في الاختيار بإسداء النصيحة و تقديم المشورة الصادقة. فإن التقاليد الاجتماعية الموروثة لاختيار الشريك الأنسب تحولت بالتدريج، بعد التحول الذي طرأ على المجتمع و انتقاله للمجتمع المتحضر الصناعي. فاعلأبأ الطبقات المتوسطة في وقتنا الحاضر و المثقفين و المتعلمين لا يطالبوا من أهاليهم اختيار زوجات لهم، لأن - حسب منظورهم- زواجهم يتعلق بهم دون غيرهم، و بعد اختيارهم للشريك يأت دور الأهل لإتمام تنظيم أمور الخطبة و مراسيم حفلة الزواج.

ساهمت و سمحت الظروف للشباب اختيار الشريك عن طريق وجود عوامل فقضت على الأساليب الكلاسيكية التعارف في إطار العمل، الدراسة (الاختلاط) أو غيرهما من وسائل التعارف كالتي تساهم فيها وسائل الإعلام والاتصال كالحرائد ومواقع الكترونية متخصصة وقنوات تلفزيونية، ومع تنوع وسائل التعارف، وتوفر إمكانية للقاء كصالات الشاي المنتشرة، والمطاعم، و في الجامعات والمساحات الخضراء... إلى جانب انفتاح المجتمع على الذهنية الغربية، بل محاولة تقلها بعد ما استفحلت وأصحت أمرا شبه عاديا. وما ساعد على استفحالها هي وسائل الإعلام لاسيما المرئية التي تعرض أفلاما و مسلسلات حتى العربية منها تبيح في مضامينها اللقاء بين الشاب و الشابة و التعارف بقصد الزواج.

و تكرر عرض مثل هذه الأفكار أصبح لا ير بعض الشباب عارضا في الالتقاء بعيدا عن أعين الرقيب (الوالدين/الولي).

و لعل التجربة العصرية التي أضحي يتباهى شباب اليوم واستعمالها الخطأ في مجتمعنا جعل تجارب كثيرة تفشل، و بالتالي تناقص الثقة تجاه الطرف الآخر إلى أن تنعدم في حالات، و إن أعيدت التجربة مجددا يجب التنويه أنها قد تعاد لأغراض خبيثة هي الأخرى ستريد عامل الثقة يتسع ليطول أكبر نسبة من الشباب و من هذه الأغراض و المقاصد نذكر : الانتقام، مضيعة الوقت والسخرية، ولأغراض لا أخلاقية كثيرة.

إنَّ السبل الحديثة و زيادة انتشار اتخاذها عوض الأساليب القديمة التي تكاد تندثر، و زيادة نسب التعارف بين الشباب لاختيار الشريك الأمثل في نظره، أبرزت للوجود ظاهرة الشك و الريب بين الطرفين بصفة مثيرة، نتج عنها اهتزاز ثقة الشاب بالشابة أو العكس. فلم يعد يصدق الشاب الشابة أنها لم تربط علاقة تعارف مع شاب آخر في السابق، حتى و لو لفترة وجيزة جدا و في ظروف عادية، و هو نفس إحساس الفتاة بالشاب انه تعارف على فتيات كثيرات قبلها أو تظنه متعدد العلاقات، بل لقد أصبحت موصلة وسط الشباب (الذكور) لما يفتخر بعلاقات غير شرعية مرت على حياته. أما الإناث فهن يسترن على ماضيهن العاطفي تفاديا لأي تخمين من طرف الشاب الذي تريد أن تتزوجه.

ومن أبرز العوامل التي تولد الشكوك بينهما و بالتالي الخوف من الارتباط الشرعي والقانوني نذكر منها الآتي :

- وسائل الإعلام والاتصال التي تبث التجارب الفاشلة و تعرضها في دراما محبوبة مؤثرة، ومنفرة من الزواج. و تكتب وسائل الإعلام المكتوبة (الجرائد و المجلات العادية و الالكترونية)، إلى جانب ما يأت في المنتديات عن طريق الوسيلة الالكترونية، تكتب كلها عن مشاكل الأزواج و عن نسب الطلاق المتزايدة حتى الناتجة عن زواج كان فيه الاختيار حرا و نابعا من قناعات الطرفين. كما تبرز في القصص التي تعرضها عن علاقات الشبان الذكور بالإناث في المدارس و الجامعات والأندية وأماكن العمل و حالات الخداع و الكذب كل على الطرف الآخر مما يسبب نقص الثقة بينهما، و بمحرّد

تكرار قراءة شبيهات تلك القصص والحكايات يتبادر لذهن الشباب أن لا ثقة في الطرف الثاني، لذلك عوض التعارف في مدة وجيزة تأخذ فترة التعارف أشهر لتمتد لسنوات مرات، يمرر التعارف الجيد بينهما محاولاً كلا منهما الكشف عن أخطاء وعيوب الآخر و بالذات معرفة مدى صدقه في أقواله، و محاولة وضعه في بعض المواقف لمعرفة مدى تحمله للمصاعب و مراعاته للظروف مع قياس نسبة الكذب لديه في كل حالة و طرف، و قد تمتد العلاقة لسنوات و بمجرد وجود مشكلة صغيرة مردها لعامل الشك تنته العلاقة للأبد ولا يتحقق الارتباط الشرعي الذي طالما انتظراه، كما قد تمتد العلاقة لبضعة أيام أو أشهر وتنته لكثرة تعرض الطرفين أو أحد فيهما لتجربة فاشلة مردها لاهتزاز الثقة، فبمجرد وجود شكوك بسيطة و قبل البحث والتأكد منها تنته العلاقة. وهناك حالات تصل إلى رباط شرعي في مراحله الأولى (الخطبة) و يحدث الفراق بعد إحساس بالشك، وتكرار الأمر يصبح عامل نفسي مؤثر على الإنسان يجعله يبتعد عن ربط علاقة الزواج بصفة نهائية أو يتزوج بعد الأربعين من عمره، و قد لا ينجح زواجه لعدم تخلصه من العامل النفسي المؤثر.

كما تكشف أمور لا يتوجب إخفاءها عن الطرف الثاني و ذلك بعد مدة طويلة من التعارف كان يكون متزوجاً أو سبق له الزواج (وذلك بالنسبة للطرفين).

وسائل الإعلام زادت من تعميق فكرة سطوة المادة و تغليبها على العاطفة:

إن كان الغرض من تقديم الخير و كشف ما يحدث في المجتمع هو لفت انتباه أبناء المجتمع، إنما الأسلوب الذي تعرض به بعض المقالات و حالة و نفسية المتلقي لها قد تعمق الشكوك و تزيد من الخوف و التردد في الزواج.

بعد طغيان عامل المادة في مجتمعاتنا العربية نتيجة التأثير الغربي على الفكر الاقتصادي العالمي، أصبح الزواج هو الآخر قائم على مصالح و نوايا مادية محضة. و أصبح الشباب يحترسون من الحيلولة الخدع و تزييف المشاعر للوصول إلى أهداف معينة. لتكن هذه الأهداف مادية من خلال الارتباط الشرعي لتحقيق المعيشة الرغدة.

لذلك أصبحت الشابة المتعلمة - العاملة في مختلف الأسلاك و القطاعات، أو صاحبة أملاك تحترس من الزواج من شاب فقير أو متوسط الحال، أو حينما تشعر انه متلاعب خوفا من طمعه في مالها، بل حتى تفكر مئات المرات من الارتباط بزواج غني أو صاحب منصب عمل عالي المستوى؛ و لا تتركها الوساويس بين قول أم رفض المتقدم للزواج حتى بعد أن تتعارف عليه لفترة من الزمن رغم أنها تدخل عقد الثلاثين أين توصف بالعانس، و تضطر الكثيرات المخوفات من الانتزاز المالي profitege إلى قول فكرة الزواج تلبية لمطالب المجتمع كي لا توصف بأي صفة مهينة، و أيضا تلبية لأنوتنها و عاطفة الأمومة فيها. و مع ذلك تبقى حريصة في اختيار الزوج حتى في هذا العقد، بل ستبقى في حيرة و تردد في اختيار الشخص المناسب. و سيزيد حرصها أكثر من أي وقت مضى لأنها ستصبح أكثر مبالغة في الاختيار exigante.

وهو حال الرجل أيضا لما يكون صاحب مال، فبيدأ رحلة البحث عن شريك غير طامع في ماله وجاهه، لذلك سيلجأ لأسلوب الكذب كي لا يبين عليه مظاهر الثراء و لما يكشف أمره سيتحول ذلك الكذب إلى فقدان ثقة الطرف الآخر و يشك في كل أقواله و أفعاله.

بنظرة خاطفة على مختلف الجرائد الوطنية التي تخصص صفحات لإعلانات الزواج والتعارف؛ نذكر منها الجرائد الناطقة باللغة العربية كجريدة النهار، و غيرها. و أخرى الناطقة باللغة الفرنسية مثل جريدة الحقيقة (authentique).

يلاحظ القارئ من خلالها أن الطلبات تتشابه في أمرين هما؛ السن المتأخر للطالب، و الشروط المادية التي عادة ما تكون سكن خاص، و عمل مستقر بل قد يشترط قطاع أو سلك عملي دون الآخر، وهي ليست شروط تضعها النساء فقط في هذه الإعلانات، بل من الرجال إلى النساء أن تملك مسكنا خاصا و أن تكون عاملة؛ أي تملك مدخولا شهريا قارا، و عادة ما يشترط أن تكون عاملة في القطاعات الآتية التعليم، الصحة والقضاء وهو شروط دخيلة على مجتمعنا و جديدة عليه.

إضافة لما ذكر فإن وسائل الإعلام تعمق فكرة تغلب المادة و المصلحة الشخصية في مسألة اختيار الشريك، فإنها تعرض بأسلوبها الجذاب، أفلام و لقطات منتقاة تجعل الجنس اللطيف يحلم بالعيش في شقق و فيلات فخمة و ركوب سيارات آخر طراز، و إتباع أساليب الموضة، و لذلك هن ينتظرن من يحقق لهن أحلامهن، والسنوات تمر و لا يأت صاحب المال و الجاه، و أصبح الأمر ذاته بالنسبة لبعض الرجال اللذين ينتظرون زوجة ميسورة الحال لينعموا في خيراتها أو فتاة فائقة الجمال، و يفوت العمر و لن تأت وسائل الإعلام و الحكايات المتداولة تفضح بعض الأزواج اللذين يعدون في فترة التعارف بتوفير الحياة الزوجية السعيدة و الهنيئة، لكن بعد مضي أسابيع قلائل تتحول حياتهم لجحيم. لذلك يزيد حجم التفكير قبل الارتباط و نسب التردد و الخوف تكون عالية للجوء إلى ربط علاقة شرعية و جدية أم الانتظار.

ما يحدث من حالات ابتزاز أموال النساء من طرف الرجال في فترات التعارف بغرض الزواج، فيلجا بعض الرجال إلى البحث عن امرأة عاملة أو ميسورة الحال و التودد إليها و محاولة استمالتها عاطفيا بغرض ابتزاز أموالها بعد أن تأمن له و يبدأ بالتمثيل على انه إنسان مكافح و معيل لأسرته (أكبر الإخوة) و من خلالها يبين مدى تحمله للمسؤولية، و آخر يشكو الفقر و صعوبة الحصول على عمل رغم محاولاته الحثيثة...، و يلمح لها في أحاديثه انه إن وجد المرأة التي تكون مساعدة و معاونة له في الحياة سيأخذها زوجة له، و يكون مدى العمر مخلصا و وفيا لها، و ذلك قد يؤثر على الفتاة و يجعلها تتعاطف كثيرا مع الشاب، و لما يشعر بأنه كسب ثقتها لن يتوان في طلب المساعدة منها بطرق غير مباشرة و قد تكون مباشرة في حالات، و قد تعرض هي عليه ذلك و يظهر هو تمسكه بالرفض و هي تلج لثقتها الكاملة به، و بعد أن يأخذ المال كمساعدة أو قرض- و قد تتكرر العملية- لن تسترجع مالها و لا ترى علاقة زوجية تحققت مع هذا الشاب.

والأمثلة من أنواع الخداع و المكر بغرض الحصول على أمور مادية كثيرة في مجتمعنا تترصد المرأة العاملة، لذلك أصبح لا يثقن في الجنس الآخر، و يعتبرونه مصلحي profiteur، و مبتز، و لا يمكن للمرأة أن تأمن لرجل بسهولة، لأنها تبحث عن العاطفة الصادقة النابعة من القلب.

ناهيك عن حالات تقع المرأة تحت تهديد الرجل بعد أن يكسبها ثقة كبيرة به، ممكن أن يجرها إلى مصائب كبيرة و يصبح يهدد بعرضها على البلوتوت و مواقع الانترنت، و طلبا لسكوته عن ذلك يطلب أموالا وحليًا...، و مثل هذه النساء لن تفكر في الزواج، أما مثل هؤلاء الرجال المبتزون فإن فكروا في الزواج فسيكون بعد الأربعين، أي بعد محاولات كثيرة لابتزاز أموال النساء خاصة لو حصل على ما يريد في المحاولة الأولى فستصبح له لعبة مسلية و مصدرا سهلا لربح المال.

و يعاني الرجال أيضا من الأمر نفسه، لما يتعاطف مع فتاة تدعي الفقر المدقع، أو تعاني من البطالة وتشكو حاجتها الماسة للعمل و المال، أو مساعدات مادية من قبيل آخر منها العلمية (كمساعدته لها في إعداد البحوث، و طباعتها، و الوقوف ماديا إلى جانبها في المشوار الدراسي لتسهيل النجاح العلمي و هو ما يحدث على مستوى المعاهد و الجامعات).

وقد تكون للشاب نية صادقة في المساعدة و الارتباط الشرعي بها، خاصة إذا بينت اهتمامها به، لكن بعد أن يقدم لها كل ما تمسسه تبتعد عنه و لا تقبله روجا، و قد تفضل عليه آخر، مما يجعله لا يثق في جنس حواء، لذلك سيتحول هو الآخر لرجل متلاعب بمشاعر الفتيات بعد أن وقع تحت تأثير نفسي عميق، و يتأخر سن زواجه و يتأخر عن تكوين أسرة رغم حالته المادية الميسورة.

وسائل الإعلام التي تبث أمور غير أخلاقية هي الأخرى فاعلا مؤثر

تعد وسائل الإعلام و الاتصال لاسيما القنوات الفضائية و ومواقع الكترونية و أبسط وسائل الاتصال الحديثة و التي يمتلكها الصغير و الكبير في مجتمعنا كالهاتف النقال و ما يتضمنه من صور و صور بلوتوت من المواصل المؤثرة على تأخر سن الزواج و قد ردد شباب اليوم العبارة الآتية آلاف المرات بكل استهتار لما سال عن سبب عروفه عن الزواج في السن المناسب فقال: "إنَّ السلع معروضة "حواء أصبحت سلعة تباع" من خلال الإعلانات، و الأفلام الخليعة و تقليد العرب في لباسه...". إن لتأثير الصورة على نفس المتلقي مفعولا قويا مضللا حتى في اختيارهم لوقت البث في ساعات المساء بعد أوقات العمل اليومي، حيث النشاط الذهني مسترخي و في حده الأدنى، ويكون الإعلان مهلوسا بعد اختياره بدقة إعدادا وإخراجا مما يشكل مصدر إثارة أدواته للمرأة.

من خلال العرض المكثف لأفلام الإجرام الحديثة و نقصد بها أفلام الجنس و العنف والمخدرات والرعب...، الموظفة لنقل أفكار غربية وغربية عن قيمنا الإسلامية و عاداتنا التقليدية، بغرض إعادة تشكيل الأذواق والمفاهيم و بالتالي سلم القيم و نمط الحياة عامة، و قد توقع الحراء انتقال القيم من مجتمع لآخر و من حضارة لأخرى بسهولة و يسر. وما وسائل الإعلام الفضائية والشبكة العنكبوتية إلا من صنيع و تحكم الدول الصناعية و الشركات المتعددة الجنسيات ؛ فهي المستحوذ الأكبر على تقنيات الإعلام و مفاتيح العد من العقول الالكترونية التي أخذت تتدخل مباشرة في ميدان الإعلام و الاتصالات، و من آفاق الزواج الهاتفي، الالكتروني و التلفزيوني.

تحاول هذه الوسائل بقدر المستطاع تهديم قيم حضارات إنسانية على رأسها الحضارة الإسلامية في إطار ما أطلق عليه "صراع الحضارات" و هو ابرز صراع ثقافي يفوق في خطورته الصراع و الحرب المسلحة، لأنه يتسلل بمكر و بالتدريج.

متابعة الشباب لهذه الأفلام الهابطة و محاولة المحاكاة متى سنحت الفرصة لا تجعلهم يتحمسون للزواج لأنهم تعرضوا إلى ما يسمى بالاضطراب النفسي، لذلك يلحنون إلى البحث عن العلاقات غير الشرعية.

و قد خلص بعض الكتاب العرب إلى أن مضامين المادة الإعلامية الغربية الموجهة عبر الأقمار

الصناعية لجمهور العالم الثالث اجمع تعمل على تثبيت بعض الملامح و السلوكات الآتية :

1- النزول بالمرأة في مستواها الإنساني و جعلها سلعة و اقترانها بلدات و نزوات الرجال.

2- نشر أفلام العنف و الجنس لتهديم ذاتية الشاب و طاقتهم بما يجعلهم غير قادرين على التكيف

مع الواقع.

3- إغراء النساء بتقليد أزياء غربية (حتى الزي الإسلامي أدخلت عليه قصات غربية) و ربط المشاهد

بتقاليد غيره، حتى يتعود عليها و تصبح له عادية و تدخل ضمن قيمه بالتدريج.

وسائل الإعلام تزيد من تعميق فجوة الثقة بين الجنسين، كلاهما يحلمان بزواج المستقبل بمقاييس

مستنبطة من خلال الأفلام و المسلسلات التي يرونها، الفتاة تأمل فارس أحلام بمزايا خلقية معينة كان

يكون وسيما، أنيقا،،، إضافة إلى أمور غير خلقية. و الرجل الشاب هو الآخر يبحث عن مقاييس جمالية

معينة استقاها من الجمال الذي يراه عبر وسائل الإعلام لاسيما المرئية (التلفاز و السينما) و مواقع

الانترنت، كأن تكون فائقة الجمال و ممشوقة القوام، أنيقة، كلها أنوثة و رقة. و يبقى كلا الطرفين ينتظر

الحصول على احد بهذه المقاييس و تمرّ السنوات دون العثور عليه !. رغم أن كلاهما يعلم أن أهل الفن و

النجوم اللذين يظهرون على الشاشات الصغيرة أم الكبيرة يخضعون لقواعد تجميلية أساسية و مركزة.

فهي تضر كل من تقدم إليها بنية الزواج الشرعي و إن تكرر مع هذا الأخير الشيء نفسه فهو الآخر

سيأخر عن الزواج لتردده في الطلب خوفا من عدم قبوله.

الفصل الرابع

أنواع الزواج الغير شرعى ووسائل الإعلام العربية والإسلامية

الفصل الرابع

أنواع الزواج الغير شرعى ووسائل الإعلام العربية والإسلامية

كثيراً ما يسعى الشباب غير الملتزمين بتعاليم الإسلام الحنيف، والذين يحاولون أن يصطادوا الفتيات بأساليب يتعلم منها إنليس نفسه دروساً في فنون الخداع والجيل، فيُشْعِرون الفتاة أنهم إنما يريدون الزواج، وأنهم لا يخفون أي بُنَى سيئة، ولكنهم في الحقيقة ليسوا سوى ذئاب يريدون لحماً رخيصة، ومُتَعاً دينيةً، فيقع في شباكهم من ليس عندهم شيء من وعي، ولا إدراك لهذه الحيل الخبيثة.

لذلك؛ على شباب أمتنا وفتياتها أن يسيروا على الطريق التي رسمها لهم ربُّ العزة والجلال، الطريق السوية التي تُرضي الله - عز وجل - ورسوله - صلى الله عليه وسلم - وتُحَصِّن المسلم والمسلمة، وتجعلهما في حصن حصين، وأمان من مكائد الشيطان، ألا وهو الزواج الشرعي الصحيح الذي يكون فيه الولي حاضراً، والشهود العدول حاضرين، كما تتوافر فيه عدالة الزوج، والكفاءة بين الزوجين، لتستمر الحياة الزوجية بينهما.

وأُحِبَّتْ أن أبين بعضاً من أنواع الزواج غير الشرعية؛ ليكون الناس على بينة من هذا الأمر، وليتنبه أخواتنا الفتيات من الجيل الكاذبة، والألاعيب الباطلة، وأرجو أن يأل كل شاب وفتاة ما يتمناه من زواج سعيد يُرضي الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - وإلى أنواع الزواج الخطيرة التي يخدع بها بعض الشباب بعض الفتيات.

المطلب الأول: أهمية الإيجاب والقبول في عقد الزواج:

أولاً: تعريف الإيجاب والقبول:

1. عرّف جمهور الفقهاء الإيجاب بأنه: "الكلام الذي يصدر من الولي دالاً على رضاه بعقد الزواج"،

وعرّفوا القبول بأنه: "الكلام الذي يصدر من الزوج أو وكيله، دالاً على موافقته على رغبة الولي".

2 وعرّف الحنفية الإيجاب بأنه: "الكلام الذي يصدر أولاً، سواء أكان من الزوج أم الزوجة أم الولي"،

وعرّفوا القبول بأنه: "الكلام الذي يصدر مؤخراً، سواء أكان من الزوج أو الزوجة أو الولي"، وتعريف

الحنفية هو الأيسر والأصلح لهذا الزمن، ولأنّ تصحيح عقد الزواج أولى من إبطاله، وليسان شروط

الإيجاب والقبول، يرجع إلى مبحث صيغة عقد النكاح وشروطها.

ثانياً: ضرورة وجود الإيجاب والقبول في عقد الزواج.

اتفق الفقهاء جميعاً على أن الإيجاب والقبول ركّن في عقد الزواج، بل هو الركن الأساسي الذي لا

يصح عقد الزواج بدونه بأي حال من الأحوال، ورغم أن الفقهاء اختلفوا في أركان عقد الزواج، إلا أنهم لم

يختلفوا قط في ركنية الإيجاب والقبول؛ ولذلك عقدوا له أبحاثاً طويلة، فيما ينوب عنه مثلاً، وعن انعقاد

الزواج بالألفاظ العامة وغيرها، ولم يقل فقيه واحد بجواز عقد الزواج بغير إيجاب وقبول.

المطلب الثاني: صور الزواج بدون إيجاب وقبول:

ظهر في عصرنا هذا أنواع من العلاقات الجنسيّة بين الرجال والنساء، يسمونها زواجا، وهي ليست

من الزواج في شيء؛ لأنها تفتقر إلى أهم أركان الزواج، ألا وهو الإيجاب والقبول، بالإضافة لما تفتقر إليه من

شروط هامة، كحضور الولي والشاهدين، وهذه الصور هي:

أولاً: زواج الدم:

وصورته: أن يقوم الشاب والفتاة بجرح عضو من أعضائهما، بحيث يخرج الدم منهما، فيقومان بوضع المكانين المجروحين على بعضهما، ليختلط دم الشاب بدم الفتاة، زاعمين أن هذا العمل يقوم مقام عقد الزواج، من الإيجاب والقبول؛ ليصبحا زوجين كاملي الواجبات والحقوق بعد مزج دمائهما، بحسب ما يزعمان.

ثانياً: زواج الوشم:

وصورته: أن يذهب الشاب والفتاة إلى مركز للوشم، فيطلبان من المركز أن يكتب اسم الشاب على حسد الفتاة وشمًا، وأن يكتب اسم الفتاة على حسد الشاب وشمًا، ليكون ذلك بمثابة عقد زواج لا يملك عنهما، ويصبحا زوجين يحقُّ لهما ممارسة حقوق الزوجين وواجباتهما، بحسب ما يزعمان.

ثالثاً: زواج الشفاه :

وصورته: أن يختلي الشاب بالفتاة في مكان لا يراها فيه أحد من الناس، ويتبادلان القُبَلات الحارة من الشفاه، ليكون ذلك بديلاً عن عقد الزواج، وبداية لحياة زوجية سعيدة عُقد زواجهما بالشفاه عوضاً عن الإيجاب والقبول، وبقيّة الشروط المشروعة.

رابعاً: زواج الكاسيت:

وصورته: أن يسجّل كل من الشاب والفتاة صوته على شريط كاسيت، قائلاً أمام الطرف الآخر: إنه يحب الطرف الآخر، وقد تزوجه محض إرادته ورضاه، ويأخذ كل واحد نسخة من الشريط، معتبراً هذا التسجيل قد ناب عن عقد الزواج، وقد صارا زوجين منذ تمّ هذا التسجيل، بحسب زعمهما.

خامسًا: زواج الطوايع.

وصورته: أن يتفق الشاب والفتاة على الزواج بالطوايع، فيشتريان طابعا بريديًا عاديًا، ثم يلصق الشاب ذلك الطابع على جبينه، وبعد عدة دقائق ينزع الشاب الطابع عن جبينه، ويعطيه للفتاة التي تقوم بدورها بلصق الطابع على جبينها، وبهذا تنتهي مراسم الزواج التي أغنت - بحسب مفهوم الزوجين - عن الإيجاب والقبول وسائر الشروط؛ ليتحول الشاب والفتاة بعد ذلك إلى زوجين يمارسان العلاقة الزوجية، كما يفهمان.

سادسًا: من أخطار صور الزواج السابقة:

إن لصور الزواج السابقة أخطارًا طبيئة واجتماعية، فضلاً عن كونها فاحشةً وزناً محضاً، فزواج الدم سبب لسقل الأمراض التي تقصي على المبقول إليه، كمرض الإيدز وغيره، ورواج الوشم فيه تشويه لجسم الإنسان، وتغيير لخلق الله - تعالى - إضافةً إلى نظرة الازدراء التي ينظر بها المجتمع للإنسان الموشوم، وهكذا بقية الصور المنحرفة، التي تجعل الإنسان يعيش تحت مطارق تعذيب الضمير والشعور بالخطأ والذنب، ويرى نفسه صغيراً محتقراً في عيون الناس، وبين الأهل والأصحاب.

المطلب الثالث: أسباب الزواج بدون إيجاب وقبول وعلاجه:

أولاً: أسباب الزواج بدون إيجاب وقبول:

ترجع أسباب الزواج بدون إيجاب وقبول وعقد رسمي صحيح للأسباب الآتية:

1. اختلاط الشباب بالفتيات في شتى مجالات الحياة: في المدارس والجامعات والوظائف والتدريس

بغير حاجز ولا حدود.

2. عدم قدرة الشباب على نفقات الزواج المتزايدة، وضعف شعورهم بالمسؤولية عن تأمين

حاجتهم أصلاً.

3. ثوران الغريزة الجنسية عند الجنسين، وخاصةً بعد ظهور القنوات الفضائية الإباحية المغرضة، والأفلام والصور الجنسية في التلفاز والإنترنت.

4. غلاء المهور، وكثرة ما يطلبه أهل بعض الفتيات من وسائل الترفيه.

5. ضعف الرادع الديني عند الشباب والفتيات، وقلة الوعي الإسلامي، وإن وجد الوعي، فدافع الشهوات الذي لا يهدأ[5].

ثانياً: حكم الزواج بدون إيجاب وقبول، ما يجب فعله:

إن الزواج بدون إيجاب وقبول يعتبر فاحشةً وزناً ويترب عليه ما يلي.

1. قبل الدخول:

لا يترتب على الزواج بدون إيجاب وقبول أي شيء من آثار الزواج الصحيح، والصلة بين الرجل والمرأة معصية كبيرة يجب رفعها باتفاق الفقهاء.

2. بعد الدخول:

أ- يجب التفريق بين الرجل والمرأة، ويقام عليهما حدُّ الزنى إن كانا مكلفين وعالمين بالتحريم.

ب- وإن لم يقم عليهما الحدُّ بسبب من الأسباب، وأرادا أن يكونا زوجين، فيجب عليهما إجراء عقد شرعي صحيح، مستكماً أركانه وشروطه.

ثالثاً: علاج لجوء الشباب إلى الزواج بدون إيجاب وقبول:

لكل داء أو انحراف دواءٌ يستطب به، وإن علاج استكمال تلك الأساليب المتتوية للحصول على المتعة الجنسية هو ما يلي:

○ تسليح الشباب المسلم بالوعي الديني؛ ليدرك أهمية عقد الزواج الصحيح، ومخاطر الوقوع في الحرام والفواحش.

○ أن يسهّل أهل الفتيات أسباب الزواج، ويزيلوا العوائق والحوار أمام الشباب المسلمين، وذلك بتخصيص المهور، والتخفيف من مؤن الزواج، وأدوات الترفيه.

○ أن تساهم الحكومات العربية والإسلامية في حل مشكلة الزواج، بإيجاد مساكن رخيصة، وتخصيص مبلغ معين للشباب الفقير الذي يريد الزواج.

○ أن تكف وسائل الإعلام العربية والإسلامية عن بث ما يثير الجنس والشهوات من أفلام، ودعايات، وأغانٍ، ومذيعات، وغير ذلك.

○ أن يتم التركيز على التعليم الإسلامي في المدارس والجامعات وغيرها؛ ليتكون لدى شباب الأمة الإسلامية وعي لحقيقة الزواج، وراصد يمنع الاقتراب من المحرمات.

انتشر بين بعض فئات الشباب في الآونة الأخيرة ظاهرة الزواج العرفي ووجدوا فيه طريقاً ملتويًا للوصول لأغراض جنسية محضّة وغلف هؤلاء الشباب هذا الطريق الملتوي وغير الشرعي بحجج وأساليب واهية لم يقنعوا بها إلا أنفسهم ووجدوا في هذه الأساليب الواهية ستاراً دينياً يريحون خلفه ضمائرهم الغائبة، وفي حقيقة الأمر فقد وقع هؤلاء في الإثم بعينه.

والخطر في الأمر أن إحصائية جديدة أعلنتها وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية كشفت أن 255 ألف طالب وطالبة في مصر اختاروا الزواج العرفي، أي بنسبة 17% من طلبة الجامعات البالغ عددهم 5.1 مليون، وهو ما يعني أن الظاهرة أصبحت تحتاج إلى تدخل عاجل.

في السطور التالية نناقش أبعاد هذه القضية وموقف الشرع منها.

عن مشروعية الزواج العرفي يقول الشيخ عطية صقر عضو لجنة الفتوى وأحد أبرز علماء الأزهر: يطلق الزواج العرفي على عقد الزواج الذي لم يوثق بوثيقة رسمية، وهو نوعان: نوع يكون مستوفياً للأركان والشروط، ونوع لا يكون مستوفياً لذلك.

النوع الأول: عقد صحيح شرعاً يحل به التمتع وتنقرر الحقوق للطرفين وللذرية الناتجة منهما، وكذلك التوارث، وكان هذا النظام هو السائد قبل أن توجد الأنظمة الحديثة التي توجب توثيق هذه العقود.

أما النوع الثاني: من الزواج العرفي فله صورتان: صورة يُكتفى فيها بتراضي الطرفين على الزواج دون أن يعلم بذلك أحد من شهود أو غيرهم، وصورة يكون العقد فيها لمدة معينة كشهر أو سنة، وهما باطلان باتفاق مذاهب السنة.

وإذا قلنا إن النوع الأول صحيح شرعاً تحل به المعاشرة الجنسية، لكن له أضرار، وترتب عليها أمور محرمة منها:

1- أن فيه مخالفة لأمر ولي الأمر، وطاعته واجبة فيما ليس بمعصية ويحقق مصلحة والله يقول: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) [النساء: 59].

2- كما أن عدم توثيقه يعرض حقها للضياع كالميراث الذي لا تسمع الدعوى به بدون وثيقة وكذلك يضيع حقها في الطلاق إذا أضرت، ولا يصح أن تتزوج بغيره ما لم يطلقها، وربما يتمسك بها ولا يطلقها.

ومن أجل هذا وعيره كان الزواج العرفي الذي لم يوثق ممنوعاً شرعاً مع صحة التعاقد وحل التمتع به، فقد يكون الشيء صحيحاً ومع ذلك يكون حراماً، كالذي يصلي في ثوب مسروق، فصلاته صحيحة ولكنها حرام من أجل سرقة ما يستر العورة لتصح الصلاة.

وكذلك لو حج من مال مسروق فإن الفريضة تسقط عنه، ومع ذلك فقد ارتكب إثماً كبيراً من أجل

السرقه

فاسد وباطل!!

ويعلق الدكتور نصر فريد واصل مفتي مصر السابق قائلا أن الزواج العرفي الذي يتم في الجامعات المصرية وغيرها من الأماكن فاسد وباطل ويخل بكل المبادئ والقيم الروحية ويؤدي إلى ضياع الأبناء ونشرهم في المجتمع ولا ترتب عليه أي آثار شرعية..

ويشير د. أحمد عبد الغني عبد اللطيف الأستاذ بجامعة الأزهر من خلال بحثه عن الزواج العرفي من الناحية الدينية إلى أن هذا النوع من الزواج يعتبر نوعا من أنواع الزنا لأنه لم تكتمل فيه أركان النكاح وفيه مخالفة لحدود الله ورسوله.. فوجود الولي ركن أساسي من أركان النكاح وقد قال صلي الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وعدم وجود الولي يجعل الزواج باطلا أصلا ويدخله في حيز الزنا.

الموقف الاجتماعي

أما عن الموقف الاجتماعي من هذا الزواج فتقول الدكتورة مديحة مصطفى أستاذة تنظيم المجتمع بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان إلى أن الزواج غير الرسمي "العرفي" هو ظاهرة عصرية يلتقي فيها الرجل بالمرأة تحت وثيقة ورقية عليها شاهدان لكنها ورقة ليست فيها قوة وثيقة الزواج لأن وثيقة الزواج شيء مقدس تحترمه المحاكم والمؤسسات الحكومية والمجتمع إلى جانب أن الزواج الحقيقي يعتمد علي الإعلان والإشهار وإعلام المجتمع به وهو تحصين للمرأة وصيانة لشرفها وحقوقها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الزواج العرفي تنتج عنه آثار اجتماعية سيئة أهمها ضياع حقوق الزوجة حيث أن دعاوها بأي حق من حقوق الزوجية لا تسمع أمام القضاء إلا بوجود وثيقة الزواج الرسمية معها.. كما أن الأولاد الذين يأتون عن طريق الزواج العرفي قد يتعرضون لكثير من المتاعب التي تؤدي إلى ضياعهم وإنكار نسبهم . وأن الروجة قد تنقي معلقة لا تستطيع الزواج بأخر إذا تركها من تروجها زواجا عرفيا دون أن يطلقها وانقطعت أخباره عنها بالإضافة إلى ذلك فإن الزواج العرفي كثيرا ما يكون

وسيلة للتحايل على القوانين كأن يقصد به الحصول علي منافع مادية غير مشروعة مثل حصول الزوجة علي معاش ليس من حقها لو تزوجت زواجا رسميا..

أسباب عديدة

وفي دراسة أخرى حول الإعلام والزواج العرفي قام بها د.أحمد يحيي عبد الحميد الأستاذ بكلية التربية جامعة قناة السويس أشار إلي أن الزواج العرفي يفتقد البيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة نظرا لأن هذا السلوك يتسم بطابع شخصي وخفي ولا يعلن عنه في المجتمع بالإضافة إلي أنه لا يقتصر علي فئة معينة أو طبقة دون أخرى.

وقد أشارت بعض دراسات الحالة إلي أن هذه الظاهرة موجودة بين الشباب والكبار والفقراء والأغنياء والمتعلمين وغير المتعلمين... شباب الجامعات والعمال والموظفين ورجال الأعمال.. وهذا النوع من الزواج يتم شفاهة أو بعقد شخصي بوجود شاهدين دون أي ضوابط قانونية أو حقوق شرعية وخاصة للمرأة.

وأشارت الدراسات إلى أسباب أساسية تكمن وراء انتشار الزواج العرفي أهمها فقدان التكامل العاطفي داخل الأسرة نتيجة انشغال الأب والأم وعدم اهتمامهما بسلوك الأبناء وتركهم وسائل الإعلام وجماعات الرفاق لتشكيل ثقافتهم الجنسية والزواجية.. وكذلك الظروف الاقتصادية والمادية التي تحول دون إقامة زواج شرعي وتوفير متطلباته من مهر وشقة وأثاث وحلافه، والكبت والحرمان الثقافي إلي جانب الحرية غير المسئولة سواء في الأسرة أو المدرسة أو الجامعة وضعف التثقيف الديني الذي يقوم به الإعلام تجاه هذه المشكلة وبالإضافة إلي ذلك فهناك أيضا التناقض الواضح والارادوائية بين الرموز والقيادات الإعلامية والدينية نحو الاتفاق علي حطورة هذا النوع من الزواج علي المجتمع، وكذلك الانفتاح الإعلامي أو التبعية الثقافية الإعلامية في ظل ثورة الاتصالات وانعدام الرقابة وريادة البحث عن المجهول من المعرفة الجنسية.. خاصة أن الثقافة

الزواجية والأسرية لا تحظى بالقدر الكافي من اهتمام ورعاية من وسائل الإعلام علي اعتبار أنها من المحرمات الثقافية.

المواجهة

وتقول نوال المغربي مدير عام إدارة الأندية الثقافية والاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية المصرية إن ندوة عقدتها الوزارة توصلت إلى عدة توصيات أهمها ضرورة التوعية المستمرة والحوار المفتوح مع أبنائنا وبناتنا لتحذيرهم من مخاطر الزواج العرفي وتوفير الرقابة الأسرية للتعرف علي كل ما يقوم به الأبناء في أوقات فراغهم وعلي جماعة الرفاق المحيطة بهم.

ولما كانت مشكلة الزواج العرفي هي إفراز العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأهمها مشكلة الإسكان فقد أوصت الندوة بالتكاتف لتوفير المسكن المناسب وخاصة مسكن الغرفة الواحدة بمرفقها، وكذلك ضرورة تنسيق الجهود بين الجهات والوزارات المعنية بقضايا الشباب وذلك بتفعيل دور مكاتب التوجيه الأسري بوزارة الشئون الاجتماعية.

وطالبت الندوة الجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة بأن تبادر بتوعية الشباب بمخاطر الزواج العرفي وبيان أنه مخالف للشرائع السماوية بكل المقاييس وأن تشمل المقررات الدراسية توضيح أركان الزواج الصحيح بالإسلام والأديان السماوية الأخرى.

المهم في الأمر أن بعض شبابنا قد وقعوا في براثن هذه المشكلة (الفتيات علي وجه الخصوص) وتركهن الأرواح معلقات لا يستطيعن أن يتزوجن ولا يعرفن مكان الزوج وأصبحت مشكلة مترتبة علي وضع خاطئ وهو الزواج العرفي وتحتاج إلي حل وهذا ما جعل المشرع المصري يسارع لمواجهة هذه المشكلة وذلك عن طريق ما يعرف حاليا في قانون الأحوال الشخصية الجديد بالطلاق العرفي.

الفصل الخامس

أسباب الزواج العرفي وموقف الشرع والإعلام منه

الفصل الخامس

أسباب الزواج العرفي وموقف الشرع والإعلام منه

نظراً لجهل الكثير ممن قَدِموا علي هذا الزواج خاصة الشباب المراهق من طلاب وطالبات الجامعة بحقيقة هذا الزواج والحكم الشرعي الصحيح له بسبب ثقافتهم الدينية المتدنية وبسبب اعتمادهم على رأي بعيد عن الصواب مما أوجد لهم مبرراً وتكأة للإقدام على هذا الزواج.

وسنبين بمشيئة الله في هذا البحث حكم الزواج العرفي وموقف الشرع منه.....

? الزواج العرفي في ميزان الشرع

بدايةً هناك أصول يجب الوقوف عليها : أن الزواج الشرعي له أركان وشروط :

أولاً: أركان الزواج الشرعي

وهي صيغة العقد...

قال ابن قدامة كما في (المغني 7 / 428)

وإذا قال الخاطب للولي أزوجت؟

فقال : نعم

وقال للزوج أقبلت؟

قال : نعم

فقد أنعقد النكاح إذا حضره الشاهدان.

قال الشافعي

لا تنعقد حتى يقول معه زُوجتك ابنتي، ويقول الزوج قبلتُ هذا التزويج لأن هذين ركبا العقد ولا
ينعقد بدونهما.

؟ وينعقد الزواج بكل لفظ دلّ عليه لا يختص بلفظ الإنكاح والتزويج.

قال ابن تيمية (رحمه الله) في (مجموع الفتاوى 20 / 513)

والتحقيق : أن المتعاقدين إن عرّفا المقصود.. فأَي لفظ من الألفاظ عرف به المتعاقدين مقصودهما
انعقد به العقد.

- فأصبح قول العلماء أنه ينعقد بكل لفظ يدل عليه لا يختص بلفظ الإنكاح والتزويج وهذا
مذهب جمهور العلماء.

ثانياً : شروط صحة عقد النكاح

لصحة الزواج لبد من وجود شروط وانتفاء موانع حتى يُعقد بعقد الزواج وتترتب عليه الحقوق
والأحكام.

وتكلمنا فيما سبق عن الموانع من نسب أو رضاع أو مصاهرة وهذا أوان الشروع في الكلام عن
شروط صحة عقد النكاح وهي التي يتوقف عليها صحة عقد النكاح وتترتب آثاره عليه ويبطل العقد
بتخلف أحدهما وهذه الشروط هي :

(1) موافقة الولي على الزواج

؟ الولي: هو الذي يلي عقد النكاح علي المرأة ولا يدعها تستبد بالعقد دونه.

وقد ذهب الجماهير من السلف والخلف (منهم : عمر وعليّ وابن مسعود وأبو هريرة وعائشة)
ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد والثوري وأهل الظاهر إلي :

أن الولي شرط لصحة النكاح

فإذا زوجت المرأة نفسها فنكاحها باطل واستدلوا بما يلي :

? النصوص القرآنية التي جعلت أمر التزويج والإعصال إلى الرجال ومنها :

1. قوله تعالى : (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ) (النور 32)

فخطب الرجال بإنكاح الأيامي ولو كان التزويج عائد إلى النساء لما وجه الخطاب للرجال.

- واستشهد البخاري بهذه الآية في صحيحه من (كتاب النكاح 9 / 182 باب لا نكاح إلا بولي)

- واستدل البغوي (رحمه الله) كما في (شرح السنة 9 / 38) علي رد النكاح بغير ولي.

قال القرطبي (رحمه الله) في تفسيره

وفي هذا دليل على أن المرأة ليس لها أن تنكح نفسها بغير ولي وهو قول أكثر العلماء.

2. قوله تعالى : (وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا)

مع قوله تعالى : (وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ) (البقرة 221)

قال إمام المفسرين وشيخ المحدثين ابن جرير الطبري (رحمه الله) في تفسير هذه الآية (379/2)

هذا القول من الله تعالى ذكره دلالة على أن أولياء المرأة أحق بتزويجها من المرأة.

قال الإمام القرطبي (رحمه الله) في تفسير هذه الآية (72/3)

في هذه الآية دليل بالنص على أنه لا نكاح إلا بولي.

قال ابن عطية (رحمه الله) ت 541 في تفسير هذه الآية (248/2)

إن الولاية في النكاح نص في لفظ هذه الآية.

قال أبو بكر بن العربي (رحمه الله) في (أحكام القرآن 158/1)

قال محمد بن علي بن حسين : النكاح بولي في كتاب الله تعالى ثم قرأ { وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ }
وهي مسألة بدعية ودلالة صحيحة.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي (رحمه الله) في تفسير هذه الآية (164 / 1)

دليل على اعتبار الولي في النكاح :

فإن قليلاً من التدبر في ورود الفعل المضارع " تنكحوا " مرتين في الآية بصورة مختلفة عن الأخرى
لهو القول الفصل في هذا الشأن وليس بعد قول الله تعالى قول.

فقد جاء الفعل " تنكحوا " وماضيه " نكح " وبعده " المشركات " فكأنه يخاطب الذين يريدون
الزواج ألا يتزوجوا المشركات حتى يؤمن.

وأما في المرة الثانية :

فإنه لا يخاطب الزوجات ولكنه يخاطب الأولياء، ذلك لأن وروده في المرة الثانية جاء وقد ضم فيه
حرف المضارعة التاء " تنكحوا " وماضيه " أنكح " فهو إلي الأولياء ألا ينكحوا موليائهم للمشركين حتى
يؤمنوا.

فهل بعد هذا البلاغ بلاغ آخر...؟!

قوله تعالى : { قَانِكُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ } (النساء 25)

فاشترط إذن ولي الأمة لصحة النكاح فدل على أن لا يكفي عقدها لنفسها.

وقوله تعالى : { الرُّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ } (النساء 34)

والولاية من القوامة المنصوص عليها.

قول الشيخ الكبير لموسى ({ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ } (القصص 27)

ما أخرجه البخاري من حديث عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت في قوله تعالى :

{ وَمَا يُثَلَّى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ

{

قالت : هذا في اليتيمة التي تكون عند الرجل لعلها أن تكون شريكته في ماله (وهي أولى به)

فيرغب عنها أن ينكحها فيعضلها لما لها ولا ينكحها غيره كراهية أن يشركه أحد في مالها.

وقوله تعالى :

{وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَجَلٌ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُوا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ

{

- وسبب نزول هذه الآية ما أخرجه البخاري عن الحسن قال :

" حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه (هذه الآية) قال : زوجت أختاً لي من رجل فطلقها حتى

إذا انقضت عدتها جاء يخطبها فقلت له :

زوجتك وفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم حثت تخطبها لا والله لا تعود إليها أبداً وكان رجلاً لا بأس

به وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه فأنزل الله هذه الآية " فلا تعضلوهن(1) "

فقلت : الآن أفعل يا رسول الله

قال : فزوجتها إياه ."

? تنبيه

زوج أخت معقل يسمى أبي البذاح

ففي هذه الآية نهى الأولياء عن عضل النساء عن العودة إلي أزواجهن وفي هذا أصرح دليل علي اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معني ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج إلي أخيها.

لذا قال الحافظ ابن حجر في (الفتح)

ومن أقوى الحجج هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة، وهي أصرح دليل على اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله (أي لمنعه) معني، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج إلي أخيها

ومن كان أمره إليه لا يُقال : إن غيره منعه منه.

وقال القرطبي في تفسيره (2/ 666)

في الآية دليل علي أنه يجوز النكاح بغير ولي لأن أخت معقل كانت ثيباً ولو كان الأمر إليها لزوجت نفسها ولم تحتج إلي وليها معقل.

قال الشافعي (رحمه الله) في تفسير هذه الآية (2/ 488)

وهذا أبين ما في القرآن من أن للولي مع المرأة في نفسها حقاً.

فلو كان للمرأة إنكاح نفسها بغير إنكاح وليها إياها أو كان لها تولية من أرادت توليته في إنكاحها لم يكن نهى وليها عن عضلها معني مفهوم إذ كان لا سبيل له إلي عضلها، وذلك أنها إن كانت متى أرادت النكاح جاز لها إنكاح نفسها أو إنكاح من توكله بإنكاحها فلا عضل هنالك لها من أحد فينهى عضلها عن عضلها، وفي فساد القول: بأن لا معني لنهي الله عما نهى عنه.

صحة القول بأن لولي المرأة في تزويجها حقاً لا يصح عقدها إلا به.

قال القرطبي (رحمه الله) في تفسيره هذه الآية (158 / 3)

ففي الآية دليل على أنه لا يجوز النكاح بغير ولي لأن أخت معقل بن يسار كانت ثيباً ولو كان الأمر إليها دون وليها لزوجت نفسها.

قال ابن عطية (رحمه الله) في تفسير هذه الآية (290/2)

وهذه الآية تقتضي ثبوت حق الولي في إنكاح وليته وأمر النكاح يفتقر إلى ولي خلاف قول أبي حنيفة "إن الولي ليس من شروط النكاح".

قال الحافظ ابن كثير (رحمه الله) في تفسير الآية (267/1)

وفيه دلالة على أن المرأة لا تملك أن تزوج نفسها وأنه لا بد في النكاح من ولي.

قال ابن العربي في (أحكام القرآن 1/201)

وهو دليل قاطع على أن المرأة لا حق لها في مباشرة النكاح وإنما هو حق الولي خلافاً لأبي حنيفة ولولا ذلك لما نهاه الله عن منعها.

قال السعدي (رحمه الله) في تفسير هذه الآية (174/1)

وفي هذه الآية دليل على أنه لا بد من الولي في النكاح لأنه نهى الأولياء عن العضل ولا ينهاهم إلا عن أمر هو تحت تدبيرهم ولهم فيه حق.

قال ابن عاشور في (التحرير والتنوير 2/427)

واسمه كاملاً (تحرير المعني السديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد)

للعلامة : محمد الطاهر بن عاشور قال:

وفي هذه الآية إشارة إلى اعتبار الولاية للمرأة في النكاح بناءً على غالب الأحوال يومئذ لأن جانب المرأة جانب ضعيف مطموع فيه معصوم من الأمتهان فلا يليق تركها

تتولى مثل هذا الأمر بنفسها لأنه ينافي نفاستها وضعفها فقد يَستخف بحقوقها الرجال حرصاً على منافعهم وهي تضعف عن المعارضة.

قال أبو عيسى الترمذي (رحمه الله) في (جامعه 325/8)

وفي هذا الحديث دلالة علي أنه لا يجوز النكاح بغير ولي لأن أخت معقل بن يسار كانت ثيباً فلو كان الأمر إليها دون وليها تزوجت نفسها ولم تحتج إلي وليها معقل بن يسار وإنما حاطب الله في هذه الآية الأولياء فقال : { فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ } ففي هذه الآية دلالة على أن الأمر إلي الأولياء في التزويج مع رضاهن.

- واستدل البخاري (رحمه الله) في صحيحه بهذا الحديث علي أنه لا نكاح بغير ولي.

قال ابن العربي في (عارضة الأحوذى 13 /5)

حديث معقل فإن منع أخته أن يردّها زوجها بعد أن طلقها فنزلت :

{ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ }

أخرجه البخاري وغيره وهذا نص لا تأويل فيه ولا غبار عليه.

أما الأدلة النبوية وهي مصدر التسريع الثاني جاء فيها :

(1) ما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد عن أبي موسى الأشعري أن النبي (قال :

" لا نكاح إلا بولي " حديث صحيح صححه الألباني في الأرواء (235/6)

(2) وأخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد عن عائشة (رضي الله عنها) أن النبي (قال :

" أيما امرأة نكحت بغير إذن مولايها فكاحها باطل (ثلاثاً) ولها مهرها بما أصاب منها فإن اشتجروا!

فإن السلطان ولي من لا ولي له " .

قال ابن العربي (رحمه الله) في (عارضة الأحوذي 14/5)

وقوله ثلاثة أقوال : (يفسخ بعد العقد، ويفسخ بعد الدخول، ويفسخ الثالثة بعد الطول

والولادة).

- وهذا الحديث والذي قبله صريحان في الشرطية، وقد ثبت هذا المعنى من قول عمر بن الخطاب

وعلي بن أبي طالب وابن عباس (جامع أحكام النساء)

(3) أخرج البخاري من حديث عائشة (رضي الله عنها) في وصف نكاح الجاهلية قالت :

" فنكاح منها كنكاح الناس اليوم يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيُصدقها ثم ينكحها".

(4) وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي هريرة قال :

" لا تنكح المرأة نفسها فإن الزانية تنكح نفسها".

(5) أخرج ابن ماجه الدراقطني والبيهقي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (:

" لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها" (1)

قال الحافظ في (بلوغ المرام)

رواه ابن ماجه الدراقطني ورجالة ثقات دون ذكره الجملة الأخيرة

(والشطر الأخير من الحديث ضعيف مرفوعاً صحيح موقوفاً علي أبي هريرة)

- ومما يدل على الحديث السابق ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عائشة (رضي الله

عنها) :

" أنها أنكحت رجلاً من بني أخيها جارية من بني أخيها فضربت بينهما بستر ثم تكلمت حتى إذا

لم يبق إلا النكاح أمرت رجلاً فأنكح ثم قالت: (ليس إلى النساء نكاح) ."

- من هنا نعلم أن العقد لا يتعقد بعبارتها فلا يصح منها عقدها وتزويجها لنفسها، فلا يصح تزويجها

لغيرها من باب أولى.

- هذا وقد ذهب الحافظ في (الفتح) عن ابن المنذر أنه لا يُعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك.

ثالثاً: المذاهب

بعد أن تكلمنا عن الأدلة القرآنية والسنة النبوية بقي أن نتكلم عن المذاهب الفقهية.

?أولاً: المذهب المالكي

قال الأبي المالكي (رحمه الله) في (شرحه على مسلم 30/4)

أوجب مالك الولي مطلقاً، والحجة لمالك قوله تعالى:

{ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُ } مع قوله تعالى : {وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا }{

لأن الخطاب للأولياء فلولا أن لهم حقاً لم يُخاطبوا.

- وقوله (-: " لا نكاح إلا بولي " .

والنفي في مثل هذا التركيب في النكاح والمعاملات إنما هو لنفي الصحة.

قال ابن رشد المالكي (ت: 520هـ) في (البيان والتحصيل 379/4)

سئل مالك عن المرأة تزوج نفسها أو تزوجها امرأة أخرى فقال: يُفرق بينهما دخل بها أو لم يدخل.

ثانياً: المذهب الشافعي

قال الشافعي (رحمه الله) في (الأم 13/5)

فإن امرأة بكحت بغير إذن وليها فلا نكاح لها، وقال أيضاً في نفس المصدر (5 / 169) : فالنكاح لا يثبت إلا بأربعة أشياء (الولي، ورضا المنكوحه، ورضا الناكح، وشاهدي عدل).

قال البيهقي (رحمه الله) في (معركة السنن والآثار 28/10)

في حديث معقل الدلالة الواضحة على حاجتها إلى الولي الذي هو غيرها في تزويجها ومن حمل عضل معقل علي أنه كان يزهدا في المراجعة فمُنِع من ذلك كان ظالمًا لنفسه في حمل كتاب الله عز وجل علي غير وجهه فلا عضل في التزهد إذا كان لها التزويج دونه ولا فائدة في يمينه لو كان لها التزويج دونه ولا حاجة إلى الحنث والتكفير.

قال النووي (رحمه الله) في (شرح علي مسلم 205/9)

قال مالك والشافعي يشترط ولا يصح نكاح إلا بولي.

وفي كتابه (الأخيار 48/2)

ولا يصح عقد النكاح إلا بولي ذكر وشاهدي عدل.

ثالثاً: المذهب الحنبلي

سئل الإمام أحمد

عن المرأة أرادت التزويج فجعلت أمرها إلى الرجل الذي يتزوج بها وشاهدين:

قال: هذا ولي وخاطب لا يكون هذا والنكاح فاسد، ولكن تجعل أمرها إلى السلطان فيزوجها.

قال ابن قدامة في (المغني 337/3 مسألة 1099)

(لا نكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين)

النكاح لا يصح إلا بولي ولا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها ولا توكيل غير وليها في تزويج فإن فعلت لم يصح النكاح.

روى هذا عن عمر وعليّ وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة (وإليه ذهب سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وابن المبارك وعبيد الله العنبري والشافعي وإسحاق وأبو عبيد.

وروى عن ابن سيرين والقاسم بن محمد والحسن بن صالح وأبي يوسف:

(لا يجوز لها بغير إذن وليها).

وفي (المعتمد علي فقه الإمام أحمد 159/2)

(الجامع بين نيل المآرب للشيباني ومنار السبيل لابن ضويان)

الولي شرط من شروط صحة النكاح.

- وقالوا في قول النبي (: " فنكاحها باطل " .

لأن المرأة غير مأمونة على البُضع لنقص عقلها وسرعة انخداعها فإن زوجت نفسها أو غيرها لم يصح.

- وقالوا في قوله تعالى : { فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ }

لا يدل علي صحة نكاحها نفسها بل على أن نكاحها إلي الولي، فلو لم يكن لمعقل ولاية النكاح لما عاتبه تعالى علي ذلك.

رابعاً: المذهب الظاهري

قال ابن حزم في (مسألة رقم 1821)

ولا يحل للمرأة نكاح ثيباً كانت أو بكراً إلا بإذن وليها.

وقال أيضاً كما في المُحلى (9 / 453)

ولا يحل للمرأة نكاح ثيباً كانت أو بكراً إلا بإذن وليها الأب أو الإخوة أو الجد أو الأعمام أو نني

الأعمام وإن بعدوا الأقرب فالأقرب أولى.

خامساً: المذهب الحنفي

ولكن الإمام أبو حنيفة كان له رأى آخر، فذهب إلى أن المرأة الحرة العاقلة البالغة لا يشترط لصحة

العقد عليها وجود الولي وإما يُشترط في إنكاح الصغيرة وحجته في هذا ما يلي:

قوله تعالى : { فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ } (البقرة 230)

قالوا: فأضاف النكاح إليهن فدلّ على جواز النكاح بعبارتهم من غير شرط الولي.

قوله تعالى : { وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَهْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ } (البقرة 232)

وقالوا الاستدلال بأن النكاح إليهن من وجهين:

أ- أنه أضاف النكاح إليهن.

والرد على ذلك الأدلة الصحيحة التي مرت معنا ترد على ذلك.

ب- أن النهي عن العضل في الآية يحتمل أن يكون للأزواج فنهتهم عن منع أزواجهم المطلقات

وبعد قضاء عدتهن بمن شئن من الأزواج.

الرد على ذلك

تقدم معنا سبب نزول الآية وأنها ترد هذا التأويل الفاسد.

ثانياً استدلووا كذلك بما أخرجه الإمام مسلم من حديث ابن عباس عن النبي (قال:

" الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تُستأذن في نفسها وإذنها صماتها "

وفي رواية

" الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تُستأمر وإذنها سُكوتها ".

?ولا يصفو لهم الاستدلال بهذا الحديث على عدم اشتراط الولي لأمرين:

(1) أن عاية ما يدل عليه الحديث أن للولي حقاً في تزويج الثيب وللثيب حق تزويج نفسها وحقها أرجح من حقه فلم يجيز تزويجها بدون استثمارها وموافقتها أما البكر فحق الولي أعظم من حقها ولذا اكتفى بصمتها وهذا كله حاله الإيجاب فلا يجوز للولي أن يجبر الأيم على ما تكره.

(2) أنه لو كان معنى الحديث ما أرادوا للزم أفضلية الزواج بدون الولي وهذا مخالف ما عليه الحنفية من استحباب وجود الولي.

وقال الترمذي (في جامعه 244/4) في تعليقه على الحديث السابق

الذي أخرجه مسلم من حديث ابن عباس:

" الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تُستأمر وإذنها سكوتها ".

قال: واحتج بعض الناس في إجازة النكاح بغير ولي (بهذا الحديث) وليس في هذا الحديث ما

احتجوا به لأنه جاء عن ابن عباس عن النبي (أنه قال:

" لا نكاح إلا بولي ".

وهكذا أفتى ابن عباس بعد النبي (وإنما معنى قول النبي):

" الأيم أحق بنفسها من وليها".

عند أكثر أهل العلم : أن الولي لا يزوجه إلا برضاها وأمرها فإن زوجها فالتكاح مفسوخ لحديث خساء بنت خدام حيث زوجها أبوها وهي ثيب فكرهت ذلك فرد النبي (بكاها) والحديث عند البخاري)

وقال النووي في (شرح مسلم 203/9)

أحق بنفسها يحتمل من حيث اللفظ أن المراد أحق من وليها في كل شيء من عقد وغيره كما قاله أبو حنيفة وداود (وهذا مرجوح)

- الاحتمال الثاني : أنها أحق بالرضا أي لا تزوج حتى تنطق بالأذن بخلاف البكر وهذا هو الراجح وذلك لما صح عنه (أنه قال:

" لا نكاح إلا بولي "

وغير ذلك من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي.

وقد استوفى ابن حزم (رحمه الله) في (المحلى 457/9) الرد على هذه الشبهة.

ثالثاً: ومما استدلوا به كذلك على عدم اشتراط الولي:

- ما أخرجه الإمام أحمد عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة:

" أن رسول الله (خطب أم سلمة فقالت: يا رسول الله إنه ليس أحد من أوليائي (تعني شاهداً)

فقال: إنه ليس أحد من أوليائك شاهد أو غائب يكره ذلك

فقالت: يا عمر زَوِّج النبي (فتزوجها النبي)".

فاستشهد بهذا الحديث أبو جعفر الطحاوي (رحمه الله) في (شرح معاني الآثار) على أنه يجوز أن

تزوج المرأة نفسها دون ولي.

ولكن الرد بسيط جداً وهو : أن الحديث ضعيف.

? فوائد وتنبيهات

(1) مع أن أبا حنيفة أجاز للمرأة أن تزوج نفسها بدون ولي، ولكنه جعل للولي حق فسخ العقد إذا تزوجت بغير كف.

(2) من المعروف أن أبا يوسف ومحمد هما صاحبي أبي حنيفة وأتبع الناس له وأعلمهم بقوله لكن خالفاه في هذه المسألة كما خالفاه في مسائل لا تكاد تحصى وهذه منقبة لهما لأنهما مع الدليل حيث كان.

فقد نقل الطحاوي (رحمه الله) في (شرح معاني الآثار الجزء الثالث ص7) :

عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن (رحمهما الله) أنهما قالوا:

على أنه يجوز تزويج المرأة نفسها إلا بإذن وليها :

وأيضاً هذا رد علي الطحاوي نفسه الذي قال في نفس الكتاب أنه يجوز أن تزوج المرأة نفسها بدون وليها كما مر معنا في الشبهة الثالثة.

(3) قال ابن تيمية (رحمه الله) في (مجموع الفتاوى 191/19)

وكثير من مجتهدى السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما الأحاديث ضعيفة طوها صحيحة وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما الرأي رأوه، وإما في المسألة نصوص لم تبلغهم.

- ولعل الأخير هو الذي أصاب أبا حنيفة ومن وافقه من الحنفية، لأننا نجد أن الحنفية خالفوا أحاديث صحيحة صريحة ولعلمهم لم تبلغهم منها.

- ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله (:

" نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن "

- وعند مسلم من حديث رافع بن خديج عن رسول الله (قال:

" ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث ".

لكننا نجد أبا حنيفة يرخص في ثمن الكلب.

قال الشافعي (رحمه الله)

أبو حنيفة يضع أول المسألة خطأ ثم يقيس الكتاب كله.

وقال ابن أبي حاتم

لأن الأصل كان خطأ فصارت الفروع ماضية على الأصل.

? ملحوظة بالنسبة لكسب الحجام

أخرج الإمام مسلم:

" أن رسول الله (أحتجم وأعطي الحجام أجره واستعط ".

فهذا دليل الإباحة على أخذ الحجام أجر.

4) هذا وقد رد علي الإمام أبي حنيفة علماء كثيرون في مسألة الولي منهم:

ابن كثير حيث قال في (تفسيره 491/1)

في قوله تعالى : {إِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} (النساء 59)

قال مجاهد وغير أحد من السلف أي إلي كتاب الله وسنة رسوله (وهذا أمر من الله عز وجل

بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلي الكتاب والسنة.

- كما قال تعالى : {وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُهُ إِلَى اللَّهِ} (الشورى 10)

فما حكم به الكتاب والسنة وشهد له بالصحة فهو الحق، وما بعد الحق إلا الضلال.

- ولهذا قال تعالى : { إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ } (النساء 59)

أي ردوا الخصومات والجهالات إلى كتاب الله وسنة رسوله فتحاكموا إليها فيما شجر بينكم،

{ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ }

فدل على أنه من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمناً

بالله ولا باليوم الآخر.

ثم قال (رحمه الله) فتوى أبي حنيفة في إباحة الزواج دون ولي لا شأن لها في شريعتنا لمن يريد

إباحة الزواج العرفي دون ولي حتى وإن أفتى بذلك أحد الصعابة فلا يصح العقد دون ولي.

وقال ابن العربي في (عرضة الأخوذي 13/5)

وأي عذر لأبي حنيفة في أن يعرض عن هذه الأدلة كلها.

وقال أيضاً كما في (أحكام القرآن 201/1)

وهذا دليل قاطع على أن المرأة لا حق لها في مباشرة النكاح وإنما هو حق الولي خلافاً لأبي حنيفة

ولولا ذلك لما نهاه الله عن منعها.

وقال ابن حزم (رحمه الله) في (المحلى 456/9)

قول أبي حنيفة فظاهره التناقض والفساد لأنها أقوال لا متعلق لها بقران ولا سنة لا صحيحة ولا

سقيمة ولا بقول صاحب ولا بمعقول ولا بقياس ولا رأي سديد

وهذا لا يقبل إلا من رسول الله (الذي لا ينطق عن الهوى إلا عن وحي من الخالق الذي لا يسأل عما يفعل وأما من غيره (فهو دين جديد.

?رابعاً: كلام أهل السلف والخلف في الزواج بدون ولي (الزواج العرفي)

بعد أن تكلمنا عن الأدلة القرآنية وبعد ذلك عن السنة النبوية وبعدُ بالمذاهب الفقهية ها نحن نسرّد كلام أهل العلم في هذا الأمر ولنبدأ بخير القرون:

(1) فقد نقل عنهم بطلان الزواج بدون ولي وقد ردّ فاروق الأمة عمر بن الخطاب (هذا الزواج وجلد عليه.

(2) وقال حبر الأمة ابن عباس.

البغية هي التي تزوج نفسها.

(3) وصحّ هذا أيضاً عن أبي هريرة (حيث قال:

" الزانية هي التي تزوج نفسها أو غيرها " .

- هذا وقد حكى بن المنذر (رحمه الله) أنه لا يعرف عن الصحابة سوى ذلك.

(4) قال الترمذي (رحمه الله) في (جامعه 232/4)

والعمل في هذا الباب علي حديث النبي (:

" لا نكاح بغير ولي " .

عند أهل العلم من أصحاب النبي (منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة وغيرهم.

وهكذا روي عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا لا نكاح إلا بولي ومنهم:

سعيد بن المسيب، الحسن البصري، وشريح، وإبراهيم النخعي، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم.

وبهذا يقول سفيان الثوري والأوزاعي ومالك وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد.

(5) وقال البخاري (رحمه الله) في (صحيحه 182/9)

باب لا نكاح بغير ولي.

(6) قال الطبري

في حديث حفصة حين تأمّت وعقد عليها عمرُ النكاح ولم تعقده هي إبطال قول من قال :

إن للمرأة البالغة المألّكة لنفسها تزويج نفسها وعقد السكاح دون وليها، ولو كان ذلك لها لم يكن رسول الله (ليدع خطبة حفصة لنفسها إذ كانت أولى بنفسها من أبيها وخطبها إلي من لا يملك أمرها ولا العقد عليها).

(7) وقال ابن عبد البر في (التمهيد 90/19)

في حديث معقل بن يسار هذا أصح شيء وأوضحه في أن للولي حقاً في الإنكاح ولا نكاح إلا به لأنه لولا ذلك ما نهى عن الفصل ولأستغني عنه.

- وقد صرح الكتاب والسنة بأن لا نكاح إلا بولي فلا معنى لما خالفهما.

- والأولى أن يُحمل قوله (" لا نكاح إلا بولي " على عمومه.

وكذلك قوله (" أيما امرأة نكحت بغير وليها فنكاحها باطل " على عمومه أيضاً.

وأما الحديث " الأيم أحق بنفسها من وليها " فإنما ورد للفرق بين الثيب والبكر في الأذن والله أعلم.

(8) قال البغوي (رحمه الله) في (شرح السنة 40/9)

والعمل على حديث النبي (" لا نكاح إلا بولي " عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي (ومن

بعده.

(9) وقال النووي في (شرح مسلم 305/9)

قال مالك والشافعي يشترط ولا يصح نكاح إلا بولي للحديث المشهور " لا نكاح إلا بولي "

وهذا يقتضي نفي الصحة.

(10) وقال ابن المنذر (رحمه الله) في (السنن الكبرى 113/7)

واجمعوا أن للسلطان أن يُزوج المرأة إذا أرادت النكاح ودعت إلى كفاء وامتنع الولي أن يزوجه.

(11) قال البيهقي (رحمه الله) في (السنن الكبرى 113/7)

نقلًا عن الفقهاء الذين ينتهي إلى قولهم من تابعي أهل المدينة كانوا يقولون:

لا تعقد المرأة عقدة النكاح في نفسها ولا في غيرها والله أعلم.

قال ابن حزم (رحمه الله) في (المحلى مسألة رقم 1821 " 451 / 9 ")

لا يحل للمرأة نكاح ثيباً كانت أو بكرًا إلا بإذن وليها.

(13) قال ابن حبان (رحمه الله) في (صحيحه 152/6)(153/6)

باب: ذكر نفي إجازة عقد النكاح بغير ولي وشاهدي عدل.

باب: ذكر البيان بأن الولاية في الإنكاح إنما هي للأولياء دون النساء.

باب: نفي إجازة عقد النساء النكاح على أنفسهن بأنفسهن دون الأولياء.

(14) وقال شيخ الإسلام (رحمه الله) في (مجموع الفتاوى 32 / 21، 102)

- فإن جمهور العلماء يقولون النكاح بغير ولي باطل.

- إذا تزوجها بلا ولي ولا شهود وكنم النكاح فهذا نكاح باطل باتفاق الأمة.

بل الذي عليه العلماء أنه: " لا نكاح إلا بولي "

" أيما امرأة تزوجت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل ."

ونكاح السر هو من جنس نكاح البغايا.

قال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى ج 32 ص131)

فإنه قد دلّ عليه (أي الولي) القرآن في غير موضع والسنة في غير موضع وهو عادة الصحابة إنما

كان يزوج النساء الرجال لا يُعرف أن امرأة نفسها وهذا مما يفرق فيه بين النكاح ومتخذات أخدان ولهذا

قالت عائشة:

" لا تزوج المرأة نفسها فإن البغي هي التي تزوج نفسها ."

لكن لا يكتفي بالولي حتى يعلن فإن من الأولياء من يكون مستحسناً على قرابته.

قال تعالى : { وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ } (النور 32)

وقال تعالى: { وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا } (البقرة 221)

فخاطب الرجال بإنكاح الأيامي كما خاطبهم بتزويج الرقيق وفرق بين:

قوله تعالى : { وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ } وقوله تعالى: { وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ }

? وسئل شيخ الإسلام

عن رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجوها في غيبة أبيها ولم يكن لها ولي وجعلوا أن أباهما توفي

وهو حي وشهدوا أن خالها أخوها فهل يصح العقد أو لا؟

فأجاب شيخ الإسلام:

إن شهدوا أن خالها أخوها فهذه شهادة زور ولا يصير الخال ولياً بذلك بل هذه قد تزوجت بغير ولي فيكون نكاحها باطلاً عند أكثر العلماء والفقهاء كالشافعي وأحمد وغيرهما ولأن الأب أن يجدده ومن شهد أن خالها أخوها وأن أباه مات فهو شاهد زور يجب تعزيره ويعزر الخال.

وإن كان قد دخل بها فلها المهر ويجوز أن يزوجه الأب في عدة النكاح الفاسد عند أكثر العلماء كأبي حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه.

وسئل شيخ الإسلام أيضاً

عن امرأة خلاها أخوها (أي وضعها في خلوة) في مكان لتوفي عدة زوجها فلما انقضت العدة هربت إلى بلد مسيرة يوم وتزوجت بغير إذن أخيها ولم يكن لها ولي غيره فهل يصح العقد أم لا؟

فأجاب:

إذا لم يكن أخوها عاضلاً لها وكان أهلاً للولاية لم يصح نكاحها بدون إذنه والحال هذه والله أعلم.

15) قال الكرماني (رحمه الله) في (شرحه علي البخاري 95/9)

في قوله تعالى { فَلَا تَعْصُوهُنَّ } الآية تدل على أن المرأة لا تزوج نفسها ولو أن لها ذلك لم يتحقق معنى العضل.

16) وقال الحافظ ابن حجر (رحمه الله) في (شرحه علي البخاري 187/9)

في الآية نفسها: هي أصرح دليل على اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معنى وقال الجمهور:

لا تزوج المرأة نفسها أصلاً.

17) وقال القسطلاني (رحمه الله) في (إرشاد الساري شرح البخاري 412/11)

حديث معقل: من أقوى الأدلة وأصرحها على اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معنى ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج إلى أخيها ومن كان أمره إليه لا يُقال إن غيره منعه منه.

18) وقال المناوي (رحمه الله) في (فيض القدير 437/6)

لا نكاح إلا بولي أي لا صحة له إلا بعقد ولي، فلا تزوج امرأة نفسها فإن فعلت فهو باطل.
(لا نكاح: صحيح) وحمله على نفي كماله لكونه على صدد فسخ الأولياء لعدم الكفاءة عدول عن الظاهر من غير دليل.

قال الصنعاني في (سبل السلام 117/3)

والحديث (معقل بن يسار) دلّ على أنه لا يصح النكاح إلا بولي لأن الأصل في النفي الصحة لا الكمال

- فالجمهور على اشتراطه وأنها لا تزوج المرأة نفسها.
- وذهبت الحنفية إلى أنه لا يشترط مطلقاً محتجين بالقياس على البيع، فإنها تستقل ببيع سلعتها وهو قياس فاسد الاعتبار، إذ هو قياس مع نص.
- بالإضافة إلى أنه قياس مع الفارق.

وقال أيضاً الصنعاني في (سبل السلام ص 118 المجلد الثالث)

عند قول النبي ("أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها")

في الحديث دليل على اعتبار إذن الولي في النكاح بعقده لها أو عقد وكيله وظاهره أن المرأة تستحق المهر بالدخول وإن كان النكاح باطلاً لقوله: " فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ". وفيه دليل على أنه إذا اختل ركن من أركان النكاح فهو باطل مع العلم والجهل وأن النكاح يسمى باطلاً وصحياً ولا واسطة.

(20) قال الشوكاني في (نيل الأوطار 143/6) وأيضاً في (السييل الجرار 259/2)

وقد ذهب إلى اعتبار الولي جمهور السلف والخلف.

(21) قال صديق حسن خان (رحمه الله) في (الروضة الندية 11/2)

الأدلة الدالة على اعتبار الولي وأنه لا يكون العاقد سواه وأن العقد من المرأة لنفسها بدون إذن وليها باطل قد رويت من طريق جماعة من الصحابة فيها الصحيح والحسن وما دونهما فاعتباره محتتم وعقد غيره مع عدم عضله باطل بص الحديث لا فاسد على تسليم أن الفاسد واسطة بين الصحة والبطال ولا يعارض هذه الأحاديث حديث :

" الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تُستأذن " .

(22) قال صاحب عون المعبود 101/6 (رحمه الله)

والحق أن النكاح بغير الولي باطل كما يدل عليه أحاديث الباب.

(23) قال المباركفوري (رحمه الله) في (تحفة الأحوذى 232/4)

القول القوي الراجح " لا نكاح إلا بولي " وهو قول الجمهور.

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب (رحمه الله) في (مؤلفات محمد بن عبد الوهاب 114/10)

قوله " لا نكاح إلا بولي "

قال في (المغني) : لا يصح إلا بولي ولا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها ولا توكل غير وليها في تزويجها فإن فعلت لم يصح النكاح.

(25) قال الشيخ عبد الرحمن الساعاتي في (الفتح الرباني 155/6)

لا نكاح: نفى الصحة أقرب كما ذهب إليه الجمهور.

(26) قال العلامة الأصولي محمد مختار الشنقيطي في (أضواء البيان 234/1)

التأويل الفاسد والتأويل البعيد ومثل له الشافعية والمالكية والحنابلة بحمل الإمام أبي حنيفة

(رحمه الله) المرأة في قوله (:

" أيها امرأة نكحت بغير ولي فنكاحها باطل باطل "

على المكاتب والصغيرة (يعني الكبيرة والثير يجوز لها ذلك).

- وحمله أيضاً (رحمه الله) المسكين في قوله { سَتَيْنَ مَسْكِينًا } علي المد فأجازه إعطاء ستين مدًا

لمسكين واحد.

(27) نقل وهبة الزجيلي (رحمه الله) كما في (الفقه الإسلامي 3179/4)

نقلًا عن الكسائي الحنفي في (بدائع الصنائع 300/5)

قال: فالباطل لا يحتاج إلى فسخ لأنه معدوم لم يوجد، والفاسد يستحق الفسخ رعاية لأحكام

الشرع إما بإرادة أحد العاقلين أو بإرادة القاضي لأن إزالة الفساد واجب شرعاً وبالفسخ يرتفع الفساد

(وهذا عند الحنفية).

لكن قال ذ الزجيلي في (الفقه الإسلامي 96606)

الباطل والفاسد بمعنى واحد عند الجمهور غير الحنفية ثم قال:

نوع يجب فسخه أبداً وإن طال الزمان بعد الدخول وهو ما يكون الفساد فيه تحليل في الصيغة أو في العقدين أو في محل العقد (كالزواج بأحدي المحارم من نسب أو رضاع أو مصاهرة وزواج متعة والزواج بأكثر من أربع زوجات والزواج بغير ولي أو بغير شهود وزواج مريض الموت)

والشاهد من قوله:

نوع يجب فسخه أبداً وإن طال الزمان بعد الدخول كالزواج بغير ولي أو بغير شهود.

قال صديق حسن خان

النكاح يسمى باطلاً وصحيحاً ولا واسطة.

(28) قال الشيخ سيد سابق في (فقه السنة 87/2)

" لا نكاح إلا بولي "

والنفي في الحديث يتجه إلى الصحة التي هي أقرب المجازين إلى الذات فيكون الزواج بغير ولي باطلاً.

(29) وقال أبو بكر الجزائري (حفظه الله) في (منهاج المسلم ص416)

من الأنكحة الفاسدة التي نهى عنها النبي (النكاح بلا ولي:

وهو أن يتزوج الرجل المرأة بدون إذن وليها فهذا الكاح باطل لنقصان ركن من الأركان وهو الولي لقوله (: " لا نكاح إلا بولي '.

(30) وقال الدكتور محمد بكر إسماعيل في (الفقه الواضح 32/2)

والذي أميل إليه أن المرأة لا يجوز لها أن تزوج نفسها إلا بإذن وليها لما تقدم من الأدلة الذين يقومون بحمايتها والحرص علي مصالحها

وربما تزوج نفسها من غير كفاء أو من فاسق يهتك حرمتها وحرمة أوليائها كما أن في تزويجها لنفسها تهمة لها ووقاحة منها.

وكثيراً ما يبوء هذا الزواج بالفشل والواقع خير شاهد على ذلك، فكم من فتاة ألفت بنفسها في أحضان من لا يخاف الله ولا يرحمها فأحرحت نفسها وأسرتها ووقعت في مأرق لم تستطع التخلص منه.

(31) وقال فضيلة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر سابقاً (رحمه الله)

قال عن الزواج العرفي: هو غير معترف به عند التنازع أمام القضاء في شأن الزواج وأثاره فيما عدا نسب الأولاد كما لا تعترف به الجهات الرسمية كسند للزواج.

(32) وقال سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (رحمه الله) في (فتاوى المرأة المسلمة)

النكاح بغير ولي شرعي نكاح فاسد يتعين أن يفرق بينهما وعلي الزوج أن يطلقها فإن أبي فالحاكم يفسخ النكاح.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم (رحمه الله) مفتي المملكة العربية السعودية وهو شيخ ابن باز قال كما في (فتاوى المرأة المسلمة) عندما سُئِلَ :

س: هل تُنكح بالغة بغير ولي؟

فأجاب:

فليعلم أنه لا يصح تزويج المرأة بغير ولي وهذا مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وعليه يدل الكتاب والسنة وآثار السلف:

- قال تعالى: { وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ } (النور 32)

- قال تعالى: { وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا } (البقرة 221)

- قال تعالى: { فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ } (النساء 25)

- قال تعالى: { فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ } (البقرة 232)

- قال تعالى: { الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ } (النساء 34)

34) وقال محمد بن الحسين

النكاح بولي في كتاب الله ثم قرأ:

{ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا } (البقرة 221)

ووجه دلالة الآيات الثلاث الأولى على ذلك ما فيهن من إسناد إلا نكاح إلي الأولياء.

- ووجه دلالة قوله تعالى: { فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ } على ذلك ما ذكره البخاري حيث قال:

ولولا أن له حقاً في الإنكاح ما نهي عن العضل.

وقد أخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة الدراقطني والحاكم والبيهقي والبعوي عن

عائشة أنها قالت: قال رسول الله (:

" أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل فإن دخل بها فلها المهر مما

استحل من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له "

- وفي السنن عن أبي موسى الأشعري أن النبي (قال:

" لا نكاح إلا بولي "

- وخالف في ذلك الحنفية فقالوا بجواز نكاح المرأة بغير ولي وحجتهم في ذلك حديث:

" الأيم أحق بنفسها من وليها "

ولا حجة لهم في ذلك لأن المراد أنه لا يجوز تزويجها بغير رضاها كما أجاب بذلك غير واحد وهذا

في غاية الظهور.

(35) وقال الشيخ العلامة أحمد شاکر القاضي الشرعي مصر (رحمه الله تعالى) في (عمدة التفسير

(124/2)

ثم الذي لا يشك فيه أحد من أهل العلم بالحديث أن حديث " لا نكاح إلا بولي ".

حديث صحيح ثابت بأسانيد تكاد تبلغ مبلغ التواتر المعنوي الموجب للقطع بمعناه وهو قول الكافة من أهل العلم الذي يؤيده الفقه في القرآن ولم يحالف في ذلك (فيما نعلم) إلا فقهاء الأحناف ومن تابعهم وقلدهم.

وقد كان لمتقدميهم بعض العذر لعلة لم يصل إليهم آن ذاك بإسناد صحيح، أما متأخروهم فقد ركوا رؤوسهم وجرفتهم العصبية فذهبوا يذهبون كل مذهب في تصعيف الروايات أو تأويلها دون حجة أو دون إنصاف.

وها نحن أولاء (في كثير من بلاد الإسلام التي أخذت بمذهب الحنفية في هذه المسألة) نرى آثار تدمير ما أخذوا به للأخلاق والآداب والأعراض مما جعل أكثر أنكحة النساء اللاتي يُنكحن دون أوليائهن أو علي الرغم منهم أنكحة باطلة شرعاً تضيع معها الأنساب الصحيحة.

وأنا أهيب بعلماء الإسلام وزعمائه في كل بلد وكل قطر أن يعيدوا النظر في هذه المسألة الخطيرة وأن يرجعوا إلي ما أمر الله به ورسوله (من شرط الولي المرشد في النكاح حتى نتفادى كثيراً من الأخطار الخلقية والأدبية التي يتعرض لها النساء بجهلهن وتهورهن وباصطناعهن الحرية الكاذبة وبياتبعهن للأهواء وخاصة الطبقة المتهورة منهن (طبقة المتعلمات) مما يملئ القلب أسفاً وحزناً

هدانا الله لشرعة الإسلام ووقانا سوء المنقلب.

يقول فضيلة الشيخ الدكتور نصر فريد واصل (مفتي الجمهورية الأسبق)

إن الزواج العرفي لا يكون صحيحاً شرعاً في هذا الزمن الذي نحن فيه والذي قل فيه الوازع الديني وكثرت فيه الفتن وإنكار الشهادات التي يشهد بها الشهود وشهادات

الزور وضياع الحقوق الزوجية والنسب للحمل الذي ينشأ من هذا الزواج ولا يكون هذا الزواج صحيحاً ومشروعاً إلا إذا توافرت أركانه وشروطه الشرعية وهي:

(1) الصيغة الشرعية الصحيحة بين الزوج أو وكيله وولي الزوجة أو وكيلها الشرعي من أحد أوليائها الشرعيين (وهو ما يعرف بالإيجاب والقبول).

(2) وجود الولي الشرعي للزوجة أثناء العقد ليتولى العقد بنفسه نيابة عنها لأن الولي الشرعي ركن من أركان الزواج عند الجمهور، وتختلف هذا الركن يبطل العقد عند الجمهور وهذا ما نراه ملائماً لهذا الزمن منعاً للتحايل ومنعاً للفساد الذي يترتب على هذا الزواج العرفي الذي يحدث في هذه الأيام.

(3) وجود الشهود العدول عند صيغة العقد (والعدالة الظاهرة شرط في صحة شهادة الشاهد علي عقد الزواج) والعدالة تتطلب من الشخص ألا يكون قد ارتكب كبيرة من الكبائر ولم يكن مُصرّاً على ارتكاب الكثير من الصغائر.

(4) إعلان النكاح أي الزواج عند العقد إعلاناً عاماً وذلك بالطرق المتعارف عليها بين الناس ومنها (بل من أهمها) إقامة العرس والفرح ودعوة الناس لحضور العقد والضرب عليه بالدف وإعلانه بكل وسائل الزينة المشروعة والرفاف بين الناس وبذلك قال الإمام مالك الحديث:

" أعلنوا النكاح ولو بالدف "

ولذلك كان الإعلان بعقد النكاح عند مالك ركن من أركان النكاح وهذا صحيح في هذا العصر ونقول بوجوب العمل به حتى نحكم علي العقد العرفي بأنه عقد شرعي صحيح.

وبناءً علي ذلك فإن أي عقد يصدر ولم تتوفر فيه هذه الشروط والأركان لا يكون عقداً شرعياً صحيحاً ولا يعتد به شرعاً ويكون العقد بغير ذلك في حكم الرنا يوجب العقوبة التعزيرية بالنسبة للطرفين معاً والشهود.

- وبعد سرد الأدلة القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال المذاهب وأهل العلم في وجوب وجود الولي

وموافقته:

نقول لكل من يقدم علي الزواج العرفي أين الولي الذي هو شرط من شروط النكاح؟

ثم هناك سؤال آخر نقول لهم أين الشهود العدول؟

فمما لا شك فيه أن الشهود العدول مفقودون في الزواج العرفي.

- فلا يكاد الزواج العرفي يقوم علي شهادة مستوفية لشرائطها الشرعية وفقاً لحديث الرسول (:

" لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل "

وحول هذه المسألة يقول الدكتور نبيل غنايم (أستاذ الشريعة بكلية دار العلوم)

لابد في النكاح من أربعة أشخاص : (الولي - والزوج - والشاهدان)

ولأن الزواج يتعلق به حق غير المتعاقدين وهو الولد فاشتطت الشهادة فيه لئلا يجحده أبوه

فيضيع نسبة وإذا كانت الشهادة مطلوبة في المعاملات المالية كالبيع ونحوه فهي في النكاح أولى وأهم

ومعلوم أن الشهود يجب أن يكونوا عدولاً.

والعدل هو من يقوم بالفرائض والواجبات والسنن ويجتنب المحرمات من كبائر وصغائر فأين

الزواج العرفي من هذين الشاهدين؟ وأين شهود الزواج العرفي المستأجرون من شرط العدالة؟

وهل شهادة اثنين في مكتب محام أو شهادة طالبين ممن لا يعرفون أمور دينهم ويقعون في الحرام

ويفرطون في الواجبات شهادة صحيحة؟

بالطبع لا

فشهود الزواج العرفي لا تتوافر فيهما شروط الشاهد الصحيح فيكون الزواج العرفي غير صحيح

شرعاً.

ثم هناك سؤال ثالث: أين الإعلان والإشهار في الزواج العرفي؟

فإن الشارع الحكيم ندب إلي إعلان عقد الزواج بما يحقق له الذبوع والشهرة حتى يعلم عامة

الناس أن المرأة المعقود عليها صارت زوجة لمن عقد عليها فلا تلومها السنة الناس بالسوء.

ويقول الدكتور عبد الفتاح إدريس (أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون)

أن الإعلان والإشهار اعتبره الإمام مالك ركناً من أركان عقد الزواج في حين اعتبره بقية الأئمة

والفقهاء شرطاً من شروط صحة عقد الزواج واستدلوا علي ذلك بحديث الرسول (:

“ أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدف “.

وافترق الرواج العرفي لشروط الإعلان والإشهار يجعله أقرب إلي نكاح السر وهو نكاح باطل عند

جمهور الفقهاء ومنهم المالكية والحنابلة.

وقد سئل فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي (رحمه الله) عن رأيه في الزواج العرفي الذي

انتشر في المجتمع المصري خاصة بين الطلاب والطالبات بشكل ملحوظ والذي يتم في سرية تامة بعيداً عن

أعين الأسرة والمجتمع؟

فأجاب فضيلته:

الزواج العرفي زنا لأن الرواج إذا كان في السر والخفاء فقد انتهت المسألة لعدم وجود الإعلان

والإشهار

ولماذا يقبل إنسان أن يكون زواجه في السر؟

إنه يشبه نفسه ببعض البلطحية والمنحرفين الذين يلتفون حول المرأة في الخفاء فالزواج العرفي حرام حرام حرام لافتقاده شرط الإعلان والإشهار.

ثم هناك سؤال رابع يفرض نفسه: أين المقصد من الزواج العرفي؟

فأله عز وجل لما شرع الزواج جعل له أهدافاً اجتماعية ومقاصد مثلي منها:

- إقامة الحياة الآمنة والمطمئنة بين الزوج وزوجته القائمة على السكينة والمودة والرحمة ويتحقق من خلاله إشباع الغرائز بطريق مشروع انطلاقاً من قوله تعالى:

{ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ } (الروم 21)

فالزواج الذي تريده الشريعة الإسلامية هو الزواج الذي يؤتي ثماره بإنجاب الأولاد واستمرار الحياة وإعمار للأرض لقول الرسول (:

" تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة "

فأين هذه المقاصد من الزواج العرفي، أين السكينة والطمأنينة؟ أين المودة والرحمة؟

أين الأبناء والبنات؟

يقول الدكتور محمد نبيل غنايم

ليس في الزواج العرفي أي من هذه المقاصد سوى إشباع الغريزة بصورة حيوانية أشبه بالزنا والسرقة والاعتصاب حيث يلتقي الرجل والمرأة أو الشاب والفتاة في حُفية وظلام ويفترقان في حُفية وظلام ويتوحسان من أي حركة ويرتعدان من أي صوت لأنهما يحسان لأنهما يرتكبان جريمة لا زواجاً " الإثم ما حاك في الصدر وكرمت عليه الناس ".

فما أبعد الزواج العرفي من اطمئنان النفوس ومقاصد الزواج الشرعية وما أقربيه من حيث مقاصده إلى نكاح المتعة، فالهدف في كليهما واحد وهو المتعة بالمرأة أو الفتاة

لفترة من الوقت ثم تركها والهرب منها بعد تمزيق العقد العرفي دون السعي لتكوين أسرة وإنجاب أولاد.

؟ وهناك سؤال خامس : أين النفقة في الزواج العرفي؟

من المعاشرة بالمعروف أن ينفق الزوج على زوجته ما تحتاج إليه من طعام وملبس ودواء وإن كانت غنية موسرة وهذه النفقة واجبة بدلالة الكتاب والسنة والإجماع وهي من تمام القوامه وينبغي عليه أن يطعمها وأولادها حلالاً، قال تعالى:

{ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُيْمَقِ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُلْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا سَيِّجَعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا } وللرجل ثواب في نفقته على أهله. (الطلاق 7)

فقد أخرج البخاري ومسلم أن النبي (قال:

" إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة "

فإذا مع الزوج النفقة المستحقة الواجبة عليه جار لزوجته أن تأخذ قدر ما يكفيها وأولادها بالمعروف.

فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث عائشة (رضي الله عنها) :

" أن هنت قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجلٌ شحيح وليس يُعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال: خذي ما يكفيكي وولدي بالمعروف "

أي المتعارف عليه وبما يحقق الكفاية ويرتفع به الحرج والمشقة وتبعاً للإعسار واليسار وتقدير ذلك يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص.

والدخول بالمرأة (وفق الضوابط الشرعية) في مقابلة النفقة والسكنى وهذا وقد يتم الإخلال (بهذا الأمر) بأمر الإنفاق على الزوجة في الزواج العرفي.

فعندما تروج المرأة نفسها سراً فالوالد هو الذي ينفق عليها ومن تزوجته يقضي وطره ويحقق لذاته وشهوته ويعاشرها معاشرة الأزواج دون أن يكلف نفسه أن ينفق عليها.(نقلا من الزواج العرفي للشيخ سعيد عبد العظيم).

وهناك سؤال سادس: أين المسكن الخاص بالزوجية؟

فمن المعاشرة بالمعروف ومن معاني القوامة أن يُسكن الرجل زوجته السكنى اللائقة بها ومن المعروف أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بأذنه.

فأين هذا من الزواج العرفي؟

بل أنظر إلي ما قاله الشيخ سعيد عبد العظيم (حفظه الله) في كتابه (الزواج العرفي) قال:

لقد سمعنا عن بعض شباب الجامعة (ممن يتزوجون زواجا عرفيا) يستأجر أربعة منهم الشقة على أن يأخذ كل منهم حجرة مع رفيقته بحيث يذهبون إليها أثناء النهار ثم تعود كل واحدة منهم إلى بيتها وكأنها راجعة من كليتها ومعهدا، فإلى الله المشتكى من هذا التهتك والضياع ومن غربة الإسلام وسط أهله وبنيه.

الزواج العرفي ووجه الشبه بينه وبين نكاح السر

قال تعالى: { مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ } (1)، (2) (النساء 25)

قال الشيخ القرطبي في (تفسيره 142/5)

غير مسافحات: أي غير زوانٍ معلناتٍ بالزنى.

ولا متخذات أخدان: أصدقاء على الفاحشة / وقيل المسافحة : المجاهرة بالزنا أي التي تكرى نفسها لذلك.

وذات الخدن: هي التي تزني سراً أو التي تزني بواحد.

قال ابن كثير في (تفسيره 451/1)

قال ابن عباس: المسافحات: هنّ الزواني المعلنات يعني الزواني اللَّاتي لا يمنعهنّ أحد أرادهنّ بالفاحشة.

وقال ابن عباس: ومتخذات أخدان: يعني أخلاء.

وكذا روى عن أبي هريرة ومجاهد والشعبي ومقاتل وابن حبان والسدي قالوا: أخلاء

وقال الحسن البصري: يعني الصديق.

وقال ابن تيمية (رحمه الله) في (مجموع الفتاوى 102/32)

ونكاح السر هو من جنس نكاح البغايا، فنكاح السر من جنس ذوات الأخدان.

?فالزواج العرفي من جنس نكاح السر (نكاح البغايا) ذوات الأخدان.

(1) غير مسافحات : غير زانيات لأن الزواني كن في الجاهلية في العرف المعلنات بالزنى.

(2) المتخذات أخدان : اللواتي حبسن أنفسهن على الخليل والصديق للفجور بها سرّاً دون الإعلان بذلك.

الزواج السري وما يتعلق به من أحكام)

إن الزواج السري الذي فشا في بعض مجتمعات المسلمين بين شباب المدارس والجامعات فليس بنكاح صحيح وليس زواجاً شرعياً حقيقة وإنما زواج فاسد والأنكحة الفاسدة لا توجب بمفردها شيئاً لأنها عقوداً باطلة فهي كالبيع الباطل وهو مردود.

ولا يثبت للزواج السري (كغيره من العقود الفاسدة) أحكام النكاح الصحيح بل له أحكام خاصة، وأول أحكام النكاح السري هو التفريق فإن كان قبل الدخول فلا

يترتب عليه أثر بمعنى أن الزوجين إذا افترقا قبل الدخول فلا عدة على الزوجة ولا مهر لها ولا يثبت حرمة المصاهرة ولا النسب ولا يتوارثان لو مات أحدهما، فإن كان التفريق بعد الدخول في الزواج السري فإنه يترتب عليه بعض آثار الزوجية فيثبت المهر وتجب العدة ويثبت النسب وتثبت حرمة المصاهرة.

ولا يثبت بالزواج السري إحصان ولا فيه لعان إلا إذا كان بينهما ولد يريد الزوج نفيه عن نفسه لكون النسب لاحقاً به ولا يثبت التوارث ولا تحل المرأة للزوج المطلق ثلاثاً بالوطء فيه ولا يثبت الإيلاء ولا ظهار.....

هذا هو الموجز وإليكم بالتفاصيل

أولاً: وجوب فسخ الزواج السري

الزواج السري لا طلاق فيه وإنما يجب الفسخ والتفريق بين الزوجين، ويحكم بهذا الفسخ الحاكم طالما أن الزواج السري اختلف فيه بعض الفقهاء وليس مُجمعاً عليه في عصرنا.

أما إن كان بطلانه مُجمعاً عليه في وقت من الأوقات فللزوجة الفسخ بنفسيهما من غير حكم قاضٍ وسبب توقفه على حكم القاضي هو أنه مبني على أمور هي محل تقدير بين يدي القضاء فالسرية قد تكون مختلفة في قدرها بين الفقهاء ومن هنا احتاج الأمر إلى نظر الحاكم.

ثم إن تزويج المرأة من غير فُرقة يوقعها القاضي يجعل المرأة تعتقد أن زواجها السري انتهى على حين يعتقد زوجها السري أنها زوجته وأن نكاحها لم يفسخ منه وهذا يُقصي إلى تسلط زوجين عليها كلٍ يعتقد جلها له وتحريمها على الآخر وهذا لا يجوز.

وعلى هذا متى تزوجت بآخر قبل التفريق لم يصح الثاني ولم يجر تزوجها حتى يطلق الأول أو يفسخ نكاحها.

والمرأة إن تزوجت من رجلين معاً وكان أحدهما سرياً فهي للزوج الصحيح الشرعي لا السري(1)

وهذا واقع ومشاهد في الزواج السري فإبنا نرى الأزواج السريين لا يُطلقون عند الانفصال ولكن يكتفون في لحظة طيش وغضب بتمزيق الورقة التي تسطر فيها العقد السري أمام الزوجة السرية أو من ورائها، وقد يحتال بعض هؤلاء لأخذ ورقة الزوجة وتمزيقها أو هم يختفون فجأة ويظهرون فجأة أو يُنكرون أي معرفة أو علاقة لهم بالزوجة السرية وكل هذا يؤكد أنهم لم يقصدوا نكاحاً شرعياً وأنه لم يكن كذلك.

? تنبيه

الحكم بفساد الزواج السري يحل مشكلة كثير من الفتيات اللاتي اختفى أزواجهن السريون أو امتنعوا عن تطليقهن وتركوهن مرهونات معلقات تخشى كل واحدة منهن إظهار ورقة الزواج السري المرفوضة، فيمكن لهؤلاء الحصول على الفسخ قضاءً دون حاجة إلى طلاق زوج سري هارب أو خوفاً من جريمة الجمع بين زوجين في وقت واحد.

ثانياً: وجوب المهر في الزواج السري

يجب المهر على الرجل في الزواج السري بالدخول بالمرأة ووطئها على مذاهب كل العلماء لقوله (فيما يرويه أصحاب السنن عدا النسائي وصححه الألباني):

" أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها".

فإن كانت المرأة عاملة بالتحريم فلا مهر لها كالمطوعة على الزنا، فأما إن جهلت المرأة التحريم فنها المهر، ويجب للمرأة مهر المثل إن لم يُسم لها مهر أو الأقل من المسمى ومن مهر المثل إن سمي لها مهر في العقد.(1)

وقد اختلف العلماء: هل يستقر المهر بالخلوة في النكاح الفاسد أم لا؟

والراجح أنه يجب لها المهر بالخلوة الصحيحة وهي التي يجتمع فيها الزوجان في مكان يأمان فيه من إطلاع الغير عليهما، ولم يكن ثمة مانع يمنع الدخول الحقيقي ولو لم يحصل جماع.

ونقل إجماع الصحابة (على من أن أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب المهر ووجب العدة.

والظن بهذه الخلوة أن يكون فيها مقدمات الجماع إن لم يكن فيها جماع وخصوصاً في أصحاب الزواج السري.

وذهب الإمام أحمد أن مقدمات الدخول كالقبيل أو اللمس بشهوة أو النظر بشهوة يؤكد المهر كالدخول ولو حصل في غير خلوة.

وقد رجح الشيخ محمد أبو زهرة ذلك وقال

إنه نظر سليم لو أُجِدَّ به في مصر وطنقته المحاكم الشرعية لكان فيه احتياط للفتاة وأسرته ولهدا حجة في قوله تعالى:

(فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أَجُورُهُنَّ قَرِيبَةً) (النساء 24)

فالاستمتاع يدخل فيه مقدمات الجماع من قبيل ومس بشهوة ونظر بشهوة كما يشمل الجماع أيضاً.

ثالثاً: وجوب العدة في الزواج السري

المقصود بالعدة التعرف على براءة الرحم.

قال بعضهم تعتد الزوجة السرية بعد التفريق بثلاث حيضات إن كانت من ذوات الحيض وإلا فثلاثة أشهر، فإن كانت حاملاً فعدتها إلى وضع حملها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى 352/32)

في المنكوحة نكاحاً فاسداً: إنما تعتبر بحيضة كما مضت به السنة، وهذا هو الراجح لأنه شبيه بالزنا وأن الزانية تعتد بحيضة واحدة.

- وقد اختلف العلماء في صحة زواج من كان وطأها في نكاح فاسد في أثناء عدتها منه:

فمذهب الشافعي ورواية عن أحمد:

يجوز له أن ينكحها في عدتها منه لأن النسب لاحق في كليهما.

ومذهب مالك والرواية الأخرى عن أحمد:

لا يجوز ليميز بين ماء الوطء الفاسد وماء الوطء المباح.

رابعاً: ثبوت النسب في الزواج السري

يثبت نسب الولد الذي تحمل به المرأة من الدخول في هذا الزواج الفاسد لحق الوليد من الضياع

والدليل ما أخرجه الجماعة إلا أبو داود أن النبي (قال:

" الولد للفراش وللعاهر الحجر "

وفي لفظ:

" لصاحب الفراش "

يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف موضحاً ذلك في كتابه

(أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ص189)

إذا ولدت الزوجة المدخول بها بعقد زواج فاسد ولداً قبل مُفارقة زوجها لأقل من ستة أشهر من

تاريخ الدخول الحقيقي بها لا يثبت نسب ولدها من زوجها لأنها حملت به قبل أن تكون فراشاً له

بالدخول بها.

وإذا ولدت لتمام ستة أشهر أو أكثر من تاريخ الدخول الحقيقي بها ثبت نسب ولدها من زوجها لأنها حملت به بعد أن صارت فراشاً له بالدخول بها.

ولا يمكن أن ينفي نسب هذا الولد أصلاً لأن النفي في حال قيام الزواج الصحيح إنما كان بعد اللعان ولا لعان بين الزوجين بزواج فاسد لأن الآية واردة في الذين يرمون أزواجهم، والزواج عند إطلاق الشارع لا ينصرف إلا إلى الزواج بعقد صحيح.

ودعاوى النسب في الزواج الفاسد غير المسجل بوثيقة رسمية تسمع في المحاكم المصرية بمقتضى قانون رقم 25 لسنة 1929م إذ منع سماع الدعاوى في الزواج غير الموثق رسمياً لا تشمل النسب لأن هذا المنع لا تأثير له شرعاً في النسب.

خامساً: حرمة المصاهرة في الزواج السري

تثبت الحرمة في الزواج السري كما ثبت في الزواج الصحيح بإجماع الفقهاء.

فيحرم على الزوج السري أصول وفروع زوجته السرية وتحرم هي على أصوله وفروعه على اختلاف بين العلماء : هل تجب الحرمة بمجرد العقد أم بالدخول؟

قال ابن المنذر

أجمع كل من حفظ عنه أهل العلم على أن الرجل إذا وطأ امرأة بنكاح فاسد أنها تحرم على أبيه وابنه وأجداده وولد ولده.

ومع هذا لا يصير الرجل بالزواج السري محرماً لمن حرمت عليه ولا تصير المرأة به من محارم من حرمت عليه.

وذهب الطحاوي وحكى الإجماع عن السلف على أن التقبيل واللمس عن شهوة يوجب حرمة المصاهرة.

والأصل قوله تعالى: {وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ} (النساء 22)

والحمل على الوطء أولى لأنه أعم فيصير معنى الآية " ولا تطأوا ما وطأ آبؤكم مطلقاً " .

فيدخل فيه النكاح والسفاح (الأحوال الشخصية قسم الزواج لمحمد أبو زهرة ص 149) .

سادساً: هل يجب في الزواج السري عقوبة أو حدّ؟

لا يجب الحد في النكاح الفاسد عموماً لأن الوطء فيه كان بشبهة والشبهة هي صورة العقد

والحدود تدرأ بالشبهات لحديث النبي (:

" ادرءوا الحدود بالشبهات " (1)

وأقوى الشبهات هي أن بعض المشايخ أفتوا بصحة الزواج السري.

سابعاً: هل تجب النفقة والسكنى في الزواج السري؟

السبب في وجوب النفقة (الزوجية) وهو العقد الصحيح بشرط وجوب الاحتباس أو الاستعداد له.

والعقد الفاسد لا يوجب نفقة قط.

ويعلل ابن قدامة المقدسي ذلك بأن المرأة تبين بالفسخ كما تبين بطلاق ثلاث، ولا يستحق زوجها

عليه رجعة، فلم تجب لها سكنى ولا نفقة.

- ذلك لما أخرجه النسائي أن النبي (قال لفاطمة بنت قيس:

" إنما السُكنى والنفقة للمرأة إذا كان لزوجها عليه الرجعة " (2).

ولا تعتبر صورة العقد شبهة ولا موحودة إذا كان أحد العاقلين فاقد الأهلية أو لا يكون الإيجاب

والقبول في مجلس واحد.

فالدخول في هذه الحال يوجب عقوبة الزنا المقررة في الشريعة الإسلامية إذ لا شبهة قط ترفعها.

- وإذا كان الزواج السري لا حد فيه إلا أن هذا لا يمنع ولي الأمر من تعزيز من يتزوج سراً.

- فإن كان الزوجان السريان عالمين بفساده فإنهما يكونان زانين يجب عليهما الحد.

- ولو فرق القاضي ثم وطئها بعد التفريق يلزم الحد.

(2) أنظر للمغني 6/657 والأحوال الشخصية لأبي زهرة ص230

قال شيخ الإسلام في (مجموع الفتاوى ج33 ص126)

وكان عمر بن الخطاب (يضرب على نكاح السر، فإن نكاح السر من جنس اتخاذ الأخدان شبيه به

لاسيما إذا زوجت نفسها بلا ولي ولا شهود وكتما ذلك.

فهذا مثل الذي يتخذ صديقة ليس بينهما فرق ظاهر معروف عند الناس يتميز به عن هذا فلا

يشاء من يزني بامرأة صديقة له إلا قال تزوجتها ولا يشاء أحد أن يقول لمن تزوج في السر أنه يزني بها إلا

قال ذلك فلا بد أن يكون بين الحلال والحرام فرق مبين.

قال تعالى:

{وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ } (التوبة 115)

إلى أن قال (رحمه الله)

فالذي لا ريب فيه أن النكاح مع الإعلان يصح وإن لم يشهد شاهدان، وأما مع الكتمان والإشهاد

فهذا مما يُنظر فيه.

وإذا اجتمع الإشهاد والإعلان فهذا الذي لا نزاع في صحته وإن خلا من الإشهاد والإعلان فهو باطل

عند العامة.

صور الزواج العرفي وافتقاده لعنصر التوثيق

الزواج العرفي ينقسم إلى أربعة أقسام:

1) النوع الأول: الزواج بالشهود وبالولي وموافقة الزوجين بالإعلان ولكنه لم يتم في وثيقة رسمية

للدولة

يعني كل الأركان والشروط متوفرة إلا أنه لم يتم التوثيق أمام المحكمة أو المأذون :

وفي الغالب يضطر لهذا النوع من الزواج في حالتين:

?الحالة الأولى: الزواج من أجنبي (سعودي مثلاً)

فلو أراد رجل سعودي أن يتزوج امرأة مصرية فإنه يلزم له استخراج تصريح للزواج فإذا تعثر في

استخراجها أو تعقدت الإجراءات يلجأون إلى هذا النوع من الزواج.

?الحالة الثانية: عند الخوف من قطع المعاش

وهذا غير جائز شرعاً لأنه أكل أموال الناس بالباطل.

وهذان النوعان اللذان يندرجان تحت النوع الأول من الزواج العرفي فيه ما فيه من الإثم وإن قلنا

بشرعية هذا الزواج وأنه صحيح لكن صاحبه يقع في الإثم لأنه يترتب على هذا النوع عقوبات منها:

1. مصير الأولاد.

2. مصير الزوجة.

فإذا أنجب الزوج أبناء من هذه الزوجة كيف يكون تسجيل الأبناء رسمياً وليس ثم وثيقة

زواج.

- ثم لو فرض أنه ذهب وترك هذه الزوجة كالوقف معلقة دون أن يطلق أو دون أن يرجع لها وتظل أعوام دون زواج ودون طلاق فهي لا تستطيع أن تتحكم في نفسها أو تتصرف.

- وقد تزوج بعد ذلك (برجل آخر عند غياب الآخر) رسمياً بوثيقة زواج حكومية وهذا غير حائز لأنها متزوجة زواج شرعي آخر غير موثق.

- وقد يحدث أن ترك الزوجة زوجها (الذي تزوجها دون توثيق) وتذهب إلى آخر فتتزوج منه رسمياً بوثيقة زواج حكومية.

" فهذا هو النوع الأول من الزواج العربي "

النوع الثاني: الزواج تم بالولي وحضور الشهود وبموافقة الزوجين لكن دون إعلان ولا يتم في وثيقة

رسمية

فهذا النوع من الزواج يشتمل على شروط الزواج إلا أنه يُخالف الإعلان وعدم التوثيق.

ويتم في الغالب عند الرواج بأخرى دون معرفة الأولى وإرادة التعمية عنها وهذا النوع أيضاً فيه ما

فيه من الإثم لأنه يوقع الإنسان في شبهات ينبغي ألا يوقع نفسه فيها والرسول (يقول:

" دع ما يريبك إلى ما لا يريبك " .

والدخول والخروج على امرأة لا يعرف الناس ما بينكما يجعلك في حرج شرعي.

- وأنظر كيف كان يعالج النبي (مثل هذه المواقف التي يظن أن فيها ريبة:

" فعندما كان معتكفاً في العشر الأواخر من رمضان جاءت صفية بنت حيي لتزور النبي فجلست

معه ساعة ثم أرادت أن تنصرف أراد النبي أن يقبلها فرآه اثنان من الصحابة فأسرعا فقال النبي على

رسلكما إنها صفية

فقالا: ما نظن بك إلا كل خير

فقال: إن الشيطان يجري من ابن آدم مجري الدم فخشيت أن يقذف في قلبكما شيئاً " .

فهذا هو الرسول (وموقفه لإزالة الشكوك مع أنها زوجته فكيف بمن يدخل ويخرج ولا نعرف هل

هي زوجته أم لا.

(3) النوع الثالث: إيجاب وقبول من الزوجين (الرجل والمرأة) مع وجود الشهود

فهذا النوع يفتقد الولي والإعلان والإشهار وبدون تسجيل وهذا النوع من الزواج باطل عند جمهور

الفقهاء كما سيأتي بيانه

- وهذا النوع يكثر غالباً بين الطلبة وطالبات الجامعات والغرض منه قضاء الشهوة والوطر.

- وهذا النوع سنتناوله بالتفصيل وبيان بطلانه وأنه غير جائز شرعاً.

النوع الرابع: زواج بدون تسجيل وبدون إعلان وبدون ولي وبدون شهود

وهذا النوع هو الطامة الكبرى والمصيبة العظمى.

ملحوظة

فهناك زواج عرفي حلال وهو ما يكون بين القبائل البدوية.

وهناك زواج عرفي صحيح مع الإثم دون توثيق.

وهناك زواج عرفي باطل فقد ركن من أركانه كالولي مثلاً أو ليس فيه إيجاب وقبول.

فالزواج العرفي يفتقد عنصر التوثيق

أي أنه غير موثق رسمياً على يد مأذون شرعي ولم يتم تسجيله في محكمة الأحوال الشخصية ولا

في الشهر العقاري.

ويترتب على افتقاد الزواج العرفي لعنصر التوثيق ضياع كافة حقوق الزوجة الشرعية والقانونية من

هذا الزواج فلا حق للزوجة في المهر ولا في النفقة ولا في الإرث.

وقد نصّ قانون الأحوال الشخصية على أهمية توثيق عقد الزواج حفاظاً وحمايةً لحقوق الزوجة

الشرعية حيث نصت المادة 99 الفقرة الرابعة من اللائحة الشرعية الصادرة عام 1931 على:

أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى ج 33 ص 131)

ولم يكن الصحابة يكتبون الصداق لأنهم لم يكونوا يتزوجون على مؤخر بل يعجلون المهر وإن أخروه فهو

معروف، فلما صار الناس يتزوجون على المؤخر والمدة تطول ويُس: صاروا يكتبون المؤخر وصار ذلك حجة في إثبات

الصداق وفي أنها زوجة له.

قال فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور / محمد سيد طنطاوي

ومما يكثر الحديث عنه في هذه الأيام ما يُسمى بالزواج العرفي أو بالزواج غير الموثق أمام المأذون

الشرعي أو أمام الجهات الرسمية التي خصصتها الدولة لهذا الغرض.

وهذا الزواج حتى ولو كان مشتملاً على الأركان والشروط الشرعية لعقد الزواج فإنه يكفي

للتحذير منه وللتبعد عنه عدم توثيقه لأن هذا التوثيق وضعته الدولة لصيانة حقوق الزوجين وهو أمر

تدعوا إليه شريعة الإسلام، وفي عدم توثيق عقد الزواج أمام المأذون الشرعي أو الجهات الرسمية المُخصصة

لهذا الغرض أضراراً كثيرة معظمها يعود على المرأة إذ تتحمل هي أخطر أوزاره وأفدح نتائجه في عرضها

وسمعتها وتوصد دونها أبواب القضاء عند الإنكار الذي يحدث دائماً فلا تسمع دعواها ولا تحظى بأي

حقوق ويصعب ولدها فلا اعتراف بسببه ولا نفقة لها ولا رعاية لشئونه من والده أو من عشيرة والدته.

مجلة التوحيد - عدد ذو القعدة - 1420 هجراً.

يقول الدكتور نصر فريد واصل (مفتي الديار المصرية سابقاً)

إن اعتماد البعض على مذهب الأحناف المعمول به حالياً في قانون الأحوال الشخصية والذي يرى أن عقد الزواج العرفي عقد زواج شرعي وإن كان غير موثق فإن ذلك كان صحيحاً في الأزمنة والأوقات التي تحققت فيها الأمانة بين الناس ولم تنكر هذه العقود وكان يتم الإشهار عليها عند طلب الشهادة إلا أن الأمر قد تغير الآن بعد أن ضعفت النفوس وقَلَّ الوارع الديني لدى غالبية الناس وظهرت كثير من المفاسد فيما يتعلق بإنكار عقد الزواج وإنكار النسب وضياع حقوق الزوجة بسبب عدم توثيق عقد الزواج.

وحيث أن التشريع الإسلامي إنما جاء لصالح الناس بما يوافق الزمان والمكان فإن دار الإفتاء المصرية قد أصدرت فتوى بحرمه الزواج العرفي الذي لا تتوافر فيه أركان وشروط الزواج الشرعي: (الولي، الشهود العدول، الإعلان والإشهار، والذي يفتقد لعنصر التوثيق وما يترتب عليه من ضياع حقوق الزوجة وأولادها) وبعد أن أفتى كبار علمائنا بحرمه الزواج العرفي وعدم صحته من الناحية الشرعية وافتقاده لأركان وشروط الزواج الشرعي، ولأن مقاصده لا تتوافق مع مقاصد الزواج الشرعي الصحيح وافتقاده لعنصر التوثيق.

فإن توحيد الفتوى بشأن الحكم الشرعي للزواج العرفي يعتبر مسألة مهمة وضرورة ملحة حتى لا يتخذ الشباب المراهق من طلاب وطالبات الجامعة تعدد وتضارب الفتاوى واختلاف العلماء حول أحكام الحل والحرمه في الزواج العرفي ذريعة ومبرراً شرعياً للإقدام على هذا الزواج.

وحيث أن دار الإفتاء المصرية قد أصدرت أخيراً فتوى بحرمه الزواج العرفي لافتقاده أركان وشروط الزواج الشرعي وأيدها في ذلك كبار العلماء، فإنه يتعين علينا تعميم ونشر هذه الفتوى من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال الدعاة وخطباء

المساجد حتى يعلم شبابنا في الجامعة على وجه الخصوص حقيقة هذا الزواج والحكم الشرعي الصحيح له.

مجمع البحوث الإسلامية يرى إيقاع العقوبة على من تزوج دون توثيق أمام الجهات الرسمية

فهذه الأضرار التي ذكرناها من قبل من كلام أهل العلم فإنه يرى مجمع البحوث الإسلامية أن على الجهات التشريعية في الدولة أن تصدر قانوناً يشتمل على عقوبة مناسبة تقع على كل من يثبت عليه أن تزوج زواجا لم يُوثق أمام المأدون أو أمام الجهات الرسمية التي خصصتها الدولة لهذا الغرض وعلى كل من قام بالشهادة على هذا العقد أو اشترك فيه بأية صورة من الصور المخالفة للنظام الصحيح الذي وضعته الدولة لعقد الزواج والذي تقرره وتؤيده شريعة الإسلام.

يقول فضيلة الشيخ صفوت نور الدين(رحمه الله)الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية

(سابقاً)

إن مكنم الخطورة في الزواج العرفي أو الذي يسمونه عرفياً وهو ليس عرفياً لأن العرف هو ما تعارف عليه المجتمع.

فيمكن للمرأة التي مات عنها زوجها أن تتزوج روحاً عرفياً بمعنى: أن يأتي الأهل ويجتمعوا جميعاً ويتم الزواج ويكتبوا ورقة الزواج العرفي ويعيشوا حياة طبيعية، ولكن عندما تأتي الطالبة الجامعية وتتزوج بعيداً عن الأهل، ويكون ذلك من أشد المصائب إذا حملت وأتاهها ولد وأنواها لا يعرفان شيئاً عما فعلت خاصة أننا نستند في قانون الأحوال الشخصية إلى رأى مرجوح بجواز عقد الزواج بدون إذن الولي فتكنم الخطورة في هذه النقطة.

ونجد شباب الجامعات ينفسون عن رغباتهم الفطرية بهذا الزواج فيجدون فرصة الزواج عن طريق ورقة يكتسونها ويؤتي شاهدين ويتوصيان على الكتمان وألا يذكر أحدٌ منهم شيئاً من ذلك.

وهذا في رأيي مكن الخطر في الزواج العرفي.

- ثم يقول فضيلته

إن هذا ليس زواجا أصلاً لا عرفي ولا شرعي ولا رسمي لأنهم أهملوا الولي وتواطئوا على الكتمان ولم يشهدوا، ولم يثبت حد الاكتفاء بشاهدين.

وهذا يعني أن الإشهار أعلى من معرفة اثنين، فالإشهار ضرب دَف و غناء بين النساء واحتفال واجتماع الناس حتى يعرف الجميع أن هناك رواح فلانة بفلان، ولكن أن يجلس اثنان في عرفة فليس هذا بإشهار.

ومن المعروف أن هذه الصورة من الزواج العرفي تتم بدون الولي وفي غيابه وبالتالي تقع الكوارث، وحتى عند اللجوء للمأذون الشرعي وتسجيل العقد فإن العقد بهذه الكيفية يصبح محل شك كبير لأن رب العزة سبحانه يقول:

{ وَلَا تُخْذَلِ أَخْذَانِ } (المائدة 5)

وهذا الزواج الذي يسمونه بالزواج العرفي والذي يحدث بين الشباب بدون علم أولياء الأمور فإن لم يكن هذا هو الخدن بعينه فهو أقرب منه للخدن وهو بعيد تماماً عن الزواج ومقاصده الشرعية بل ومقاصده الاجتماعية والعرفية، ولكن هل يمكن الحكم على الزواج العرفي بكل أنواعه بالحرمة حتى إذا توافرت فيه أركان الزواج.

إن الحرمة في الزواج العرفي كامل الأركان يأتي سببها في أنها مخالفة لما حذَّه ولي الأمر، فالسلطان له أن يعد بعض المباحات، والمباحات قسمان:

القسم الأول:

الذي يجوز للسلطان أن يُحدّه كالسير في الطريق العام، فعندما يُقال إن هذا الطريق يجمع الدخول فيه والسير فيه في اتجاه واحد، إنما فعل ذلك لمقصد شرعي وهو حماية الدماء وحماية الناس فلا يجوز مخالفته ويأثم مُخالفه بإشارات المرور هذه وجودها شرعي وتسجيل البيوت والعقارات والمنازل في الشهر العقاري أمر مُباح، لما حدّه ولي الأمر أصبح مُخالفة التسجيل فيه مخالفة شرعية لأن فيه ضياعاً للأموال وكذلك حماية الأعراس عندما يُلزم ولي الأمر بتسجيل عقود الزواج في المحاكم الشرعية يأثم من تزوج بغير التسجيل مع صحة العقد.

فكل عقدٍ عرفي فيه إثم ولكن ليس معنى بطلان العقد ولكن العقد قد يكون صحيحاً إذا توافرت فيه أركانه: (الإيجاب والقبول والإشهاد والإشهار ووجود الولي).

- فالزواج العرفي إذا توافرت فيه الأركان يصبح العقد صحيحاً مع وجود الإثم وإذا لم تتوافر فيه الأركان صار باطلاً ويجب التفريق.

- وفي نهاية التحقيق فإننا قد قرأنا وسمعنا عن مواد قانون الأحوال الشخصية الذي يُناقش هذه الأيام وكان من بين المواد التي تثير البلبلة هو السماح بتطبيق المتزوجات عرفياً.

وما سيفتحه هذا القانون من أبواب الشر على المجتمع فإنه بذلك سيفتح باب الزواج العرفي على مصرعيه.

وما دام القانون يعترف بالطلاق لأبد وأن يكون هناك اعتراف بالزواج لأن لا طلاق إلا بعد نكاح شرعي.

أسباب الزواج العرفي ؟

من أراد أن يصف الدواء فعليه أن يتعرف على الداء حتى لا يفصل بين الأسباب ومسبباتها والمقدمات ونتائجها ومن جملة الأسباب الداعية لفشو وانتشار الزواج العرفي.

(1) الاختلاط بين الرجال والنساء في أماكن العمل ودور العلم والرحلات

وضع الله عز وجل حواجز وموانع وسياج للحيلولة دون وصول الرجل إلى المرأة والعكس فمن الخطر والمفسدة أن نسعى في تكسير الحواجز الموضوعة بينهما بحيث تتولد بعد ذلك صداقة وزمالة ويزول الحشمة والحياء ويشتهي كل منهما الآخر وقد قالوا نظرة فابتسامة فسلام فكلام فموعد فلقاء.

- وفي الحديث الذي أخرجه الترمذي أن النبي (قال:

" لا يخلون رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما "

والحديث يعم كل الرجال وكل النساء الأتقياء منهم والفجار والكبار والشباب.

وينشأ عن هذا الاختلاط عاطفة كاذبة أساسها شهوة حيوانية هابطة سرعان ما ينطفئ لهيب هذا الشوق ويصطدم رأس الفتاة بصخرة الواقع بمجرد أن ينطفئ لهيب الشهوة ويقضي كل منهما وطره من الآخر ويعكر عليها سعادتها المزيفة هذا الجنين الذي بدء يتحرك في أحشائها والذي يشكوها يوم القيامة إلى الله عز وجل بعدما يفر ويهرب بعيداً وتتحمل هي على عاتقها جزاء جرمها وما تلاقيه بعد ذلك من لوم وسب ولعن وضرب بل ربما يصل الأمر إلى القتل بعدما يتفشى هذا الأمر بين أفراد الأسرة فتجدها منبوذة ممقوتة ليس من الأسرة فقط بل من المجتمع بأسره.

فهذه صرخة إنذار وحمل النجاة لعل أن تتشبث به فتاة كادت أن تغرق في وحل الرذيلة.

(2) تفسُّخ وتفكك الأسر وانعدام الرقابة

إذا كان هناك تفكك أسري وبعدد عن الدين فلا يكون في هذا البيت أسوة حسنة ولا قدوة طيبة بل ملئت البيوت بأجهزة الفساد المليئة بالرقص والغناء والعري والمناظر

الحليعة ويجلس الرجل رب الأسرة ومن حوله زوجته وأولاده بنين وبنات يشاهدون ما يندى له الجبين وكأن لسان حاله يقول أسكتوا عني وأسكت عنكم وصدق القائل حيث قال:

إذا كان رب البيت بالدفع ضارب فشيمة أهل البيت الرقص

- هذا الرجل قد فرط في الأمانة وضع رعيته بعدم امتثاله لأمر الله عز وجل :

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ } (التحریم 6)

- وفي الحديث الصحيح:

" إن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ ذلك أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته ."

فحفظ الأهل يكون بمنع المنكرات وإقامة النفس والأولاد على شرع الله وإن فرط فلا يلومن إلا نفسه.

(3) التبرج في المدارس والجامعات وأماكن العمل

وقد جاءت النصوص القرآنية تأمر بالصيانة والتحجب والتعفف والتستر، قال تعالى:

{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا } (1) (الأحزاب 59)

ولا يخفى علينا ما يحدث الآن في دور العلم وأماكن العمل وشواطئ البحر في تباري وتنافس في العري والخلاعة ومتابعة المواضات لا يقل عن تبرج الجاهلية الأولى.

- والنبي (يقول في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم:

" صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخُلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا ".

فعلينا أن نسعى في وأد الفتنة وإطفاء ديران الشهوات المحرمة وذلك عن طريق الدعوة إلى التزام الحجاب والتباعد عن مواطن التهم والريب والشكوك وأن يقوم أولياء الأمور بالواجب عليهم صيانة للأمانة وإبراء الذمة وتخليصاً للنفس من عذاب أليم.

(4) التحلل والحرية

رُفعت الشعارات والهتافات والصيحات بالحرية، حرية الرأي والفكر (وإن كان ضد الدين) والحرية الشخصية (يفعل ما يشاء) وحرية التملك وحرية المرأة، حريات صارت أشبه بالسيارات التي تنطلق بلا فرامل حتى وجدنا في أجواء الحرية العفنة نجد من يطالب بإباحة الشذوذ الجنسي (اللواط والسحاق) كل هذا يسمونه تحرير نعم إنه تحرر من عبودية الله إلى عبودية الهوى، قال تعالى:

{أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا } (الفرقان 43)

فالإنسان إما أن يكون عبداً لله وهذه هي الحرية الحقيقية، وإما أن يكون عبداً لهواه وهذا هو الأسر والوقوع في القيد لشهوات النفس والأوهام والأفكار التي لا تقف عند حد فلا سبيل إلا الرجوع إلى الله عز وجل.

غياب الوعي الديني والجهل بأحكام الدين

قديماً عاش المجتمع الإسلامي حياة الطهر والعفاف، وكانت الرذيلة فيه منبوذة مستورة، ومن أقيم عليه الحد كان يُعد على أصابع اليد الواحدة في عهد رسول الله (.

ويأتي الواحد بنفسه لإقامة الحد عليه (كما في قصة ماعز والغامدية) لشعوره برقابة الله وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ومعرفة هؤلاء أن الأمر إما جنة وإما نار.

أما الآن فنتيجة غياب الوعي الديني والبعد عن أحكام الدين صرنا إلى حالة غير مسبوقه وصار التهتك والفجور موضع مُباهاة وفخر.

وصرنا نسمع عن الذئاب البشرية وجرائم الاغتصاب في وضح النهار وعلى مرأى ومسمع من الخلق، وانتشر الزواج العرفي بلا رادع من دين وغياب مراقبة الأهل وصرنا كأننا قطعة من أوروبا.

اضطراب الفتوى

فالناس مضطربون ما بين أخذ بالرخص وزلة العالم، ومنهم مضطرب لا يدري أين الصواب فهذا يقول قول وآخر يخالفه وآخر يبحث عن رأى يوافق هواه فلا سبيل ولا مخرج إلا بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله (بفهم وتفسير السلف.

لكننا وجدنا من يخرج علينا ويبيح الزواج العرفي استناداً على فتوى لأبي حنيفة وهو كلام مرجوح والصحيح على خلافه.

فكما أننا نتعمرى في اختيار والبحث عن الطبيب الماهر والمهندس المخضرم والمدرس الخيرة فالأمر أخطر في دين الله.

ولا يجوز هنا تتبع الرخص أو زلات العلماء، فلكل جواد كبرة ولكل عالم زلة وما كل خلاف جاء معتبراً.

- ويجب علينا ألا نلتفت إلى من يفتي في دين الله بغير علم أو يفتي بخلاف الصواب، قال تعالى:

(قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا

لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (الأعراف 33)

وقال تعالى:

(وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا خَلَلٌ وَهَذَا خَرَامٌ لِّتُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ

يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ } (النحل 116)

? وهناك أمور أخر ساعدت على انتشار ظاهرة الزواج العرفي منها

7 تأخير سن الزواج

نظراً للتكاليف الباهظة التي يتكلمها الأهل لإتمام عملية الزواج فإنك تجد كثيراً من الشباب لا يقدمون على أمر الزواج في حين أن هناك طاقة مستعدة مشتتة فمع غياب الوعي الديني تبحث عن تصريف لهذه الشهوة فيلجأون لمثل هذا الزواج إخماداً زائفاً لوخذ الضمير وإقناعاً للنفس بمشروعية الأمر ولكن الأمر لا يخفى علينا أنه زنا.

الفتن المحيطة بالشباب وخاصة فتنة النساء

والتي حذر منها المصطفى:

- أخرج البخاري ومسلم من حديث أسامة بن زيد أن النبي (قال:

" ما تركت بعدي فتنة هي أضر على الرجال من النساء "

- أخرج الإمام مسلم من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي (قال:

" اتقوا الدنيا واتقوا النساء فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت النساء "

- امتناع الولي من تزويج موليته من الكُفء بدون سبب وجيه أو شرعي

- فتكون النتيجة من وراء الأب ومن وراء الأم.

- صعوبة الزواج من الثانية: فأصبح المعهود عند الناس الآن أن الزواج الثاني جرعة وسن قوانين

منها أنه لابد من إعلام الزوجة الأولى فتحملها الغيرة وعدم الوعي الديني على الرفض مما

يؤدي ويدفع بالزوج أن يتزوج سراً دون علانية.

- حرمان الزوجة من المعاش بعد التزوج.

- الزواج من غير المصرية.

الفصل السادس

زواج المسيار من المنظور الإعلامي الشرعي سلبياته وإيجابياته

الفصل السادس

زواج المسيار من المنظور الإعلامي الشرعي سلبياته وإيجابياته

إن الأسرة هي الركيزة الأولى للمجتمع السليم المعافى وما يمس تكوين واستقرار الأسرة يمس المجتمع بأسره وقد عنى الإسلام بالأسرة لأنها النواة الأولى للمجتمع وعلى ذلك جاءت فكرة الدراسة لتناقش قضية من القضايا الاجتماعية في عصرنا الحاضر مما يتعلق بالأسرة وهو زواج المسيار.

وقد كانت فكرة هذه الدراسة تبلورت من دراستي للماجستير في جامعة المدينة العالمية بدولة ماليزيا عام سبتمبر 2010م وحصلت هذا الموضوع عنواناً للرسالة داعياً الله أن يرزقي السداد في القول والعمل. وأن يجنبني إتباع الهوى أو التعصب والرأي.

تنطلق هذه الدراسة من مسألة أن الأسرة هي الأساس الأول في المجتمع فإن استقامت استقام المجتمع والأسرة هي خط الدفاع الأول عن قيم المجتمع وأخلاقه. وأن تماسك الأسرة وتربطها دليل على تماسك المجتمع.

والأسرة هي البيئة التي ينمو فيها الفرد حسيّاً ومعنوياً وأخلاقياً وبالتالي فإن هذه الأسرة يجب أن تكون دوماً في حالة القوة والاستقرار والتماسك مدعمة بالقيم والأخلاق لأن ذلك سوف ينعكس على أفرادها. ثم على المجتمع.

والقيم والأخلاق عند الأبناء هي نتاج لما تعلمه الابن في البيت من معايير اجتماعية خاصة بالصواب والخطأ والحقوق والواجبات⁽¹⁾.

والتغير الاجتماعي والعلاقات الأسرية لها دور كبير في جنوح الأبناء أو التزامهم بالقيم الأخلاقية⁽²⁾. فإذا كانت الأسرة قوية سليمة فإن الأبناء ينشئون أقوياء بإذن الله لأن

(1) حامد زهران : علم نفس النمو ؛ ص 273 ؛ القاهرة مطبعة عالم الكتب ؛ الطبعة الأولى 1971م

(2) عادل الأشول : علم نفس النمو ص 557 ؛ القاهرة - دار الحسام للطباعة ؛ الطبعة الأولى 1996م.

الأسرة تلعب دوراً مهماً من خلال ما تقدمه من أساليب تنشئة اجتماعية وثقافية وقيم ومبادئ ومثل أخلاقية⁽³⁾.

لذا يقرر علماء الشريعة والتربية أهمية الأسرة في حياة الفرد والمجتمع. وقد اهتم الإسلام وسن التشريعات التي تصم لها التماسك والاستقرار ويكفي أن نشير هنا إلى أن هناك سورتين في القرآن الكريم هما سورتا (النساء والطلاق) تنظمان العلاقة بين قطبي الأسرة الرجل والمرأة بالإضافة إلى الآيات المتفرقة في سور القرآن الكريم التي تعالج شئون الأسرة ؛ فقد وصف القرآن الكريم الزوجة بأنها سكن ومودة ورحمة فقال تعالى : ((ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة))⁽⁴⁾.

وأمر الله الأزواج بالإحسان إلى الزوجات وقال : ((وعاشروهن بالمعروف))⁽¹⁾ وأمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ((أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وخياركم خياركم لنسائهم))⁽²⁾.

وقال صلى الله عليه وسلم حين سأله رجل : (ما حق زوج أحدنا عليه ؛ قال صلى الله عليه وسلم : تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت))⁽³⁾.

(3) أنس القاسم : النمو الاجتماعي والانفعالي لأطفال الملاجئ ص 1 ؛ رسالة ماجستير كلية الآداب ؛ جامعة القاهرة 1989م.

(4) الروم الآية 21

(1) النساء الآية 19.

(2) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ؛ ج4 ص273 برقم 1172

(3) أخرجه أحمد 1477/4 ؛ وأبو داود 2142 والبيهقي في الكبرى كما في تحفة الأشراف 11395 ؛ وابن ماجه 1850

وانطلاقاً من هذه النظرة جاءت هذه الدراسة لتناقش زواج المسيار مناقشة فقهية واقعية موضوعية. وذلك للوقوف على مدى موافقته للشرع الإسلامي الحنيف ومدى تأثيره على الكيان الأسري إيجاباً أو سلباً ومدى نفعه أو ضرره للمجتمع لعل الله أن يجعل فيه للمجتمع إجابة شافية عن هذا الموضوع الذي كثر الجدل فيه.

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح الرؤيا القطعية المتكاملة في ظاهرة زواج المسيار وما يترتب عليه من آثار تمس الأسرة والمجتمع ومدى قربيه أو بعده من التشريع الإسلامي ؛ فجاءت هذه الدراسة لتوضيح هذا الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

1- ما هو مفهوم وحقيقة زواج المسيار لدى المجتمع.

2- ما موقف الشرع الإسلامي من زواج المسيار.

3- ما مدى توافق المجتمع لزواج المسيار.

4- ما آثار زواج المسيار على الأسرة والمجتمع.

تتمثل أهمية الدراسة في إجراء بحث شامل ومختصر حول زواج المسيار وبيان رأي الفقهاء والدعاة وبيان موقعه من صور الأنكحة الأخرى ومدى قربيه أو بعده من العقد الشرعي المعروف عند الفقهاء.

كما تتمثل أهمية الدراسة في إبراز زواج المسيار بصورة واضحة وبيان مزاياه وعيوبه ومدى الاستفادة من هذه المزايا.

وتقديم اقتراحات لعلاج العيوب والقصور لتكون الصورة واضحة أمام أولي الأمر المهتمين بشئون المجتمع لاتخاذ القرار المناسب.

يعد موضوع زواج المسيار من الموضوعات المستجدة والمستحدثة وبالتالي فإن مراجعته تعد قليلة مما يجعل البحث في هذا الموضوع صعباً ويمكن تقسيم المراجع التي عالجت هذا الموضوع على النحو التالي :

[أ] له بحوث ودراسات علمية ولم أعثر إلا على القليل منها وهي :

(1) دراسة عمر أسامة عمر سليمان الأشقر (2000م - 1421هـ) :

عنوانها (مستجدات في الأحوال الشخصية) حيث تناول الباحث في دراسته : مبحثاً مختصراً عن زواج المسيار ناقش فيه أدلة المجيزين والممانعين والمتحفظين وانتهى الباحث من مناقشة الأدلة الى النتائج الآتية:

إن هذا الزواج مخالف لقاصد الشارع من تشريع الزواج وأن العقد في هذا الزواج معيب لمخالفته صورة الزواج عبر العصور الإسلامية وطالب الباحث بمنع هذا الزواج لما يترتب عليه من المفاسد.

(2) دراسة عبدالرحمن بن صالح العقيلي (1419هـ - 1999م) :

عنوانها حكم زواج المسيار وفي هذه الدراسة القصيرة قام الباحث بعرض آراء القائلين بإباحة زواج المسيار والقائلين بعدم إباحته وبعد مناقشة الأدلة مناقشة سريعة خلص الباحث إلى أن زواج المسيار يجب منعه وإن كان لم يجزم بحرمة لكنه قال إن الشبهة فيه قائمة وإن سلبياته أكثر من إيجابياته.

[ب] كتب ومقالات :

(1) كتاب محمد فاد شاکر (1997م - 1418هـ) (1) :

عنوانه : زواج باطل - المسيار ؛ العرفي السري - المتعة.

(1) نشرت هذه الرسالة تحت عنوان مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق : الأردن دار الفانوس الطبعة الأولى سنة 1420هـ - 2000م.

وتناول الكاتب في هذا الكتاب عدة أنواع من صور الزواج منها المسيار والعرفي والسري والمتعة وناقش زواج المسار مناقشة عاجلة وألمح إلى أن هذا الزواج وإن كان صحيح العقد فإنه يحل بمقاصد الزواج وقوامة الرجل وكان كلامه في ذلك مرسلاً ولم يخرج رأي واضح في حكم هذا الزواج.

(2) كتاب يوسف القرضاوي (1999م) :

عنوانه : زواج المسيار حقيقته وحكمه.

وفي هذا الكتاب الذي وقع في ثلاثين صفحة قرر الكاتب بعد مناقشة مختصرة أن العقد في هذا الزواج صحيح ومستوفٍ لأركانه وللمرأة الحق في أن تتنازل عن بعض حقوقها. وعرض لمخاوف المتخوفين وحجج المانعين ورد عليها وخلص إلى أن هذا الزواج جائز شرعاً وإن لم يكن مقبولاً اجتماعياً وأن مزايا هذا الزواج أكثر من عيوبه وفيه علاج لكثير من مشكلات المجتمع مثل العنوسة والحرمان الجنسي.

ومن ضمن الدراسات السابقة ندوات ولقاءات ومناقشات علمية منها :

(1) ندوة كلية الشريعة بجامعة الكويت 1997م⁽¹⁾ :

عنوانها : زواج المسيار من المنظور الفقهي.

شارك في هذه الندوة الدكتور عجيل النمشي والذي رأى أن هذا الزواج باطل وإن كان العقد مستوفياً لشروطه قياساً على زواج المحلل ورأى أن هذا الزواج له أثراً اجتماعية سيئة وشارك أيضاً في هذه الندوة الدكتور سعد العنزي والذي رأى أن هذا الزواج صحيح العقد سليم وكون المرأة تتنازل عن بعض حقوقها أو يكون الزواج سراً هذا لا حرج فيه.

(1) جريدة الوطن - الكويت ؛ عدد 7584 بتاريخ 19 ذو الحجة 1417هـ الموافق 28 مارس 1997م.

وعقب الدكتور محمد عبدالغفار الشريف والذي رأى أن هذا الزواج باطل والعقد غير صحيح لأن العبرة في العقود للمقاصد والمعاني وليست للألفاظ والمباني وأن هذا العقد يحالف مقاصد الزواج في كثير من القضايا.

ومما سبق خلص للقول بأن الدراسات في هذا الموضوع نادرة وما تم منها لم يتم بشمولية ولم يتعرض بوصح للصورة الحقيقية لهذا الزواج ولم يقدم حلولاً للسلبات التي تنشأ عن هذا الموضوع. ولذلك جاءت هذه الدراسة لتناقش القضية من منظور الفقه الإسلامي وواقعية الصورة الحقيقية لزواج المسيار لتتضح صورة هذا الزواج بمزاياه وعيوبه.

كان الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على المناهج التالية :

(1) المنهج التاريخي : وذلك بقصد تتبع نشأة هذه القضية وتطورها ومعرفة الأسباب التي أدت إلى ظهورها.

(2) المنهج الوصفي التحليلي حيث سيتم دراسة هذه القضية من فلا الواقع تحليل هذه القضية والعوامل المؤثرة فيها.

جاءت الدراسة في مقدمة ثلاثة فصول وخاتمة ؛ وقد تم في الفصل الأول تعريف زواج المسيار لغة واصطلاحاً ونشأته وأسباب ظهوره مع توضيح ما يتعلق من تلك الأسباب بالنساء والرجال والمجتمع مع الإشارة الى تاريخ ظهور الزواج إلى الواقع.

أوجه الفرق والوفاق بين زواج المسيار والزواج المعتاد وبينه وبين صور متعددة للنكاح منها العرفي والمتعة والسرى ونكاح النهاريات والليليات.

زواج المسيار في الميزان الشرعي مع عرض لآراء الفقهاء والمعاصرين في زواج المسيار ؛ مع مناقشة أدلة المجيزين والمعارضين في محاولة للترجيح بينهما للخروج بالرأي الراجح في حكم هذا الزواج ما أمكن وذلك بعد عرض سلبيات ومزايا هذا الزواج والموازنة بينهما.

تعريف زواج المسيار لغة واصطلاحاً :

أولاً تعريف زواج المسيار لغة :

السير في لغة العرب الماضي في الأرض. تقول العرب سار الرجل يسير سيراً وتسياراً ومسيرة وسيورة إذا ذهب والتسيار تفعال من السير. وتقول العرب : سار الكلام أو المثل فهو سائر وسيار إذا شاع وانتشر وذاع والذي يظهر هنا : أن كلمة مسيار صيغة مبالغة على وزن مفعال. فنقول : رحل مسيار : وسيار أي الرجل الكثير السير. ثم أخذ هنا الاسم وسمى به هذا النوع من الزواج الذي نبخته في هذا البحث : حيث إن الرجل المتزوج بهذا النوع من الزواج يسير إلى زوجته في أي وقت شاء ولا طيل المكث عندها. ولا يبيت ولا يقر ويذهب البعض إلى أن كلمة مسيار كلمة عامية تستعمل في إقليم نجد في المملكة العربية السعودية بمعنى الزيارة النهارية ، وأطلق هذا الاسم على هذا النوع من الزواج لأن الرجل يذهب إلى زوجته غالباً في زيارات نهارية شبيهة بما يكون من زيارات الجيران.

ويقول الشيخ القرضاوي : أنا لا أعرف معنى المسيار فهي ليست معجمية فيما رأيت وإنما هي كلمة عامية دارجة في بعض بلاد الخليج يقصدون بها المرور وعدم المكث الطويل.

ثانياً : التعريف الاصطلاحي :

ليس لهذا الزواج أصل في الفقه فهو مأخوذ من الواقع : والفقهاء القدامى لم يتطرقوا إليه ولذلك فإن كثيراً من العلماء الآن يجتهد في وضع وصف له يتناسب مع صيغة السؤال التي يسأل بها عن هذا الزواج : فالشيخ يوسف القرضاوي يقول أنه زواج شرعي يتميز عن الزواج العادي بتنازل الزوجة فيه عن بعض حقوقها على الزوج مثل ألا تطالبه بالنفقة والمبيت الليلي وفي العال يكون زواج المسيار هو الزواج الثاني أو الثالث وهو نوع من تعدد الزوجات.

وأبرز ما في هذا الزواج أن المرأة تتنازل فيه بإرادة تامة واختيار ورضا عن بعض حقوقها؛ ويقول الدكتور سعد العنري ليس لهذا الزواج اصطلاح عند الفقهاء قديماً وإنما عرف زواج المسيار في الأونة الأخيرة بأنه الزواج الذي من خلاله تسقط المرأة بعض حقوقها الشرعية بالاختيار. وقول الشيخ عبد الله ب منيع (الذي أفهمه من زواج المسيار) وابني عليه فتواي أنه زواج مستكمل الشروط والأركان فهو زواج يتم فيه القبول والايجاب وكافة شروطه المعروفة من رضا الطرفين والولاية والشهاد والكفاءة وفيه الصداق المتفق عليه ولا يصح إلا بانتفاء موانعه الشرعية وبعد تمامه تثبت لطرفيه جميع الحقوق المترتبة على عقد الزوجة من حيث السسل والإرث والعدة والطلاق واستباحة البصع والسكن والنفقة وغير ذلك من الحقوق والواجبات. إلا أن الزوجين قد اتفقا على أن يكون للزوجة حق في المبيت والقسم إنما الأمر راجع للزوج متى رغب في زيارة زوجته فله ذلك.

وعرفه أحمد التميمي في بحثه الذي أعده لمجلة الأسرة فيقول : يعقد الرجل وفقه هذا الزواج زواجه على امرأة لكن المرأة تتنازل عن السكن والنفقة.

ومن المناقشة لهذه التعريفات نضع التعريف الاصطلاحي لزواج المسيار فنقول : زواج المسيار هو الزواج الشرعي المستوفي للأركان والشروط المتعارف عليها عند جمهور الفقهاء لكنه يتضمن تنازل الزوجة عن بعض حقوقها الشرعية على الزوج مثل عدم مطالبته بالنفقة أو السكن أو المبيت وإنما يأت إليها من وقت لآخر دون تحديد وذلك بالاختيار والتراضي ولا يثبت ذلك في العقد غالباً.

نشأة زواج المسيار وإنتشاره المعاصر

لم يمض وقت طويل على نشأة وظهور هذا النوع من الزواج بهذه الصورة فقد عرف هذا الزواج بهذا الاسم منذ عدة سنوات وقد ظهر لأول مرة في منطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية ثم انتشر هناك في المنطقة الوسطى ويبدو أن الذي ابتدع الفكرة

وسيط زواج يدعى (فهد الغنيم) وقد لجأ إليه لتزويج النسوة اللاتي فاتهن قطار الزواج الطبيعي أو المطلقات اللاتي أخفقن في زواج سابق.

لكن الذي يبدو أن هذا الزواج كان له صورة مشابهة منذ عشرات السنين أو أكثر ولكن ليس بهذا الاسم ؛ وفي هذا العصر صاحب هذا الزواج إشاعة له وخططوه ببعض الأنكحة الأخرى كالنكاح السري والعرفي والمتعة والزواج بنية الطلاق عندهم على حسب أهوانهم وذلك إما لجهلهم أو لأخذ السمسة عليه ومن ذلك عباراتهم تمتع فترة واتركها واشترط عليها عدم الانجاب الى غير ذلك من العبارات ؛ لذلك كثر الحديث عن هذا الزواج والبحث عنه وعن الذين يعرفون أسر تقبل بمثل هذا الزواج.

وقد أشار الدكتور إبراهيم الحضيري¹ إلى أن هذا الزواج معروف قديماً في المملكة العربية السعودية ويسمونه الضحوية بمعنى أن الرجل يتزوج امرأة ولا يأتي إليها إلا ضحى وهذا من قديم.

ومراجعة كتب الفقه يلاحظ أنه كانت هناك حالات مشابهة لمثل هذا الزواج قديماً ولذلك جد كتب الفقه تتحدث عن شرط إسقاط النفقة والقسم ؛ حيث عرض ابن قدامة في المغنى حالات تشابه هذا النوع من الزواج فعرض حالة لرجل تزوج امرأة وشرط عليها أن يبيت عندها كل جمعة ليلة ، وآخر تزوج امرأة وشرط عليها أن تنفق عليه كل شهر خمسة أو عشرة دراهم وآخر يتزوجها على أن يجعل لها في الشهر أياماً معلومة.

وليس هناك فرق بين ما ورد في تلك الحالات التي ذكرها ابن قدامة وبين زواج المسيار غير التسمية ؛ وعلى هذا فيتضح أن هذا الزواج وإن كان حديثاً في الاسم إلا أنه قديم بالفعل فإن له صوراً مشابهة في الزمن الماضي السحيق أو الماضي القريب.

(1) مجلة الإمامة عدد 1667 بتاريخ 1422 هـ - 2001 م ؛ والدكتور إبراهيم الحضيري قاضي بالمحكمة الكبرى بالرياض .

أسباب نشأة وظهور وانتشار زواج المسيار :

الأسباب التي تتعلق بالنساء :

1- عنوسة المرأة أو طلاقها أو ترملها :

من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود زواج المسيار وانتشاره هو وجود عدد كبير من النساء في المجتمعات الإسلامية وخاصة الخليجية بلغن سن الزواج ولم يتزوجن بعد أو تزوجن وفارقن أزواجهن لموت أو طلاق ؛ وقد أصبحت العنوسة ظاهرة اجتماعية مؤرقة أفرزتها الحياة المعاصرة وهي تكبر وتتسع وتفرض نفسها على المجتمع. وقد ظهرت احصائيات كبيرة حول عدد العوانس غي البلدان عامة وفي المملكة العربية السعودية خاصة.¹ وفي استطلاع للرأي أجرته مجلة الأسرة⁽²⁾ شمل 363 فتاة من المملكة العربية السعودية رأّت 46,62% من الفتيات أن سبب ظهور زواج المسيار هو عنوسة المرأة أو طلاقها أو حاجتها إلى أطفال.

وبدراسة بعض الحالات المتزوجة عن طريق المسيار قالت إحدى الحالات إن الزواج بهذه الصورة كان هو الحل الأخير لزوجها حيث انها مطلقة مرتين ومتواضعة الجمال.

2- رفض كثير من النساء لفكرة التعدد :

حيث أن كثيراً من النساء لا يقبلن بالتعدد مع تسليمهن بأن هذا هو شرع الله فالغيرة الطبيعية تجعل المرأة لا تقبل بالتعدد ؛ وهذا الرفض أدى إلى زيادة نسبة العنوسة وأدى كذلك للجوء الرجال إلى الزواج عن طريق المسيار بدافع الحرص على عدم علم الروجة الأولى والخوف على كيان أسرته من الاهتزاز حيث عدم المبيت وعدم السكن وعليه الكتمان.

(1) انظر كتاب أسرار في حياة العانسات لبثينة السيد العراقي.

(2) مجلة الأسرة العدد 46 بتاريخ محرم 1418هـ.

أسباب تتعلق بالرجال :

1- رغبة بعض الرجال في المتعة :

يرغب بعض الرجال في التعدد من أجل المتعة التي ربما لا يجدها مع زوجته الأولى بسبب كبر سنها أو انشغالها مع أولادها وهذا حق مشروع ولكن خوفهم من علمها وحرصهم على كيان الأسرة أدى إلى ظهور هذا النوع من الزواج حيث الحصول على المتعة واعفاف النفس من دون المبيت أو التغيب طويلاً من مسكنه الأول وفي استبانة مجلة الأسرة رأت 52,9 % من الفتيات اللاتي شاركن في الاستبيان أن من أسباب ظهور هذا النوع من الزواج وهو رغبة الرجال في المتعة.

2- عدم رغبة بعض الرجال في تحمل المزيد من الأعباء :

بعض الرجال ليس لديهم الاستعداد والقدرة على تحمل المزيد من الأعباء الإضافية في حياته الأسرية خصوصاً في العصر الحاضر مع رعبته في زوجة من أجل المتعة ؛ وقابلت رعبته هذه كثير من العوانس والمطلقات والأرامل في الزواج فأدى ذلك إلى ظهور وانتشار هذا النوع من الزواج.

3- عدم استقرار الرجل بسبب العمل :

قد يكون عمل بعض الرجال غير مستقر فهو يتردد على بعض المدن في عمل رسمي أو تجاري ويحتاج في أثناء وجوده في هذا البلد إلى امرأة تحصنه مع عدم استعدادها لتحمل مسؤولية الزواج فليجأ إلى المسير لأنه لن يستقر عندها.

أسباب تتعلق بالمجتمع :

غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج : حيث يرغب بعض الرجال في الارتباط بـ زوجة تعفه ويسكن إليها سواء كانت الأولى أو الثانية ولكن هناك عقبة تقف في هذا الطريق وهي مغالاة الأسر في المهور والزام الزوج تكاليف تفوق قدرته المالية وقابل ذلك

وجود عدد كبير من المطلقات والأرامل اللاتي قد يملكن المال ويرغبن في الزواج وعدد من العوانس يرغب أولياء أمورهن في تزويجهن فأدى كل ذلك الى ظهور هذا النوع م الزواج.

زواج المسيار والزواج المعتاد (أوجه الفرق والوفاق) :

أولاً الزواج الشرعي هو ما توافرت فيه أركانه وشروطه.

واتضح من خلال الاطلاع على أركان وشروط النكاح عند المذاهب أن الجمهور يرى أن النكاح لا

ينعقد إلا إذا توافرت فيه ثلاثة عناصر رئيسية وهي : الإيجاب والقبول والولي والشهود.

وأن زواج المسيار يتفق مع الزواج الشرعي المعتاد من حيث الأركان والشروط المعترية وإنما جاءت

تسميته بالمسيار من باب كلام العامة وتميزاً له عما تعارفه الناس في أمور الزواج العادي ولا يختلف زواج

المسيار على الزواج الشرعي إلا أن الزوجة تتنازل عن حقها في القسم والنفقة ونحو ذلك.

كما أن هذا الزواج يخفى أمره عن الزوجة الأولى وأهلها فلا يتم فيه الإعلان بالشكل المتعارف

عليه، ومن هذا المنطلق سوف نبحت آراء الفقهاء في النفقة والقسم والإعلان ليتضح مدى قرب أو بعد

هذا الزواج من الزواج الشرعي وذلك عندما حكم زواج المسيار والرأي الراجح في الفصل الرابع.

كما أن هذا الزواج يخالف بعض مقاصد الشرعية من الزواج فلا يتحقق فيه السكن والمودة بين

الزوجين بصورة حيدة ولا يهتم فيه برعاية النسل ونقل فيه قوامه الرجل على المرأة لأسباب كثيرة من

أهمها إن المرأة هي التي تنفق على نفسها وهي التي تقوم برعاية نفسها بشكل عام وهذا ظلم للمرأة

وإهانة لها.

تعريف العرفي لغة⁽¹⁾ : العرفي منسوب إلى العرف والعرف في لغة العرب العلم تقول العرب عرفه يعرفه عرفة عرفاناً ومعرفة واعترفه وعرفه الأمر أي أعلمه إياه وعرفه بيته أعلمه بمكانه والصحيح أنه لا يعرف الشيء بما هو أعم منه.

قال الراغب : المعرفة والعرفان إدراك الشيء بتفكير وتدبير لأثره.

تعريف العرف اصطلاحاً :

العرف ما تعارف عليه الناس وساروا عليه من قول أو فعل أو ترك.

ثانياً : تعريف الزواج العرفي هو اصطلاح حديث يطلق على عقد الزواج غير الموثق بوثيقة رسمية سواء أكان مكتوباً أو غير مكتوب⁽²⁾.

والتعريف الدقيق للعرفي هو (يتم العقد - الإيجاب والقبول - بين الرجل والمرأة مباشرة مع حضور شاهدين دون حاجة إلى حضور المأذون الشرعي أو من يمثل القاضي⁽³⁾).

ومما سبق يتضح أن تسمية هذا الزواج بالعرفي يدل على أن هذا العقد اكتسب مسماه من كونه عرفاً اعتاد عليه أفراد المجتمع المسلم منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بعده فلم يكن المسلمون في يوم من الأيام يهتمون بتوثيق الزواج ولذلك يقول ابن تيمية ولا يفتقر تزوج الولي المرأة إلى حاكم باتفاق العلماء⁽⁴⁾.

(1) الرازي : مختار الصحاح ، صفحة 426-427 ، ابن منظور لسان العرب ، ج 2 ، ص 745-747

(2) معدوح عزمي : العقد العرفي ، ص 11

(3) مجلة البحوث الفقهية المعاصرة : مجلة علمية محكمة في الفقه الإسلامي العدد 36 السنة التاسعة ص 194

- محمد عقله نظام الأسرة في الإسلام ج 1 ، ص 397

(4) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 32 ، ص 34

وأما ترك التوثيق لا يحدث خلافاً في العقد لأن الفقهاء حين عرفوا عقد الزواج لم يذكروا فيه التوثيق حتى الفقهاء المعاصرون ولكن التوثيق مهماً في هذه الأيام لضمان الحقوق ولما شاع بين الناس من فساد الأخلاق.

حكم الزواج العرفي :

إذا ثبت الزواج العرفي بمراسمه المطلوبة شرعاً من إيجاب وقبول وشهد عليه شاهدان وجري الإعلان عنه فهو رواج شرعي صحيح. وإن لم يسجل في الدوائر الحكومية وبهذا أفتى كل العلماء الدين سألوا عن هذا الزواج.

المطلب الثاني : أوجه الفرق والوفاق بين الزواج العرفي الموافق للشرعة وزواج المسيار :

من العرض السابق للزواج العرفي وزواج المسيار يتضح أنهما يتشابهان فيما يأتي :

- 1- العقد في كلا الزواجين استكمل الأركان والشروط المتفق عليها عند الفقهاء.
- 2- كلا الزواجين يترتب عليه حل الاستمتاع بين الزوجين وإثبات النسب والتوارث بينهما ويترتب عليهما من الحرمان ما يترتب على الزواج الشرعي.
- 3- كلا الزواجين متشابهين في كثير من الأسباب التي أدت إلى ظهورهما بهذا الشكل من غلاء المهور وكثرة العوانس والمطلقات وعدم رغبة الزوجة الأولى في الزواج الثاني ورغبة الرجل في المتعة بأكثر من امرأة وخوف الرجل على كيان أسرته.
- 4- كلا الزواجين يغلب عليهما الكتمان والسرية.

ويتضح أنهما يختلفان في الأمور الآتية :

- 1- زواج المسيار غالباً ما يوثق في الدوائر الحكومية بخلاف الزواج العرفي لا يوثق أبداً.

2- الزواج العرفي يترتب عليه جميع آثاره الشرعية بما فيها حق النفقة والمبيت ولكن في زواج المسيار يتفق على إسقاط حق النفقة والمبيت.

زواج المسيار وزواج المتعة :

معنى زواج المتعة لغة واصطلاحاً وحكمه:

تعريف زواج المتعة لغة⁽¹⁾ :

المتعة من مادة متعة ومتعة به أي انتفع.

والمتاع السلعة والاسم المتعة.

والمتعة بضم الميم وحكي كسرهما اسم للمتمتع به.

وعلى هذا فمادة متعة تدور على معنى التلذذ والانتفاع ولما كان نكاح المتعة مؤقت لا يقصد به

ديمومة النكاح بل مجرد التلذذ والانتفاع سمي بنكاح المتعة.

تعريف زواج المتعة اصطلاحاً :

نكاح المتعة هو أن ينكح الرجل المرأة بشيء من المال مدة معينة ينتهي النكاح بانتهائها من غير

طلاقٍ وليس فيه وجوب نفقة ولا سكنى وعلى انتهاء استبراء رحمها بحيضتين ولا توارث بينهما إن مات

أحدهما قبل انتهاء مدة النكاح⁽²⁾.

حكم نكاح المتعة :

أجمع الفقهاء على تحريم نكاح المتعة ولم يخالف في ذلك إلا الروافضة.

وتحريم نكاح المتعة ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول.

(1) الرازي : مختار الصحاح ، ص 614 ، الفيروز آبادي : القاموس المحيط ج 2 ، ص 81

(2) محمد الحامد : نكاح المتعة حرام في الإسلام ، ص 5

دليل التحريم من الكتاب :

قال تعالى : ((والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون))⁽²⁾. وجه الدلالة قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها حين سؤلت عن نكاح المتعة فقالت : بيني وبينكم كتاب الله وقرأت الآية وقالت فمن ابتغى وراء ما روجه الله وما ملكه فقد عدا⁽³⁾، والمرأة المستمتع بها في نكاح التأقيت ليست زوجة ولا مملوكة فتبين بذلك أن مبتغى نكاح المتعة من العادين المجاوزين ما أحل الله إلى ما حرم الله⁽⁴⁾.

ثانياً دليل التحريم من السنة :

نكاح المتعة من غريب الشريعة الإسلامية كما يقول ابن العربي⁽¹⁾. فإنه أبيع ثم حرم ثم أبيع ثم حرم إلى يوم القيامة ولذلك يقول الشافعي رحمه الله : وليس شيء في الإسلام أحل ثم حرم ثم أحل ثم حرم إلا المتعة⁽²⁾ فنكاح المتعة أباحه الرسول صلى الله عليه وسلم قل حير لعذوبة بالناس كانت شديدة ولكثرة أسفارهم وقلة صرهم عن النساء ثم حرمت زمن خيبر ثم أبيحت عام الفتح ثم نهى عنها إلى يوم القيامة.

والدليل على إباحتها قبل خيبر ثم تحريمها فيه ما رواه البخاري في صحيحه أن علياً قال لابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر⁽³⁾. وكلمة نهى تدل هنا على أنه كان مباحاً قبل خيبر ثم نهى عنه في خيبر والدليل على إباحتها مرة ثانية عام الفتح ثم تحريمها على وجه التأييد

(2) سورة المؤمنون الآيات 5-7

(3) الحاكم والمستدرک : ج 2 ص 293

(4) محمد الأمين الشنقيطي : أضواء البيان ، ج 5 ص 772

(1) ابن العربي المالكي : عارضة الاحوزي ، ج 5 ص 48

(2) الشربيني : مغنى المحتاج ، ج 3 ص 192

(3) البخاري في صحيحه مع الفتح ، ج 9 ص 71 برقم 11

حديث الربيع بن سبرة الجهني أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في فتح مكة فقال يا أيها الناس إني كنت قد أذنت لكم في الاستمتاع بالنساء وأن الله حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فيخلي سبيله ولا تأخذوه مما أتيتمهن شيئاً⁽⁴⁾. وفي قوله صلى الله عليه وسلم : إني كنت أذنت لكم يدل ذلك على أن هذا الأذن سبقه تحريم فالأحاديث في تحريم نكاح المتعة متعددة حتى قال ابن رشد وأما نكاح المتعة فقد تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمه⁽¹⁾.

أوجه الفرق والوفاق بين زواج المسيار وزواج المتعة

من المناقشة السابقة لزواج المتعة اتضح أنه نكاح باطل ولا يمت بصلة للنكاح الشرعي وعلى ذلك فإن نكاح المتعة يختلف تماماً عن زواج المسيار ولا يلتقيان إلا في عدم وجوب النفقة والسكنى على الزوج.

- أوجه الفرق بين زواج المسيار وزواج المتعة :

- 1- زواج المتعة مؤقت بزمان بخلاف المسيار فهو غير مؤقت ولا تنفك عقده إلا بالطلاق.
- 2- لا يترتب على المتعة أي أثر من آثار الزواج الشرعي بخلاف المسيار الذي يترتب عليه كل آثار الزواج الشرعي إلا عدم وجوب النفقة والسكنى.
- 3- لا طلاق يلحق بالمرأة المتمتع به بل تقع الفرقة مباشرة بقضاء المدة المتفق عليها بخلاف المسيار.
- 4- أن للمتمتع في نكاح المتعة التمتع بأي عدد من النساء شاء بخلاف المسيار فليس للرجل إلا التعدد المشروع وهو أربعة نسوة.

(4) مسلم في صحيحه ج 9 ، ص 223

(1) ابن رشد بداية المجتهد ج 4 ص 229

زواج المسيار والزواج السري

معنى زواج السر لغة واصطلاحاً محكم زواج السر :

تعريف السري⁽¹⁾ :

السري من السر والسر الذي يكتُم وجميعه أسرار وأسر الشيء أي كتمه وأخفاه ويتضح من التعريف أن كلمة سري تعني ما خفي أمره وكتمه صاحبه وسمى هذا النوع من الزواج بالسري لأن الزوجين يكتمانه عن الناس ولا يعلمه إلا الشهود.

التعريف الاصطلاحي :

نكاح السر هذا يتم بصورتين : صورة قديمة معروفة لدى الفقهاء وصورة حديثة تحدث في بعض البلاد العربية، فالزواج السري المعروف قديماً هو الذي يتم بكافة أركانه وشروطه ولكن يختلف الزوجان والولي والشهود على كتمانهم والصورة الثانية للزواج السري هي أن يتقابل الرجل مع المرأة فيعرض عليها الزواج فتقبل من دون ولي ولا شهود وأحياناً يكون هنالك شاهدين يكونان من أصدقائهما ولكن أهل الزوج والزوجة لا يعلمون بذلك، على ذلك يعرفه الدكتور عبدالله السجار بقوله الزواج السري هو الذي يتم بحضور الرجل والمرأة فقط⁽²⁾.

ثانياً : حكم الزواج السري

هذا الزواج إذا تم بالصورة الثانية من دون ولي ولا شهود ولا إعلان فهو باطل بإجماع العلماء⁽³⁾.

يقول ابن تيمية نكاح السري الذي يتواصى بكتمانه ولا يشهدون عليه أحد باطل عند عامة الفقهاء

وهو من جنس السفاح⁽⁴⁾.

(1) مختار الصحاح ، ص 294-295

(2) عبدالله مبروك السجار : جريدة الاهرام المصرية بتاريخ 1988/5/27م

(3) الدسوقي : حاشية الدسوقي ج2 ص236

أوجه الفرق والوفاق بين زواج المسيار وزواج السر

الزواج الذي ليس له فيه شهود ولا ولي ولا إعلان ليس بزواج أصلاً ولا تربطه بالشرعية أي رابط والزواج الذي فيه شهود وإعلان ولكن ليس فيه ولي فاسد عند الجمهور وعلى ذلك فإن زواج السر بهذه الصفة يختلف تماماً عن رواج المسيار ولا توجد بينهما نقاط اتفاق وأما رواج السر المتعارف عليه لدى الفقهاء قديماً فهو الرواج الذي فيه الشهود وولي ولكن يتوصلا جميع فيه بالكتمان فهو زواج شرعي صحيح عند الأئمة الثلاثة خلاف مالك.

نقاط الوفاق بين الزواج السري وزواج المسيار :

كلا النوعين يتوفر فيه أركان الرواج وشروطه وكلا النوعين يترتب فيه اباحة الاستمتاع بين الزوجين وإثبات النسب والتوارث بينهما ويترتب عليه من الحرمان ما يترتب على الزواج الشرعي وكلا النوعين يتشابهان في كثير من الأسباب التي أدت إلى ظهورهما وكلا النوعين يغلب عليه السرية والكتمان وإن كان الزواج السري الأصل فيه السرية وزواج المسيار يعلن ولكن في إطار ضيق وبعيد عن عائلة الزوج.

نقاط الافتراق بين زواج المسيار والزواج السري :

- 1- الزواج السري يترتب عليه جميع آثاره الشرعية بما فيها النفقة والمبيت ولكن في زواج المسيار يتفق على إسقاط حق النفقة والمبيت.
- 2- والرواج السري يكون الكتمان في الغالب عن عائلة الزوج وعموم الناس أما في زواج المسيار فإن الكتمان في الغالب يكون عن عائلة الزوج فقط.

(1) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ج 3 ص 258

زواج المسيار وزواج النهاريات والليليات :

كلمة النهاريات مأخوذة من النهار وهو معروف، وكذلك الليليات مأخوذة من الليل وهو معروف أيضاً ؛ ويطلق هذان الاسمان على صورة من صور الزواج وهي أن يأتي الرجل زوجته أو تأتيه هي ليلاً فقط أو نهاراً فقط وعلى ذلك عرفه الفقهاء⁽¹⁾.

حكم زواج الليليات والنهاريات :

زواج النهاريات والليليات هو زواج مستوفٍ الأركان والشروط الشرعية المعروفة لدى الفقهاء إلا أنه فيه شرط أن الزوج لا يأتي زوجته إلا ليلاً فقط أو نهاراً فقط وهذا الشرط عند الفقهاء شرط فاسد ولكنهم ذكروا أن العقد في ذاته صحيح وينعقد الزواج به ويترتب عليه كل آثار الزواج الشرعي ولكن يسقط الشرط ولا يجب الوفاء به ولا تلتزم به الزوجة.

أوجه الفرق والوفاق بين زواج المسيار وزواج النهاريات والليليات :

1- كلا الزوجين يتشابهان في توافر الأركان والشروط المعتبرة في النكاح الشرعي ويترتب عليهما من الآثار ما يترتب على النكاح الشرعي. ولكنهما يختلفان في نقاط منها أن زواج المسيار يغلب عليه السرية بخلاف زواج النهاريات أو الليليات.

2- زواج المسيار يتفق فيه على إسقاط النفقة والسكنى والمبيت وليس هذا في نكاح النهاريات والليليات.

الفصل الثالث

زواج المسيار في نظر الشرع

المبحث الأول : آراء العلماء في زواج المسيار

(1) الدرديري : الشرح الكبير على حاشية الدسوقي ، ج 2 ص 237

اختلف العلماء في حكم هذا النوع من الزواج وانقسموا على ثلاثة أقوال : القول الأول أن زواج المسيار مباح أو مباح مع الكراهة، والقول الثاني أن زواج المسيار محرم، والرأي الثالث التوقف.

القائلون بالإباحة أو الإباحة مع الكراهة وأدلتهم :

من الذين قالوا بالإباحة فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله عندما سأل عن زواج المسيار قال : لا حرج في ذلك إذا استوفى العقد الشروط المعترة شرعاً وهي وجود الولي ورضى الزوجين وحضور شاهدين عدلين وسلامة الزوجين من الموانع لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم : أحق ما أوفيتهم من الشروط أن توفي به ما استحللتم به الفروج⁽¹⁾. وقوله صلى الله عليه وسلم : المسلمون على شروطهم⁽²⁾. فلا بأس بذلك بشرط اعلان النكاح⁽³⁾.

ومن الذين قالوا بالإباحة ايضاً فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء ورئيس إدارة البحوث العلمية والدعوة والارشاد، أجاب سماحته عندما سئل عن حكم زواج المسيار بقوله : إن هذا الزواج حائز إذا توافرت فيه الأركان والشروط والاعلان الواضح وذلك حتى لا يقعان في تهمة وما شابه ذلك⁽⁴⁾ ومن الذين قالوا بالإباحة ايضاً عبدالله بن عبد الرحمن الجبرين عضو الافتاء والدعوة والارشاد بالمملكة العربية السعودية حيث قال : أعلم إن هذا الاسم مرتجل جديد ويراد به أن يتزوج الرجل امرأة ويتركها في منزلها ولا يلتزم لها القسم

(1) البخاري : صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج 9 ص 124 برقم 5151

(2) علقه البخاري ووصله غيره ، فتح الباري ج 4 ص 528

(3) المجلة العربية الرياض : العدد 233 ، 1417هـ والفتاوى الشرعية في المسائل العصرية ، إعداد خالد الجريسي ص 564

(4) افتاء على الهواء مباشرة تلفزة يوم الاثنين عصرًا الموافق يوم 1422/11/7هـ الموافق 2002/1/21م

وهو جائز إذا رضيت الزوجة بذلك ولكن لا بد من اعلان النكاح مع الاعتراف بها كروجة لها حقوق الزوجات ولأولاده منها حقوق الأبوة عليه⁽⁵⁾.

ومن الذين قالوا بالإباحة فضيلة الشيخ يوسف محمد المطلق، عضو الافتاء والدعوة والارشاد بالمملكة العربية السعودية قال : الزواج الشرعي هو ما تم فيه أركانه وشروطه وأما الاشتراط بتنازل المرأة عن حقها في النفقة والقسم فهو شرط باطل والزواج صحيح ولكن للمرأة بعد الزواج أن تصنع بشيء من حقها وذلك لا يخالف الشرع. وهذا الزواج قد يكون مفيدا لمن يعيش في ظروف خاصة كأم الأولاد تريد العفة والبقاء مع أولادها أو راعية أهل مضطر للبقاء معهم، وكذلك قد يترتب عليه مفاصد كأن تتخذة المرأة وسيلة للتحرر والفساد كما أن فيه ظلم للمرأة وانتقاص لحقوقها.

وممن قال بباحته أيضا فضيلة الشيخ ابراهيم بن صالح القاضي بالمحكمة الكرى بالرياض بالمملكة العربية السعودية حيث قال زواج المسيار شرعي وضروري في عصرنا الحاضر خاصة مع كثرة الرجال الخوافين ومع اشتداد حاجة النساء لزواج يعفهن.

والتعدد أصل مشروع والحكمة منه إعفاف أكبر قدر ممكن من النساء فلا أرى في زواج المسيار شيئا يخالف الشرع. وهو من أعظم الأمور في محاربة الزنا ومشاكله كمشاكل غيره من عقود الزواج.

وممن قال بجواز هذا النكاح مع الكراهة الشيخ عبدالله بن منيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية يقول : إن هذا الزواج بهذا التصور لا يظهر لي القول بمنعه وإن كنت أكرهه واعتبره مهينا للمرأة ولكن الحق لها وقد رضيت بذلك وتنازلت عن حقها فيه. ومن الذين قالوا بإباحته مع الكراهة الشيخ سعود الشريم إمام وخطيب المسجد الحرام ويقول : إن هذا الزواج يحقق الإحصان لكنه لا يحقق السكن والغالب فيه أن تكون المرأة هي المخاطب وبالتالي فهي تستطيع أن تحكم على ما تجنيه

(5) مجلة الأسرة عدد 46 ص 15 مرحم 1418 هـ

من فائدة⁽¹⁾. واستدل على جوازه بأنه عقد مستكمل الأركان والشروط وأنه لا بأس بتنازل المرأة عن بعض حقوقها.

من الذين قالوا بعدم إباحة زواج المسيار فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله حيث قال إن فيه مضاراً كثيرة على راسها تأثيره السلبي على تربية الأولاد وأخلاقهم⁽²⁾.

ومن الذين قالوا بعدم الإباحة الشيخ عبدالعزيز المسند المستشار بوزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية وقد أوضح أنه ضحكة ولعبة ومهانة للمرأة ولا يقبل عليه إلا الحباء من الرجال⁽³⁾.

ومن الذين قالوا بعدم إباحة هذا الزواج الدكتور عجيل جاسم النشمي عميد كلية الشريعة بالكويت سابقاً يرى أن زواج المسيار عقد باطل وإن لم يكن باطل فهو عقد فاسد ويقول إن هذا الزواج فيه استهانة بعقد الزواج وأن الفقهاء القدامى لم يتطرقوا إلى هذا النوع وأنه لا يوجد فيه أدنى ملمس من الصحة.

توقف بعض أهل العلم بالحكم على هذا النوع من الزواج مما يدل على أنه حكمه لم يظهر لهم فهم يحتاجون إلى مزيد من النظر. ومن هؤلاء المتوقفون عن إصدار الحكم في زواج المسيار فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية قال : كنا في الأول نتهاون في أمره ونقول إن شاء الله ليس فيه بأس ثم تبينا فأمسكنا عن الافتاء فيه لأننا نخشى من عواقب وخيمة في هذا الزواج⁽⁴⁾.

وكذلك من الذين توقفوا عن حكم زواج المسيار الدكتور عمر بن سعود الععيد الأستاذ بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود فإنه ذكر شيئاً من مساوئه ودعى

(1) مجلة الأسرة العدد 46 ص15 محرم 1418م

(2) احسان محمد عائش العتيبي : أحكام التعدد في ضوء الكتاب والسنة ، ص29

(3) مجلة الدعوة السعودية العدد 1677 ص25 17 شوال 1419هـ الموافق 28 يناير 1999م

(4) مجلة الدعوة السعودية العدد 1598 ص28 صفر 1418 الموافق 3 يوليو 1997م

إلى دراسة هذا الزواج دراسة تفصيلية لأن محاذيره كثيرة ولم يعطي حكم بينا فيه مما يدل على توقفه في الحكم عليه⁽²⁾.

الايجابيات والسلبيات في نكاح المسيار :

أولاً : مزايا زواج المسيار ومدى اسهامه في حل بعض المشكلات الاجتماعية:

بالرغم من أن زواج المسيار لا يحقق أهداف مقاصد الشرع من الزواج بصورة كاملة إلا أن له بعض الفوائد والمميزات التي منها :

- 1- يسهم في حل مشكلات بعض العوانس والأرامل والمطلقات وصواحب الظروف الخاصة كما يسهم في اعفاف الرجل.
- 2- يساعد رواح المسيار الزوجة الأرملة والمطلقة صاحبة الأبناء على تربية أبنائها والاهتمام بهم فقد لاحظ أن وجود الرجل في البيت مع المرأة ولو على فترات متفاوتة قد يساعد المرأة في ضبط سلوك الأولاد.
- 3- وقد يساهم زواج المسيار في مساعدة الشباب الذين يرغبون في الزواج ولا يملكون تكاليف الزواج العادي الباهظة.
- 4- فيه الأجر والثواب للرجل إذا قدم عليه على أنه عبادة قال الدكتور الرحيلي فإن اعفاف المرأة مطلب فطري واجتماعي وانساني فإذا أمكن الرجل أن يسهم في ذلك كان قصده مشروعاً وعمله مأجوراً مبروراً⁽¹⁾.
- 5- من مزاياه ايضا قد يترقى الى الزواج العادي إذا حدث الوثام والوفاق بين الزوجين فيكون هذا الزواج طريقاً الى التعدد.
- 6- هذا الزواج قد يشبع عاطفية المرأة ولو جزئياً وقد ترزق من زوجها بمولود.

(2) مجلة الأسرة العدد 46 ص15 محرم 1418

(1) اسامة الاشقر : مستجدات فقهية ص26

7- وأخيراً فإن زواج المسيار يسهم في كسر حاجز عدم التعدد والابقاء على زوجة واحدة فيرجع الحكم فيه الى أن الأصل في الزواج التعدد لمن استطاع ذلك ولم يخف الجور على الصحيح من أقوال العلماء كما ذكر ذلك فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله⁽²⁾. وكذلك يسهم في ترابط المجتمع وكثرة النسل خاصة إذا كان هذا الزواج عند رغبة وصدق مع الله عز وجل.

ثانياً : سلبات زواج المسيار :

بالرغم من الإيجابيات التي يحققها زواج المسيار ولو جزئياً كما اشرنا من قبل إلا أن له كذلك بعض السلبات والأضرار التي قد تعصف بالفرد والأسرة ومن ثم بالمجتمع ومن هذه الأضرار والسلبات :

- 1- قد تشعر المرأة بهذا الزواج أنه لا يليق إلا الحد الأدنى من حقوقها كزوجة فلا يجعلها تشعر أنها تقوم بدورها الكامل كربة أسرة.
- 2- قد تشعر المرأة في هذا الزواج بأن فيه مضماً لبعض حقوقها فهي التي تنفق على نفسها.
- 3- قد يشكل هذا الزواج أثراً نفسياً على المرأة حيث يجعلها تشعر أنها نصف متزوجة وتقلق من هاجس الطلاق إذا طلبت من زوجها العدل في النفقة والقسم.
- 4- قد يستخدمه بعض الرجال من أجل المتعة فقط فيتنقل بين هذه وتلك.
- 5- قد يلجأ إليه بعض الرجال هروباً من تكاليف الزواج العادي مما يقل الإقبال عليه ويجعل المسيار هو الأصل بدل منه وقد يزداد الأمر سوءاً إذا استغله الرجل في ابتزاز أموال المرأة عن طريق تهديدها بالطلاق.

(2) فتاوى اسلامية جمع وترتيب محمد بن عبدالعزيز المسند ج3 ص201

6- قد تشعر المرأة في هذا الزواج بنوع من الالهانة وخاصة إذا كان الزوج من هؤلاء المتمتعين فقط ولا يبالي بمطالب زوجته النفسية والعاطفية.

7- لايتوفر للأسرة في هذا الزواج القدر الكافي من المودة والرحمة والسكن بسبب بعد الزوج وعدم مجيئه إلا على فترات متباعدة فبعد الزوج عنه أسرته يترك أثراً سيئاً في الجو العائلي ويتدنى مستوى القوامة وتضعف الطاعة والتوجيه فيصبح دور الرجل مهمشاً.

8- قد يكون مع هذا الزواج تأثير سلبي على الأبناء وغموهم النفسي والاجتماعي فإن دور الأب في غاية الأهمية من حيث الاشباع النفسي من عطف وحنان ورعاية ومن حيث التوجيه والارشاد.

9- ومن أهم وأخطر سلبيات زواج المسيار عدم توثيقه في بعض الحالات وهذا يؤدي الى ضياع الحقوق إذا حدث خلاف بينهما ومن سلبياته أنه قد يؤدي الى اتهام المرأة في عرضها ودوران الشبه حولها خاصة إذا لم يعلن الزواج وسط جيران الزوجة.

10- ومن سلبياته أيضاً كثرة الطلاق فيه.

وبعد سرد مزايا وسلبيات زواج المسيار فإن الذي يتضح أن عيوب هذا الزواج أكثر من مزاياه وصرره يغلب نفعه بل إن مزاياه هذه لا يصبح لها مكان إذا تحقق في المجتمع أمران حث عليهما الإسلام هما :

1- تخفيض المهور وتقليل مؤن النكاح والنظر بعقل إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم (أغنى النكاح بركة أيسره مؤنة).

2- القبول بتعدد الزوجات وعدم معارضته.

ولكننا إذا نظرنا إلى هذه العيوب نجد من الصعوبة بمكان تلافيها ولكن لا يمنع هذا من محاولة الحد والتقليل من آثارها لتتصير المجتمع بما يحث عليه الإسلام من تزويج صاحب الدين والخلق وبيان فائدة الزواج وما فيه من تكثير النسل الذي حث عليه المصطفى صلى الله عليه وسلم.

ومن ثم قصر مزايا زواج المسيار على من احتاجت إليه ولم يكن أمامها إلا هذا الحل والضرورات لها أحكامها أما إباحته بشكل عام فنجد أن سلبياته تغطي عليه إيجابياته فلا يبقى لها أثراً محموداً.

المبحث الخامس : الرأي الراجح في حكم زواج المسيار

بعض مناقشة أدلة القائلين بالإباحة والقائلين بعدم الإباحة وبعد النظر والمقارنة والموازنة بين مزايا وسلبيات زواج المسيار إنني أخلص إلى أن زواج المسيار ليس من قبيل الزواج الشرعي المعتاد فينبغي التوقف عن القول بجواره بشكل عام وأر تقتصر إباحته على من احتاج إليه ولم يجد سواه حلاً ويجب منع انتشاره والطرق اللازمة لذلك وبالرغم من عدم الجزم بحرمته أو بطلانه وذلك لأسباب :

1- العقد في زواج المسيار وإن كان صحيحاً شكلاً فهو معيب معناً لأنه لا يتوافق مع بعض

المقاصد الشرعية من الزواج.

2- العقد في الزواج ليس كغيره من العقود فهو يتعلق بالإبضاع والأصل في الإبضاع التحريم وإذا

تقابل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة.

3- من قواعد الشرع أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح وزواج المسيار مفسده أكثر من

مصلحته بل أن مفسده تقضي على مصلحته ففيه يكثر الطلاق وفيه لا يحدث الإعفاف التام

للمرأة نظراً لتغيب الزوج وفيه تقل قوامه الرجل على المرأة وفيه تضعيع معاني الرجولة من

غيرة وتوجيه وإرشاد ومتابعة وفيه يضع الأولاد ولا تحكم تربيتهم ما بين أب غير موجود وأم

مشغولة بتدبير شؤون معيشتها، هذا بالإضافة الى كونه يقضي على التعدد بالصورة المعروفة والمعتادة التي تقوم على العدل والمساواة وينقلنا الى صورة أخرى مشوهة وممسوخة من صور التعدد قائمة على الجور والظلم ولذا يجب علاج الأسباب التي أدت إلى ظهوره حتى يقوى الزواج المعروف المعتاد ويذهب الناس إليه بدل زواج المسيار.

الفصل السابع

دور الإعلام في الحد من زواج الشباب المصري من الأجنبيات

الفصل السابع

دور الإعلام في الحد من زواج الشباب المصري من الأجنيات

الزواج ظاهرة إنسانية عامة ارتبطت بخلق الإنسان فهو سنة من سنن الله في خلقه، إذ جعل في الرجل ميلا طبيعيا للمرأة وجعل في المرأة ميلاً طبيعياً للرجل.

فكل من الرجل والمرأة لا تكمل حياتهما إلا بالاتصال بالآخر، وقد شرع الله الزواج، ليكون الوسيلة الشرعية لهذا الاتصال⁽¹⁾، وهو نظام اجتماعي يرفع الإنسان من المستوى الحيواني والشهوات المادية، إلى العلاقات الزوجية، ويرتفع به من عزلة الوحدة والانفراد إلى الاجتماع، وهو علاقة تعاقدية مقدسة بين رجل وامرأة، أقرتها الشرائع السماوية، وباركتها المجتمعات الإنسانية، لذلك لا ينبغي أن يصير عرضة للعبث أو المخاطرة والمقامرة، والواجب أنه يؤدي إلى حياة استقرار وبناء أسرة بملودة والرحمة⁽²⁾.

والزواج هو الأسلوب الذي اختاره الله سبحانه وتعالى لحفظ النسل واستمرار بقاء الحياة وإحياء سنة الله في الكون، كما أراد الله حماية الأعراض والأنساب، وحفظ الإنسان من الأمراض الجسمية والنفسية والأخلاقية من أجل توطيد أوامر المحبة والتراحم بين أبناء المجتمع الواحد، قال الله تعالى "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"⁽³⁾

إن نجاح الحياة الأسرية يتوقف على اختيار الشريك المناسب لأنه هو الأساس الأول في عملية الزواج، فنجاح الاختيار يترتب عليه نجاح الزواج، فكثير من حالات

(1) عبد الله بن حفيظ السلمي، بواب بن علي شاعر: إسهامات العمل الخيري في مساعدة الشباب على الزواج والاستقرار الأسري: المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2004م، ص2094.

(2) محمود النجيري: الزواج السري، القاهرة، دار البشير، 1995، ص20.

(3) سورة الروم: آية رقم 21

فشل الزواج ترحع إلى الاختيار غير الموفق للشريك، أي عدم تناسب أحدهما للآخر سواء فيما يتعلق باختلاف الأفق الثقافي للزوجين أو الاختلاف في المعايير المتعلقة بالدين والأخلاق والسلوك أو اختلاف المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية⁽¹⁾.

لقد واكب المجتمع المصري العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي على أثرها انتشرت ظاهرة زواج المصريات من أحانب عرب. ففي فترة الوحدة بين مصر وسوريا (1958-1961) كانت جنسية الدولتين تسمى جنسية الجمهورية العربية المتحدة وأيضاً فترة التكامل بين مصر والسودان، ومصر وليبيا كان هناك حالات زواج كثيرة بين مصريات وسودانيين وليبيين، حيث كان يعامل السودانيون والليبيون في هذه الفترة معاملة المصريين أيضاً كان الفلسطينيون يعاملون معاملة المصريين في الستينيات.

وفي فترة السبعينيات وما واكبها من انفتاح اقتصادي أدى إلى تزوج أهل الخليج العربي إلى مصر والرواج من المصريات، كل هذه الظروف أدت إلى زيجات متعددة الجنسيات العربية المختلفة ونظراً لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية أصبح الأزواج أحانب ووقفت الزوجات المصريات أمام المحاكم والقانون، نتيجة هروب الأزواج أو السفر إلى بلادهم أو الطلاق مما جعل الروجة المصرية تعامل هي وأبنائها معاملة الأجانب.

ثم أتت فترة تفكك الاتحاد السوفيتي التي ترتبت عليها انخفاض مستوى المعيشة في هذه المجتمعات الجديدة، مما دفع كثيراً من الروسيات إلى الحصول على تأشيرات سياحية والإقامة في مصر وخاصة وأنهن يتمتعن بنسبة عالية من الجمال تجذب الشباب

(1) سامية مصطفى الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط3، القاهرة، دار المعارف ، 1993، ص111.

وبالتالي بد أن التعرف على الشباب المصري الذي يعمل في السياحة والزواج منه بطريقة غير مكلفة والبحث عن العمل وخاصة العمل كراقصات أو غيرها في الفنادق.⁽¹⁾

كما شهد المجتمع المصري تدفق السياح بأعداد كبيرة من دول الطلب السياحي الأمر الذي جعل للسياحة تأثيرا كبيرا على السكان، فالزواج الاقتصادي الذي يصاحب ازدهار الاقتصاد أنشطة السياحة في إقليم محدد يزداد حجم السكان كنتيجة لإيجاد السياحة للعديد من الوظائف وفرص العمل التي يسعى إليها الأفراد سواء من الأقاليم الريفية المجاورة لشغل الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارة محددة أو من المدن لشغل الوظائف التي تحتاج إلى مهارة خاصة أو مستوى ثقافي مرتفع مما ينشط حركة الهجرة إلى الأقاليم، لذلك فالسياحة تؤدي إلى زيادة السكان في أقاليم العرض السياحي بالإضافة إلى ازدهار الأنشطة المرتبطة بالسياحة من ارتفاع نسبة الحضرية وهذا ما يتضح في مدينة الأقصر والغردقة كمناطق سياحية أي أن السياحة لها دور في نشاط حركة الهجرة الوافدة لأقاليم السياحة⁽²⁾

ولقد كشفت تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الحالة الاجتماعية في مصر عن أن عدد عقود الزواج خلال عام 2003 انخفض إلى 491 ألف عقد مقابل 511 ألفاً في عام 2002 بالرغم من تزايد عدد السكان، وذكر التقرير أن عدد الذكور في مصر بلغ 35 مليوناً و105 ألف في يناير 2004 بينما بلغ عدد الإناث 33 مليون و543 ألف نسمة، وأوضح التقرير ارتفاع نسبة العنوسة حيث وصلت 9

(1) www.echr.org/ar/report 2003.

هالة عبد القادر: أبناء المصريات المتزوجات من أجانب مواطنون بلا هوية.
(2) محمد خميس الزوك: صناعة السياحة من المنظور الجغرافي الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت، ص ص 309-314.

ملايين شاب وفتاة تجاوزوا سن الخامسة والثلاثين دون زواج وقد وصل عدد الإناث إلى ثلاثة ملايين و962 ألف بينما وصل عدد الذكور إلى خمسة ملايين و38 ألفاً.⁽¹⁾

وتشير الأرقام إلى خطورة ظاهرة الزواج العرفي من الأجنيبيات كما أوردت "صحيفة الفجر المصرية" أن مدينة الغردقة شهدت منذ بداية عام 2005 قرابة (15) ألف حالة زواج عرفي في غضون ثمانية أشهر تقريباً⁽²⁾.

ظاهرة الزواج من الأجنيبيات في المجتمعات الصعيدية:

انتشرت حالات زواج الشباب من أجنيبيات في المدن السياحية بصعيد مصر مثل الأقصر والبحر الأحمر وأسوان بشكل ملحوظ وصارت ظاهرة تهدد التركيبة الاجتماعية المتوارثة في تلك المدن، بل وأصبحت سبباً في ارتفاع نسب انتشار العنوسة وتأخر سن الزواج لدى الفتيات بتلك المدن.

وتعد مدينة الأقصر التاريخية أكبر معقل لهذه الظاهرة؛ إذ لا يخلو شارع من المدينة من عجوز أحبية بصحبة شاب في العقد الثاني أو الثالث من العمر أولئك العجائز اللاتي قدمن من بلاد شتى إلى مصر⁽³⁾.

والغريب أن الكثير من الأسر في صعيد مصر باتت تبارك زواج أبنائها من الأجنيبيات، وصار ذلك مريحاً ومضموناً وسهلاً عن سفرهم لدول الخليج للعمل والعودة برأس مال مناسب يساعده على إقامة مشاريع خاصة، فالزوجة العجوز في الغالب تكون من فئة الميسورات مادياً ولديها دخل عال في بلادها يأتيها إلى بلد زوجها المصري الشاب

(1) [Http:// www. Yashobab.net, Imodules / newbb / Viewtopic. Php? Topic-cv/forum= ٨](http://www.Yashobab.net, Imodules / newbb / Viewtopic. Php? Topic-cv/forum= ٨).

(2) [Http://www.Alyeh.com/asyeh world.php?Action=Showpost id= 369](http://www.Alyeh.com/asyeh world.php?Action=Showpost id= 369)

369= id محمد جمال عرفه (مجلة ؟ مجلة اجتماعية شاملة

(3) <http:// www.uaeyes.com-uaeyes print thread. php 2.t=5652k pp-40>

بانتظام؛ حيث تقوم ببناء بيت يعيش فيه وأحياناً ما يعيشان تصل الأمور إلى أن تؤسس له فندقاً.

وقبول الأسر زواج أبنائها من عجائز أوروبيات هو تحول في عادات وتقاليد أهل هذه المناطق الذين كانوا ينفرون فيما سبق من التزاوج مع إناس من خارج العائلة⁽¹⁾.

كما تعتبر مدينة الغردقة من المدن السياحية المصرية التابعة لمحافظة البحر الأحمر. والتي تشهد تدفق أعداد كبيرة من السائحين نظراً لما تتمتع به من جمال الطبيعة والأثار الفرعونية ووجود القرى السياحية الساحلية لما لديها من إمكانيات باهرة؛ لذلك يأتي إليها الكثير من الشباب أبناء الصعيد بحثاً عن فرص عمل في هذه المناطق السياحية، وفي هذه المدينة تنتشر عقود الزواج العربي من الأجنيات والتي يقوم بها كثير من المحامين كما أنها تباع في الشارع.

وتبحث الأجنيات عن الزواج من الشباب المصري مستغلة البطالة وفقدهم لتحقيق رغبتها الجنسية في مقابل توفير المال والمشروعات للشباب.

ويشير أحمد المجدوب إلى أن هذه الظاهرة تزداد يوماً بعد يوم وأن هؤلاء الشباب ضحية للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فالتنشئة الاجتماعية لعبت دوراً رئيسياً في تكوين هذا الشباب، حيث نشأ وترعرع وهو يفتقر إلى التربية والقدوة الحسنة، وقد يكون مرجع ذلك هو التفكك الأسري ويوضح أن هؤلاء الشباب يعيشون عالة على السياح والسائحات مقابل تقديم كافة الخدمات لهم بما فيها الجنس، لكي يبقى في إطار شرعي وهو الزواج.

كما يشير المجدوب إلى أن هذه الفئة بالغة الأهمية؛ لأنها تلعب دوراً خفياً في العملية السياحية ولهم تأثير نسبي في سعر الدولار، حيث أن السائح لا يعرف أن أسعار تداول العملات السائدة في مصر، وهذه العملية تعتبر إحدى صور الثروة السرية في

(1) <http://alarabiya.net/Article.aspx?v=14247>.

مصر. حيث لا رقيب ولا حسيب على هذه التجارة الخفية نتيجة انتشار السوق السوداء للعملات الأجنبية الأمر الذي يهدد اقتصاد مصر القومي⁽¹⁾.

ولو حاولنا أن نلمس الدوافع اللاشعورية التي دفعت الشباب إلى الزواج من الأجنيبيات سنجد عاملاً قلماً يدرجه من يدرسون ظاهري الزواج من الأجنيبيات والطلاق، ألا وهي تأثيرات تقدمها القنوات الفضائية وصفحات الإنترنت، حيث تعرض صور لفتيات عاريات أو شبه عاريات فيحدث بكل حراً مما يرسخ لدى الشباب صورة لزوجته في المستقبل والتي تكون قريبة والتي من هذه الصورة التي يشاهدها ليل نهار ولكنه يصاب بالخيبة حيث يفاجأ بواقع مختلف قبل عدة أسابيع ويتزوج الشاب في المملكة، ثم قد يحدث الطلاق بعد ذلك، ثم يأتي دور الإنترنت لكي يظهر الإباحيات التي قللت الشغف للزواج لدى الشباب وشوشت رؤيته، حيث زعزعت معايير اختيار الزوجة والمواصفات التي يجب أن تتوفر، فيها لذا يتجه تفكير الشاب غالباً إلى الخارج مؤملاً نفسه أن يحظى بزوجة فيها صفات فتاة القنوات الفضائية وفيها صفات بنت مجتمعه⁽²⁾.

يذكر أن بعض المواقع الخاصة بالزواج على شبكة الإنترنت تتبع أسلوباً جديداً لتقريب الشباب والفتيات من خلال غرفة الدردشة، وقد انتشرت هذه المواقع عبر الإنترنت.

وقد أكدت دراسة بريطانية قامت بها منظمة ربليت أكبر جمعية لتقديم النصائح الزوجية في بريطانيا أن الإنترنت هو أحد الأسباب الرئيسية لإنهيار العلاقات الزوجية في بريطانيا⁽³⁾، وتقول منظمة ربليت أن العلاقات الزوجية بين أولئك الذين تتراوح

(1) [www.alarabyia.net/ Articles/ 19/6/2005](http://www.alarabyia.net/Articles/19/6/2005).

(2) صالح عبد الرحمن بن سعيان: مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، الاثنى 2004/11/8.
www.Google.net

(3) www.uaeeeyes.com

منتدى عيون الإمارات

أعمارهم بين خمسة وعشرين إلى خمسة وثلاثين عاماً هي الأكثر عرضة للخطر بسبب الإنترنت.

وربما كانت تلك المواقع تقوم بدور متطور للخطبة التقليدية أو لما ينشر من أبواب في مجلات تعنى بطلبات الزواج ولكن على الإنترنت، حيث عالم مفتوح بلا رقيب، ويمكن أن تسهم الخطبة الإلكترونية في إحداث مشاكل كثيرة لعلاقات غير جادة ولا مقبولة وفق الإطار الديني⁽¹⁾.

وتحدث المهيري في حديثه لمجلة (مودة) الصادرة عن مؤسسة صندوق الزواج عن ظاهرة زواج الإنترنت، وذكر أنها ظاهرة جديدة، ويقول عن تأثيرات هذه الظاهرة الاجتماعية: هذه الظاهرة التي برزت مؤخراً عن طريق التأشيرة وهي ظاهرة جديدة أتت عن طريق الوافدات الروسيات وبالتحديد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وهو زواج سريع، لأن العملية سهلة ومستساعة وحدثت كثيراً مع الوافدين المقيمين على أرض الدولة والحاملين للإقامات، إذ إنهم يقبلون على مثل هذا النوع من الزواج، ويضيف في الفترة الأخيرة انتبهت المحكمة وجهات الاختصاص لهذه الحالات التي شملت بعض المواطنين ممن تعرف عنه كثرة المشاكل أيضاً كالمدمنين على المخدرات أو ممن يتعرفون على هذه النوعيات من النساء في أماكن غير لائقة، وهو في النهاية زواج صوري وزواج مصلحة مقابل مبلغ وكثيراً ما يحصل الزواج بمجرد الحصول على الإقامة⁽²⁾.

مفهوم الشباب:

لا يوجد تعريف واحد للشباب وهناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم، وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل يعود لأسباب كثيرة، أهمها اختلاف الأهداف

(1) منتدى عيون الإمارات www.uaeeeyes.com-uaeeeyes printthread.php

(2) www.albayan.co.ae 18/8/1999.

المنشودة من وضع التعريف لذلك فإن مفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات التالية:

أ-الاتجاه البيولوجي: وهذا الاتجاه يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية أو طور من أطوار نمو الإنسان الذي فيه يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي والذي يبدأ من سن 15- 25 وهناك من يحددها من 13-30.

ب- الاتجاه السيكلوجي: يرى هذا الاتجاه أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة وثقافة المجتمع من جهة أخرى بدءاً من سن البلوغ وانتهاء بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي، وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافية المكتسبة من المجتمع (الثابت والمتغير).

ج- الاتجاه السوسيلوجي _الاجتماعي): ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط: بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شباباً⁽¹⁾.

-ويعرف الشباب بأنه هو عبارة عن مجموعة التوجهات القيمية الكامنة في السياق الاجتماعي من

خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها النظم الاجتماعية العديدة في المجتمع⁽²⁾.

(1) www.Google.com

-Document and Settings/pc8/pesrctop.htm.

(2) على ليلة: الشباب في مجتمع متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1995، ص: 33: 34.

-كما يعرف الشباب هو مجموعة من الاتجاهات السلوكية ذات الطابع المميز الذي يتحرر من الطابع الزمني ويتشكل في إطاره مجموعة من الاتجاهات السلوكية والاجتماعية إذا ما تميز بها الإنسان وانطبقت على شخصيته وأفعاله أمكن اعتباره شاباً⁽¹⁾.

-هو عبارة عن المرحلة التي ينتقل فيها الشخص من مرحلة يصبح فيها جزءاً من المجتمع الذي يتعارض مع الآخرين من مرحلة كان فيها المفعول به إلى مرحلة يصبح فيها هو الفاعل⁽²⁾.

ويرجع الاهتمام بفئة الشباب إلى كونه طرفاً في أي قضية تتصل بعمليات التفسير والتفاعل الاجتماعي داخل كلفة التيارات الاجتماعية في كل المجتمعات الإنسانية.⁽³⁾

كما أن استناداً إلى طبيعة التكوين الديموجرافية الغالبة في مجتمعات العالم الثالث فلقد احتلت الشريحة الشبابية مكانة هامة في أبنيتها الاجتماعية وترجع هذه الأهمية لثلاث عوامل هي:⁽⁴⁾

- 1- إن شريحة الشباب تمثل القطاع السكاني الغالب في مجتمعات العالم الثالث إذ يصل جميعهم في المجتمع المصري مثلاً إلى نحو 58% من سكان المجتمع وعلى أكتافهم تلقى مسئولية استمرار المجتمع إلى جانب ذلك من أصحاب الحق في تحديد مستقبل المجتمع وتلمس السبل التي يمكن أن تسلم إليه.

(1) سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة، القاهرة، 1984، ص: 18: 19
(2) نادية رضوان: الشباب المصري وأزمة القيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص: 73.
(3) نادية رضوان: الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، دراسة عن بواذر ومحاوّر أزمة الشباب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص: 109.
(4) على ليلة، الشباب العربي، تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف، القاهرة، دار المعارف، 1993، ص: 25.

2- شريحة الشباب هي الشريحة الأكثر احتياجاً لقطاع المجتمع وإيجابيته فهم في حاجة إلى المسكن، وإلى فرص العمل الملائمة ومستوى الدخل التي تفسر ممارسة الحياة، ومن هنا فإذا لم تشبع الحاجات، فإن لقطيعة أو لخصومة قد تحل بين الشباب والمجتمع، هي حالة لها آثارها الممزقة أو المدمرة للآتين معاً.

3- شريحة الشباب هي شريحة الأكثر وعياً في المجتمع ربما لأن المجتمع الأكثر تثقيفاً أو تعلماً أو لأنهم الأكثر متابعة لحركة المجتمع، ومن ثم فهم الأقدر على التقييم.

التعريف الإجرائي للشباب:

1- الشباب هم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 45 سنة أي هم الفئة القادرة على العمل.

2- الشباب الذين يعملون في السياحة.

3- الشباب المتزوج من أجنبيات.

التعريف الإجرائي لزواج الأجنبيات:

يقصد به في الدراسة الحالية هو زواج شاب مصري من امرأة غير مسلمة مختلفة في العقيدة والدين واللغة والثقافة من المجتمعات الغربية والأوربية.

الزواج:

الزواج من الناحية الاجتماعية، عقد يبيع للرجل والمرأة اتصال كل منهما بالآخر جنسياً، وتكوين أسرة.⁽¹⁾

أو هو علاقة جنسية مقرة اجتماعياً بين شخصين ينتميان إلى نوعين مختلفين، ويتوقع أن يستمر لمدة أطول من الوقت الذي تتطلبه عملية الحمل وإنجاب الأطفال.

(1) إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص306.

وتكاد تكون العلاقة الثابتة هي أهم ما يميز الزواج في مختلف الثقافات، ما دام الزواج لا يتساوى في امتداده مع الحياة الجنسية وما دام يستبعد علاقات البغاء والزنا وأي نوع من العلاقات الجنسية العارضة أو التي لا يقرها القانون أو العرف أو الدين⁽¹⁾.

والزواج مؤسسة اجتماعية أو مركب من المعايير الاجتماعية يحدد العلاقة بين رجل وامرأة، أو ذكر وأنثى، ويفرض عليهما سقاً من الالتزامات والحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار حياة الأسرة وضمان أدائها لوظائفها، ويعد حمل الزواج إعلاناً يعترف بمقتضاه كل من الزوج والزوجة بمكانته الجديدة في المجتمع، وهي التي تكتسب من خلال التعاقد بينهما، الذي يلقي كل الدعم الاجتماعي⁽²⁾.

والزواج عملية اجتماعية تتيح للفرد القيام بوظائف اجتماعية أخرى ذات أهمية لبقاء الجنس البشري ولاستمرار المجتمع ونموه، ويرتكز الزواج على التقاليد والعرف والدين، وينشأ من هذه الرابطة أسرة تتحدد فيها الحقوق والواجبات التي تتعلق بالزوجين والأبناء⁽³⁾.

ويتفق معظم العلماء والباحثين على أن الزواج نظام عالمي يحدد العلاقات الاجتماعية بين الجنسين ويعطى الأسرة صفتها الشرعية، وهو في الوقت نفسه ضرورة اجتماعية وبيولوجية، فكل طفل يولد في المجتمع عن طريق الزواج يمثل مكاناً خاصاً في

(1) محمد عاطف غيث وآخرون: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998.

(2) محمد حسن غانم: الزواج العربي، مفهوم سيكولوجي، القاهرة، دار آتون للنشر، 2001، ص 5.

(3) فهد الناصر: اتجاه الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتيين، حويلات كلية الآداب، الكويت، جامعة الكويت، حولة 15، رسالة 14، 1995، ص 13.

البناء الاجتماعي، ويصف (روبرت ونيش R. Winch) الزواج بأنه علاقة مرضى عنها حضارياً وتقليدياً ومُعترف بها رسمياً بين رجل وامرأة⁽¹⁾.

وعلى ذلك فإن عقد الزواج هو الارتباط والاتفاق التعاقدى الذي يقوم بين طرفي الزواج بنية العمل والاستمرار فيما بينهما لإقامة الحياة المشتركة والبناء الأسرى الذي يسمح بالإشباع الغريزي وقيام الحو العاطفي الذي يجمع بين الطرفين لتحقيق سلامة واستقرار الروابط بينهما، ويضمن تربية وتنشئة الأطفال، ثمرة هذه الحياة الزوجية على أسس سليمة، وهكذا تظل العاطفة الزوجية هي العامل الحاسم والركن الأساسي في الزواج⁽²⁾.

1- أهداف الزواج : على الرغم من أن غاية الزواج دينية إلا أنها لا تتحقق إلا من خلال:

أهداف دنيوية تشبع حاجات الرجل والمرأة الجسمية والنفسية والاجتماعية وفق منهج وضعه الله في الدنيا والآخرة، ويحقق للمجتمع الاستقرار والتماسك والترابط، ومن هذه الأهداف ما يلي:

أ- المحافظة على النوع الإنساني من الانقراض باستمرار النسل وتربية الأجيال القادرة على حمل رسالة الحياة وبناء المجتمع وتنمية الأرض وتعميرها، ويتفق علماء النفس على أن صلاح الأجيال لا يكون إلا بصلاح الأسر التي تنشأ عن الزواج الشرعي ، فالأسرة أساسها روابط الدم، ومن أهدافها الإنجاب وحفظ النوع

(1) نجلاء العبيدي: الأعراض المرضية (الجسمية والنفسية) لدى المتأخرات في الزواج والمتزوجات دراسة على عينة من العاملات وغير العاملات بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة الملك سعود، الرياض، 1422هـ ص73.

(2) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994، ص45.

وتربية الأطفال وهى (أي الأسرة) لا تقوم إلا بالزواج الشرعي بأركانها وشروطه الأساسية⁽¹⁾.

ب- المحافظة على الأنساب من الضياع والاختلاط : فالزواج الشرعي هو الطريق الوحيد لمعرفة الأنساب والحفاظ عليها وقد تبين -بما لا يدع مجالاً للشك- أن الخروج على هذا النظام يؤدي إلى مشاكل جمة فيما يتعلق بإثبات النسب لما يترتب على ذلك من مشكلات في الموازين والوقوع في المحرمات أي الزواج ممن لا يحل الزواج منهن، وهى أمور تأبها الفطرة السليمة والأخلاق الحسنة.

ج- حماية المجتمعات من الانحلال الأخلاقي: فالمجتمعات التي احتقرت الزواج أو تولت الخروج عليه وتغيره تعاني الأمرين من الانحلال الخلقي أو شيوع الفاحشة والزنا، وما يترتب عليهما من سوء توافق نفسي واجتماعي وهو ما يحاولون تصديره إلى المجتمعات التي ما تزال تتمسك بالعفة والطهارة وترى في الزواج الطريق الأوحى لإشباع الحاجات الجنسية وإقامة الحياة الأسرية؛ يقول الله سبحانه وتعالى "وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا"⁽²⁾

ويقول الله تعالى "إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ"⁽³⁾

د- المحافظة على صحة المجتمع من الإصابة بالأمراض: ولعل ما توصلت إليه البحوث والدراسات العلمية من أن العلاقات الجنسية الشاذة هي من أهم الوسائل التي تساهم في

(1) كمال إبراهيم مرسى: العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، الكويت، دار القلم، 1991، ص: 35-39.

(2) سورة الإسراء: آية 32.

(3) سورة النور: آية 19.

نقل الأمراض المعدية والقاتلة، ولعل من أخطرها وأحرجها مرض الإيدز ولم يعد دور هذه الممارسات في نقل المرض موضع شك⁽¹⁾.

هـ- الإشباع الحسي: يعتبر الدافع الجسي أحد الدوافع الفطرية والبيولوجية التي يرتبط إشباعها باستمرار النوع، كما يرتبط إشباع هذا الدافع بمتغيرات ثقافية واجتماعية عديدة⁽²⁾.

ويمثل الزواج وسيلة إشباع هذا الدافع بطريقة تتسم بالعفة والطهارة وتخلو من الشعور بالتهديد أو تأليب الضمير، وقد أحل الله سبحانه وتعالى للزوجين الاستمتاع المشروع يقول سبحانه وتعالى: "بِسَاوَاتِكُمْ خَرَجْتُ لَكُمْ فَأَتُوا خَرَائِكُمْ أَلَىٰ شَيْئٍ"⁽³⁾ ويقول تعالى: "وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٠﴾ وَلَيْسَتُغْنِيَهُمُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ كِتَابًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلَا تَكْرَهُوا فَتْيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ نَحْصًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْنُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ"⁽⁴⁾

و- إشباع الحاجات النفسية: فالزواج يشبع الحاجات النفسية والجسمية، ومن أهمها الأمومة والأبوة التي تشبع بالإنجاب الشرعي وتربية الأطفال، فالحاجة إلى الأمومة عند المرأة والأبوة عند الرجل من الحاجات الأساسية التي لا تقل في أهميتها عن الحاجة

(1) روبرت ل. ليهي: ممارسة العلاج المعرفي المرشد إلى التدحلات محرر)، ترجمة: جمعة سيد يوسف، محمد نجيب الصبوة، تحت الطبع، 1997.

(2) عبد اللطيف خليفة وآخرون: الدوافع والانفعالات، الكويت، مكتبة المنار الإسلامية، 1997، ص53.

(3) سورة البقرة: الآية 223.

(4) سورة النور: آية 32-33.

إلى الجنس، يقول الله تعالى "وَمَنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"⁽¹⁾

ز- إعطاء الحياة معان جديدة : فالزواج يرفع من قيمة الحياة عند الرجل والمرأة ويدفعهما إلى العمل والاجتهاد، ويزيد من طموحهما في الكسب والتفوق، كما أنه يدفع كلاً منهما للتخلي عن أنانيته والعيش لنفسه ويؤدي إلى إيجاد نزعة إلى تكامل الأدوار والتآزر والمشاركة.⁽²⁾

ح- تحقيق منافع اقتصادية: كانت الدوافع الاقتصادية -ولا تزال- تشكل أحد أهداف الزواج، ورغم تراجع قيمة هذا الهدف مع تطور الحياة المدنية وخروج المرأة للعمل، واعتماد بعض النساء على أنفسهن، إلا أن الدافع الاقتصادي ما زال ماثلاً في العديد من حالات الزواج، حيث تتم المفاضلة في الاختيار الرواجي في بعض الأحيان- على أساس الحالة المالية سواء من جانب الرجل أو المرأة؛ يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ما معناه " تنكح المرأة لأربع: لجمالها ومالها ولحسبها ولدينها، فاظفر بدات الدين تربت يداك"⁽³⁾.

ورغم أن الدافع الاقتصادي لا يمثل الدافع والهدف الأول، فإنه لا يمكن إنكاره، أو تجاهل دوره في الاختيار الرواجي على مر العصور، يقول المولى عز وجل "الرُّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ"⁽⁴⁾

(1) سورة الروم: آية 21.

(2) جمعة سيد يوسف: دراسات في علم النفس الإكلينيكي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

(3) حديث شريف.

(4) سورة النساء: الآية 34.

شروط الاختيار الزواجي السليم:

إن قرار اختيار الزوج أو الزوجة من القرارات التي يحتمل فيها التوفيق أو عدم التوفيق وتخضع للصواب والخطأ، ويتفق علماء النفس والاجتماع والشرعة على مجموعة من العوامل التي تهيئ النجاح في الحياة الزوجية ويعتبرونها شروطاً يجب الالتزام بها عند اتخاذ قرار الاختيار في الزواج؛ فمثل هذه العوامل تقف وراء نجاح الحياة الزوجية وتحقيق السعادة فيها، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

أ- التدين (الالتزام بالدين قولاً وعملاً): أشارت نتائج العديد من الدراسات إلى أن تدين الرجل والمرأة من أهم عوامل نجاح حياتهما الزوجية، واستقرارهما الأسري.⁽¹⁾

ب- الاستقرار الأسري: إن نشأة الرجل (أو المرأة) في أسرة صالحة وإحساسه بالاستقرار الأسري مع والديه في الطفولة والمراهقة من عوامل نجاحه في الزواج فيما بعد ⁽²⁾.

ج- نضج الشخصية والقدرة على تحمل المسؤولية: يقوم التوافق الزواجي على أساس نضج شخصية الزوجين وقدرتهما على تحمل المسؤولية في الحياة، لذا يفضل قبل اتخاذ قرار الزواج معرفة شخصية الزوج (أو الزوجة) بالسؤال عن عاداته وأخلاقه وعلاقاته الاجتماعية وقيامه بواجباته، وتحمل مسؤولياته في العمل والأسرة ونضجه الانفعالي، ويسأل عن أصدقائه وعن علاقاته بوالديه وأهله، وأساليب التنشئة الأسرية التي تربى عليها.

(1) كمال إبراهيم مرسى: العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، الكويت، دار القلم، 1991، ص52.

(2) كمال إبراهيم مرسى: مرجع سبق ذكره، ص53.

د- التقارب في السن: على الرغم من أن الدراسات السابقة لم تثبت وجود علاقة بين التقارب في سن الزواج بين الزوجين والتوافق الزوجي، ولا بين التباعد في سنهما والتعاسة الزوجية، إلا أنه من الأفضل عدم وجود تفاوت كبير في عمر الزوجين⁽¹⁾.

هـ- التشابه في العقيدة والخلفية الاجتماعية: يفضل عند اختيار الزوج أو الزوجة مراعاة التشابه في العقيدة وفلسفة الحياة، والتقارب في الخلفية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكل من الشاب والفتاة، فاحتمالات استمرار الزواج تزداد عندما يكون الزوجان من مجتمع واحد متشابهين في العقيدة والثقافة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، وغير ذلك من العوامل التي تجعلهما متشابهين في العادات والتقاليد وأسلوب الحياة وطريقة التفكير في الأمور الاجتماعية والثقافية والدينية.

و- الاغتراب في الزواج: بينت نتائج الدراسات ارتفاع معدلات انتشار الأمراض والإعاقات العقلية والجسمية الناتجة عن الشذوذ في الجينات (الموروثات) في رواج الأقارب Endogamy عنها في زواج الأبعاد Extogamy لذلك يفضل في الاختيار ألا يكون الزوج أو الزوجة من القرابة لتلافي حدوث مثل هذه الأمراض والإعاقات⁽²⁾.

أسباب زواج الشباب المصري من الأجنيبات:

أسباب اجتماعية :

تتمثل في غياب دور الأسرة في توعية أبنائها بمعنى الزواج، والإعداد لبناء الأسرة، غياب دور المؤسسات الاجتماعية والهيئات غير الحكومية شفى إيجاد حلول عملية واقعية

(1) كمال إبراهيم مرسى: مرجع سبق ذكره، ص54.

(2) كمال إبراهيم مرسى: مرجع سبق ذكره، ص58.

تناسب مع كل بيئة، الاستسلام والانسياق وراء ما بثه الإعلام من مفاهيم مغلوطة عن الأسرة والزوج ومتطلباته.

أسباب اقتصادية: تتمثل في الارتفاع الفعلي في تكاليف الزواج خاصة مع ازدياد معدل البطالة، من جهة والمغالاة في استعدادات الزواج من جهة أخرى.

أسباب تربوية: تتمثل في خلو المناهج الدراسية مما يساعد الفتاة على أن تكون زوجة وربة أسرة، وكذلك الفتى لم يتعلم معنى أن يكون رب أسرة ولم يتعلم السعي لأجل كسب الرزق الحلال.

أسباب ثقافية وفكرية: غياب التوعية عبر وسائل الإعلام خاصة التليفزيون والصحف والمجلات أو الكتاب والمفكرين.

أسباب نفسية : الخوف من المستقبل والتمسك بكل أسباب الرفاهية والكماليات مما هزم روح التحدي داخل الشباب ⁽¹⁾.

الآثار الناتجة عن الزواج من أجنبيات:

هناك عدة مشكلات تنتج عن زواج المواطنين من أجنبيات وتؤثر على التركيبة السكانية، ويقول المهيري إن مشاكل الزواج من أجنبيات لا تعد ولا تحصى وكثير ما يغيب عنها التوافق بين الزوج والزوجة، وتظهر فروق عديدة كفرق العمر أو يكون الزوج غير قادر على الزواج إلا أن الأجنبية تقبله طمعاً في الحصول على الجنسية ومن يتزوجها واجب منها أولاد فسيكون الابن مواطناً بالتأكيد، ويضيف من المشاكل الخطيرة بهذا الصدد بالنسبة للأجنبيات تأثيرهن على اللغة والعادات فإنه عندما تسقط الجنسية الأجنبية متى تركت الدولة وتزوجت شخصاً غير مواطن دخلنا في إشكالية مع الحكومة. كما نجد كثير من المشكلات في حالة طلاق الزوجة الأجنبية أو وفاة الزوج، هذا بالإضافة

(1) <http://www.uaeeeyes.com-uaeeeyes printthread.php2.t=5652k pp=40>.

منتدى عيون الإمارات، أريد أن أتزوج ولكن.

إلى أن الزوجة الأجنبية قد تبادر بعد رواجها بحلب أقاربها وتأتي بعد ذلك مشكلات التأشيرة والإقامة والعمل، وما ينتج عن ذلك من مشاكل بحق المواطنة كإمكانية كفالة الأقارب وما يترتب على ذلك وضعيات غير قانونية أو مخالفة وهنا تتأزم المشكلة⁽¹⁾.

كما كان لارتفاع معدلات زواج الشباب المسلم من أجنبيات غير مسلمات في عالمنا العربي والإسلامي تداعيات اجتماعية وتربوية ودينية خطيرة وهي تضاعف من حطوة مشكلة العنوسة في بلادنا العربية وتثمر أجيالاً مسلمة ضعيفة الانتماء للدين والخصائص الاجتماعية للمجتمع المسلم⁽²⁾.

ولقد أكدت دراسة عاطف البنا قيام عدد كبير من الشباب بالتنازل عن الجنسية المصرية وهي ظاهرة خطيرة لها دلالات كثيرة، أهمها:

أولاً: ضعف الشعور بالانتماء للوطن.

ثانياً: إهمال التربية الوطنية وغرس حب الوطن منذ المراحل الأولى من

التعليم.

ثالثاً: الظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي تدفع الشباب للبحث عن لقمة العيش خارج مصر

فالمشكلات المترتبة على الزواج من الأجنبيات متنوعة وعديدة، منها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والنفسية، فالعلاقة الزوجية بين مصري وأجنبية هي علاقة بين هويتين مختلفتين تثير مشاكل قانونية عديدة كثيراً ما تؤدي إلى الاصطدام والنزاع نتيجة اختلاف التربية والدين والتقاليد والعادات لكل من الزوجين فالزواج في الإسلام يعتبر

(1) www.albayan.co.ae. 18/8/1999

(2) نادية رضوان: مجلة الصائم

www.Google.com 8/11/2004.

ميثاق ترابط وتماسك شرعي بين رجل وامرأة على حب اكتفاء أما الزواج الوضعي الأوروبي فهو ميثاق ترابط وتعاهد مدني هدفه إنشاء أسرة⁽¹⁾.

كما أن الزواج من الأجنيات له آثار سلبية في المستوى التعليمي للأبناء حيث إن الأبناء يعيشون في عزلة عن أقرانهم لصعوبة التفاهم اللغوي بينهم، خاصة في المراحل الدراسية الأولى، حيث تتداخل اللغات لديهم مما يشكل صعوبة أمامهم في استيعاب المواد الدراسية إضافة إلى سيطرة الأم على السنة الأبناء في المنزل.

ومن الآثار السلبية الجو الأسري غير السليم أو السوي أو غير السوي الذي يظل البيت بسبب الفارق الكبير بين الزوجين في السن.

الآثار التربوية السلبية على جيل الأبناء والمجتمع عامة، حيث يشب أبناء الواقعات في جو من الكراهية من أفراد الأسرة القريبة المحيطة لهم، وينعكس ذلك على سلوكهم وهم أطفال، وقد يصبحون انطوائيين أو عدوانيين أو متخلفين. ويشعرون أنهم غرباء في المجتمع.

ومن هذه الظروف سينصب ولاؤهم للأم في الدرجة الأولى وهي بدورها يكون ولاؤها لموطنها الأصلي وليس للدولة⁽²⁾.

قدمت النظريات الاجتماعية تفسيرات عديدة لعملية الاختيار الزواجي ركزت على المعايير والأدوار الاجتماعية والتي تتباين بصورة جلية من مجتمع لآخر وحتى داخل الثقافات الفرعية للمجتمع الواحد، ومن هذه النظريات:

نظرية المعايير الاجتماعية Social Normtheory: يفترض أصحاب نظرية المعايير أن الاختيار الزواجي عملية إرادية تتم في ضوء المعايير التي يضعها المجتمع للزواج من حيث السن

(1) <http://www.uaeeeyes.com-uaeeeyes printthread.php2.t=5652k pp=40>

منتدى عيون، الإمارات، أريد أن أتزوج ولكن.

(2) www.tarbya.net 25/3/2005.

والجنس والدين والتعليم والمكانة الاجتماعية وغيرها، وهذه المعايير يتعلمها كل فرد وهو صغير مما يحمله يقبل على الزواج وفي عقله فكرة عما يجب أن يكون عليه، وما هو متوقع في هذا الموقف، وهذه الفكرة تحدد له ما هو مقبول، وما هو غير مقبول في الاختيار، وتدفعه عند اتخاذ قرار الاختيار إلى التجاوب مع معايير مجتمعه والالتزام بها⁽¹⁾.

ومن المعايير الاجتماعية والثقافية التي تسهم في تفسير الاختيار الزواجي تلك التي ذكرتها سامية الساعاتي على النحو التالي:

أ- التجانس: هو أساس القيام باختيار سليم للطرف الآخر على أساس من التشابه والتجانس بين الطرفين، وأنهما ينتميان إلى الجماعة نفسها أو البيئة التي يرتبط كل منهما بها، والتشابه والتجانس يتصلان أساساً بالدين والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والسن والتعليم، والحالة المزاجية والخصائص الفردية وغير ذلك، وتقوم هذه النظرية على أساس ميل الناس للزواج ممن يتشابهون معهم سواء كان ذلك بشكل شعوري أو لا شعوري⁽²⁾.

ب- التحاور المكاني: أي الميل إلى الزواج بين أشخاص يجمعهم نطاق جغرافي محدد يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه؛ فالناس لا يستطيعون أن يختاروا للزواج إلا ممن تجمعهم بهم صلة مكانية تتيح لهم الفرصة للتواصل أو الاختلاط، ويتحدد التقارب المكاني من خلال عوامل الجيرة أو القرابة أو الزمالة أو المشاركة في نشاط مهني أو اجتماعي أو ثقافي.

ج- القيمة في الاختيار للزواج: تعد القيمة شديدة الأهمية بالنسبة للشخص الذي يضعها في الاعتبار وهي تنظم في نطاق متدرج حسب الأهمية التي يضعها

(1) كمال إبراهيم مرسى: مرجع سبق ذكره، ص 49.

(2) سامية الساعاتي: الاختيار للزواج العربي والتغير الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص: 135-180.

الإنسان وطبقاً لنسقه القيمي ؛ فالإنسان يختار رفاهه بما فيهم شريكه حياته من بين هؤلاء الذين يشاركونه أو على الأقل يقبلون قيمه الأساسية.

- ونظراً لاختلاف الأنساق القيمية بين الأفراد، فإن أسس الاختيار على أساس القيمة يختلف من فرد إلى فرد أو من أسرة إلى أسرة، فالأسرة ذات النشأة الدينية تضع درجة أعلى للاختيار على أساس الدين، بينما تعطى أسر أخرى درجة أعلى للمكانة الاجتماعية والطبقة الاجتماعية وهكذا. وقد لخص رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله في حديث ما معناه "تنكح امرأة لأربع، لمالها ولجمالها ولحسبها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك"

د- الشريك المثالي:- يرى كرسستش أن معظم الناس منذ طفولتهم المبكرة حتى وقت زواجهم يكونون صورة أو فكرة معينة عمن يودون أن يكون شريكهم في الحياة. ويتبلور مفهوم الشريك المثالي تدريجياً عند الفرد حين يتعامل مع والديه وأخوته، ثم مع آخرين في المجتمع الكبير، ويحدث ذلك من خلال أنماط العادات والعلاقات الشخصية، ومن اللواصفات الثقافية التي تفرضها هينات معينة في المجتمع مثل المدرسة، المؤسسة الدينية ووسائل الإعلام، وعندما يتم تكوين هذا المفهوم فإنه يلعب دوراً ثقافياً ضاعطاً ومؤثراً في الاختيار الزواجي⁽¹⁾.

وفي ضوء هذه النظرية يمكن تفسير ظاهرة زواج الشباب المصري من الأجنيبيات أنها ترجع إلى الخلل في المفاهيم والقيم والأخلاقيات والمبادئ التي يقوم عليها الاختيار في الزواج لدى هؤلاء الشباب.

الأسباب والدوافع زواج الشباب المصري من الأجنيبيات:

1- ترجع أسباب ودوافع زواج الشباب المصري من الأجنيبيات إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها الظروف الاقتصادية وانتشار البطالة والفقر بين هؤلاء

(1) سامية الساعاتي: مرجع سبق ذكره، ص:ص 212-215.

الشباب الذين يجدون في هذا الزواج صفقة رابحة تحقق لهم العديد من الأحلام التي تراودهم كإن يحصل على الجنسية الأوروبية أو جنسية بلد الزوجة ويذهب للعيش في بلدها ويتاح له العمل وهكذا صار الزواج من الأجنبية هو نوع من أنواع السعى للرزق. وزيادة الدخل والحصول على المال بسهولة والتطلع إلى الثراء السريع وعمل المشروعات وتحقيق الرفاهية في الحياة والمعيشة.

2- رغبة الشباب في الهروب من ظروفهم الحياتية الصعبة إذ يعيش الكثير من هؤلاء الشباب بين سندان احتياجاته الفسيولوجية ومطرقة العادات والتقاليد التي تقف حائلاً دون تحقيق الزواج من المصريات لارتفاع التكاليف وقلة تكاليف الزواج من الأجنبية.

ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والدينية المترتبة على هذا لزواج

1- الآثار الاقتصادية:

زيادة الدخل وعمل مشروعات عن طريق الزوجة والسفر للخارج والحصول على جنسية بلد الزوجة.

2- الآثار الاجتماعية:

وترتب على هذا الزواج مشكلات اجتماعية وهي مشكلات مع الزوجة المصرية السابقة ومشكلات مع الأهل والأقارب والجيران في المجتمع بسبب تصرفات الزوجة الأجنبية ومشكلات بسبب تربية الأبناء وضعف العلاقات القربانية وعدم زيارة الأهل والأقارب في المناسبات، كل ذلك بسبب اختلاف العادات والتقاليد.

3- الآثار النفسية:

ترتب على هذا الزواج مشكلات نفسية تمثلت في القلق بسبب كثرة سفر الزوجة بلدها والخوف من هروب الزوجة بالأبناء والخوف من الإصابة بمرض الإيدز والخوف

من إيهاء الزوجة لمشروعاتها وعدم تقديمها المصاريف المالية للزوج والخوف من حدوث الطلاق والحواف من شكوى الزوج في أقسام الشرطة والمحاكم.

4- الآثار الدينية:

ترتب على هذا الزواج مشكلات بسبب اختلاف العقيدة والدين وترك الزوج الصلاة والإفطار في رمضان وشرب الخمر ومشكلات بسبب عدم التزام الزوجة والأبناء بتعاليم الدين الإسلامي.

من خلال ما سبق نجد أن من أسباب هذه الظاهرة الخلل في المفاهيم والقيم والأخلاقيات والمبادئ التي لدى الشباب عن الزواج والأسرة التي تقوم على الالتزام بالعادات والتقاليد الاجتماعية والقيم الدينية فأصبح الدافع المادي والمظهر والرغبة في الهجرة والحصول على الجنسية والمال في مقدمة الأسباب التي تدفع الشباب إلى الزواج من الأجنيات.

وهذا يبين افتقاد الشباب للقيمة الدينية والأخلاقية التي يقوم عليها الزواج والأسرة هذا بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية التي تتمثل في المغالاة في المهر والشكوة وعدم توافر المسكن وغلاء الأثاث وارتفاع تكاليف الزواج من أسباب هذه الظاهرة.

أيضا عدم وعى الشباب بالمشكلات التي تترتب على هذا الزواج والتي تتمثل في المشكلات الاجتماعية والنفسية والدينية.

الفصل الثامن

واقع الإعلام لظلم المرأة

الفصل الثامن

واقع الإعلام لظلم المرأة

ظلم المرأة في العصور السابقة، وفيه مطلبان

ظلم المرأة في العصر الجاهلي⁽¹⁾؛

لقد تعددت صور ظلم المرأة وتنوعت، حتى أخذت أشكالاً كثيرة، وصورا غريبة، فقد كانت المرأة

في الجاهلية مظلومة، فمن ذلك :

أنهم كانوا يتشاءمون منها ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ. يَتَوَارَىٰ مِنَ

الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [النحل:58-59]

بل تعدى الأمر من التشاؤم إلى دفعها وهي حية ﴿ وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾

[التكوير 8،9] وحرموها من حق الميراث، وكانوا يقولون في ذلك : (لا يرثنا إلا من يحمل السيف، ويحمي

البيضة)

بل هي تورث بعد موت زوجها كسقط المتاع، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (كان الرجل

إذا مات أبوه أو حموه فهو أحق بامرأته، إن شاء أمسكها أو يحسبها حتى تفتدي بصدقها، أو تموت

فيذهب بمالها)

وقد كان نكاح زوجات الآباء معروفاً في الجاهلية، فعله كثير من العرب، وهذا الذي نهى الله

عنه بقوله حل وعلا : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا

وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (النساء:22)

(1) انظر : عودة الحجاب (57/2)

وكان الزواج في الجاهلية مفتوحاً على مصراعيه بلا عدد محدود، والطلاق كذلك مفتوحاً على مصراعيه فله الحق أن يطلق ويراجع ما تشاء..وفي أي وقت شاء.

وإذا مات الزوج فتمقّى في بيتها سنة كاملة..لا تقرب طيباً ولا تلبس ثوباً حسناً، ولا تمسّط شعرها، ولا تقلم أظفارها قالت زينب سمعت أم سلمة تقول : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله : إن ابنتي توفّي عنها زوجها وقد اشتكت عنها أفتكحلها؟ فقال رسول الله ﷺ لا مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يقول لا ثم قال رسول الله ﷺ : (إنما هي أربعة أشهر وعشر، وقد كانت إحدائكم في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الخول) قال حميد فقلت لزينب : وما ترمي بالبعرة على رأس الخول؟ فقالت زينب : كانت المرأة إذا توفّي عنها زوجها دخلت جفشاً ولبست شرّ ثيابها ولم تمسّ طيباً حتى تمرّ بها سنة ثم توفّي بذاتة حمّار أو شاة أو طائر فتفتش به - أي تمسح به جلدها - فقلما تفتش بشيء إلا مات، ثم تخرج فتعطى بعرّة فتزوي ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره⁽¹⁾

فأي تقدير لهذه المرأة؟ وأي حياة كريمة لها؟

ظلم المرأة في المجتمعات الغربية⁽²⁾:

بعد أن عرفنا ما تواجهه المرأة العربية في زمن الجاهلية بقي أن نعرف حال المرأة عند غير العرب، كيف كانوا يتعاملون معها وهل كانت معززة مكرمة أم مهانة محطمة.

المرأة عند الإغريق

من صور ظلم المرأة في ذلك العصر :

- الاحتقار والإهانة حتى سموها رجساً من عمل الشيطان.

(1) رواه البخاري (5337) ومسلم (1489) .

(2) انظر للاستزادة من هذا الموضوع : المرأة بين الجاهلية والإسلام . محمد الناصر ، خولة درويش . ص 1-5 ، عودة الحجاب (47/2) ، للمرأة ماذا بعد السقوط ص 17 .

- كانت تُباع وتُشتري في الأسواق.

- كانت محرومة من حق الميراث، وحق التصرف في المال.

المرأة عند الرومان :

من صور ظلم المرأة في ذلك العصر :

- الأب غير ملزم بأخذ ابنته إليه، فيضعها تحت قدمه فإن رفعها كان ذلك دليلاً على أنه قبلها، وإلا فإنه يعني رفضه لها، وتبقى هكذا حتى تموت جوعاً وعطشاً وتأثراً من حرارة الشمس أو برودة الشتاء.

- أن البنت كانت تظل خاضعة لوالدها ما دام حياً.

- كانوا يقولون : ليس للمرأة روح، لذا فهم يعذبونها بسكب الزيت الحار على بدننها ، وربطها بالأعمدة، بل كانوا يربطون البرينات بذيول الخيول، ويسرعون بها إلى أقصى سرعة حتى تموت.

• المرأة عند الصينيين القدماء :

من صور ظلم المرأة في ذلك العصر :

- للرجل الحق في أن يبيع زوجته كالجارية.

- إذا مات الزوج فلأهله الحق فيها كأنها ثروة تورث.

- للزوج الحق أن يدفن زوجته وهي حية !.

• المرأة عند الهنود :

من صور ظلم المرأة في ذلك العصر :

- يجب على الزوجة أن تموت يوم موت زوجها، وأن تحرق معه وهي حية على موقد واحد.

- تُعد عندهم قاصرة طيلة حياتها.

• المرأة عند الفرس :

من صور ظلم المرأة في ذلك العصر :

- إباحة الزواج بالمحارم.

- إباحة اتخاذ الحظايا والحليلات.

- نفى المرأة في فترة الطمث إلى مكان بعيد خارج المدينة ولا يجوز لأحد مخالطتها إلا الخدم

الذين يقدمون لها الطعام.

- للرجل حق التصرف فيها بما يشاء، فيحق له أن يحكم عليها بالموت، أو ينعم عليها بالحياة.

• المرأة عند اليهود :

من صور ظلم المرأة في ذلك العصر :

- عند بعضهم أن البنت في مرتبة الخادم.

- للأب الحق في بيعها وهي قاصرة.

- ليس لها حق في الميراث إلا إذا لم يكن لأبيها ذرية من البنين وإلا ما كان يتبرع لها به أبوها في

حياته.

- تعد المرأة لعنة ؛ لأنها أغوت آدم.

- إذا أصاب المرأة الحيض لا تجالس ولا تؤاكل ولا تلمس وعاء حتى لا يتنجس.

- كان بعضهم ينصب للحائض خيمة ويضع أمامها خبزاً وماءً ويجعلها في هذه الخيمة حتى تطهر.

• المرأة عند الأمم النصرانية :

من صور ظلم المرأة في ذلك العصر :

- أعلنوا أن المرأة هي باب الشيطان، وأن العلاقة معها رجس في ذاتها.

- احتقار المرأة وازدراؤها حتى عقد مؤتمر للبحث : هل تعد المرأة إنساناً أم غير إنسان؟ وهل لها روح أم ليس لها روح؟ وإذا كانت لها روح فهل هي روح حيوانية أم روح إنسانية؟ وإذا كانت روحاً إنسانية فهل هي على مستوى روح الرجل أم أدنى منها؟ وأخيراً : قرروا أنها إنسان، لكنها حُلقت لخدمة الرجل فحسب.

- تعد المرأة في القانون الفرنسي قاصرة.

- يحق في القانون الإنكليزي أن يبيع الرجل زوجته.

- بقيت المرأة في القانون الإنكليزي حتى منتصف القرن الماضي تقريباً ليس لها حقوق شخصية، ولا حق في الأموال التي تكتسبها، ولا حق في ملكية شيء حتى الملابس التي كانت تلبسها.

ظلم المرأة في ظل الحضارة الغربية المعاصرة

ويتضمن هذا المبحث المطالب التالية :

استخدام المرأة في الدعاية والإعلان

لا يخفى على المتأمل في واقع المرأة الغربية أنها استغلت استغلالاً سيئاً من خلال الإغراء بها في وسائل الدعاية والإعلان لمنتجات مختلفة بعضها متعلق بالمرأة والآخر لا علاقة لها بالمرأة.. ففي مجال الأفلام تستخدم المرأة استغلالاً تجاوز كل الحدود الشرعية والإنسانية في عرض المرأة عرضاً فاتناً صارخاً، والمجلات الهائطة لا يمشي سوقها إلا إذا ملئت المجلدة بصور النساء الحميلات.. ففتاة الغلاف تحترار بعناية لجذب الزبائن.. وهناك في الغرب.. فئات كثيرة من التجار يضعون في محلاتهم التجارية نساء جميلات تقف عند أبواب متجارهم لجذب الزبائن والتأثير عليهم والتلطف معهم حتى يدخل المحل.

وهكذا فالمرأة تبتز بشكل بشجع في المجتمعات الغربية. (وحسب بحث الماجستير للباحثة جيهان

البيطار (حول أخلاقيات الإعلان) فقد جاء فيها :

- 93% تستخدم السيدات

- 73% منها يتم تقديمها من خلال حركة المرأة

- أكثر من النصف يحتوي إثارة في المضمون¹

المطلب الثاني : فتح مجالات عمل لا تتناسب مع طبيعة المرأة.

فبناء على نظرية المساواة المزعومة في العالم الغربي طالبوا بأن تعمل المرأة كما يعمل الرجل فهي

تعمل في المناجم وصناعة المواد الثقيلة وتنظيف الشوارع وقيادة الشاحنات وحمل السلاح وحراسة الأمن

وغيرها من الأعمال التي لا تليق إلا بالرجال وهذا من ظلم المرأة والتي سببت لها أثر عظيمة على أنوثتها

وعفافها وصحتها الجسدية والنفسية

العنف والاعتداء على المرأة.

وصور الاعتداء على المرأة إما أن يكون بالضرب أو التحرشات الجنسية أو الاغتصاب وأخيرا القتل.

الاعتداء عليها بالضرب :

(ذكرت دراسة ألمانية أن ما لا يقل عن مائة ألف امرأة تتعرض سنويا لأعمال العنف الجسدي أو

النفساني التي يمارسها الأزواج أو الرجال الذين يعاشروهن مع احتمال أن يكون الرقم الحقيقي يزيد على

المليون)

(1) مجلة البيان عدد ربيع الآخر 1420هـ

(وفي دراسة أعدها المكتب الوطني الأمريكي للصحة النفسية : جاء أن 17 % من النساء اللواتي يدخلن غرف الإسعاف : هن ضحايا ضرب الأزواج أو الأصدقاء، وأن 83 بالمائة دخلت المستشفيات سابقا، مرة على الأقل، للعلاج من جروح وكدمات أصبن بها، كان دخولهن نتيجة للضرب، وقالت الدكتورة (آن فليتكرافت) التي ساهمت في وضع الدراسة أن (ضرب النساء هو إحدى حقائق المجتمع الأمريكي. ومشكلة اجتماعية واسعة الانتشار)

وضرب الزوجات منتشر في الغرب، وقد يصل إلى الموت أحيانا، وأحيانا إلى إعاقات جسيمة، فقد ذكرت دراسة أمريكية عام 1417 إلى أن 79% من الرجال يقومون بضرب زوجاتهم⁽¹⁾

وكتبت صحيفة أمريكية أن امرأة من كل 10 نساء يضربها زوجها، فعقبت عليها صحيفة Family Relation أن امرأة من كل امرأتين يضربها زوجها وتعرض للظلم والعدوان.

أما في فرنسا فهناك مليون امرأة معرضة للضرب سنوياً...أمانة سر الدولة لحقوق المرأة(ميشيل اندريه)قالت: (حتى الحيوانات تعامل أحيانا أفضل من النساء،فلو أن رجلاً صرب كلباً في الشارع سيتقدم شخص ما يشكو لجمعية الرفق بالحيوان،لكن لو ضرب رجل زوجته في الشارع فلن يتحرك أحد في فرنسا) 92% من عمليات الضرب تقع في المدن و 60% من الشكاوى الليلية التي تتلقاها شرطة النجدة في باريس هي استغاثة من نساء يسيء أزواجهن معاملتهن.

في أمستردام اشترك في ندوة 200 عضو يمثلون إحدى عشرة دولة،كان موضوع الندوة إساءة معاملة المرأة في العالم أجمع واتفق المؤتمرون أن المرأة مضطهدة في جميع المجتمعات الدولية وبعض الرجال يحرقون زوجاتهم بالسجائر ويكبلونهن بالسلاسل.

(1) مجلة الأسرة عدد صفر 1420 هـ .

في بريطانيا يفيد تقرير أن 77% من الأزواج يضربون زوجاتهم دون أن يكون هناك سبب لذلك

(1)

الاعتداء عليها بالتحرشات الجنسية :

لقد كشف مسح استطلاعي أعدته وزارة الداخلية البريطانية أن 80% (نعم..ثمانون في المائة) من ضابطات الشرطة، أي بنسبة أربعة إلى خمسة، يتعرضن للمضايقات الجنسية خلال نوبات العمل الرسمية. شارك في الاستطلاع 1800 ضابطة في عشر مديريات أمن في إنكلترا وويلز، وأشرفت عليه الدكتورة (جنيفر بروان) وهي باحثة اجتماعية في الوحدة الملحقة في مديرية أمن (نيوهامشاير) أليست نسبة مفرعة؟ أربعة أخماس الشرطيات - عفوا ضابطات الشرطة - يتعرضن للمضايقات الجنسية، ومتى؟ خلال نوبات العمل الرسمية !! خلال العمل على حفظ الأمن !!

هذا في حق حامية الأمن أما في حق الساهرات على مصلحة المرضى فهناك أفعال يندى لها الجبين..أشارت دراسة صدرت عن جمعية علم النفس البريطانية إلى أن 60 % من الممرضات اللاتي تم استطلاع آرائهن قد عانين من التحرش الجنسي من مرضاهن الرجال.

وأوضحت الدراسة أن أشكال التحرش الجنسي تمثلت في مغازلات صفيقة، واقتراحات تتضمن الدعوة إلى ممارسة الجنس، بالإضافة إلى الملامسة الجسدية مباشرة، واتضح أن معظم الممرضات يعانين في صمت، ويفضeln عدم الإبلاغ عن تلك الحوادث بنسبة 76%.

(1) موقع مجلة عربيات العدد (7) للدكتورة فاطمة نصيف .

وقد دعت الباحثة النفسية البريطانية سارة فينيز، خلال مؤتمر لجمعية علم النفس البريطانية عقد في لندن، إلى ضرورة صياغة توجهيات ولوائح داخلية تلزم الممرضة بالإبلاغ عن جميع حالات التحرش الجنسي التي تعاني منها خلال العمل على أمل أن يؤدي ذلك إلى الحد من تلك الظاهرة المسيئة لمهنة التمريض ومؤامرة الصمت التي تحيط بها.

وقد أشارت الدراسة إلى أن الرجال (المرضى) لا يتورعون عن الإتيان بأفعال يندى لها الجبين خلال قيام الممرضات بمساعدتهم.⁽¹⁾ هل رأيتم وتأملتكم لا آلام الممرضى، ولا اقتراب الموت، ولا أجواء المستشفى؛ جميعها لم يمنع هؤلاء المرضى من القيام بتلك الأفعال التي وصفتها الدراسة بـ (يندى لها الجبين). علماً أن الدراسة لم تتحدث عن الأطباء والممرضين، واكتفت بالمرضى، ولا ندرى كم تبلغ النسبة حين تضاف إليها اعتداءات أولئك!!

الاعتداء عليها بالاغتصاب :

أعلن مركز الضحايا الوطني الذي يناصر حقوق ضحايا جرائم العنف : إن معدل الاغتصاب في الولايات المتحدة أصبح يبلغ 1.3 امرأة بالغة في الدقيقة الواحدة : أي 68000 امرأة في العام.

وأضاف المركز أن واحدة من كل ثماني بالغات في الولايات المتحدة تعرضت للاغتصاب ليكون إجمالي من اغتصبت اثني عشر مليوناً ومائة ألف امرأة على الأقل.

ويشير المسح إلى أن 61 في المائة من حالات الاغتصاب تمت لفتيات تقل أعمارهن عن 18 عاماً، وأن 29 في المائة من كل حالات الاغتصاب تمت ضد أطفال تقل أعمارهم عن 11 عاماً. وأظهرت الأرقام زيادة معدل الاغتصاب عن العام الذي سبقه بنسبة 59 في المائة!!⁽²⁾

1 - الوطن الكويتية العدد (5711) . نقلاً من (إنهم يتفرجون على اغتصابها) محمد العويد . ص 27 .

2 - جريدة صوت الكويت العدد 542 . نقلاً من : إنهم يتفرجون على اغتصابها ص 40 .

وتقول دراسة أمريكية : إن جرائم الاغتصاب شأن هجمات واعتداءات الغرباء، تنخفض خلال الشتاء : لأن الناس لا يخرجون كثيرا...وبالتالي فإن فرص الالتقاء تكون أقل⁽¹⁾.

ولو أردنا أن نترجم هذا الكلام إلى نتيجة علمية فإننا نقول : عندما يقل الاختلاط..يقل الاغتصاب.

أي أن الإسلام العظيم حين يعد من الاختلاط ويضيق من فرصه ومجالاته فإنه يحد من جرائم الاغتصاب، ويحد من فرصها ومجالاتها..وهذه مجتمعاتنا المسلمة، رغم عدم التزامها التام بالإسلام تنخفض فيها نسب جرائم الاغتصاب..وإذا كانت بعض مجتمعات المسلمين بدأت تعافي من تزايد جرائم الاغتصاب فيها، فإنها هذا بقدر بعدها عن الإسلام والتزامها بأوامره⁽²⁾.

استغلال المرأة في التجارة الجسدية.

لقد استغلت المرأة هناك جسديا حتى ظهرت ظاهرة تسمى بتجارة الرقيق الأبيض بلغت أرباحها بالملايين وإليك بعض الأرقام :

(ألفت الشرطة التشيكية القبض على أربعة رجال وامرأة كانوا يشكلون عصابة لاستدراج الفتيات التشيكيات إلى الغرب عن طريق وعدهن بالعمل في الغناء والرقص في النوادي الليلية مقابل رواتب مغرية فيما كان الهدف من ذلك إجبارهن على ممارسة الدعارة أو المشاركة في تمثيل أفلام جنسية.

وذكرت بلانكا كوسينوفا المتحدثة الصحافية باسم رئاسة الشرطة التشيكية أن العصابة استدرجت 25 فتاة تشيكية، وأن أحد أفرادها أجنبي من دولة من جنوب شرق أوروبا غير أنه انتحر قبل إلقاء الشرطة القبض عليه، أما زعيم العصابة فألقت الإنتربول القبض عليه في برشلونه وسيسلم إلى القضاء التشيكي لاحقا.ورغم هذا النجاح للشرطة

1 - جريدة الشرق الأوسط العدد (5130) .

2 - انظر : (إنهم يتفرون على اغتصابها) محمد العويد . ص 13 .

التشكيكية إلا أن ظاهرة استدراج أو "تصدير" الفتيات من تشيكيا ومن دول أوروبا الشرقية الأخرى مختلف الأساليب لا تزال تعتبر من الظواهر المقلقة التي تعيشها هذه الدول منذ سقوط الأنظمة الشيوعية فيها وما أعقب ذلك من تراجع مستويات المعيشة وسهولة الانتقال عبر الحدود والبلهث وراء المال بأي ثمن كان.

ويؤكد تقرير حديث لمنظمة الهجرة الدولية أنه يجري سنويا بيع نصف مليون امرأة إلى شبكات الدعارة في العالم وأن النساء من دول أوروبا الشرقية يشكلن ثلثي هذا العدد أما أعمارهن فتتراوح بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين

وتعترف منظمة الشرطة الأوروبية "أوروبول" بأن تجارة الرقيق الأبيض منظمة بشكل جيد أما المنظمات غير الحكومية المهتمة بهذه المسألة وبعض الأجهزة الأمنية في أوروبا الشرقية فتؤكد أن الكثير من النساء يقعن في فخ الاستدراج الذي يجري عادة عن طريق نشر إعلانات مكثفة في مختلف الصحف في دول أوروبا الشرقية عن الحاجة إلى مريبات أو نادلات في المطاعم أو مغنيات أو راقصات أو عارضات أزياء للعمل في الغرب أو في بعض الدول البلقانية بعروض معرية. وبعد وصول الفتيات إلى (أماكن العمل) تصدر جوازات سفرهن ويحتجزن لعدة أسابيع يتعرضن خلالها للإهانات والتعذيب ثم يجبر على ممارسة الجنس مع كثير من الرجال إلى أن يروصن تماما ثم يبيعهن القوادون إلى عصابات مختلفة الأمر الذي يجعل عودتهن إلى بلدانهن أو الوصول إلى الشرطة صعبا. وتؤكد العديد من المصادر المتابعة لتجارة الرقيق الأبيض في أوروبا أن العديد من الدول والمناطق في البلقان غدت مفترق طرق بالنسبة للكثير من النساء ولاسيما اللواتي يستدرجن من جمهوريات رابطة الدول المستقلة كأوكرانيا أو ملدوفيا وروسيا البيضاء، فالنساء الأكثر جمالا يرسلن إلى أوروبا الغربية ولاسيما إلى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، في حين أن الأقل جمالا وجاذبية يرسلن إلى تركيا واليونان والشرق الأوسط.

ويؤكد الكسندر لونس الجنرال في الشرطة الرومانية الذي يترأس المركز الإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة أن مدينة برتسكو الواقعة في البوسنة والهرسك وإقليم كوسوفو

أصبحت من المعامل الرئيسية لتجارة الرقيق الأبيض، وأن أغلب الفتيات اللواتي يجري الاتجار بأجسادهن تتراوح أعمارهن بين 18-24 عاما. وكمثال حي على الطريقة التي تتبع للاستدراج يورد الجنرال قصة بطة ملدوفيا السابقة في القفز سفينلانا البالغة من العمر 28 عاما التي استجابت لإعلان نشر في إحدى صحف بلادها طلب فتيات للعمل في يوغوسلافيا السابقة في جني الخضار وبدلا من أن تمارس بهذا العمل انتهى مطاف هذه الفتاة الشقراء القادمة من كوسوفو في مكان قريب من الحدود مع ألبانيا وهناك باعها واشترتها ستة من أصحاب بيوت الدعارة وعندما تمردت على ذلك دفعت ثمنا كان سبعة كسور في أضلاعها ثم نقلت بعد ذلك ومن المستشفى مباشرة إلى منزل معاون النائب العام السابق في جمهورية الجبل الأسود زوران، غير أن الأخير لم يساعدها لأنه هو نفسه كان ينظم حفلات الجنس الصاخبة لمسؤولين كبار في هذه الجمهورية البلقانية الصغيرة ولم تتمكن من الهرب إلا بعد إلقاء القبض عليه وسجنه.

وفي دليل على الحجم الخطير الذي وصلت إليه هذه التجارة يقول تقرير حديث للمجلس الأوروبي إن أرباح القوادين ومجموعات المافيا التي تعمل في هذا المجال في دول الاتحاد الأوروبي ارتفعت في الأعوام العشرة الماضية بنسبة 400% وإن شبكات الدعارة هذه تعرض الآن نصف مليون امرأة للبيع يبلغ الدخل الذي تحققه النساء فيها للقوادين ومزوري الوثائق ومهربي البشر وغيرهم 13 مليار يورو سنويا.

وتعيد الدراسات الاجتماعية هنا سبب تفشي ظاهرة تجارة الرقيق الأبيض في دول أوروبا الشرقية بأحجام كبيرة إلى تفشي الفقر وانتشار الفساد على نطاق واسع لدى أجهزة الأمن والقضاء وسهولة الانتقال عبر الحدود ووجود طلب كبير في الغرب على الفتيات الأوروبيات الشرقيات ورخص أسعارهن إضافة إلى تعاون المافيات المحلية مع المافيات الغربية في ظل ضعف أداء أجهزة الأمن. ويسود اعتقاد لدى المنظمات غير

الحكومية المتابعة لهذه المسألة بأن العديد من دول أوروبا الشرقية ستظل ولسنوات طويلة أخرى مراكز رئيسية في أوروبا لتجارة الرقيق الأبيض.⁽¹⁾

(وصدر عن منظمة الهجرة العالمية عام 1997 أن نحو 175 ألف امرأة تم الاتجار بهن عبر البلقان استقمن من آسيا الوسطى إلى دول الاتحاد الأوروبي. 1000 ألف امرأة ألبانية وقعن فريسة لهذه التجارة.)⁽²⁾

(و أكد خبراء في الأمم المتحدة، أن تجارة الرقيق الأبيض، أصبحت تحتل المركز الثالث عالمياً، بين النشاطات غير المشروعة. وجاء في ندوة عقدها مسؤولون من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات في البرازيل، وشارك فيها خبراء دوليون، ومسؤولون من الإنتربول، وشرطة اسكوتلانديارد، أن هذه التجارة تحقق عوائد بلغت أكثر من سبعة مليارات من الدولارات في العام الواحد، ويبلغ عدد ضحاياها أكثر من أربعة ملايين شخص، يهاجرون من بلادهم بصورة غير مشروعة سنوياً، الأمر الذي دفع وزير العدل البرازيلي إلى وصف الدعارة بأنها "مرض العصر")⁽³⁾

حرمانها من الحياة الزوجية السعيدة

(في « مانهاتن » المدينة الأمريكية التي اخترعت بدعة العزاب المتمايلين تعيش النساء أزمة حادة.

فقد تبين من آخر إحصاء ؛ أن هنالك امرأتين تعيشان دون زواج ؛ مقابل كل رجل أعزب، وهذا يعني أن جيلاً من النساء يتعرضن لخطر العنوسة

وتذكر الإحصائيات العلمية أن المرأة التي يتراوح عمرها ما بين 35- 39 عاماً لا تتوفر لها فرص الزواج إلا بنسبة 38% فقط.

1 <http://www.alwatanvoice.com/arabic/modules.php?name=News&file=article&sid=1551>

2 - http://links.islammemo.cc/arkam/one_news13.asp?IDnews=568

3 - <http://www.riyadhchamber.org.sa/detail.asp?InIssueNo=467&InServiceID=6&InSectionID=36>

ففي نيويورك - مقصد الشاذين والمتسكعين - أصبح العجز في عدد الرجال الذين يمكن الزواج منهم حاداً جداً.. إلى درجة أن آلاف النساء الجميلات والذكيات والناجحات أصبحن يائسات من نجاح محاولتهن الظفر بأزواج لهن !

ولقد جعل هذا الوضع النساء الأخريات - الأقل جمالا ونجاحا - يقتنصن كل فرصة سانحة للقاء رجال، وإقامة علاقات معهم، حتى دون زواج، إلى حد قيام بعضهن بدفع تحويشة العمر للحصول على حصة بيت على الشاطئ تَمضي فيه الصيف مع رجل ! كما أن بعضهن يلجأن إلى الإعلان في الصحف والمجلات عن حاجتهن إلى رجال..⁽¹⁾

العجيب أن المرأة هناك هي التي تبحث عن الزوج وتحاول حاهدة أن تكرم صديقها وخليها حتى يقبلها روجة له، بل وصل الأمر إلى أنها تحشى أن تفتاحه بالرواح فيتركها ويبحث عن أخرى، يقول الدكتور عبدالله الحاطر - رحمه الله - : (كنت أستغرب عند بداية إقامتي في بريطانيا أن المرأة هي التي تنفق على الرجل، وكنت أشاهد هذه الظاهرة عندما أركب القطار، أو أدخل المطعم، إذ ليس في قاموس الغربيين شيء اسمه (كرم)

وبعد حين زال هذا الاستغراب، وأخبرني المرضى عن أسباب هذه الظاهرة، وفهمت منهم بأن الرجل لا يحب الارتباط بعقد زواج، ويفضل ما أسموه (صديقة) والمرأة تسميه (صديقاً) وليس هو أو هي من الصدق في شيء، وكما أساءوا لهذه الكلمة النبيلة، فالصديق يعني : الصدق والمحبة والمروءة والنخوة والكرم والوفاء، وما إلى ذلك من معان طيبة كريمة.

والصديق عندهم يعيش مع امرأة شهوراً أو سنيناً، ولا ينفق عليها، بل هي تنفق عليه في معظم الحالات، وقد يغادر البيت متى شاء، أو قد يطلب منها مغادرة بيته، إن كانت تعيش معه في البيت، ولهذا فالمرأة عندهم تعيش في قلق وخوف شديدين، وتخشى أن يرتبط صديقها (!!) بامرأة ثانية ويطردها، ثم لا تجد صديقاً آخر..!!

1 انظر : وبضدها تبين المسلمات ، محمد العويد ص 11 .

وكما يقولون (بالمثال يتضح المقال) فسوف أختار مثالا واحدا من أمثلة كثيرة تبين وضع المرأة

عندهم :

رأيت في عيادة الأمراض النفسية امرأة في العشرينات من عمرها وكانت حالتها منهارة، وبعد حين من الزمن شعرت بشيء من التحسن، وأصبحت تتحدث عن وعي، فسألتها عن حياتها فأجابت : والدموع تنهمر من عينيها، قالت : مشكلتي الوحيدة أنني أعيش بقلق واضطراب، ولا أدري متى سينفصل عني صديقي، ولا أستطيع مطالبته بالزواج مني، لأنني أخشى من موقف يتخذه، ونُصحتُ بالعمل على إنجاب طفل منه، لعل هذا الطفل يرغب في الزواج، وبعدها أنت ترى الطفل، كما أنك تراني لا ينقصني جمال، ومع هذا وذاك فأبذل كل السبل * من تقديم خدمات ! وإنفاق مال !، ولم أنجح في إقناعه بالزواج، وهذا سر مرضي، وسبب قهري، إني أشعر بأنني وحدي في هذا المجتمع، فليس لي زوج يساعدني على أعباء الحياة، ولي أهل ولكن وجودهم وعدمهم سواء، وليتي بقيت بدون طفل لأسى لا أريد أن يتعذب ويشقى في هذه الحياة كما تعذبت وشقيت..

وهذه المريضة ليست من شواذ المجتمع الغربي، بل الشواذ هم الذين يعيشون حياة هادئة (¹¹)

الضياع النفسي والروحي

المرأة الغربية محرومة من الاستقرار والراحة فهي دائماً في قلق واضطراب وخوف رهيب من المستقبل المجهول، (ففي فرنسا وحدها عشرة ملايين امرأة يستشرن منجمات - عرّافات - كل عام ؛ بسبب خوفهن من المستقبل، تحت وطأة الضياع النفسي والروحي) هذا ما أكدته مَنْ وُصفت بأنها « المنجمة الفرنسية المعروفة ليليان جرتيه ». فكم مليوناً من النساء في سائر أوروبا، وفي أمريكا، وفي باقي دول العالم؟ ألسن عشرات من الملايين

(1) انظر : مشاهداتي في بريطانيا ص 10 د . عبد الله الخاطر رحمه الله .

الأخرى؟! وحتى لا يقول أحد : إنما تذهب هؤلاء الفرنسيات إلى المنحيمات والمنجمين تسلية وليس اعتقادا ؛ فإننا ننقل ما قالته المنجمة الشهيرة نفسها عن النساء اللاتي يقصدنها : « إنهن يعتقدن أنني أمثل المفتاح السحري الذي يحل مشكلاتهن من مرة واحدة وفي زمن قياسي » !! ولهذا فهن « يفرغن جيوبهن من أجل الهدف نفسه » أي إنهن يدفعن بسخاء. ⁽¹⁾

تعريضها للأمراض المختلفة.

تتعرض المرأة الغربية لأمراض مختلفة ومتنوعة ما بين الأمراض الجنسية إلى أمراض السرطان إلى غيرها من الأمراض كل ذلك بسبب تلك الحضارة الغربية التي أوصلتها إلى هذه المأساة العظيمة.

فمن تلك الأمراض:

سرطان الجلد:

(أكدت أبحاث أجريت مؤخراً؛ أن النساء اللواتي يأخذن حمامات الشمس بالمايوه البيكيني؛ يتعرضن للإصابة بسرطان الجلد 13 ضعاف عن النساء اللواتي يرتدين المايوه من قطعة واحدة تغطي الظهر، أفلا يعني هذا أن المرأة المحجبة..أقل ساء الأرض عرضة للإصابة بسرطان الجلد..لأنها تستر جسدها كله عن أشعة الشمس؟!

يقول أحد الأطباء إنه يوجد كل إنسان أوروبي حوالي ثلاثين ندبة ويعود سبب وجود الندبات المرضية منها إلى أشعة الشمس، ويتحول بعضها تلقائياً إلى النوع الخبيث ⁽²⁾.

(1) انظر : ونضدها تبين المسلمات ص 7-8 بتصرف . محمد العويد .

(2) انظر : من أجل تحرير حقيقي للمرأة ص 153 بتصرف .

ومن تلك الأمراض وعدد المصابين بها⁽¹⁾:

مرض السفلس :

- (أعلن الدكتور (برك جونز) عام 1974م أن خمسين مليون شخص يصابون بمرض السفلس كل

عام)⁽²⁾

- (بلغ عدد المصابين المسجلين رسمياً لعام (1418هـ-1998م) - حسب تقرير منظمة الصحة

العالمية - فيبلغ حوالي خمسة ملايين شخص. ويبلغ عدد الوفيات - حسب ذات التقرير - (159,000)

تسعة وخمسون ومائة ألف شخص)⁽³⁾.

مرض السيلان :

(يعتبر هذا المرض من أكثر الأمراض المعدية انتشاراً في الوقت الحاضر، وقد يصاب به 200-500

مليون شخص في كل عام، معظمهم في سن الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و28 سنة. وغالبيتهم من

طلاب المدارس والجامعات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية - مثلاً - يتراوح عدد الإصابات المسجلة رسمياً

بالسيلان ما بين 4 و5 ملايين إصابة. أما في البرازيل فتسجل يومياً حوالي عشرين ألف إصابة جديدة في

العيادات والمستشفيات. وفي فرنسا يقدر عدد المصابين بالسيلان سنوياً بـ 500 ألف رجل وامرأة وطفل.

وقد بلغ عدد المصابين بالسيلان لعام (1418هـ-1998م) حسب تقرير منظمة الصحة العالمية

حوالي خمسة ملايين شخص. أما الوفيات فيبلغ عددهم حسب ذات التقرير ثمانية آلاف شخص⁽⁴⁾.

(1) انظر : قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية ص . د . فؤاد آل عبد الكريم ص 673 وما بعدها .

(2) انظر : غضب الله تعالى يلاحق المتمردين (الأيدز) لفؤاد بن سيد الرفاعي ص 40 وما بعده .

(1) The World Health Report 1999 : Making a difference page : 98- 104

(4) The World Health Report 1999 : Making a difference Page : 98 -104

مرض الهربس الزهري :

يحتل الهربس الزهري - أو القوباء التناسلية - المرتبة الخامسة من حيث الانتشار في سلسلة

الأمراض الجنسية. وقد تضاعف عدد المصابين في العالم بهذا المرض منذ عام (1390هـ - 1970م).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية تسجل سنوياً مليون إصابة جديدة، ويقدر عدد المصابين فيها

بحوالي 25 مليون شخص. وتشكل هذه الإصابات 15% من مجموعة الأمراض الجنسية.

وفي اليابان يفوق عدد الإصابات الجديدة بالقوباء عدة مرات عدد الإصابات بالسليلان والسفلس.

وفي أوروبا الغربية يشكل الهربس التناسلي 20% من مجموع الأمراض المتناقلة عبر الجنس، فقد تم

رصد أكثر من عشرة آلاف حالة في بريطانيا وحدها عام (1400هـ - 1980م). وقد ذكر الدكتور (مورس)

اختصاصي أمراض الهربس أن نتيجة الدراسة التي قام بها في بريطانيا تشير إلى أن انتشار هذا المرض يزداد

يوماً بعد يوم، وأن أكثر الإصابات به تقع بين الشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 15-30 سنة. وأن

هذا المرض يتناسب طردياً مع الجنس وطرق ممارسته وازدياده في المجتمع بطرق غير صحيحة، فيما يقل

بالمقابل عند الذين يحبون العفاف ويسعون إليه.

(1) انظر: الأمراض الجنسية/ سيف الدين حسين شاهين، ص79. وكتاب: مع الطب في القرآن الكريم/عبد الحميد دياب و أحمد قرقوز ص174، والزنى أحكامه والوقاية منه/ جبر محمود الفضيلات، ص133 وما بعدها، وكتاب: احذروا الزنى والزناة/ سليم فهد شيعانية، ص12 وما بعدها، والأمراض المتناقلة عبر الجنس/سيرو فاخوري، ص39 وما بعدها، والأمراض الجنسية عقوبة إلهية/عبد الحميد القضاة، ص63 وما بعدها.

وقد انتقل المرض إلى عواصم عالمية أخرى مثل: بروكسل وأمستردام وكوبنهاجن وستوكهولم وبرلين

وباريس وجنوب إفريقيا)

مرض الإيدز

(إن عدد الإصابات بوباء الإيدز منذ اكتشافه في أوائل الثمانينات حتى يومنا هذا في تصاعد مستمر ومخيف. فحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية التي كشف النقاب عنها في المؤتمر العالمي الخامس ضد مرض الإيدز المنعقد في مونتريال بكندا عام (1409هـ - 1989م)، فإن عدد الإصابات بمرض الإيدز حتى عام (1405هـ - 1985م) لم يتجاوز 70,000 إصابة. ثم ارتفع هذا العدد ما بين عامي (1406 و1408هـ - 1986 و1988م)، ليصبح حوالي 300,000 إصابة. ويقدر عدد الإصابات ما بين عامي (1409 و1410هـ - 1989 و1990م) بأنه يتراوح ما بين 700,000 إصابة ومليون ونصف المليون إصابة.

وقد بينت منظمة الصحة العالمية بأنه إذا لم يستطع الأطباء إيجاد وسيلة فعالة للقضاء على هذا الوباء في السنوات المقبلة، فإن عدد الإصابات سيبلغ في أواخر هذا القرن خمسة ملايين إصابة.

ولكن يبدو أن توقعات منظمة الصحة العالمية عن عدد المصابين بهذا المرض كانت متواضعة جداً. فقد بلغ عدد المصابين بالإيدز نهاية عام (1418هـ - 1998م) 70,930,000 إصابة (35 مليون مصاب من الذكور، و34 مليون مصاب من الإناث تقريباً)، وبلغ عدد الوفيات 2,285,000 شخص. وذلك حسب الإحصاءات الصادرة عن المنظمة نفسها عام (1419هـ - 1999م)⁽¹⁾.

فهذه لمحة خاطفة عن حال المرأة في عصر الحضارة المسماة (حضارة القرن العشرين وما هي بحضارة، وإنما هي قذارة وفجارة

(1) المصدر : The World a Health Report 1999 : Making a difference.

إِيَّاهُ عَصَرَ الْعَشْرِينَ ظَنُوكَ عَصْرًا

نِيرَ الْوَجْهِ مُسْعِدَ الْإِنْسَانِ

لست (نوراً) بل أنت (نارٌ) وظلمٌ

مذ جعلت الإنسان كالحيوان⁽¹⁾

تحريم الظلم وبيان عاقبته :

جاءت النصوص الشرعية بمنع الظلم وتحريمه سواء كان ذلك على الرجل أو المرأة، وقد توعّد الله الظالمين بقوله سبحانه ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ (إبراهيم:42)

وبين النبي ﷺ أن المسلم لا يظلم أخوه المسلم فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : (الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ)⁽¹⁾ بل إن الله تعالى حرم الظلم على نفسه وحرمه على العباد، كما جاء في صحيح مسلم عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا رَوَى عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ : (يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا)⁽²⁾ وأمر النبي ﷺ المؤمنين أن يتقوا الظلم وأن يتجنبوه كما في صحيح مسلم عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (اتَّقُوا الظُّلْمَ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)⁽³⁾ وحتى يرتدع الظالم ويعلم المظلوم أن له ناصراً، بين النبي ﷺ أن دعوة المظلوم مستجابة، فعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ (اتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ)⁽⁴⁾.

(1) عودة الحجاب (2/56) .

(1) رواه البخاري (2442) ومسلم (2580) .

(2) رواه مسلم (2577) .

(1) رواه مسلم (2578) .

(2) رواه البخاري (2448) ومسلم (19)

وليعلم المظلوم إن لم يؤخذ حقه في الدنيا أنه سيأتي يوم القيامة ويأخذ حقه كاملاً من غير نقصان، في وقت هو بأمر الحاجة إلى الأعمال والحسبات، روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : (مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرَضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدَرٍ مَظْلَمَتِهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ فَحَمِلَ عَلَيْهِ)⁽¹⁾

إن هذه النصوص الشرعية كافية لمن كان له قلب أن يكف نفسه عن الظلم ؛ لأن للظالم يوماً سيعض على أصابع الندم نسأل الله تعالى أن يعافينا من الظلم إنه سميع مجيب الدعاء.

مظاهر حماية الإسلام للمرأة من الظلم

لقد حمى الإسلام المرأة من أن يعتدى عليها، أو يبغض حقها، ورتب على ذلك أموراً، وجعل لها حدوداً، مما يدل دلالة واضحة على مكانة المرأة في الإسلام، وأن لها عناية خاصة لم تحلم بها في أي شريعة من شرائع الأرض، فمن تلك المظاهر :

المظهر الأول : أن الإسلام حرم قذفها بما يندس عرضها

فأله تعالى اشتد في كتابه الكريم على قاذفي النساء في أعراضهن بأشد مما اشتد على القتلة وقطاع الطريق، فقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (النور:4) فجعل الله سبحانه للقاذف عقوبة ثمانين جلدة، ثم دعم هذه العقوبة بأخرى أشد وأخزى، وهي اتهامه أبعد الدهر في ذمته، وإطراح شهادته، فلا تقبل له شهادة أبداً، ثم وسمه بعد ذلك بسمه هي شر الثلاثة جميعاً وسمه الفسق، ووصمه الفجور. لم يكن كل ذلك عقاب أولئك الآثمة الجناة، فقد عاود الله أمرهم بعد ذلك بما هو أشد وأهول

(1) رواه البخاري (2449) .

من تمزيق ألسنتهم فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (النور:23) ⁽¹⁾.

المظهر الثاني : تحديد عدد الزوجات واشتراط العدل في التعدد وإلا فلا.

مما يدل على أن الإسلام يحرص على ألا تتخذ المرأة، وألا تظلم، أنه اشترط على الرجل ألا يزيد على أربع نسوة، وقبل أن يتزوج الثانية لابد أن تكون عنده القدرة على العدل بين الزوجات وإلا فلا يحق له الزواج كما قال تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلَى ثُلَاثٍ وَرُبَاعٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاجِدَةً ﴾ (النساء: من الآية3) وقد رتب النبي ﷺ الوعيد الشديد على من مال إلى إحدى الزوجتين وظلم الأخرى فقال ﷺ : (مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ) ⁽²⁾

المظهر الثالث : النهي عن الاعتداء عليها

يقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لَتَذَهَبُوا بِبَعْضٍ مَّا آتَيْنَهُنَّ ﴾ (النساء: من الآية19) قال ابن كثير رحمه الله تعالى : (أي : تضاروهن في العشرة لتترك ما أصدقتهن أو بعضه أو حقاً من حقها عليك أو شيئاً من ذلك على وجه القهر لها والاضطهاد، وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله : ﴿ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ يقول : ولا تقهروهن ﴿ لَتَذَهَبُوا بِبَعْضٍ مَّا آتَيْنَهُنَّ ﴾ يعني : الرجل تكون له المرأة وهو كاره لصحبته ولها عليه مهر فيضرها لتفتدي، وكذا قال الضحاك وقتادة وغير واحد واختاره ابن جرير. ⁽²⁾

(1) عودة الحجاب (96/2) يتصرف .

(2) رواه أحمد (295,347,471/2) والترمذي (1141) وأبو داود (2133) والسنائي (63/7) وابن ماجه (1969) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه ابن حبان (4207) ، والحاكم (203/2) وصححه الألباني إسناده في مشكاة المصابيح (3626).

(2) تفسير ابن كثير (466/1)

المظهر الرابع : حفظ حقوقها المالية

فالقرآن حفظ حقها وحماها يتيمة صغيرة، ومستضعفة، وحفظ حقهن جميعاً في الميراث والكسب، وفي حقهن في أنفسهن واستنقاذهن من عسف الجاهلية، وتقاليد الظالمية المهينة، نجد أمثال هذه التوجيهات والتشريعات المتنوعة الكثيرة في جميع أحوالها ولنتعرض بعضاً منها :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (النساء:19)

﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِخْذَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا ﴾ (النساء:20)

﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ (النساء:21) .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : (إن أعظم الذنوب عند الله رجل تزوج

امراًة : فلما قضى حاجته منها طلقها، وذهب بمهرها..) الحديث ⁽¹⁾

المظهر الخامس : التحريم العام في إضاعة حق المرأة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْرِجُ حَقَّ الضَّعِيفَيْنِ : الْيَتِيمِ وَالْمَرْأَةِ) ⁽²⁾

قال العلامة السندي في حاشية على ابن ماجه : (قوله (إِنِّي أَعْرِجُ) بالحاء المهملة

من التحريم أو الإخراج، أي : أضيق على الناس في تضييع حقهما، وأشدد عليهم في

(1) رواه الحاكم (182/2) وقال صحيح على شرط البخاري ، ووافقه الذهبي ، وحسنه الألباني في الصحيحة رقم (999) .

(2) رواه ابن ماجه (3678) و البيهقي في سننه (363/5) .

ذلك، والمقصود إشهاده تعالى في تبليغ ذلك الحكم إليهم، وفي الزوائد المعنى : أخرج عن هذا الإثم معنى أن يضيع حقها وأحذر عنه تحذيراً بليغاً وأزحر عنه زحراً أكيداً قاله النووي. قال : وإسناده صحيح رجاله ثقات (

هذه بعض مظاهر حماية الإسلام للمرأة، قصدت بذلك التمثيل لا الحصر، حتى تعلم المرأة أن هذا الظلم الذي تحسه وتلامسه في حياتها، ليس مبعثه من الدين الذي تدين به ولكن هي أسباب أخرى أوصلتها إلى هذا المنحدر الخطير، الذي جعلها تتألم وتبحث عن المخرج بأي وسيلة كانت حتى لو قيل لها تحرري من حجابك ودينك لتتالي السعادة ربما فعلت ذلك، وعلى المرأة أن لا تلجأ إلى ذلك : لأنه ليس مبرراً لها اللجوء إليه من جراء الظلم الحاصل عليها.

أسباب هذا الظلم

لا يستطيع الإنسان أن ينكر أن هناك صوراً متعددة لظلم المرأة توجد في بلادنا وحتى نصل إلى العلاج لابد أن نعرف الأسباب التي أوصلت المرأة إلى هذا الظلم الذي وقع عليها ولكن هذا الظلم ليس صادراً من الدين الذي تدين به المرأة.. لأن الله تعالى قال : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ (الكهف: الآية 49) ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (فصلت: من الآية 46) ولكن الظلم الذي نتحدث عنه هو ما يحصل من تقصير بعض الرجال فيمن ولاهم الله تعالى رعايتهم والاهتمام بمصالحهم.

فمن تلك الأسباب :

أولاً : عدم تطبيق الناس لأحكام الإسلام

إن الكثير من صور الظلم الحاصلة على المرأة إنما مرجعه ومصبه هو بعد الناس عن دينهم، وتطبيق منهاج نبيهم ﷺ، وإلا فالإسلام - كما تقدم - كفل للمرأة حقوقها كاملة، وصانها مما يخدشها ويؤثر عليها، ويحاول استغلال عاطفتها الجياشة، ورتب على ذلك الوعيد الشديد، والتهديد الأكيد، ولكن عندما ابتعد الناس على تعليم الإسلام

وانحرفوا حصل هذا الخلل الكبير الذي تعاني من منه المرأة المسلمة اليوم، يقول الدكتور عمر الأشقر : (لئن ساء وضع المرأة المسلمة في بعض الظروف، فإن السبب الحقيقي لهذا لم يكن التزامها بأحكام الإسلام حاشا وكلا - بل هو في المقام الأول انحرافها عن الإسلام.

وإن الظلم الواقع على المرأة في ديارنا كالظلم الواقع على الرجل سواء بسواء، ليس سببه الإسلام الذي ندين الله به، بل سببه البعد عن الإسلام، وفصل الدين الحنيف عن واقع الحياة ونظمها)⁽¹⁾

ثانياً : العادات والتقاليد.

من أسباب ظلم المرأة تلك العادات التي انتشرت بين الناس، وساروا عليها، وجعلوها تشريعاً لا يمكن التنازل عنه بأي حال من الأحوال، وهي مخالفة لشريعة الله تعالى، كمنع إعطاء المرأة حقها من الميراث، أو إجبارها على الزواج بالقوة، أو عدم تزويج الصغيرة قبل الكبيرة أو نحو ذلك من العادات والتقاليد التي ما أنزل الله بها من سلطان.

فبعض الناس يتمسك بتلك العادات و يظنها من الإسلام والإسلام منها براء كبراء الذئب من دم يوسف عليه السلام، وهذا الذي استغله دعاة التغريب وجعلوه الوتر الحساس في قضية تحرير المرأة من دينها وعفافها، استغلوا تلك العادات التي سار عليها فئام من الناس وفيها ظلم للمرأة فبدؤوا يحومون حولها، وجعلوها هي محور حديثهم للمطالبة بتفسيخ المرأة من دينها. تقول الدكتورة حديجة مفيد - عضو الاتحاد الإسلامي النسائي - : (بالنسبة للمجتمعات العربية والإسلامية فهي في حاجة إلى إعادة النظر في التقاليد والأعراف والمنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة حالياً بما يجعلها أكثر اتساقاً مع تعاليم الإسلام، فهناك قيم وعادات وأعراف من شأنها أن تلحق

(1) للمرأة بين دعاة الإسلام وأدعياء التقدم ص32

الظلم بالمرأة وهي لا تمت للإسلام بأدنى صلة، وقد أدت تلك الأعراف والتقاليد التي لا علاقة لها بالإسلام إلى عزل المرأة، وتهميش دورها إلى سلبية على شخصية المرأة فقط، بل وعلى مكانة وبنية الأسرة بحيث أن المرأة أصبحت ضحية للعقلية المنغلقة والتقاليد البعيدة عن الإسلام بل وأصبحت أداة لإعادة إنتاج تلك التقاليد والأعراف وتنشئة أبنائها عليها.

وقد أدت الأعراف والتقاليد البعيدة عن الإسلام إلى رد فعل آخر وهو التحول من العقلية الذكورية المنغلقة إلى العقلية النسوية المنفتحة من كل القيم والتقاليد الإسلامية والكارهة لكل ما هو إسلامي، مما يؤدي إلى إعاقه المجتمع وتفكيك نية الأسرة ومحاولة السعي لإبعاد أحكام الأسرة عن النظام التربوي والسياسي والثقافي والاجتماعي⁽¹⁾

ثالثاً : الحقْد والكره والبغضاء

ومن أسباب الظلم وجود الحقْد في قلب الرجل على المرأة مما يسبب إيذاءها وظلمها وعدم إعطائها حقوقها كاملة، أو يكون هذا الحقْد ناشئ من حقْد والنها فيجعل جام غضبه على هذه المسكينة التي لا حول لها ولا قوة.

رابعاً : الجهل

فيجهل المرء أحياناً أن تلك التصرفات لا يحق له فعلها مع هذه المرأة المظلومة، ويجهل أحياناً عواقب الظلم الذي يمارسه مع تلك المرأة مما يجعله يتجرأ على ارتكابه وممارسته. وأحياناً جهل المرأة ببعض الأحكام والآداب يجعلها تتصرف تصرفات لا تحسد عليها ثم يترتب عليها أن تظلم وتضطهد، قال القرافي المالكي (...أصل كل فساد في الدنيا والآخرة إنما هو الجهل فاجتهد في إزالته عنك ما استطعت، كما أن أصل كل خير في

(1) موقع لها أون لاين : قضايا وحلول. 1424/6/5هـ

الدنيا والآخرة إنما هو العلم فاجتهد في تحصيله ما استطعت والله تعالى هو المعين على الخير كله (1)

خامساً : سوء خلق المرأة

مما يسبب ظلم المرأة أحياناً سوء خلق المرأة مما يجعل القائم عليها يتصرف تصرفات غير شرعية، كأن ترفع صوتها على الرجل أو ترفض تلبية طلبه وتنفيذ حاجاته، أو قد تكون تسن إلى أمه أو نحو ذلك من السلوكيات الخاطئة، يقول الله تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴾ (النساء:34). وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لَا يَفْرُكُ - أَي لَا يَبْغُضُ - مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ) (2)

سادساً : الطمع والجشع المادي

فتظلم المرأة أحياناً من أجل الاستفادة من مالها أو راتبها أو تجبر على امتحان أعمال محرمة لتحقيق مكاسب مالية كأصحاب الإعلام الذين يستفيدون من جمال المرأة في عمرها الزاهر ثم إذا ذلت ألقوها بلا رحمة ولا إنسانية. والذين يتاجرون بها في البارات والمراقص ونحوها..(و لقد بدأت حتى أفجر الممثلات في العرب يشعرن بسقوط المرأة أمام قدمي الرجل ونفسيته الحشعة، فقد نشرت جرائد العالم في العالم الماصي أن ممثلة فرنسية بينما كانت تمثل مشهداً عارياً أمام الكاميرا، ثارت عارمة وصاحت في وجه الممثل والمخرج قائلة : أيها الكلاب، أنتم الرجال، لا تريدون من النساء إلا أجسادنا، حتى تصبحوا من أصحاب الملايين على حسابنا، ثم انفجرت باكية) (2)

(1) الفروق (265/4)

(1) رواه مسلم (1469) .

(2) للمرأة بين دعاة الإسلام وأدعياء التقدم ص32

سابعاً : سوء التربية

إن عدم التربية الصحيحة تورث الأزمات، وتسبب المشكلات من عقوق الأمهات أو ضرب الأخوات، فهذا أحدهم وضع أمه العجوز على شاطئ البحر وترك معها رسالة، فلما طال بقاؤها عند الشاطئ، جاء من يسألها عن حالها فقالت : إن ولدي أوصلي هنا وترك بيدي ورقة، فأخذها ذلك الرجل وقرأها وإذ بها : (على كل من يقرأ هذه الورقة إرسال هذه السيدة إلى دار الرعاية للمسنين)⁽¹⁾ نعوذ بالله من العقوق.

صور من ظلم المرأة المسلمة

وضع المرأة المسلمة.. الغالب الأعم في سعادة وهناء..فهي بين رحمة الأبوة..وكنف الزوجية، وعطف الأخوة، ومحبة البنوة، معززة مكرمة، مصونة محترمة، تلبى لها حاجاتها، وتوفر لها طلباتها، وتحقق لها رغباتها، حتى تمت نساء الغرب أن يكنّ مثلها، وأن تنال مثل ما نالته، وأن تحظى بمثل ما حظيت، ولكن لكل قاعدة شواذ، ولا يمكن أن يكون كل المجتمع على درجة واحدة..فثمة أخطاء..تدل على بشرية هذا المجتمع..ومن تلك الأخطاء ما تعانيه بعض النساء من ظلم بعض الأولياء..والظلم ظلمات يوم القيامة..وإن الله يمهّل للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته.

وقد قسمت الظلم الحاصل على المرأة إلى عدة أقسام :

القسم الأول : الظلم العام

الذي يقع على عامة النساء، سواء كن بنات أو زوجات، أو أخوات وأمهات فمن ذلك :

أولاً : القضايا المالية :

فبعض أولياء المرأة يحرمونها من حقها من الميراث، إما طمعاً وجشعاً في المال، أو من أجل العادات والتقاليد كما في بعض المناطق. أو يأخذ الأب مهر ابنته ليستفيد منه

1 - انظر : عاقبة عقوق الوالدين . إبراهيم الحازمي ص 144 .

ويحرمها منه أو يعطيها الشيء القليل، أو استغلال رواتب العاملات منهن، فيمنع الأب ابنته من الزواج من أحل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب المالية، أو يأتي دور الزوج في التسلط على زوجته فيمنعها من حقوقها الشرعية أو يضعها تحت وطأة التهديد حتى تسلم له راتبها أو بصفه أو نحو ذلك، وأحياناً يخادعها.. بالكلام الوردي حتى إذا بسى مسكناً و حصل على سيارة فارمة بدأ يتنكر لها ويحدد حقها، وأحياناً نشترك الزوجة مع زوجها في عمل تجاري ثم يجحد زوجته وينكر حقها في هذا العمل.. تقول إحدى النساء : (لقد اتفقت مع زوجي على أن يقطع كل واحد منّا جزءاً من راتبه لشراء قطعة أرض وبعد مدة أنكر هو ذلك متخذاً من عدم الكتابة بينهما وسيلة دنيئة للعدوان على مالها وأكله من غير وجه حق).

وهذه قصة تحكي مآسي الكثير من الفتيات اللاتي يعانين من ظلم الآباء واستبدادهم برواتبهن:

فقد كان والد إحدى الفتيات الموظفات يمنع كل من يأتي لخطبتها، لأسباب أو بدون أسباب، حتى مضى قطار العمر، ودخلت في سن العنوسة، فمرضت جراء ظلم والدها ورفضه المستمر لرواجها، وأدخلت المستشفى وبقيت فترة من الزمن حتى حضرته الوفاة فاستدعت والدها، وقالت: يا أبي قل آمين فقال: آمين، قالت: قل آمين، فقال: آمين.. فكررتها ثلاث مرات، ثم قالت: أسأل الله أن يحرمك الجنة، كما حرمتني الزواج، ثم فارقت الحياة. فإننا لله وإنا إليه راجعون.

ما الفائدة التي جناها ذلك الأب الظالم؟ وهل ستعيد له تلك الأموال ابنته البرية الجريحة الميتة؟ قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (الشورى : 21) فأى ظلم بعد هذا الظلم، وأي إجحاف وقسوة بعد ذلك، أتموت امرأة معصومة النفس، من أجل إرصاء بروة المال الحرام، إن هذا لهو الحرام بعيه.⁽¹⁾

(1) موقع لها أون لاين : دراسات شرعية . للشيخ يحيى الزهراني

وحتى تسلم المرأة من هذا النوع من الظلم كان عليها أن توثق أعمالها وتقيدها بعقود شرعية، ولا غضاضة في ذلك، بل الشرع حث عليه فقال سبحانه : ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِجَارَةٍ حَاضِرَةٍ تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ (البقرة: من الآية 282) فإذا تساهلت المرأة في أمر الكتابة وتوثيق أعمالها فهي تتحمل ما يحدث لها بعد ذلك من متاعب ومشاكل.

ثانياً : التأخر والتسويق في تلبية طلباتهن :

وإذا طلبت المرأة حاجة لمنزلها أو لنفسها أو لأولادها..كان تطلب ملابس للشتاء القادم فرما يخرج الشتاء وهو لم يحضر حاجتها، أو ينتهي الموضوع وهو لم يحضر حاجتها !! وكان الذي ينبغي أن يتقي الله تعالى في تنظيم أمور الحياة، ومحاولة التنسيق والترتيب في هذه الحاجات بحيث يمكن أن تقضي حوائجك بدون تعطيل نفسك أو تأخير أعمالك، ويمكن أن تكتب الزوجة أو الأخت أو البنت حاجتها في ورقة صغيرة بحيث يضعها الولي في سيارته ليتذكر الحاجات فيحضرها لهم.

والظلم يأتي - في هذا النوع - حين يعتمد الرجل التسويق أو التجاهل لمتطلبات المرأة !!

ثالثاً: إجبارها على أن تتعلم بعض الأعمال المحرمة:

كأن تكون مغنية أو ممثلة أو راقصة أو يجبرها أن تعمل في مكان مختلط بالرجال أو نحو ذلك من الأعمال.

رابعاً : قلة الجلوس في المنزل مع الأهل والأولاد :

إما في الاستراحات والمقاهي أو السفر والجولات أو الانشغال بالأعمال التجارية وقد ترك لأهله الجبل على الغارب، وفي دراسة في إصلاحيات النساء بالرياض وجدة

والدمام تبين أن ستاً وثمانين بالمائة من مرتكبات الجرائم من النساء يتغيب أبائهن عن المنزل باستمرار⁽¹⁾.

خامساً : النظرة الدونية للمرأة المطلقة والأرملة

فينظر للمرأة المطلقة والأرملة نظرة كلها احتقار وازدراء، وكأنها ارتكبت جريمة شنعاء، مع أن الأمر خلاف ذلك فقد يكون البلاء من الزوج إما لفسقه أو لأي سبب آخر شرعي، وقد استفدت المرأة كافة وسائل التوجيه والصبر عليه، ولكن دون جدوى، فمثل هذه المرأة ينظر إليها بإعزاز وإكبار وإحلال؛ لأنها استطاعت أن تتعلب على العواطف والضعوط، وأطاعت ربها بالتحلي عن رجل لا يراقب الله تعالى في أعماله، ولا يؤدي ما أوجب الله عليه من صلاة ونحوها فأى حير في هذا الرجل؟! وأي نفع في بقاء المرأة معه؟! وما حال أولاده إذا شاهدوا ولدتهم لا يصلي؟!!!

لذا كان من الحكمة أن يُثنى على هذه المرأة وألا ينظر إليها على أنها ارتكبت جريمة في حق نفسها و أبنائها بل الجريمة أن تبقى معه وهو على حاله لم يتغير مع استفاد وسائل التوجيه والنصح معه.

القسم الثاني : ظلم المجتمع للمرأة

فالمجتمع له دور في ظلم المرأة، فمن صور ظلم المجتمع للمرأة :

أولاً : التسخط من البنات :

ولا شك أن هذا الصنيع من أعمال الجاهلية وأخلاق أهلها الذين ذمهم الله - عز وجل - في قوله : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَاطِمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (النحل:58، 59)

(1) ظاهر الجريمة في المجتمع السعودي : د.محمد السيف ص 52 .

وما أشبه الليلة بالبارحة، فلو زرت أحد مستشفيات الولادة في بلاد المسلمين، وقلبت طرفك في وجوه الذين ولد لهم بنات، وراقبت كلامهم، وسبرت أحوالهم عند إخبارهم بذلك لو جدت توافقاً عجيباً، وتطابقاً غريباً بين حال كثير من هؤلاء، وحال الجاهلين الذي قص الله علينا أمرهم.

وفي بعض للمستشفيات قد يكتشفون ما برحم المرأة قبل الولادة عبر الأشعة الصوتية، فإذا كان ما في الرحم ذكراً بشروا، وإن كان أنثى أقصروا، ربما عزوا - عيذاً بالله -⁽¹⁾.

ثانياً : حرمانها من الاستقرار :

فيصور المجتمع لها أن المرأة التي تبقى في بيتها امرأة عاطلة، وامرأة ناقصة، وامرأة غير عاملة، فيجرها المجتمع ومسايرته على أن تعمل المرأة خارج نطاق الأسرة..حتى ولو كان العمل بأجر زهيد مع مشقة العمل، وبهذا الأمر حرم المجتمع هذه المرأة من الاستقرار في الحياة الزوجية، بل تصاب الكثيرات منهن باكتئاب وحزن بسبب عدم استطاعتهن الجمع بين إرهاب العمل، وأعمال المنزل..فقد تبين من خلال دراسة أجريت أن 53 % من العاملات يشكون من الإجهاد نهاري في العمل، وليلا مع الأولاد..أليس هذا من ظلم المرأة؟!وقد خرجت الباحثة نجاة عبد الله مليباري في رسالتها للماجستير على النتائج التالية :

ازدياد مشاكل الأبناء لدى المرأة العاملة خارج المنزل 73% من النساء العاملات خارج المنزل يقضين من 6-8 ساعات خارج المنزل مما سبب بعض المشكلات النفسية لدى الأطفال.

ثالثاً : حرمانها من الحياة الزوجية :

لأن المجتمع يطالبها بأن تعمل، وأن تواصل دراستها، وأن تصل إلى أعلى المناصب،

(1) رسائل في التربية والأخلاق والسلوك ص 105 محمد الحمد.

وتحصل على أعلى المراتب ثم يتقدم بها العمر، ويفوتها القطار، فماذا تستفيد من هذه الشهادات، وتلك الوظائف؟! وقد ساهم عمل المرأة مساهمة فعالة في قضية العنوسة فقد أحرى مكتب التوظيف النسوي للمنطقة الغربية إحصائية للعاملات في منطقة جدة فبلغ عددهن 520، ولم يتزوج منهن إلا 250 فقط !! وأجرت جريدة (البلاد) السعودية استبياناً شاركت فيها 200 ممرضة، كانت النتيجة كالآتي : 62% من الممرضات السعوديات عوانس، 25% مطلقات، و 18 % فقط متزوجات، 32% يرفضن الزواج⁽¹⁾.

وهذا المجتمع الذي يدفعها إلى العمل يعزف عنها إذا عملت، فقد أجرت جريدة الجزيرة تحقيقاً عن مدى إقبال الشباب على الزواج بالعاملات، فتبين أن سبعين بالمائة منهم لا يرغب بالزواج من العاملة خارج نطاق الأسرة، وأخيراً هذه مأساة لامرأة.. تقول أستاذة في إحدى الجامعات في بريطانيا وهي تودع طالباتها بعد أن قدمت استقالتها : (ها أنا قد بلغت سن الستين من عمري، ووصلت فيها إلى أعلى المراكز، نحت وتقدمت في كل سنة من سنوات عمري.. وحققت عملاً كبيراً في نظر المجتمع.. ولكن.. هل أنا سعيدة بعد أن حققت كل هذه الانتصارات؟ لا...! إن وظيفة المرأة الوحيدة هي أن تتزوج وتكون أسرة، وأي مجهود تبذله بعد ذلك لا قيمة له في حياتها بالذات؟)"

القسم الثالث : الظلم للأم من أولادها :

فمن صور ذلك الظلم

أولاً : وضع الأم في دور العجزة :

وتركها حتى من الزيارة والعياد بالله تعالى، وقد حدث من هذا الصنف مآسي تذيب الصخر الراسي، وتفتت الحجر القاسي، فكيف بقلب إنسان من لحم ودم.. فمن ذلك مثلاً أن أحدهم وضع أمه في أحد تلك الدور.. ولم يزرها أبداً.. بل ولم يرفع حتى

(1) العالم في عام ، حسن قطامش :ص 28 .

(1) مجلة الأسرة عدد 76 رجب 1420 هـ . ص 26-27 .

سماعة الهاتف، وعندما حضرته الوفاة طلبت رؤية ولدها وفلذة كبدها.. وبدأت تردد اسمه.. وتناديه.. وتقول : نادوا لي ولدي أقبله قبل أن أموت فاتصلوا عليه.. وأخبروه عن أمه.. فرفض وتعذر بكثرة أعماله وأشغاله.. حتى ماتت.. فهل يفعل هذا من يخاف الله تعالى؟! نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

ثانياً : إرضاء الزوجة على حساب الأم

فأحياناً ترفض الزوجة بقاء الأم في بيتها إما لأنها تحبس حريتها أو أنها تستحي من صديقاتها أو غير ذلك من الأسباب، والزوج قد يسئ معاملة أمه من أجل ذلك، ومن تلك المواقف التي حصلت أن أحد الزوجات هددت زوجها إن لم يطرد أمه من البيت فإنها ستخرج إلى أهلها.. فانتفى الرجل إلى حل وسط، وهو أن يضع أمه في قبو المنزل.. يضعها في ذلك المكان الموحش البارد.. وحيدة فريدة.. وتحضر الخادمة لها الطعام المحدد لا غير.. ولم يتفضل هذا الابن العاق بزيارة أمه ولو مرة واحدة.. فلما ماتت.. استأجر أناس ليقوموا بدفنها وتخليص أوراقها.. ثم سافر في تلك الليلة مع زوجته وأولاده إلى خارج البلاد.. فماذا ينتظر هذا الرجل من العقوبة!!!

ثالثاً : رفع الصوت عليهن، أو النظر إليهن بنظرات حادة، أو التأفف من طلباتهن، أو الرفض لتنفيذ حاجاتهن. والله تعالى يقول : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تُنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ (الإسراء: 23)

رابعاً : سبها ولعننها :

كما جاء في حديث عبد الله بن عمرو يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : (مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَإِذْيُهُ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : وَهَلْ يَشْتُمُ الرَّجُلُ وَإِذْيُهُ؟ قَالَ : نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ ⁽¹⁾)

(1) رواه البخاري (5973) ومسلم (90) .

خامساً : قتلها والقضاء عليها

وكم سمعنا عن حالات من هذا المثل نسال الله تعالى السلامة والعافية.

سادساً : عدم التحدث معها، ومخاطبتها بحجة أنه غير راض عن تصرفاتها..نعوذ بالله من الخذلان..أمك التي حملتك تسعة أشهر..أمك التي حملتك كرهاً، ووضعتك كرها، أمك التي ولدتك وكادت أن تلفظ أنفسها الأخيرة من أحلك، فإذا رأتك بقربها نسيت آلامها ومصابها، أمك التي أرصعتك، تسهر لسهرك، وتمرض لمرضك، وتفرح لفرحك، فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان!!؟

القسم الرابع : ظلم البنات من أولياتهن :

فمن صور ظلم الأولياء - من آباء وإخوة - للبنات :

أولاً : عضلها عن الزواج

أن بعض الآباء يقف حجر عثرة أمام تزويج بناته، فإذا ما تقدم الكفء رفضه برأيه لا برأيها هي..بل ولا يخبرها، حتى تعيش العوسة والأسى. يقول أحد الذين شاركوا في عملية التعداد : ذهبنا إلى بيوت كثيرة، فوجدنا فيها عرائب وعجائب، امرأة في الثلاثين وأخرى في الأربعين وثالثة في الستين وكلهن من غير زوج، وآخر يقول : ذهبنا إلى بيت فوجدت فيه خمس عوانس أعمارهن من الثلاثين إلى الخامسة والثلاثين والأربعين إلى غير ذلك من الأخبار المدهشة عن حال المجتمع اليوم، وهل علمت عن البنت التي لعنت أباهـا وهو يحتضر، هو يموت وهي تلعنه لعنها لإبليس لأنه منعها حقها الشرعي في الزواج والاستقرار والإنجاب و إحصان الفرج بحجج واهية : هذا طويل..وهذا قصير.. وهذا اسمر..وذاك ابيض.. وهذا ليس من مستوانا وغير ذلك من اعتراضات حتى كبرت البنت وتعداها الزواج فلما حصرت أنها الوفاة طلب منها أن تحله فقالت: لا أحلك..لما سببته لي من حسرة وبداية وحرمتني حقي في الحياة؟ماذا أعمل بشهادات أعلقها على حدران منزل لا يجري بي جذرايه طفل؟ماذا أفعل بشهادة ومصعب أنام

معها على السرير؟ لم أضع طفلا؟ لم أضمه إلى صدري؟ لم أشكوا همي إلى رجل أحبه وأوده، ويحبني ويودني، حبه ليس كحبك؟ ومودته ليست كمودتك؟ فاذهب و اللقاء يوم القيامة بين عدل لا يظلم، حكم لا يهضم حق أحد، ولن أرض عنك حتى موعد اللقاء بين يدي الحاكم العليم.

هذه صرخة فتاة مسكينة نقولها نيابة عنها، وغيرها كثير حبيسات في البيوت والآباء يهنتون بعيشهم لا يحسون بالأمه، ولا يحسون بحسرتهم ولهفتهم.

ثانياً : عدم اختيار الزوج الصالح للبنت ⁽¹⁾؛

وهذه مأساة كثير من الفتيات.. ويعلم الله كم من المكالمات والاتصالات وصلتنا.. تشتكي وتنوح من زوجها.. إما أنه رجل لا يصلي.. أو ابتلاه الله تعالى بالمسكرات أو المخدرات.. فليترك الله تعالى الأولياء في اختيار الزوج المناسب ⁽²⁾.. ولا يجعلوا فلذة أكبادهم غنيمة لتحقيق مكاسب مالية، أو مكانة اجتماعية، فإنهم سيقفون بين يدي الله تعالى ويسألون عن هذه الأمانة !! ويتذكر الأب مصر ابنته تحت وطأة هذا الرجل !! والتي قد تصل بهذا الزوج إلى حد قتل الزوجة.. ولا بد من مساعدتها في الخلاص من هذا الرجل ! بعد نفاذ مراحل النصيح والصبر، لقد قرأتم كما قرأنا داك النبا العظيم، الذي ما أن لامس الآذان، واستقر في سويداء القلوب حتى مزقها، إنها قصة الرجل الذي ابتلاه الله تعالى بالمسكرات فأقدم على قتل زوجته وابنته وعمرها سبع سنوات وابنه

1 - وتدخل في هذا الأخت أيضا

2- نعم العلماء لم يشترطوا الكفاءة بين الزوجين ، لكن إذا ثبت عنه ترك الصلاة أو شرب المسكرات أو الزنى واللواط ، فبقائها بلا زوج خير لها من زواجها، أما إن كان ما سوى ذلك ويخشى على الفتاة من العنوسة فزواجها واحتضانها في دعوة زوجها لعله يكون خيرا لها بإذن الله تعالى وكما قيل : ما خاب من استشار ولا ندم من استخار .

وعمره خمس سنوات وقطع يد ابنه الآخر وعمره ثلاث سنوات، وهل اكتفى بهذا؟! كلا ؛ بل قام بالتمثيل بجثثهم وتقطيع أجزاء من أعضائهم ⁽¹⁾ ﴿يَا أَيُّ ذُنُوبِ قُلُتْ﴾ (التكوير:9).

ثالثاً : المغالاة في المهور

وهذه صورة من صور ظلم الآباء لبنائهم.. فيطالب بعض الآباء مبالغ فلكية، ويطلب له هدايا ولأم هدايا وأحياناً للأخوة، إضافة لتكاليف الحفلة، وتأثيث المنزل.. وهذا كله خلاف ما كان عليه رسول الله ﷺ الذي يقول (أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُنَّ مَنُونَةً) ⁽²⁾. وسئل سعيد بن المسيب رحمه الله : عن حديث : (خير النساء أيسرهن مهوراً) كيف تكون حسناء ورخيصة المهر؟ فقال : يا هذا، انظر كيف قلت؟ أهم يسامون في بهيمة لا تعقل؟ أتراها بصاعة طمع صاحبها يغلب على مطامع الناس؟ * هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴿(الأعراف: 189) إنه إنسان مع إنسانة، وليس متاعاً يطلب متاعاً قال ابن القيم رحمه الله : (تضمن الحديث أن الصداق لا يتقدر أقله، وأن قبضة السويق وخاتم الحديد والنعلين يصح تسميتها مهراً وتحل بها الزوجة، وتضمن أن المغالاة في المهر مكروهة في النكاح، وأنها من قلة بركته وعسره) ⁽²⁾.

رابعاً : إلزامها بالزواج من رجل لا ترغبه :

بعض الآباء يلزم ابنته بأن تتزوج من ابن عمها أو ابن خالها، وهي ترفض ذلك، وهذا أمر لا يجوز فعله من الآباء لحديث عائشة أَنَّ فَتَاهَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ : إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ لِيَرْفَعَ بِي خَبِيرَتَهُ . دَاءَ تَه . وَأَنَا كَارِهَةٌ. قَالَتْ : اجْلِسِي حَتَّى يَأْتِيَ النَّبِيُّ ﷺ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِيهَا فَدَعَاهُ فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ : قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَعْلَمَ الْنِّسَاءَ مِنْ الْأَمْرِ شَيْئاً ⁽³⁾

(1) انظر : جريدة الرياض : 1419/10/30هـ

(1) رواه أحمد في مسنده (145/6) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(2) زاد المعاد (178/5) .

(1) رواه النسائي (3269) وابن ماجه (1874) .

خامساً : إلزام المرأة بالاستمرار مع زوج فاسد

يحصل أحيانا أن تتغير سلوكيات بعض الأزواج فقد يترك الصلاة أو يقع في شرب المسكرات أو غيرها من الأفعال فتريد الفتاة الانفصال عنه نظرا لحظورة الأمر فيرفض بعض الآباء ذلك ويجبرها على الاستمرار مع زوجها وهذا لا شك خطأ فادح، فهناك أمور لا يمكن السكوت عليها كترك الصلاة مثلا وتعاطي المخدرات فإنه يخشى على الفتاة من هذا الرجل الذي فقد عقله فمن يأمن مثل هذا الإنسان على عرضه وفلدة كبده؟ فينغي للآباء أن يتقوا الله تعالى في ذلك وأن يأخذوا القضية بعين الجدية فإن أمكن إصلاح الزوج وعلاجه فيها ونعمت وإلا من ترك شيئا لله عوضه الله خيرا منه.

سادساً : ظلم المطلقة في بيت أهلها

لا ريب أن الطلاق ثقل على قلب المرأة، إذ يؤذيها كلام الناس عنها، ويشق عليها تشرذمها وتفكك أسرتها خصوصا إذا كان لديها أولاد، ويؤذيها مكثها عند أهلها.

وإن مما يزيد لوعتها شدة وليها أبا كان أو أخا أو غيرها ؛ فبعض الأولياء لا يرقب في موليته المطلقة إلا ولا ذمة، فلا تراه يراعي حالها، ولا ما هي فيه من الصنك والشدة، فتراه يزيد الطين بلة، فيؤذي هذه المسكينة بالمر والأذى، ويصمها بأنها خرقاء هوجاء، وأنها ليست أهلا لحفظ البيت والمحافظة على الزوج مع أنها قد لا تكون السبب في الطلاق.

فهذه التصرفات لا تصدر من ذي خلق كريم أو طبع سليم ؛ فالكرام يرعون الزمام، ويحفظون ماء الوجه، ولا يرتضون أن يتسببوا بإهانة أحد، خصوصا إذا كان مهيض الجناح لا حول له ولا قوة، فيا لسعادة من أسعد المطلقة، وجبر كسر قلبها⁽¹⁾.

(1) رسائل في الزواج والحياة الزوجية ص 97 .

القسم الخامس : ظلم الزوجات

من صور ظلم الزوجات :

أولاً : التخلي عن القوامة، وتسليم القيادة للزوجة :

وهذا خلاف ما جاءت به الشرائع السماوية، والفطر السوية، يقول الله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (النساء: من الآية 34) وقد دعت الزعيمة النسائية الأمريكية (فليس شلافي) أن يكون الزوج هو رب الأسرة وقائد دفتها.⁽¹⁾

ثانياً : ضرب الزوجة ضرباً مبرحاً :

ولأنفه الأسباب.. فيضرب الوجه ويشد الشعر، وأحياناً تصل المسألة إلى العقال، وتارة بالنعال وإن توقف الأمر عند البصاق سجدت المرأة لله شكراً على أن هذا هو نهاية المطاف منه. يفعل ذلك كله ولسانه لا يتوقف عن السباب والشتام، يقول النبي، ﷺ (لا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ النَّيِّمِ)⁽²⁾ تقول عائشة رضي الله عنها مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً قَطُّ بِيَدِهِ وَلَا امْرَأَةً وَلَا خَادِمًا إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.⁽³⁾

ثالثاً : مناداة الزوجة بأقبح الأسماء :

فبعض الأزواج قد ينادي زوجته بالفاظ قبيحة أو يصفها بعبارات بذيئة، وبعد ذلك من الرجولة أحياناً، وفرض السيطرة عليها، وهذا خلاف ما كان عليه نبينا ﷺ من حسن التلطف بالحديث مع نسائه وزوجاته، يقول ابن القيم رحمه الله : (كان ﷺ يتخير في خطابه ويختار لأمته أحسن الألفاظ وأجملها وألطفها وأبعدها من ألفاظ أهل الجفاء والغلظة، فلم يكن فاحشاً ولا متفحشاً ولا صخائاً ولا فظاً).

(1) من أخطاء الأزواج ص 18 محمد الحمد .

(2) رواه البخاري (5204)

(3) رواه مسلم (2328) .

رابعاً : عدم تجمل الرجل للمرأة :

والرجل يطالب المرأة بأن تتزين له، وأن تستعد له بأحسن اللباس، وأحسن الطيب، ولكن نسي نفسه هو فرائحته تشمئز منها النفس، فرائحة الدخان تتصاعد من فمه، وإنك لتعجب من بعض الرجال فهو لا يعرف التجمل إلا في المناسبات والاجتماعات، يقول ابن عباس رضي الله عنهما : (إني لأحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تتزين لي المرأة لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة: 228) ⁽¹⁾

يقول ابن كثير : (أي طيبوا أقوالكم لهن وحسنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قدرتكم كما تحب ذلك منها فافعل أنت بها مثله) ⁽²⁾

خامساً : ظلم الزوجة الثانية :

نحن نؤمن بحكم الله تعالى بشرعية التعدد، ونعلم يقيناً أن الله تعالى ما شرع هذا الأمر إلا لحكمة عظيمة، ومصالح حليّة، ولكن المصيبة هي في ظلم الرجال لنسائهم، والنبي ﷺ يقول : (مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا خَاءَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَشَفُّهُ مَائِلٌ) وظلم الثانية قد يكون بعدم العدل في الهبة والعطية أو اللبلة أو أن يهجرها لأدنى سبب، أو ترك العدل في السفر، أو يطهر الفرح الشديد بالزوجة الجديدة أمام الأولى.

سادساً : منع الزوجة من زيارة أهلها والسلام عليهم :

لقد اتصلت وأجشمت بالبكاء وهي من دولة عربية تقول : إنها تسكن في المملكة منذ عشرين عاماً لم تر إخوانها وأخواتها منذ اثني عشر عاماً، مع أنه يسافر لزيارة أهله كل سنة !!

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (196/4) وابن جرير في تفسيره (453/2) .

(2) تفسير ابن كثير (467/1)

بل ذكرت إحدى النساء أنها لم تر ابنتها منذ ثمان سنوات، وأقسمت بالله تعالى أنها ما بينها وبين ابنتها إلا شارعاً واحداً، ولكن هذا الزوج القاسي منعها من رؤية حتى أقرب الناس إليها وهي والدتها، حتى تذكر أنها وسطت أهل الخير بدون فائدة، بل تقول : لقد قبلت رجله متوسلة ولكن بدون فائدة، ثم تقول باكية أيرجو الناس غيثاً من السماء وفيما مثل هذه الظواهر، ثم قالت وقد زادت لوعتها، تصور أنك في موقعي وفي مثل حالتي، حينها لم أملك دمة غلبتني فسقطت بدون أدن مني، حينها قلت عاملك الله بما تستحق أيها القاسي !!

أي قلب يحمله مثل هذا الزوج..نسأل الله تعالى السلامة والعافية..والذي ينبغي فعله أن يخص زيارة لأهل الزوجة حسب الحاجة..ويختلف هذا باختلاف قرب أهل الزوجة وبعدهم..ولكن يتذكر الزوج قول النبي ﷺ : (لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ)⁽¹⁾.

سابعاً : أن يحملها ما لا تطيق :

بعض الأزواج يحمل الزوجة ما لا تطيق من الأعمال ويريدها أن تكون كآلة الصماء..وهذا أمر متعذر فالمرأة يعترئها المرض ويصيبها الحمل، وتأتيها الدورة الشهرية..وكل هذه العوارض تصعب من نشاطها، وتقلل من فعاليتها، وهذا أمر طبيعي فلا بد من الصبر عليها عند المرض، ولا بد من إعانتها في مثل تلك الظروف، وتصور نفسك مكانها، وقد أصابك ما أصابها ربما لا تطيق أن تكلم أحداً فضلاً أن تقوم بخدمته وقضاء حاجته !! فرفقاً بالقوارير أيها الأزواج !!

ثامناً : تنقص أهل الزوجة أمامها :

يحدث أحياناً أن بعض الأزواج يتنقص أهل الزوجة ويسئ إليهم بالقول والفعل..ويهجروهم ويدع إكرامهم، ولا يجيب دعوتهم..بل أحياناً يوصل زوجته ولا

(1) رواه البخاري (13) ومسلم (45) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

يكلف نفسه عناء السلام على والدها..وهذا مخالف لمنهاج رسول الله ﷺ، لقد كان النبي ﷺ يكرم أحوات خديجة رضي الله عنها وصديقاتها، ويمرح بقدمومهم، وما ذلك إلا لإكرام روجته رضي الله عنها.

تاسعاً : إهانة الزوجة أمام الأهل :

بعض الأزواج يعتقد أن إكرام الأهل لا يتم إلا بإهانة الزوجة..ودليل ذلك تلك المقولات التي نسمعها من البعض والتي ما أنزل الله بها من سلطان..فالأزواج يجعل زوجته خادمة لأهله، ويحملها من الأعباء ما لا تطيق..وهي تستحيب ذلك رغما عنها لأنها تعلم أنه لا سبيل إلى إرضائه إلا بإرضاء أهله.

وهذا الكلام ليس دعوة لعدم البر بالأهل وأخذ مشورتهم الناصحة، ولكنها دعوة لإعطاء كل ذي حق حقه كما قال سلمان رضي الله عنه لأبي الدرداء رضي الله عنه : (إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِلْمَلَائِكَةِ عَلَيْكَ حَقًّا فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ) فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (صَدَقَ سَلْمَانُ) ⁽¹⁾

عاشراً : عدم إعفاف الزوجة :

فبعض الأزواج يجلس فترة طويلة لا يأتي أهله وربما منعها الحياء من طلب ذلك، ولعل مما يؤيد ذلك أن كعب بن سور كان جالسا عند عمر بن الخطاب فجاءت امرأة فقالت : ما رأيت رجلا قط أفضل من زوجي إنه ليس لي له قائما، ويظل نهاره صائما في اليوم الحار ما يفطر، فاستغفر لها عمر وأثنى عليها، وقال : مثلك أثنى بالخير وقال فاستحييت المرأة وقامت راجعة، فقال كعب بن سور يا أمير المؤمنين هلا أعديت المرأة على زوجها إذ جاءتك تستعديك!! فقال : أكذاك أردت!! قال : نعم. قال : ردوا علي المرأة، فرددت. فقال لها : لا بأس بالحق أن تقوله إن هذا يزعم أنك جئت تشتكين أنه يجتنب فراشك ؟

(1) رواه البخاري (1968) .

قالت : أجل إني امرأة شابة وإني ابتغي ما تبتغي النساء، فأرسل إلى زوجها فجاء فقال لكعب : اقض بينهما، فقال يا أمير المؤمنين: أحق بأن يقضى بينهما .

فقال :عزمت عليك لتقضين بينهما فإنك فهمت من أمرهما ما لم أفهم.

قال : فأني أرى أن لها يوماً من أربعة أيام كأن زوجها له أربع نسوة فإذا لم يكن له غيرها فأني أقضي له بثلاثة أيام ولياليهن يتعبد فيهن ولها يوم وليلة.

فقال عمر : والله ما رأيك الأول بأعجب من الآخر اذهب فانت قاض على أهل البصرة ⁽¹⁾

الحادي عشر : كشف الأسرار الزوجية خاصة ما يتعلق بأمور الفراش :

يقول النبي ﷺ : (إِنْ مِنْ أَشْرُ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَشْتُرُ سِرَّهَا) ⁽²⁾ فقال الرسول ﷺ : (ثُمَّ يَشْتُرُ سِرَّهَا) لأن الرجل أجزأ في الكشف عن مثله، فليتيق الله تعالى الأزواج وليكفوا ألسنتهم عن ذكر أسرار الزوجية.

القسم السادس : ظلم المرأة للمرأة

فمن صور ذلك :

أولاً : اشتراط المرأة طلاق ضررتها :

يقول النبي ﷺ : (لَا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَخْفَتَهَا فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا) ⁽¹⁾ وقد بوب البخاري - رحمه الله - في صحيحه باباً قال فيه : (باب الشروط التي

(1) الاستيعاب (1318/3) .

(2) رواه مسلم (1437) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(1) رواه البخاري (5152) ومسلم (1413) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

لا تحل في النكاح، وقال ابن مسعود : لا تشتط المرأة طلاق أختها، ثم ساق حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن تشتط المرأة طلاق أختها⁽²⁾.

ثانياً : نعت المرأة غيرها لزوجها

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ (لَا تَنَاسَرُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ فَتَتَعْتَهَا
لِرُؤُوسِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا)⁽¹³⁾ قال الحافظ ابن حجر في الفتح : (قال القاسبي : هذا أصل لما لك في سد الذرائع،
فإن الحكمة في هذا النهي خشية أن يُعجب الزوج الوصف المذكور، ويفضي ذلك إلى تطبيق الواصفة أو
الافتتان بالموصوفة)

فإذا حصل هذا فقد ظلمت المرأة نفسها وظلمت غيرها وظلمت زوجها الذي انشغل باله وفكره بهذه الموصوفة.

ثالثاً : عمل السحر للزوجة الثانية

قد يصل أحياناً تلاعب الشيطان بالمرأة أن تقوم بالصرف أو العطف لزوجها عن الثابتة أو تؤذي ضرتها، وهذا من أعظم الظلم - عياداً بالله من هذا - يقول الله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرُّوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: 102)

(2) فتح الباری (126/9)

(3) رواه البخاري (5240)

و عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (اجْتَنِبُوا الشَّبَعِ الْمُؤَبَّقَاتِ. قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : وَمَا هُنَّ؟ قَالَ : (الشَّرْكُ بِاللَّهِ وَالسَّحَرُ...) الحديث⁽¹⁾، و عن صفوان بن عسال رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (..ولا تسحروا) الحديث⁽²⁾

وأحياناً ينقلب السحر على الساحر وهذا من باب تعجيل العقوبة، وعلى حد قول القائل : من حفر حفرة لأخيه وقع فيها. نسأل الله السلامة والعافية.

رابعاً : تشجيع بعضهن البعض لفعل السوء :

كأن يشجع بعضهن البعض على ارتكاب محرم كالمعاكسات أو يجتمعن على الغيبة والنميمة أو تفسد امرأة أخرى على زوجها بإثارتها عليه، وقد ذكر ابن حبان - رحمه الله - عن أبي مسلم الخولاني - رحمه الله تعالى - أنه (كان له امرأة صبيحة الوجه، فأفسدتها عليه جارة له، فدعا عليها وقال : اللهم أعمم أفسد علي امرأتي، فبينما المرأة تتعشى مع زوجها إذ قالت : أنظفأ السراج؟ قال زوجها : لا. فقالت : فقد عميت لا أبصر شيئاً. فأخبرت بدعوة أبي مسلم عليها فأتته فقالت: أنا قد فعلت بامرأتك ذلك، وأنا قد غررتها، وقد تبت، فادع الله يرد بصري إلي، فدعا الله وقال : اللهم رد بصرها فردها إليها⁽³⁾).

خامساً : ظلم المرأة للعاملة (الخادمة) :

فأحياناً تقسو المرأة على الخادمة وتكلفها من الأعمال ما لا تطيق، وأحياناً قد يمتد الأمر إلى ضربها ضربها مبرحاً، وأحياناً لا تعطيها راتبها، مما يؤدي إلى انتحار الخادمة أو محاولة الهروب من المنزل وقد حدث من ذلك شيء كثير، وربما قامت الخادمة بعمل سحر

(1) روى البخاري (2767) ومسلم (89)

(2) روى الترمذي (3144) وقال حسن صحيح .

(3) صحيح ابن حبان (339/2) وكرامات الأولياء (184/1)

لسيدة المنزل أو محاولة قتلها والتخلص منها انتقاماً منها ومن أفعالها، وأحياناً يمتد الانتقام للإضرار بالأطفال ⁽²⁾.

وعن معاوية بن الحكم قال : (كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَزْعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَابِيَّةِ فَاطْلَعَتْ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّبِّ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسِفُونَ لِكُنْيِ صَكَّكُنْهَا صَكَّةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَّمْتُ ذَلِكَ عَلَيَّ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُعْتَقُهَا؟ قَالَ : (الَّتَيْنِي بِهَا) فَأَتَيْتُهُ بِهَا. فَقَالَ لَهَا : أَيْنَ اللَّهِ؟ قَالَتْ : فِي السَّمَاءِ. قَالَ : مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ : (أُعْتَقُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ) ⁽¹⁾ فالنبي ﷺ في هذا الحديث عظم ضرب الجارية مع أنه يملكها فكيف بخادمة تعد أجيرة عند الإنسان لها احترامها وتقديرها بل إن النبي ﷺ أمر بعنق المملوك إذا ضرب كما جاء من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتَقَ) ⁽²⁾ قال النووي في شرح هذا الحديث : (قَالَ الْعُلَمَاءُ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ الرُّفْقُ بِالْمَمَالِيكِ , وَحُسْنُ صُحْبَتِهِمْ وَكَفُّ الْأَذَى عَنْهُمْ , وَكَذَلِكَ فِي الْأَخَادِيثِ بَعْدَهُ , وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ عِتْقَهُ بِهَذَا لَيْسَ وَاجِبًا , وَإِنَّمَا هُوَ مُنْدُوب رَجَاءً كُفَّارَةً ذَنْبِهِ , فِيهِ : إِزَالَةٌ إِنْ ظَلَمَهُ) .

القسم السابع : ظلم المرأة لنفسها

ومن صور ظلم المرأة لنفسها :

أولاً : التقصير في طاعة الله تعالى :

فالمرأة تظلم نفسها إذا قصرت في طاعة خالقها سبحانه وتعالى، فإذا هي لا تصلي أو تأخر الصلاة عن وقتها المشروع، أو تتساهل في أداء الصيام فتفطر فيه أحياناً ولا

(2) - انظر : الخدم ضرورة أم ترف ص 42 لتقف على طرف من هذه القصص .

(1) رواه مسلم (537) .

(2) رواه مسلم (1657) .

تقصي ما عليها بدون سبب شرعي، يقول الله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (البقرة: 229) ويقول سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ (الطلاق: 1)

ثانياً : ارتكاب المحرمات :

ومن ظلم المرأة لنفسها أن ترتكب المحرمات، بلا رادع أو زاجر، كأن تلبس الملابس الضيقة أو الشفافة أو العارية أو نحوها أو تنمص حواحبها، أو تكذب، أو تم بين الناس، أو تشاهد وتستمع إلى المحرمات، أو نحو ذلك من الأعمال المحرمة، وقد جاءت النصوص الشرعية بحرمة هذه الأمور وهي معلومة مشهورة.

ثالثاً : أن تمتنع نفسها من الزواج بحجة الدراسة أو العمل

فبعض النساء تظلم نفسها بحرمانها من الزواج، بينما يحاول الوالدان إقناعها بذلك وهي ترفض حتى تكمل مشوارها العلمي، وبيننا هي على ذلك إذا لم تشعر بنفسها وإلا وقطار الزواج قد فاتها، والخطاب قد عزفوا عنها، ومالوا إلى غيرها، فتبقى حبيسة بيت والدها، ولتفرح بعد ذلك بشهاداتها التي لن تحضر لها ولدا يملأ قلبها فرحاً وسروراً إذا سمعته وهو يردد : ماما ماما. وكم ندمت نساء على ذلك حتى قالت إحدى الطبيبات : خذوا كل شهادات وأعطوني زوجاً !!

مع العلم أنه يمكن للمرأة أن تشتغل على زوجها أن تواصل الدراسة ولا تفوت فرصة العمر التي سنحت وقد لا تعود.

رابعاً : تقصيرها في طاعة زوجها :

من ظلم المرأة لنفسها تقصيرها في طاعة زوجها ؛ لأنها تعرض نفسها لسخط الله تعالى، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ

إلى فراشه فَأَبَتْ فَأَبَتْ غَضَبًا عَلَيْهِا لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصَيِّحَ (1) وَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (ثَلَاثَةٌ لَا تَرْتَمِعُ صَلَاتُهُمْ فَوْقَ رُءُوسِهِمْ شَبْرًا رَجُلٌ أُمٌّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهِا سَاحِطٌ، وَأَخَوَانِ مُتَصَارِمَانِ) (2)

خامساً : عقوقها لوالديها

كان ترك مساعدة والدتها في عمل المنزل سواء في الترتيب و التنظيم أو في إعداد الطعام أو إثارة المشكلات أمامهما، عَنْ الْمُعِيرَةِ بِنِ شُعْبَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْأَبْنَاءِ، وَمَنْعَ وَهَابٍ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِصَاعَةَ الْمَالِ) (3) . وَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْكَبَائِرِ قَالَ : (الْإِشْرَافُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ) (4) .

سادساً : سوء التربية للأولاد :

إن من ظلم المرأة لنفسها أن تسئ تربية أبنائها لأن من زرع العلقم سيحصد علقما، فبعض النساء تربي أولادها على سلوكيات خاطئة ولا تراعي هذا الجانب العظيم وهم في الصغر، فإذا كبروا رأَت منهم العجب العجيب، وتسببوا لها في حدوث الأمراض القلبية وارتفاع السكر وغيرها من المصائب. لذا يحسن بالمرأة العاقلة أن تقرأ في تربية الأبناء وأن تعتني بهم صغارا حتى يحسنوا بها كبارا.

(1) رواه البخاري (3237) ومسلم (1736) .

(2) رواه ابن ماجه (971)

(3) روى البخاري (2408) ومسلم (593) في صحيحهما

(4) رواه البخاري (2653) ومسلم (88)

شبهات ودعاوى ظلم المرأة

تتصور بعض النساء..بأنها مظلومة..أو هكذا يُصور لها، فتطالب بحقوقها على حد اعتقادها وقبل أن أخوض في بيان هذه الصور، يجب أن تعلم المرأة أن ما قضاه الله تعالى وقدره عليها، وحكم به فلا يمكن أن يكون ظلماً لها، وكيف يتصور أن الله تعالى يظلمها وهو سبحانه قد حرم الظلم على نفسه، وجعله بين عباده محرماً !!

إن تصور هذا الأمر كفيل أن يصحح الكثير من المفاهيم المنكوسة، والمعايير المقلوبة، يقول الله تعالى ﴿ وَمَا زُكِّمُكَ بِظُلْمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ (فصلت: 46) ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (يونس: 44) إذا تقرر هذا الأمر بقي علينا أن نعرف شيئاً من تلك المفاهيم:

الشبهة الأولى : المرأة التي تبقى في بيتها مظلومة

يتصور البعض أن المرأة التي تبقى في بيتها مظلومة : وهذا مفهوم خاطئ بنص القرآن والسنة والدراسات الميدانية، فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ (الأحراب: 33) فهذا أمر من الله تعالى لنساء المؤمنين أن يكون الأصل هو أن تفر المرأة في بيتها فهل الله تعالى ظلم المرأة بهذا التشريع؟ تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وأما من السنة..فنقتصر على حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال ﷺ : (قَدْ أُذِنَ لِلَّهِ لَكُنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنَّ) رواه البخاري ⁽¹⁾ فقلوه (قَدْ أُذِنَ لِلَّهِ) يدل على أن الأصل البقاء في البيت والخروج إنما يكون لحاجة.

وقد كشف استطلاع للرأي أجرته حديثاً إحدى المؤسسات الاجتماعية الأكاديمية شمل عينات من الرجال والنساء في عشرين ولاية أمريكية عن أن ثمانين بالمائة من

(1) (5237) .

الأمريكيات يفضلن البقاء في البيت لرعاية الأبناء والأسرة..⁽¹⁾.

- وقد أجمع أكثر من 95% من السيدات في إيطاليا على إيمانهم العميق بقيمة الأسرة كأساس حقيقي

للسعادة والاستقرار، والتأكيد بأن إصرار عمل المرأة هو هروب من أزمات أسرية⁽²⁾.

- وقد اجتمع أعضاء الكونغرس الأمريكي لمناقشة موضوع منع الأم التي لديها أطفال من الاشتغال مهما

كلفها ذلك..فقال بعضهم : إن المرأة تستطيع أن تخدم الدولة حقاً إذا بقيت في البيت الذي هو كيان

الأسرة. وقال آخر : إن الله عندما منح المرأة ميزة إنجاب الأولاد لم يطلب منها أن تركهم لتعمل في

الخارج، بل جعل مهمتها البقاء في المنزل لرعاية هؤلاء الأطفال.واتفقوا في النهاية على السماح

للمرأة بالتعليم حتى تفيد أولادها مستقبلاً أما العمل فلا⁽³⁾

وقد بين الدكتور سوليفان بقوله : (إن السبب الحقيقي في جميع مفاسد أوروبا وفي انحلالها بهذه

السرعة هو إهمال النساء للشؤون العائلية المنزلية، ومزاوالتهن الوظائف والأعمال اللائقة بالرجال في

المصانع والمعامل والمكاتب جنباً إلى جنب) وهاهي ذي حبرة اجتماعية أمريكية - الدكتورة إيدا إلين -

تقول : (إن التجارب أثبتت ضرورة لزوم الأم لبيتها، وإشرافها على تربية أولادها، فإن الفارق الكبير بين

المستوى الخلقي لهذا الجيل والمستوى الخلقي للجيل الماضي إنما مرجعه إلى أن الأم هجرت بيتها، وأهملت

طفلها وتركته إلى من لا يحسن تربيته..).

(1) جريدة : المسلمون عدد 663 الجمعة ، جمادى الآخرة 1418هـ .

(2) جريدة : عكاظ عدد (10823) 1416هـ .

(3) المرأة بين الفقه والقانون ص 255-256 .

الشبهة الثانية : التعدد يعد ظلماً لها.

تصور المرأة أن التعدد يعد ظلماً لها، ألا تكفي واحدة؟ ولماذا لا يسمح بتعدد الأزواج؟ والجواب

على ذلك :

أولاً : لقد ثبت في إحصاءات المواليد في العالم أن مواليد الإناث أكثر من الذكور.⁽¹⁾ فإذا تزوج كل واحد

من الرجال واحدة فما حال البقية الباقية من النساء؟! وقد تكون هذه الفتاة هي ابتك؟

فهل ترضين لها أن تبقى طوال عمرها عانس بلا زوج؟!!

ثانياً : ثبت أيضاً أن الرجال أكثر تعرضاً للموت من النساء، من خلال الحروب أو المصانع الضخمة، أو

حوادث السيارات.

ثالثاً : ما حال المرأة إذا كانت عقيمة ماذا يفعل زوجها؟ أو كانت الزوجة مريضة؟ فهل نلزم الرجل

بطلاق زوجته، وإن كان يحبها ويريد الوفاء لها، أم نرفع عنه الضيق ونحثه على ذلك الوفاء

فنسمح له بالتعدد؟

رابعاً : للعلم، فإن (الإحصاءات تقول : إن المتزوجين من اثنتين لا تريد نسبتهن عن 3%..والذين

يتزوجون ثلاث هم رجل واحد بين كل ألف رجل، والذي يتزوج أربع زوجات هو رجل واحد

بين كل خمسة آلاف رجل..فهل تعتبر هذه مشكلة مع هذا العدد البالغ القلة، تواجهها

المجتمعات الإسلامية⁽¹⁾.

خامساً : أن الإسلام لما أباح التعدد أباحه بضوابط تحفظ من خلالها حق المرأة ، يقول الله تعالى ﴿

فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ۖ﴾ (النساء:

3) فاشتراط الله تعالى للتعدد أن يكون الرجل يرى من نفسه القدرة على العدل وإلا فلا.

1 - ماذا عن المرأة ؟ د نور الدين عتر . ص 147 .

(1) المرأة في القرآن الكريم ص 33 ، 34 . نقلا من : المرأة المظلومة ص 28 .

سادساً : نساء الغرب بدأن يجدن الحل في التعدد ⁽²⁾، تقول أستاذة في الجامعة - الألمانية - : إن حل مشكلة المرأة في ألمانيا هو في إباحة تعدد الزوجات..وأنها شخصيا مستعدة أن تقاسم امرأة في رجل..هناك رجال لا يمكن أن يتزوجوا واحدة فقط..ولكن هناك رجال بإمكانهم أن يسعدوا عشر نساء في وقت واحد - برأيها طبعاً - إنني أفضل أن أكون زوجة على عشر لرجل ممتاز على أن أكون الزوجة الوحيدة لرجل تافه فاشل، إن هذا ليس رأيي وحدي، إنه رأي كل إنسان في ألمانيا) (وفي أمريكا أكثر من جمعية يجوب أعضاؤها نساء ورجالا مختلف المناطق الأمريكية، داعين في محاضراتهم للعودة إلى نظام التعدد) ⁽¹⁾

سابعاً : لو تأملت المرأة قليلا لعلمت أن زواج الرجل من الثانية أخف ضررا من أن يكون له ألف خليلية و خليلية، كما هو الحال في الغرب، بل (لقد حلت الخدينات في الغرب - مع الأسف - محل الزوجات بل فضلن بعضهم على الزوجة : وقد صدر حكم قضائي نشر في بعض الصحف في باريس، بأنه يجوز للرجل أن يوصي بما شاء من تركته لمعشوقته التي يستريح معها، ويجد من عنايتها ما لا يجد من زوجته الشرعية، والشر يعقب الشر) ⁽³⁾ .

الشبهة الثالثة : أن نصيب المرأة أقل من نصيب الرجل في الميراث.

تصور المرأة أنها مظلومة ومحرومة من نيل حقوقها كاملة في الميراث مثل الرجل، فنصيب الرجل

في الميراث يساوي نصيب اثنتين من النساء !!

والجواب :

(2) انظر : فضل تعدد الزوجات ص 35 خالد الجريسي . فقد نقل عددا من أقوال الغربيين التي تؤيد التعدد .

(1) المرأة بين الجاهلية والإسلام ص 143-144 .

(2) المرأة بين الجاهلية والإسلام ص 143.

أولاً : أن الله تعالى ضاعف نصيب الرجل في الميراث لأنه هو المسؤول عن النفقة بخلاف المرأة فهي غير ملزمة شرعاً بالإنفاق على أحد إلا على نفسها وفي أقصى الظروف، ولها حق التصرف بمالها وممتلكاتها.. فأين الظلم في هذا؟ إن المرأة ولو لم ترث، لن تعيش مشردة ومحرومة؛ فوالدها وإخوتها ملزمون بالإنفاق عليها وإعالتها قبل الزواج، وزوجها ملزم بذلك أثناء الزواج.. أليس هذا تكريماً إلهياً لها؟!!

ثانياً : أن الإسلام جعل لها حقاً للإرث بعد أن كانت تحرم منه في الجاهلية، فقد تقدم أن المرأة في الجاهلية كانت تعتبر من ضمن تركة المتوفى.. وأنهم لا يورثون الصغار من الذكور والبنات.

ثالثاً : أنها لا تدخل في العقالة التي تدفع دية القتل الخطأ أو تتحمل بعض الحنایات ونحو ذلك.

الشبهة الرابعة : أن شهادة المرأة تعد نصف شهادة الرجل

ومن الشبهات الخاطئة أن الإسلام هضم المرأة لأنه جعل المرأة نصف شاهدة.. لماذا؟ خاصة إن كانت المرأة على مستوى من العلم والثقافة قد لا يصل إليه ذلك الرجل صاحب الشهادة الكاملة؟!!

والجواب :

أولاً : أن الله تعالى بين السبب في ذلك فقال : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ (البقرة: من الآية 282) فالقضايا المالية ونحوها بعيدة عن طبيعة النساء فقد تنسى مثل ذلك، فأوجب الله امرأتين لتتم الشهادة، ومن أجل أن تذكر إحداها الأخرى عند النسيان.

ومن حكمة الله تعالى أن صفة النسيان ملازمة للمرأة، فذاكرة المرأة أقل من ذاكرة الرجل، وهذه نعمة عظيمة، حيث إن المرأة قد تتعرض لحوادث مؤلمة ولو لم

تنسها لعاشت حياة كئيبة، وكذلك آلام الحمل والولادة تستطيع نسيانها بمجرد خروج المولود
للدنيا !! فسبحان الله العظيم !

ثانياً : أن شهادة المرأة تقبل أحيانا لوحدها في مثل القضايا النسائية كالبكارة والرضاع والولادة وعيوب
تحت الثياب ونحوها لأنها أضبط من الرجل في ذلك. قال ابن قدامة - رحمه الله - : (لا نعلم
بين أهل العلم خلافاً في قبول شهادة النساء المفردات في الجملة، قال القاضي : والذي تقبل فيه
شهادتهن منفردات خمسة أشياء : الولادة، والاستهلال، والرضاع، والعيوب تحت الثياب كالرتق
والقرن والبكارة والثيابة والبرص وانقضاء العدة)⁽¹⁾ عن عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ : أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى
بِنْتُ أَبِي إِهَابٍ قَالَ فَجَاءَتْ أُمَّهُ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ
عَنِّي قَالَ فَتَنَحَّيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، قَالَ : وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا فَتَهَاؤُهَا عَنْهَا⁽²⁾. قال
ابن قدامة - رحمه الله - في المغني : (وهذا يدل على الاكتفاء بالمرأة الواحدة، وقال الزهري :
فرق بين أهل أبيات في زمر عثمان رضي الله عنه بشهادة امرأة في الرضاع، وقال الأوزاعي فرق
عثمان بين أربعة وبين نسانهم بشهادة امرأة في الرضاع، وقال الشعبي : كانت القصة تفرق بين
الرجل والمرأة بشهادة امرأة واحدة في الرضاع⁽³⁾ .

الشبهة الخامسة : أن دية المرأة نصف دية الرجل

مما حاول الأعداء إثارته، موضوع دية المرأة، فهي نصف دية الرجل، وذلك ليس
انتقاصا لكرامة المرأة أو قدرها، ولا تهاونا في الاعتداء عليها، وذلك لأن الدية لا تكون إلا
حين القتل الخطأ، أما لو تعمد القتل فإن الذكر والأنثى في ذلك سواء، وقد بيّن الله
تعالى حكمه فقال سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَحَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا

(1) المغني (10/161)

(2) رواه البخاري (2659)

(3) المغني (8/153)

وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا (النساء:93)

وأما كونها على النصف من دية الرجل، فقد قيل : لما كانت الدية مواساة لأهل المقتول، وتعويضا لهم بنفس الوقت، لذلك فالخسارة المادية في الأنثى أقل منها عند الرجل ¹ . حيث إن الرجل يعمل ويحصل دخلا لأسرته ففقده يسبب خسارة على أهله وذويه فكانت الدية في حقه أعظم.

الشبهة السادسة : التضييق على المرأة في اختيار ما يناسبها من اللباس والتشديد عليها في ذلك.

والجواب على ذلك :

أن للمرأة لا تمنع أن تلبس من اللباس ما أباح الله تعالى لها، وهذا أمر لا يمكن حصره ولا عده، ولم يمنعها إلا من شيء يسير لا يوارى ما أحل لها، فمنعها الإسلام من العاري أو الصيق الذي يحدد جسمها أو الشفاف ونحوه، لأن ترك المرأة تلبس هذه الأنواع يعرضها لعقوبة الله تعالى الواردة في قول النبي ﷺ : (صُنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا... وَذَكَرَ مِنْهَا - وَنِسَاءَ كَاسِيَاتٍ عَارِيَاتٍ مُّمِيلَاتٍ مَائِلَاتٍ رُّءُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا وَإِنْ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةٍ كَذَا وَكَذَا ⁽¹⁾)

فأي الأمرين هو الطلم..الذي يحجبها من أن تحل عليها عقوبة الله تعالى، وحجيمه وأغلاله، أو الذي يتساهل معها في قضايا اللباس، فيجعلها تلبس ما تشاء، فتتعرض لعقوبة الله تعالى!!

لاشك أن من عنده أدنى عقل يعلم أن الذي يمنعها من الوقوع في النار، وإبعادها عن ارتكاب أسباب الوقعة فيها هو الذي أنصافها حق الإنصاف.

(1) المرأة بين الجاهلية والإسلام ص 161 .

(1) رواه مسلم (2128) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

والرجل مسؤول أن يقي أهله من النار، يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ [التحریم: 6] فالذي يسمح لأهله بلبس العاري أو الشفاف هل وقى أهله من النار؟! والذي يأذن لهم من لبس القصير والذي يحدد حجم الأعضاء هل وقاهم من النار؟ لقد قال النبي ﷺ : (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) "فهل أحسنت الرعاية؟! وهل أدبت الأمانة؟! يقول النبي ﷺ : (كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَتَّقُوهُ) ⁽¹⁾.

(1) أخرجه : البخاري (893) ومسلم (1829) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما
(2) أخرجه : أبو داود (1692) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما . وحسنه الألباني في الإرواء (406/3) لشواهده .

الفصل التاسع

الإعلام والمرأة

الفصل التاسع

الإعلام والمرأة

منذ قيام الثورة وكانت أخبار المرأة تنشر ضمن مجموعة من الأخبار علي الصفحة الأخيرة وأحيانا بعنوان مستقل إلا ان فترة الستينيات شهدت أفضل مرحلة أداء بالنسبة للبدايات وخصصت بعض الإصدارات ملحق للمرأة يضم الخبر والموضة وطبق اليوم والتحقيق

وفي السبعينيات تحول هذا الملحق الأسبوعي إلي أبواب يومية أعطت فرصة جيدة للتركيز علي القضايا الاجتماعية المتعلقة بالمرأة

وفي النصف الأول من الثمانينيات تزايد اهتمام الإعلام بالمرأة وقضاياها وتصدرت موضوعاتها الصفحة الأولى إضافة للأبواب الداخلية

وفي النصف الثاني من الثمانينيات أصبح للمرأة صفحات متخصصة تتضمن تحقيقات وأخبار ومقالات واستمر الحال حتى التسعينات مروراً بمراحل جعلت مت صفحات المرأة أكثر تواصلاً مع المجتمع وبالذات بعد اهتمامها بالرجل ايضاً لأنه شريكاً أساسياً للمرأة

ويدون شك ان ما ركز عليه الاعلام المصري من قضايا كان دعماً للمرأة ومساندة لقضاياها وإنجاز يحسب له في رفع درجة التوعية التي أدت إلي الاهتمام بهذه القضايا و دفع العديد منها إلي حيز التنفيذ

ومن ابرز هذه القضايا تعديل قانون الأحوال الشخصية و بالتحديد عام 1990 وعندما خرج قانون الأحوال الشخصية الجديد إلي النور لم تتوقف متابعات الاعلام له وظلت تبحث وتحلل اثر التعديلات الجديدة وعلي رأسها الخلع. وطوال الأعوام التالية

له طرحت العديد من القضايا الهامة مثل سفر الزوجة و ايضا تولي المرأة المناصب القيادية وكانت تلك من القضايا التي حظيت بمساحات واسعة من التداول الإعلامي وجاءت عشرات من الموضوعات منمناقشة كل من حوارب القضية سواء الثقافية أو السياسية أو الحزبية وناقشت أصحاب الشأن من السيدات في مختلف المحافظات وجاءت الثمار بعد مجهود طويل وشهدت السنوات الأخيرة نقلة في تولي المناصب القيادية

ولم يكتف الأعلام بذلك بل ظل يدق علي باب دخول المرأة القضاء لسنوات طويلة ودافعت من خلالها عن هذا الحق استنادا إلي صحيح الدين أراء الفقهاء والأحاديث النبوية الشريفة وبدت الإنفراجة بتولي المرأة رئاسة هيئة النيابة الإدارية وهو ما مهد الطريق لتوليها منصب القاضي وقي واحدة من ارفع المحاكم وهي المحكمة الدستورية العليا

الأعلام والمرأة والعمل

تزايدت مشاركة المرأة قي سوق العمل و إن كان القطاع العام لا يزال من أكبر الجهات التي تقوم بتوظيف النساء، وخلال السنوات العشر الأخيرة كان الأعلام اكثر تركيزا بالنسبة لقضايا المرأة والعمل علي تفعيل العمل الحر والمشروعات الصغيرة

أيضا ظلت الصحافة تلعب دورا فعالا في المطالبة بقانون يحمي المرأة العاملة يتضمن بنود لدور الحصانة وتوفير الأجهزة الكهربائية بسعر معقول ووجبات جاهزة وإجازات للمرأة الحامل..... وكانت النتيجة قانون العمل الموحد ولم تتواني الصحف لحظة في الرد علي الصيحات التي كانت تعلو من وقت الي اخر بعودة المرأة للمنزل أو اتهامها بأنها السبب في بطالة الشباب

والأعلام قدم توعية للمرأة للحفاظ علي حقوقها وبالذات العاملة التي تعمل بموجب عقد عمل مؤقت. كما انه ساند المرأة في الوصول الي المناصب العليا في العمل من خلال تقديم نماذج جيدة استطاعت بكفاءتها ان تصل الي مناصب عليا. كما حث

الأعلام علي إعفاء المرأة المعيلة من الضرائب ولا تحاسب مثل الأعزب من خلال تحقيقات صحفية وتقديم نماذج إنسانية

كذلك عرض الأعلام مؤخرا الشكاوي والمشاكل إلي وصلت مكتب شكاوي المرأة وهذا المكتب قدم للمرأة المساعدة لتحقيق ذاتها والعمل علي تنمية مهاراتها لتصل للمناصب القيادية وهذا المكتب تابعته الصحف وبالذات الصفحات النسائية منذ إنشائه عام 2001 لأنه يقدم حدمه جوده في عرض أي نوع من التميز ضد المرأة الأخذ بمبدأ المساواة الذي يمثله الدستور المصري.

الأعلام والمرأة والتعليم

يحقق تعليم الإناث مكاسب متعددة في مختلف المجالات علي مستوي الفرد والمجتمع.... ولقد لعب الأعلام دور كبير للحد من التمييز ضد المرأة في مسألة التعليم وكان لعرض القصية من مختلف الزوايا مردود إيجابي تفصح عنه الأرقام فيكفي ان نعلم ان معدلات محو الأمية بالنسبة للإناث ارتفعت من 29% عام 76 الي 37% عام 86 ووصلت الي 51% عام 1996 وقد حرص الأعلام في إبراز دور التعليم في تحسين حياة المرأة اقتصاديا واجتماعيا وصحيا.... ايضا عرض من خلال التحقيقات والمقالات المعوقات التي تمنع المرأة من الإلتحاق بالمدرسة او التسرب منها وأيضا السباب عزوفها عن محو الأمية وكانت النتائج جيدة بإنشاء مدارس الفصل الواحد عام 1993 ومدارس المجتمع عام 1992 والتي تراعي فيها طبيعة المرأة في كل محافظة او قرية

الإعلام والمرأة والمشاركة السياسية

شهد عام 1956 حصول المرأة علي حق من أهم حقوقها الدستورية ألا وهو حقها في التصويت والترشيح في الانتخابات و بالفعل انتهت هذا العام بدحول أول سيدتين للبرلمان وهما راوية عطية وأمنة شكري وكأنها إشارة خضراء للصحف لتطالب بتمكين المرأة من المشاركة السياسية وتفاعيلها علي كافة المستويات

واستمر الأعلام في تسليط الضوء علي النساء المتواجدات في الشارع السياسي وكثيرا من السيدات آلاي تم تسليط الضوء عليهن من المحافظات احتزن بالفعل الانتخابات و اصبحن عضوات محاليس محلية. وهذا لا يعني انتهاء دور الأعلام فمازالت نسبة المشاركة الفعلية للنساء في الحياة السياسية اقل كثيرا من المطلوب تحقيقه فنسبة النساء الاي تقدمن للترشيح عام 2000 لم يزد كثيرا عن عام 1995 فبعد سنوات من العمل المضي لم تزد النسبة كثيرا علي 1% مما يدعو للاندھاش و يؤكد علي ضرورة الاتصال الشخصي وتفعيله إلي جانب الأعلام بوسائله المختلفة

الإعلام والصحة الإنجابية

لم يركز الأعلام ودوره الهام في التنمية فقط ولكن اهتم ايضا بالصحة الإنجابية بكل جوانبها بداية من الرعاية الصحية للطفلة الأنث من خلال أبواب وتحقيقات تقدم الأم الحامل وكيفيه العناية بالجنين.... مروراً بمرحلة المراهقة وصولاً لسن الزواج و مناهضة الزواج المبكر وعرض لمساوئه الصحية علي الفتاه و أطفالها في المستقبل

كما لم تغفل الفنون في الصحيفة التركيز علي فحوص ما قبل الزواج والمطالبة بوجود طبيبة في الوحدات الصحية بالريف للحج من خجل المرأة في الذهاب لتلقي العلاج او في حالة الرعب في تنظيم الأسرة. ومن المعروف ان الزواج المبكر ما زال يمثل تحديا كبيرا لنسبة من سكان مصر خاصة في الريف ورغم هذا فقدت تراجعت معدلات الخصوبة منذ ان اعتبرت مصر النمو السكاني المرتفع تحديا لعمليات التنمية

الإعلام والمرأة والجمعيات الأهلية

اهتم الأعلام في الآونة الأخيرة بالدور الذي تقوم بهم الجمعيات الأهلية وخصوصا بعد دعوة الأمم المتحدة بأن تصبح الجمعيات الأهلية والمنظمات الغير حكومية شريك أساسي لدعم الحكومات ولخدمة قضايا الأسرة والطفل. وبدأت الصحف والمجلات النسائية بإلقاء الضوء علي عمل مرحلة الجمعيات ودورها في المطالبة

بحقوق المرأة وحل مشاكل الأسرة أيضا اهتمت الصحف بضرورة ان يكون هناك جورا قويا للاتحاد العام للجمعيات الأهلية وظهرت تحقيقات تطالب الحيل الجديد من الفتيات بالتطوع للعمل في الجمعيات، وخصوصا ان جمعيات كثيرة تجاوز الثمانين من العمل ولا بد من إتاحة الفرصة للشباب للعمل معهم

الإعلام والمرأة والأحوال الشخصية

نظرا لما كانت تعانيه المرأة داخل المحاكم فقد ظل الإعلام يناقش هذه القضية من مختلف الزوايا مناديا بالتقليل من حدة التقاضي وإصدار الأحكام وتنفيذها والسياسة صدر تعديل إجراءات قانون الأحوال الشخصية عام 2000 وما تضمنه من بنود كمثيرة الإسراع بالأحكام في قضايا الأحوال الشخصية والعمل بقانون الخلع

كما تضمن ايضا احد البنود التي تلزم بنك ناصر بدفع النفقة المحكوم بها لحين تحصيلها من الزوج وإذا كان هذا البند قابله عدة عراقيل أهمها الإمكانيات في جعل القضايا مستمرة في العرض والتناول فلي صفحات الجرائد والسياسية وصلت وزارة التأمينات الاجتماعية مؤخرا إلي فكرة صندوق النفقة الذي يجري تنفيذه هذه الأيام، وبدون شك ان كل هذه الإجراءات والقرارات ما هي ألا نتاج لدور الإعلام في عرض احتياجات ومشكلات المرأة في هذا المجال

الإعلام والمرأة والعنف

التحرش الجنسي في العمل..العنف الأسري..الختان.... كلها أشكال تمثل العنف ضد المرأة وقد عرضتها الصحافة في شكل حوارات وتغطيه لمؤتمرات وتداولك أخبار ولأن الختان كان من القضايا الشائكة فقد اخذ جولات وجولات علي صفحات الجرائد وكانت هناك حملات إعلانية مكثفة كانت تسير علي التوازي مع قرار د. اسماعيل سلام وزير الصحة بمنع ختان الإناث ومواجهة القضية بكل أبعادها

الإعلام والمرأة والسلام

إن النساء أكثر عرضة للتهميش والفقر والمعاناة الناجمة عن النزاعات المسلحة خاصة وأنهن بالفعل ضحايا للتمييز في زمن السلم. وتؤثر النزاعات المسلحة بدرجة كبيرة في حياة النساء بل قد تتسبب في تغيير أدوارهن بالكامل حيث يتولي عدد كبير من النساء زمام أسرهن

وقد قام الإعلام بتغطيته هذا الجانب دعماً لرغبة العيش في سلام حيث ركز الضوء على المخاطر التي تعود على المرأة والطفل من جراء هذه الحروب والنزاعات المسلحة ولم يهمل دورها في تحقيق السلام والعمل على استقرارهم بدءاً من كونها محاربة في الجبهة الداخلية وقت الحرب ومروراً بها كمواطنه تؤكد على مفردات التنمية في وقت السلم

هل هناك فجوة بين الإعلام خاصة الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني العاملة بحقوق المرأة؟

ليس ثمة شك أن الديمقراطية وحدها هي القادرة على وضع لمسات التقدم والمدنية في بناء المجتمعات. ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية من دون توافر حرية تداول المعلومات وتدقيقها. كذلك لا يوجد حرية في تداول المعلومات دون وجود صحافة حرة مستقلة تسمح بنشر مرحلة المعلومات بين المواطنين لأعلامهم ما يجري من حولهم ودعوتهم للمشاركة في طرح الحلول لمشكلات المجتمع

وفي هذا السياق لا يمكن تجاهل أن مؤسسات المجتمع المدني باتت تلعب دوراً رئيسياً في المجتمع ورغم بعض التحفظات على الحرية الممنوحة لتلك المؤسسات ألا أننا يمكننا القول بأنها باتت حقيقة لا يمكن تجاهلها وأنها تلعب دوراً حقيقياً في عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها مصر. ورغم بطء عملية التحول إلا أن ظهور منظمات حقوق الإنسان في منتصف الثمانينات قد ساهمت وبشكل كبير في تغيير النمط الكلاسيكي لمؤسسات المجتمع المدني التي كانت قبل ذلك قاصرة على الأحزاب والنقابات

واستطاعت هذه المنظمات ان تجد لنفسها ذلك الكيان المتمثل في القانون المدني باعتبارها شركات مدنية لا تهدف الي الربح، ويمكن القول ان تلك المنظمات نجحت في إجبار الحكومة علي القبول بها والاعتراف بأنشطتها. منذ منتصف الثمانينات كان المشهد الصحفي في مصر يتلخص في صحف قوميه خاضعة للمجلس الأعلى للصحافة الذي كان يتمتع بصلاحيات واسعة سمحت له بالتدخل والحد من استقلالية تلط الصحف، وعلي الجانب الآخر كانت الصحف الحزبية تمارس النقد اللادع الذي يمثل إلى حد السباب ضد المسؤولين الحكوميين ولم تكن الصحف المستقلة افضل حالا فقد كان لمالك الصحيفة او رئيس تحريرها الكلمة العليا استنادا لخلفياته الفكرية والسياسية إلا ان الحرص علي عدم إلغاء تراخيصها أو مصادرتها جعل تلك الصحف لا تتخطي الضوء الأحمر وهو التغطية الصحفية لمؤسسات حقوق الإنسان التي تتخذ منها الدولة موقفا متحفظا

ويمكن القول ان الحكومة استجابت للمستجدات الدولية والتحولت الديمقراطية من حولها عندما بادرت بعد رفض كامل لأكثر من 60 عاما بإصدار قانون للجمعيات ينظم عمل المؤسسات المدنية في مصر مع تزامن ذلك مع تأسيس المجلس القومي للمرأة عام 2000 وذلك كان نقطة التحول في أداء الصحافة المصرية حيث بات تناول أنشطته تلك المؤسسات أمرا طبيعيا بعد الاعتراف بشرعيته من قبل الدولة

نشئة منظمات المرأة العاملة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة

في عام 1983 بدأت الدعوة من خلال قيادات الفكر السياسي القومي لتأسيس أول منظمة عربية لحقوق الإنسان مهمتها الدفاع عن حقوق الإنسان ومواجهه الانتهاكات التي يتعرض لها واتخذت من القاهرة مقرا لها وفي عام 1983 تأسست المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كفرع للمنظمة العربية ومن هذا التاريخ بدأت ثقافة ومنظومة حقوق الإنسان بمعناها الضيق و التي تستمد مرجعيتها من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان تضع أول لبنه في بناء حركه حقوق الإنسان في مصر

واستطاعت المنظمة ان ترسخ الأداء وان تتحمل موضوعية شديدة كافة الانتقادات التي وجهت لها وبدأ جيل من المحامين يعمل بشكل احترافي في رصد و توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. وبعد عشر سنوات من العمل الدؤوب والمستمر للمنظمة المصرية وما أنتجته من كوادر شابه بينها بالطبع كوادر نسائية بدأت الحركة النسائية في مصر تنحي منحي جديد وذلك كان نتاج تطور طبيعي واستكمال حلقة نضال المرأة في المطالبة بحقوقها الطبيعية والتي بدأت في مصر بأول تجمع نسائي مع بدايات القرن السابق والذي كان من أهم معامله تأسيس مبرة محمد علي

وفي منتصف التسعينيات بدأت المؤسسات المدنية العاملة في مجال المرأة تؤسس منظمات أهليه معنية بالدفاع القانوني وتقديم المساعدات القانونية للمرأة وغيرها. وباتت أنشطه تلك المؤسسات تركز علي العلاقة بين المجتمع المدني و الحكومة و هو ما يعني ان نشاطها كان دائما يقع داخل دائرة اللعبه السياسية والديمقراطية في المجتمع علي عكس المنظمات الحيرية والنسائية السابقة علي هذا التاريخ حيث كانت العلاقة دائما بين تلك المؤسسات والدوله من جانب و بينها وبين الأحزاب وجماعات المصالح من جانب آخر تتسم بعدم الاستقرار

ويمكن حصر الأنشطة التي شاركت فيها المنظمات الغير حكومية المعنية بالمرأة في الأتي :

- ممارسة الديمقراطية
- توسيع المشاركة الشعبية
- مواجهه الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي
- التعامل مع الفئات المهمشه اجتماعيا واقتصاديا
- اجتذاب المواطن الي قلب عمليه التنمية المستدامه

وخلال السنوات العشر الماضية استطاعت المنظمات الغير حكومية العاملة في مجال المرأة ان تقفر خطوات الي الأمام في طريقها للدفاع عن حقوق المرأة في مصر. حيث نحت تلك المنظمات من خلال حملات موسعه وورش عمل ودورات

توعيه ومؤتمرات في :

- إلغاء النص الخاص بإعفاء الخاطف إذا تزوج بمن خطفها
- القضاء الجزئي علي ظاهره ختان الإناث في المجتمع المصري والتي كانت تعتبر عادة بديهية يمارسها كافة قطاعات المجتمع
- حث النساء علي المشاركة السياسية عبر مساعدتهن في القيد في الجداول الانتخابية وعقد دورات سياسية لتكوين كادر نسائي واعداد وإدارة الحملات الانتخابي
- طرح قضيه تولي المرأة لمنصب القاضية بشكل اكثر تنظيما والضغط السلمي الواعي المستند إلى حقوق المرأة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وهو الأمر الذي أسفر عن تولي الأستاذة تهاني الجبالي منصب القاضي ونائب رئيس المحكمة الدستورية العليا
- نجاح تلك المؤسسات في منح المرأة المصرية المتزوجة بأجنبي الجنسية لأنائها بعد معاناة طويلة أثرت بالسلب علي المتزوجة بأجنبي اقتصاديا واجتماعيا
- الضغط السلمي من اجل حل معاناة اطاله أمد التطليق من القاضي أمام المحاكم وما كان يترتب عليه من آثار سلبية ونفسية واجتماعيه
- إلقاء الضوء علي قسيمة الزواج عدم زج شروط بها تضمن حقوق المرأة وما ترتب علي من إصدار قسيمة زواج حديثه تتفق شروطها والحفاظ علي كرامه وحقوق المرأة

العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والصحافة

في منتصف التسعينات كانت هناك معركة حامية الوطيس بين الجماعات الدينية المسلحة والدولة وتزامن ذلك مع بدء ظهور تبلور المنظمات الغير حكومية في مصر ودون الخوص في تفاصيل المعركة إلا ان المجتمع المدني مؤسساته دفعت ثمن معركة لم تكن يوما احد أطرافها، حيث ان الحكومة من باب سد الذرائع فرصت عددا من القيود علي كل مؤسسات المجتمع استنادا إلى ان المعركة ضد الإرهاب تستغرق ما عداها حيث لا يوجد وقت لأيه معارك جانبية من شأنها صرف الدولة عن مواجهتها المسلحة مع تلك الجماعات التي استطاعت بعد مرور خمس سنوات ان تلحق بالنظام حسائر لا يمكن تجاهلها وبدأت الحكومة في تقييد النقابات المهنية من خلال القانون 100 لسنة 1993 وكذلك رفض إشهار المنظمات الغير حكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان ورفض كذلك تأسيس أحزاب جديده واحيرا تعديل قانون الصحافة وإصدار القانون 93 الذي غلظ العقوبات بحق الصحفيين في جرائم النشر. ورغم فتور العلاقة بين المنظمات الغير حكومية والصحافة في ذلك الوقت حيث كانت الصحافة تتعامل مع المنظمات الغير حكومية بمنطق الانتقائية بمعنى ان الأنشطة الخاصة بدعم المشاركة السياسية وحقوق الأفراد المدنية والسياسية والقبود الدستورية كانت الصحف الليبرالية تحتفي بها وتجاهل في ذلك الوقت أي أنشطه لتلك المؤسسات فيما يتعلق بحق الإضراب وحقوق العمال والآثار السلبية المترتبة علي سياسات التحرير الاقتصادي التي بدأ تنفيذها مع صدور القانون قطاع الأعمال رقم 203 لسنة 1991. وعلي العكس تماما كانت الصحف الناطقة بلسان الأحزاب الاشتراكي تحتفي أيا احتفاء بأنشطه تلك المنظمات في مجال الحقوق الأقتصادي والأجتماعيه وتجاهل نشر أو تغطيه أنشطه المنظمات فيما يتعلق بالحريات السياسية

إلى أن جاءت النقطة الفاصلة في صياغة جديدة للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني من جانب والصحافة المصرية من جانب آخر ونعني هنا مواجعه قانون الصحافة رقم 93 لسنة 1995 والتي تضافرت فيها جهود المنظمات الغير الحكومية مع الأحزاب المصرية ونقابة الصحفيين ونجحت تلك الحملة في إسقاط ذلك القانون

وبدأ ميلاد المنظمات الغير حكومية العاملة في مجال المرأة في ظل مناخ مواتي لبناء قواعد ثقة متبادلة بينها وبين الصحافة حيث توتر العلاقات أحيانا وتتطابق كثيرا. وكان لظهور المجلس القومي للمرأة عام 2000 أكبر الأثر في إضفاء الشرعية والقاء الضوء علي أنشطة المنظمات الغير حكومنه العاملة في مجال المرأة، لا سيما ان لجوء المجلس لتلك المنظمات وفتح قنوات الاتصال معها للاستفادة من خبراتهم في مجال المرأة اجبر الصحف بمختلف أنواعها بزيادة الاهتمام بالنشر عن هذه المنظمات. ولازلنا نتطلع إلى المزيد من تضافر الجهود وتكاتف قوي المجتمع الحية من اجل استمرار نهضة المرأة التي هي في المقام الأول نهضة المجتمع بصفة عامه

العلاقة بين مؤسسات المرأة والصحافة

مؤسسات المرأة تساهم بأنشطة تنميه في مجالات الصحة والبيئة ورعاية الطفل والأسرة فضلا عن التنمية الأقتصادية وعلي الجانب الآخر هناك مؤسسات تدعم المساعدات القانونية والسياسية وتكريس فكره المساواة ومناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وهي الأكثر جدلا في التناول الصحفي لتعدد أبعادها ما بين المنظومة الثقافية التي تحكم المجتمع بشكل عام وسيطرة بعض الأفكار لتيارات معينة لا تؤمن إيمان كامل بفكرة المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وعلي الجانب الآخر لاتسمح الدولة بإثارة بعض القضايا من قبل تلك المنظمات التي تري فيها لأنها في النهاية سوف تكون احد مهامها الرئيسيه هي وضعها موضع التنفيذ. ولاشك ان هذا كله ينعكس علي شعور تلك المنظمات التي تري ان بعض الصحف تتجاهل أنشطتها في مجالات معينه رغم أهميتها في الوقت الذي تري فيه بعض الصحف ان جزء من هذه المنظمات مجرد وكيل عن

جهات احييه لتفكيك تركيبه المجتمع لصالح الغرب وان الذي يعني هذه المنظمات هي تدفق أموال التمويل علي خزائنها دون النظر لمصلحة البلاد. وذلك الموقف يقتضي المزيد من الحوار بين كلا الطرفين لتقريب المسافات وتوضيح ما يلتبس دمن تعالي طرف علي الآخر

وهناك مسألة أخرى تتعلق بالتناول الصحفي لقضايا المرأة وهي انه بالرغم من ان أقسام المرأة بالصحف تعتبر احد أهم الأقسام بالصحف اهتماماً بقضية المرأة، ولكن تلاحظ ان تلك الأقسام يحررها عدد كبير تزدهم بهم تلك الأقسام فيضطر القارئ والمشرفين علي تلك الصفحات باتباع سياسة الدور في نشر الموضوعات لارضاء هذا العدد الكبير بعيدا عن أهميه الموضوع المقدم وهو ما ينتقص كثيرا من تغطيه ومتابعة سريعة لانشطه المنظمات الأنسانيه والمسألة الأهم ان كثير من التغطية الصحفية أنشطه المنظمات تأتي في صورة خبر مقتضب يعتمد فيه الصحفي علي فن الخبر الصحفي القصير المقتضب

وبالنظر الي الواقع الصحفي نلاحظ ان هناك قصور في التناول الصحفي لقضايا المرأة وخاصة في الصحافة المحلية كما ان محاولات المنظمات النسائية لجذب الصحفيين والصحفيات في الصحف المحلية مازالت في بدايتها حيث جزءا كبيرا من هذه انشطتها يتركز في المدن الساحلية وشبه السياحية وهو قصور لا شك تحمله المنظمات بقدر ما، وهو ما يجب تداركه من اجل جذب عدد لا بأس به من صحفي الصحف المحلية الذين يمكن لهم يقل رسالة تلك المنظمات إلى مجتمعاتهم المحلية إلا ان ذلك بالطبع يستلزم أنشطه ثلاث طبيعة المرأة في تلك المجتمعات والسياسية تؤتي عمليه الشر ثمارها، حيث لا معني للحديث عن المرأة الريفية والمرأة المعيلة وأطفال الزراعة وغيرها من أي من القضايا بعيدا عن نطاقها الجغرافي والميداني حيث ان إصفاء الطابع الشعوي علي حركه منظمات المرأة هو التحدي الأكبر الذي يواجه تلك المنظمات وهو الأمر الذي يزد ثقلها بزيادة مساحات النشر في الصحف المحلية المهمة قضايا مجتمعهم المحلي الصغير.

كذلك الصحف والمجلات المتخصصة للمرأة لازالت بعيدة عن كثير من القضايا التي تهم المرأة ومشكلاتها وبخاصة المرأة الريفية ومتوسطة التعليم والثقافة حيث ان هناك جانب كبير من أنشطة مؤسسات المرأة في مصر لازال بعيدا بعض الشيء عن اهتمامات تلك الصحف والتي تركز معظمها علي أبواب المشكلات العاطفية و الديكور وحدث خطوط الموضة

مجمل القول ان المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة لايمكن لها بأية حال النجاح في أداء دورها المنوط بها في دعم قضايا المرأة ونضالها من اجل الوصول لتحقيق مطالبها دون مسانده من الصحافة ولا تعني هذه المساندة دائما التصفيق والتهليل لانشطه تلك المنظمات ولكنها تعني افر كساحة لها في الصحف تتضمن نشر ونقد وتحليل ما تقوم به تلك المنظمات وهو الأمر الذي سوف يتيح لتلك المنظمات تصحيح أخطائها ان وجدت ويبنى أمامها الطريق في سبيلها لتصحيح رسالتها باعتبار ان الصحافة هي نبض الشارع

دور الإعلام في تناول قضايا الأحوال الشخصية وكيفية المعالجة الإعلامية

شهد المجتمع المصري العديد من قوانين الأحوال الشخصية والتي تعاقبت مع كل حقبة زمنية، وكل ظرف تاريخي وسياسي كان له تأثيره الواضح في صياغة نصوص قوانين الأحوال الشخصية فلم يظهر منها قانون إلا وثار عليه جميع الأوساط وتناولته جميع الفئات سواء بالنقد أو الإستحسان ولكن لطبيعة قوانين الأحوال الشخصية وعلاقتها المباشرة بقلب المجتمع وعناصره الأساسية وهي الأسرة

ولكن إذا كانت قوانين الأحوال الشخصية هي مرآة المجتمع فعليا فإن هذه المرآة لم تعكس صورة الواقع بموضوعيه ودون تأثير من جهات أخرى ولكنها تعكس الصورة حسب توجه وتناول وسائل الإعلام المختلفة لهذه القوانين، ولعل من ابرز القوانين التي يتناولها الإعلام شبه يومنا عن طريق احد وسائله المقروءة المسموعة المرئية هي قوانين

الأحوال الشخصية حيث لا يلو مسلسل او برنامج او حوار او مقال او تحقيق صحفي..... إلا وتعرض لأحد عناصر الأسرة المصرية التي والسياسية وان كانت بعيدة عن التناول المباشر للقوانين ولكنها تؤثر سلبا وإيجابا علي نظرة المجتمع لهذه القوانين من خلال الدراما والحوارات والتحقيقات

لذا فإن من أهم العناصر التي تساعد علي توجيه الرأي العام نحو قضية معينة لقضايا الأحوال الشخصية هو الإعلام بكل صوره والذي يعد المشرع الحقيقي لقوانين وقضايا الأحوال الشخصية من خلال مادته الإعلامية المباشرة وغير المباشرة

التناول الإعلام لقضايا الأحوال الشخصية

يساهم الإعلام في توجيه قضايا الأحوال الشخصية سلبا وإيجابا حيث يلعب الدور المؤثر علي جميع فئات المجتمع وشرائحه الثقافية والاجتماعية. ومن هنا تأتي أهمية وسائل الإعلام المختلفة في تناول مسائل الأحوال الشخصية حيث التأثير الأقوى من كل مؤسسات الدولة المعنية بهذه القضية

ولكن ما مدي وعي وسائل الإعلام المختلفة في تناولها مسائل الأحوال الشخصية وهل يعتبر دورها سلبا ام إيجابيا وهل الإعلام موجه ام انه يتعامل مع هذه القضايا بعفوية غير مدبرة؟ هذا ما سوف نحاول الرد عليه في السطور القادمة

من خلال البحث العشوائي لما تقدمه وسائل الإعلام يمكننا الوقوف علي عدد من الملاحظات البسيطة للتناول الإعلامي لموضوعات وقضايا الأحوال الشخصية.....

إن وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون والسينما يغالي في السخرية في بعض الأحيان في تناول قضية ما لها علاقة بالأحوال الشخصية مما يسطح القضية ويجعلها مدعاة للسخرية والاستهزاء وذلك مثال فيلم (الشقة من حق الزوجة)، حيث ناقش قضية شقة الزوجية ولكن السياق الدرامي جعل لب القضية يضيق وسط الكوميديا الساخرة في

معالجة الموضوع مما أدى إلى تشتت الرسالة الإعلامية الموجهة لمناقشه موضوع بهذه
الخطورة

ايضا هناك العديد من الموضوعات التي تناولها التلفزيون والسينما بنوع من السطحية المفرطة
والحقائق المعلوطة والأخطاء القانونية والشرعية الفادحة والتي كرسّت الكثير من المفاهيم الحاطنة لدي
الجمهور مما كان لها أثرها السلبي علي هذه القضايا والتي يصعب تصحيحها إلا علي المدى البعيد
لصعوبة الوصول الي الجمهور بالسهولة التي يصل بها الإعلام. ومن هذه المفاهيم علي سبيل المثال وليس
الحصر :

حق العصمة :

وهو حق شرعي قانوني للزوجة لا يفقد الزوج حقه الكامل في الطلاق ولكنه يصبح مشاركة بينهما.
وهذا المفهوم تناولته وسائل الإعلام بنوع من القصور المعلوماتي لصحة المعلومة التي نسج حولها خيوط
العمل الدرامي والذي يأخذ شكل من أشكال الاستهزاء للزوج الذي يسمح بحق العصمة لزوجته والذي
يحصرها طبقات مرفوضة اجتماعيا مم أكان الأثر السلبي لطرح القضية ورفضها الكامل من كل اعضاء
المجتمع المحافظين علي القيم والمثل العليا باعتبار حق العصمة نوع أنواع فقد الرجل لرجولته

2-المحلل:

وهي من القضايا التي لا خلاف علي عدم مشروعيتها شرعا ولا قانونا إلا أننا نجد ان وسائل الإعلام
تناولها ايضا بنفس الطريقة السابق الإشارة إليها حيث الحقيقة المعلوطة من إمكانية رجوع الزوجة
لزوجها بعد يمين الطلاق الثالث بزواجها من آخر لمدة ليلة واحدة و دون الدخول لها وتطبيقها صباح اليوم
التالي ورجوعها للزوج بدون مشاكل. وكأن العمل الدرامي الكوميدي أهم من ان تبث الحقيقة الشرعية
والقانونية للمعلومة

ناشر :

و هي من المصطلحات الشائعة في المجتمع والمغلوبة دائما دون الإشارة في يوم من الأيام الي المعلومة الصحيحة فيما يخص هذه الكلمة التي لا تعني سوي سقوط نفقه الزوجة من علي زوجها لرفضها التصويت معه، والتي يتم دائما تناولها بكلمه واحدة ليست ذات دلالة وهي جعل المرأة كالبيت الوقف لا متزوجه ولا مطلقه. و لم تتصدى أي من وسائل الإعلام بكل أشكالها لتصحيح هذا المفهوم الذي يجعل النساء تحت وطأة العذاب والضرب والإهانة ويتحملن كل ذلك والسياسية لا تلتصق بها تهمة النشوز ويلفظها المجتمع

الرضا بالزواج و التطلق والنفقة:

من أهم الصور التي تناولتها وسائل الأعلام وخاصة الدراما بموضوعيه ومحاولة للمعالجة الحقيقية للمشكلة قضية الرضا بالزواج و التطلق والنفقة حيث انطوي الفيلم العربي (أريد حلا) علي سوع من المحاكاة الحقيقية للواقع داخل الأسرة وفي ردهات المحاكم حيث تناول هذا الفيلم الموضوع بنوع من التجسيد الحقيقي للمشكلات الخاصة بقانون الأحوال الشخصية وقتها والثغرات القانونية والتلاعب بها في سبيل إذلال وإخضاع الزوجة لزوجها مما كان له اكبر الأثر عفي الرأي العام لرفض هذا القانون.

كذلك فيلم (شئ من الخوف) والذي تناول قضيه الرضا بالزواج كأحد أركان عقد الزواج كما جاء بالقانون رقم 100 لسنة 1985 والذي دعمه الفيلم قانونا وشرعا مما كان له الأثر الإيجابي لتناول القضية ونبذ عاده زواج الفتيات دون رضاها

الزواج العربي :

كذلك يشهد لوسائل الأعلام المقروءة والمرئية تناولها لقضيه الزواج العربي بنوع من التأصيل للقانوني والاجتماعي حيث ظهر ذلك من خلال الأعمال الدرامية والحوارية والتحقيقات والمقالات الصحفية..... وهي من أهم القضايا التي تدعمها

وسائل الإعلام لنبد المجتمع لها ومحاولة القضاء عليها والتي تستقي الكثير من الفتيات والسيدات معلوماتهن من خلالها

قانون تيسير اجراءات التقاضي رقم 1 لسنة 2000 والإعلام :

من أهم القوانين التي حظيت باهتمام إعلامي كبير من جميع وسائل الإعلام هم هذا القانون الذي سمي إعلاميا بقانون الخلع. وإن كان هذا القانون لم يحتوي علي تغييرات موضوعية جذريه فيما مواده عن القوانين السابقة لأحوال الشخصية سوي بعض التغيرات لبعض إجراءات التقاضي فقط والتي تعتبر شكلية بحتة إلا احتوائه علي المادة 20 والخاصة بالنص علي حق الزوجة في الخلع والتطبيق معا.

لقد حظيها القانون بالتغطية الإعلاميه المكثفة لمدة تزيد عن العامين، والجدير بالذكر ان جميع وسائل الإعلام علي اختلاف توجهاتها أجمعت علي ان القانون جاء ليغير جميع أحوال المجتمع المصري من خلال الأسرة المصرية. وقد تم استخدام الخطاب الديني أحيانا كوسيلة للتمويه او التعمية عن الالتفاف إلى البرامج السياسية الأخرى التي تعارض الخلع وترفضه بدوافع اجتماعيه او ثقافية أخرى وقد حولت وسائل الإعلام المختلفة وخاصة المقروءة قصيه الخلع الي قضية دينيه بحتة تبحث دائما حول مدي توافق الخلع مع الشريعة الإسلامية، مما فتح الطريق للاحتجاجات والفتاوى من كل من يعلم ومن لا يعلم حول التأصيل الديني ومنها بالخروج الي تبليح معلومة تقول ان الخلع أعطى المرأة مساحة من الحرية أكثر كثيرا من تبليح الشريعة.

كذلك فإن مساحة الاختلاف وغياب الإجماع بين علماء الأزهر حول مدي توافق الخلع مع أحكام الشريعة الإسلامية قد عملت علي إصعاف فكره ان قانون الهلع قد تمت أحارته بعد موافقة الأهر الشريف. وحتى المدافعين عن القانون لم يكن في كثير من الأحيان مرجع يتهم حقوق المرأة وحققها في المساواة، ولكن كانوا يتحدثون دائما باسم الأسرة محالة لتأييد سيادة الذكور والتأكيد الدائم من خلال الصحف الرسمية علي ان قانون الخلع لا يؤثر علي حق الرجل في القوامه داخل الأسرة.

والجدير بالذكر ان وسائل الإعلام لم تتناول قانون الخلع والطلاق إلا من خلال تناول مشروع القانون و لم تتحاوزه إلى التطرق في مدي الحاجة المجتمعية إلى تعديل أحكام قانون الأحوال الشخصية نفسه مما أدى إلى طرح قانون الأحوال الشخصية نفسه من منظور ضيق للغاية وهو كدليل للحصول علي الطلاق التقليدي في حالة فشل الزوجة في الحصول علي التطليق بالطرق العادية.

وهذه المحاور كلها تؤكد ان من أهم المؤثرات في قضايا الأحوال الشخصية هو الإعلام وتناوله لهذه القضية حيث فتحت الحديث في موضوعات يفترض انها حسمت منذ أمد بعيد، ولكن لأن القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية من أهم الموضوعات التي تثار علي الساحة فيبرز تأثيرها المباشر علي القضايا الأخرى ويتضح ذلك من خلال تناول الدرامي لقضية الخلع والتي تمت تناولها في عدد من الأفلام والمسلسلات بنوع من السخرية في إطار كوميدي ساذج يصور المرأة التي تقبل علي الخلع بأنها خارجة عن العادات والتقاليد المجتمعية وأن تعديل مسارها يعني عدولها عن المكرة من الأساس وبذلك تكون قد عادت الي صوابها والي حظيرة الأسرة المصرية المتناسكة.

ونظرا للأهمية القصوى لدور وسائل الإعلام في دعم وتهميش قضايا الأحوال الشخصية فإنه يجب ان تولي قدر من الاهتمام من القائمين علي العمل الأهلي والقانوني والإعلامي وذلك والسياسية يلعب الإعلام دوره الإيجابي في دعم قضايا الأحوال الشخصية والتي هي دعما لقضايا المرأة والأسره جميعا. ومن هذا المنطلق يجب ان تقوم حملات مكثفة للتوجيه والتوعية بوسائل الإعلام المختلفة وتصحيح الطرح الإعلامي عن المرأة وقضاياها وان تكثف هذه الحملات فور ظهور ان تعطيه سلبية لأحد قوانين الأحوال الشخصية.

واقع المرأة في الدراما التلفزيونية

يشغل موضوع المرأة والأعلام بشكل عام وصورة المرأة في وسائل الإعلام بشكل خاص اهتمام كافة المعنيين بقضايا التنمية عامة والتنمية البشرية خاصة منذ سنوات بعيدة

والي وقتنا هذا والسياسية ان الأمم المتحدة أعلنت في العقد العالمي الأول للمرأة منذ أكثر من أربعين عاما عن أهميه تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة عبر مخرجاتها المتعددة.

وتأتي المسائل السمع بصريه في مقدمه الاهتمام نظرا لما تتمتع به من الانتشار الواسع وملاءمتها لطروف وخصائص الدول النامية لاعتمادها علي مفردات لغة الصورة المتحركة والصوت وسهولة استخدامها دون الحاجة الي مهارات اتصالية مهيئة يتطلبها التعامل مع بعض الوسائل كالمواد المقرؤة والوسائط الكومبيوترية. كذلك فإن التلفزيون يعتبر الوسيلة الترفيهية الأولى للكثيرين حيث يلبي رغباتهم ويشبع احتياجاتهم مما يعطي الفرصة للتأثير التراكمي لتلك الرسائل ليحقق أثاره علي الجوانب المعرفية وتكوين الاتجاهات وصولا إلى التأثير علي السلوك واختيار نماذج القدوة وتحديد الطموحات وتشكيل سلم القيم ويبرهن علي ذلك ما انتهت إليه بغض النظريات مثل نظريه الغرس الثقافي والتي من فروضها:

ان التلفزيون هو اكثر سائل الاعلام فاعلية في عمليات التنشئة الاجتماعية علي المدى البعيد نتيجة لسهولة استخدامه وتمييزه عن غيره من الوسائل. وتفردت تلك البطرية حث أنها تدرس تأثيرات التلفزيون علي المدى الطويل وتهتم بتراكم التعرض علي المدى البعيد وهو ما يتحقق مع المسلسلات التلفزيونية والتي تستمر لأيام وأسابيع وشهور. ونظرية التعلم الاجتماعي والتي تشرح الطريقة التي يكتسب بها الأفراد أنواعا جديدة من السلوك عن طريق التعرض لوسائل الاعلام، واستخدم الباحثون هذه النظرية لتفسير تأثير وسائل الاعلام علي الجمهور. حيث ان تلك الوسائل تقوم بتقديم الرسائل للجمهور الذي يقوم هو بدور اكتساب المعاني التي يستقبلها من خلال عملية التعلم وطبقا لذلك فانه يتم اكتساب السلوك الإنساني عن طريق الملاحظة والمحاكاة حيث يكون التعلم من خلال القدوة أو النموذج عبر المشاهدة.

وإذا كان المجتمع الدولي قد أيقن ذلك منذ الستينيات من القرن العشرين وتعددت الدراسات والبحوث حول المرأة والأعلام فإن ذلك الموضوع يصبح أكثر أهمية للدول النامية والدول العربية حيث الحاجة للتعجيل ببرامج التنمية وتقليل الفجوة بين الشمال والجنوب واستثمار الثروة البشرية لتحقيق التنمية الشاملة والرفاهية وتوجيه مزيد من الاهتمام للفئات المهمشة والمرأة إحداها مما يحقق دور دمج طرفي المجتمع وتكاملهما لتحقيق التنمية العادلة. وهو ما يتطلب مراجعة وتقييم الوضع القائم من حيث صورة المرأة في وسائل الأعلام وبشكل خاص في التلفزيون

ولتحقيق هدفنا بإلقاء الضوء علي الوضع الراهن لصورة المرأة في التلفزيون سوف نتعرض للنقاط

التالية :

الجذور التاريخية والثقافية لصورة المرأة في وسائل الأعلام

- الأعلام ودوره في أحداث التغيير الاجتماعي والثقافي وتحسين الصور الذهنية للمرأة
- الدراما والإعلان التلفزيوني وصنع الصورة الذهنية

أولا :الجذور التاريخية والثقافية لصورة المرأة في وسائل الأعلام

علي مدار التاريخ كانت الثقافة في أي مجتمع تعكس قيم الأقوي وتعمل علي تطوير تلك القيم. وباستمرار كانت هناك اختلافات في الرأي حول المرأة ودورها وكان التوجه الشائع يميل الي التقليل من شأن المرأة وإعطائها مكانه ثانوية. والتقليل من شأن المرأة ليس ظاهره حديثة بل له جذور تمتد عبر التاريخ كما ان صورة المرأة السلبية او النمطية ظاهرة دولية تعاني منها دول العالم بلا استثناء شمالا وجنوبا. معني ذلك ان التقديم الحالي لصورة المرأة قد يمثل انعكاسا لأفكار قديمه عن المرأة واستجابة لمؤثرات تاريخية أكثر من كونه تقييما لوضعها الحالي ولمكانتها المعاصرة

ثانيا: الأعلام ودوره في التغيير الاجتماعي والثقافي وتحسين الصور الذهنية

وفي هذا المجال يثار دائما التساؤل التالي هل وسائل الإعلام وسيلة للتغيير ام انها تعكس البنية الاجتماعية والثقافية القائمة وتدعمها؟ حيث يفترض البعض ان مضمون وسائل الأعلام يعكس القيم الاجتماعية والاهتمامات والمصالح السائدة لدرجة ان البعض يستخدم تلك الوسائل لقياس درجة التغيير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمع بافتراض ان الأعلام يعكس الواقع. ومن ناحية أخرى تشير بعض الدراسات إلى ان وسائل الأعلام هي أدوات للتنشئة الاجتماعية كما انها تساعد علي صنع الواقع. ومن هنا قد يكون لها تأثيرات مفيدة او ضارة حسب ما تطرحه من مضامين. ومن هذا المنطلق ظهرت التأثيرات السلبية والأمور الخارحة عن الأدب والتميز السوي وتأثير التقديم النمطي والسلبى للمرأة بما في ذلك خصائصها وسماتها وأدوارها وسلوكياتها انطلاقا من كون وسائل الأعلام تساعد علي صنع القرار. ويظهر الاتجاه الثالث والذي يري إمكان استخدام وسائل الإعلام في عرس أنماط جديدة للسلوك وتوجيه الاهتمام، ومن المنطقي ان يلتفت المبدعون والإعلاميون إلى تلك الاعتبارات

ثالثا: الدراما والأعلان التلفزيوني وصنع الصور الذهنية

من الملاحظ من خلال التراث العلمي للموضوع ان هنال تشابها إلى حد التطابق بين صور المرأة وطريقة تقديمها في الدراما والإعلانات العربية وإعلانات أجنبية وفي سوء ذلك يمكن طرح الملاحظات التالية:

- إن فكره النظر إلى ان الدراما والإعلان بوصفهما مرآة للمجتمع وانعكاسا لثقافته ولأنساقه القيمة قد أصبحت محل نقاش وأصبح من غير المنطقي التسليم بها خاصة في ضوء الاختراق الإعلامي والثقافي ليس فقط علي مستوي الجماهير ولكن أيضا علي مستوي صناع الدراما والإعلانات وهو ما بتجلي في الإنتاج المحلي من دراما وإعلانات واغاني فيديو كليب ولا تعكس في اغلبها ثقافة المجتمعات العربية ولا تخضع لضوابطها ومحدداتها.

- إن هيمنة شركات الإعلانات الأمريكية علي التسويق العالمي قد أدت إلى جعل أساليب الدعاية والتسويق الأمريكية عالمية الأتساع مما ادي إلى قبوله الرموز الثقافية في توجيه الأذواق.

- إن هناك اتجاها عالميا تقوده بعض الدول الغربية لأهداف أقتصادية وتسويقية يهدف إلى توحيد القيم حول المرأة والأسرة وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك والملبس وتوحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات والي الآخر والي القيم والي كل ما يعبر عنه السلوك.

- ان وسائل الأعلام وفي مقدمتها التلفزيون والإعلان يمكن عدها من أهم أدوات ثقافة العولمة واليائها والتي هي في جوهرها ثقافة اشهارية اعلاميه سمع بصرية تصنع الذوق الاستهلاكي عبر الإعلان التجاري والرأي السياسي عبر الدعاية الانتخابية وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ.

وتشير نتائج اغلب الدراسات إلى ان صورة المرأة كما تعكسها الدراما والإعلانات التلفزيونية العربية والأجنبية هي صورة نمطية تقليدية و ان هذه الصورة تحصر أدوار المرأة وتحدد أهميتها في نطاق معين

الرؤية المستقبلية

حتى يتم الاستثمار الأمثل لوسائل الإعلام لخدمة قضايا المرأة والتي تتمثل في الواقع قضايا المجتمع ككل وقضايا التنمية الشاملة، علينا ان نهتم بإعداد الكوادر الإعلامية من كتاب ومعددين ومخرجين وأن يمتد تكونهم وتأهيلهم ليشمل الجوانب الفكرية والثقافية التي تعزز فيهم قيم ومفاهيم التنمية ومن أهمها عدم التمييز الواعي أو تهميش قطاع من التركيبة السكانية وبما يجعلهم متابعين للتطورات أن تساهم جماعات الضغط دورها في نبذ ورفض الممارسات السلبية بالنقد وهنا لا بد وأن يشكل الجمهور دورة برفض الأعمال التجارية وفي المقابل تشجيع الأعمال الهادفة من خلال المهرجانات

والمسابقات ولعل الجوائز السنوية التي يقدمها المركز الكاثوليكي للإعمال الدرامية التي تدعو للقيم الإيجابية ومنها تحسين صورة المرأة لنموذج يستحق التنويه وأن يمتد لغيره من الجهات.

الاهتمام بتقييم نماذج القدوة من النساء والرجال الذين ساهموا في مواجهة قضايا المرأة من خلال الأعمال الدرامية والتسجيلية ليدرك المجتمع أن تطوير أوضاع المرأة مسئولية مشتركة.

المراجع

1. الحسن محمد إحسان، العائلة و القرابة و الزواج، دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة و القرابة و الزواج في المجتمع العربي، ط2، بيروت : درا الطليعة، 1985،
2. حميل رشيد، الحرب و الرأي العام و الدعاية، الجزائر : دار هومة، 2007.
3. إياد شاكر البكري، حرب المحطات الفضائية عام 2000، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، 1999.
4. إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي : المهذب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، د. ت
5. ابن العربي المالكي : عارضة الاحوذى، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى 1350 هـ
6. ابن منظور الأفرقي الخزرجي : لسان العرب، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، د. ت.
7. احمد بن حنبل : المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د. ط، د. ت.
8. احمد بن عبد الرحمن ابن قدامة المقدسي : منهاج القاصدين، دار الإمام، د.ط، د.ت.
9. احمد بن علي بن حجر العسقلاني : فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1407هـ-1987م
10. احمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي : الفواكه الدواني على رسالة القيرواني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1374هـ - 1955م.
11. احمد بن محمد الدردير: الشرح الكبير مع تقارير محمد عيش مطبوع مع حاشية الدسوقي، دار الفكر، د. ط، د. ت.
12. احمد بن محمد الدردير : الشرح الصغير مطبوع مع بلغة السالك دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1978م.
13. احمد بن عبد الحليم بن تيمية : مجموع الفتاوى، تحقيق : عامر الجزار وآخرون، دار الوفاء المنصورة - مصر، الطبعة الأولى، 1997م.

14. أسمة عمر سليمان الأشقر : مستجدات فقهية في قضايا الرواح والطلاق، دار المائس، الأردن، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
15. انس محمد احمد القاسم : النمو الاجتماعي والانفعالي لأطفال الملاجئ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1989م.
16. الحاكم النيسابوري: المستدرك مع تلخيص الذهبي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، د. ط، دت.
17. حامد عبدالحليم الشريف : الزواج العرفي، الدار البيضاء للطباعة، القاهرة، دط، دت.
18. حامد عبدالسلام زهران : علم نفس النمو، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1971م
19. الحسين بن محمد الاصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مكتبة ومطبعة الباي، القاهرة، الطبعة الأخيرة، الطبعة الأولى 1388هـ
20. زين الدين ابراهيم الحنفي : المعروف بـ(ابن نجيم) : البحر الرائق شرح كنز الدقائق، مكتبة رشيدية، د ط، دت.
21. سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني : سنن أبو داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دط، دت.
22. عادل عز الدين الأشول : علم نفس النمو، دار الحسام للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م
23. عبدالعزيز الغياط : نظرية العرف، مكتبة القصي، عمان - الأردن، دط، 1970م.
24. عبدالله بن احمد بن قدامة : المغني على مختصر الخرقي، دار الفكر، بيروت، ويطلب من المكتبة التجارية، طبعة جديدة ومنقحة، 1414هـ
25. عبدالله بن أحمد بن قدامة / الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، 1408هـ
26. الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، طبعة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1403هـ - 1983م
27. محمد الامين بن محمد المختار الشنقيطي: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مطبعة المدني، الرياض، دط، دت.

28. محمد بن أحمد بن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الجواد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1996م.
29. محمد بن إدريس الشافعي: مختصر المزني على الأم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة، 1413هـ - 1993م.
30. محمد عقله : نظام السرة في الإسلام، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م
31. محمد بن عيسى الترمذي : سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
32. محي الدين بن شرف النووي : المجموع شرح المذهب، دار الفكر، د.ط، د.ت.
33. محي الدين بن شرف النووي : شرح صحيح مسلم، دار الخير، بيروت، توزيع مكتبة الوراق بالرياض، الطبعة الأولى، 1414هـ 1994م
34. وهبة الزحيلي : الفقه افسلامي وأدلته، دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الرابعة، 1418هـ - 1997م
35. يوسف القرضاوي : زواج المسيار حقيقته وحكمه، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م
36. جريدة الجزيرة، الرياض، عدد (10197)، 25 جمادي الأولى 1421هـ
37. جريدة الوطن، الكويت، عدد (7584)، 28 مارس 1997م
38. مجلة الأسرة تصدر من لندن، عدد (146)، محرم 1418م
39. مجلة الدعوة، الرياض، عدد (1677)، 11 شوال 1419هـ - 28 يناير 1999م
40. مجلة الدعوة، الرياض، عدد (1598) 28 صفر 1418هـ - 3 يوليو 1997م

الفهرس

المقدمة.....	5
الفصل الأول : الزواج في ظل الإسلام من منظور الإعلام.....	9
الفصل الثاني : طرح قضايا الإعلام عن الزواج الغير شرعى.....	103
الفصل الثالث: تأخر سن زواج الشباب وتأثيرها على البناء الاجتماعي.....	137
الفصل الرابع: أنواع الزواج الغير شرعى ووسائل الإعلام العربية والإسلامية.....	149
الفصل الخامس: أسباب الزواج العرفى وموقف الشرع والإعلام منه.....	161
الفصل السادس: زواج المسيار من المنظور الإعلامى الشرعى سلياته وإيجابياته.....	221
الفصل السابع : دور الإعلام فى الحد من زواج الشباب المصرى من الأجنيبات.....	251
الفصل الثامن : واقع الإعلام لظلم المرأة.....	277
الفصل التاسع: الإعلام والمرأة.....	335
المراجع.....	359



دار المغنر
للنشر والتوزيع

إيميل: daralmvotoz.pup@gmail.com

عنوان: شارع الجامعة الأردنية - جسر كلية الزراعة
مجمع سمارة رقم (233) - الطابق الأرضي

هاتف: +962 79 990 0035 +962 6 537 3035

موبايل: +962 79 608 1427 +962 77 537 6864